



feqhweb.com

فوائد المباح

عند ابن الوزير اليماني

(٧٧٥ - ٨٤٠ هـ)

بين النظرية والتطبيق

كارم سليمان



الدكتور
سعيد بن أحمد الأندلي

مؤسسة
المختار
للنشر والتوزيع

قواعد المنهج

عند ابن الوزير اليماني

(٧٧٥-٨٨١)

بين النظرية والتطبيق

اسم الكتاب : قواعد المنهج عند ابن الوزير اليماني بين النظرية والتطبيق
اسم المؤلف : د. سعيد بن أحمد الأفتدي

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

رقم الإيداع : ٢١٢١ / ٢٠٠٧
الترقيم الدولي : 3-129-382-977

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع

القاهرة : ٦٥ شارع النهضة - مصر الجديدة

تليفون : ٢٩٠١٥٨٣

E-mail:mokhtar_est@hotmail.com

فوائد المباح

عند ابن الوزير اليماني

(٧٧٥ - ٨٤٠ هـ)

بين النظرية والتطبيق

الدكتور

سعيد بن أحمد الأندلي

مؤسسة المنحدر

للنشر والتوزيع - القاهرة

سعيد بن أحمد على الأفندي، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغامدى، سعيد بن أحمد على الأفندي
قواعد المنهج عند ابن الوزير اليماني بين النظرية والتطبيق مع
تحقيق لمخطوط ترجيح أساليب القرآن. / سعيد بن أحمد على
الأفندي الغامدى - الرياض. ١٤٢٣ هـ

ص: سم

ردمك: ٦-٣٢٢-٤٣-٩٩٦

١- العقيدة الإسلامية - دفع مطاعن

٢- الفرق الإسلامية أ. العنوان

ديوى ٩٠١، ٢٤٠، ٥٣٨٠ / ١٤٢٣

رقم الإيداع: ٥٣٨٠ / ١٤٢٣

ردمك: ٦-٣٢٢-٤٣-٩٩٦

الطبعة الأولى

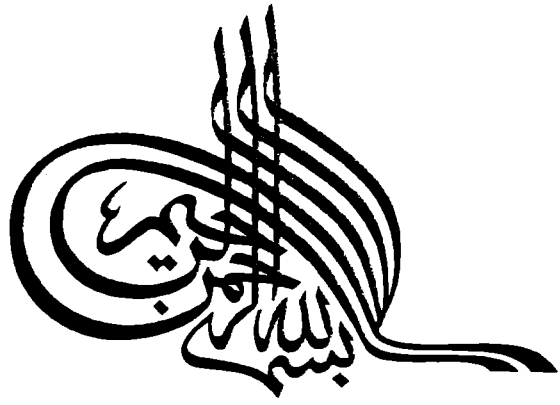
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

حقوق الطباعة محفوظة للمؤلف

عنوان المؤلف

المملكة العربية السعودية - جدة ٢١٣٥١ ص. ب ١٠٨٥٧٦

البريد الإلكتروني: dr_alafandy@hotmail.com



الإهداء

أهدى هذا العمل إلى والدي صاحب
الفضيلة الشيخ أحمد بن علي الأفندي الغامدي

أصل هذا الكتاب جزء من رسالة ماجستير تقدم بها الباحث
إلى كلية دارالعلوم بجامعة القاهرة وأجيزت بتقدير ممتاز

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله، فهو المهتدي، ومن يضلل، فلا هادي له، ونصلى ونسلم على رسول الله الهادي إلى أقوم طريق، وأوضح سبيل، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد...

فمن خلال كشف كنوز الأمة الإسلامية المتأصلة في العلماء والأئمة الأجلاء، جاء اختياري لدراسة "قواعد المنهج عند ابن الوزير بين النظرية والتطبيق" خاصة وأن هناك من الدراسات الجادة التي توالى في السنوات الأخيرة عن عالم اليمن الكبير ابن الوزير، والذي عاش في فترة متأخرة نسبيا (٧٧٥ - ٨٤٠هـ) في اليمن، وعلى الرغم من تميزه الكبير واجتهاده العظيم، فقد كان هناك من زمن متاحة لعداء من أهل الزيدية قال الشوكاني: "فقد طمس غلاة الزيدية الذي عاش بينهم آثاره، ودفنوا محاسنه، وناصره العداء اجتماعيا وثقافيا، حتى قال الإمام الشوكاني عنهم: "لهم عناية كاملة ورغبة وافرة في دفن محاسن أكابريهم، وطمس آثار مفاخرهم"^(١).

ويأتى اهتمامي بابن الوزير وبمؤلفاته كعالم بارز من علماء اليمن، لأسباب كثيرة أهمها: أنه يعتبر - عند كثير من الباحثين - من المجددين للإسلام في الديار اليمنية، أتى بعد قرون كثيرة من التقليد التي غلبت على تلك الديار واختفاء الاجتهاد والذي يعتبر معلما بارزا من معالم الإسلام، وهو ما أخذ عليه الإمام الشوكاني - عند ترجمته لابن الوزير - العلماء المعاصرين لابن الوزير، وقد كانوا جميعا مقلدين فيقول: "وإني أكثر التعجب من

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٦٠ مطبعة السعادة مصر عام ١٣٤٨هـ.

جماعة من أكابر العلماء المتأخرين الموجودين في القرن الرابع وما بعده، كيف يَقْفُونَ على تقليد عالم من العلماء، ويقدمونه على كتاب الله وسنة رسوله؟! " (١).

كذلك كانت لدعوته إلى العودة إلى الأصول والمنابع الأولى للإسلام من القرآن والسنة وفهم الصحابة والسلف الصالح، بعد أن طغى الاتجاه الاعتزالي على زيدية اليمن، الذين قدموا العقل على النقل، وكان للتأويل العقلي عندهم دور بارز، كما هو معروف عن المعتزلة، فضلا عن تشيعهم، وغلوهم وتفضيلهم للأئمة الشيعة على بقية أئمة الإسلام.

ولذلك يعتبر خروج ابن الوزير على السائد من الأفكار والعقائد في اليمن، ميزة بارزة لعالم وصل إلى مرحلة الاجتهاد بتحصيله ومثابرته ورأى أن توحيد الأمة الإسلامية وجمع شملها لا يتحقق بالمناهج الكلامية والأساليب الجدلية، التي تعدت اليمن إلى بقاع كثيرة من أرض الإسلام، وأدت بالأمة إلى تفرقها وانقسامها إلى أكثر من سبعين فرقة، حيث رأى أن العودة إلى فهم الصحابة وأئمة الإسلام من السلف الصالح وأصحاب الحديث لعقائد الدين يتحقق فيه النجاة وتوفر فيه السلامة.

فمن أفنى معظم حياته في الذب عن سنة رسول الله ﷺ ونشرها والدفاع عنها ومناضلة أهل البدع، مع نشر سائر العلوم الشرعية كما قال الشوكاني: "في أرض لم يألف أهلها ذلك لاسيما في تلك الأيام" (٢) من كانت هذه حاله فهو جدير بأن تدرس حياته وتحقق مؤلفاته، ويستخلص قواعد العقائد عنده، وهي التي تمثل من الدين جوهره وحقيقته، وما أصدق ما قاله شيخ الإسلام الشوكاني فيه: "والذي يغلب على الظن أن شيوخه لو جمعوا في ذات واحدة، لم يبلغ علمهم إلى مقدار علمه، وناهيك بهذا، ثم يقول: بعد كلام طويل: "ولو قلت: إن اليمن لم تنجب مثله لم أبعد عن الصواب" (٣).

وعلى الرغم من اختيار ابن الوزير لنهج السلف الصالح القائم على الإتيان، في فهم الدين الإسلامي، إلا أنه تميز في سلوكه لتحقيق ذلك - في نظري - بمنهج نقدي، وجدناه واضحا في كل مؤلفاته سواء في "العواصم والقواصم" أو "الروض الباسم" أو "إيثار

(١) السابق ج ٢ ص ٨٢ - ٨٤.

(٢) السابق ج ٢ ص ٩٢.

(٣) السابق ج ٢ ص ٩٢.

الحق" أو "ترجيح أساليب القرآن على أساليب المبتدعة واليونان" وهو الكتاب الذى نحن بصدد تحقيقه.

وهو منهج تميز به كل علماء الإسلام العظام مثل شيخ الإسلام ابن تيمية فى كثير من مؤلفاته مثل "الرد على المنطقيين" أو "درء تعارض العقل مع النقل"، ومثل ابن الجوزى فى كتابه "تلبيس إبليس" أو ابن قيم الجوزية فى "أعلام الموقعين عن رب العالمين". وقد اكتشفنا الأخلاق العلمية التى تميز بها ابن الوزير من خلال هذا النهج النقدى متمثلة فى الموضوعية والنزاهة والحياد والبحث عن الحقيقة بتجرد، إضافة إلى الصبر والمثابرة والاجتهاد الكبير فضلا عن التسامح والشجاعة الأدبية.

والمطالع لكتاب من كتبه مثل "العواصم والقواصم" والذى يعتبر كتابا نقديا موسوعيا - وهو قد طبع فى تسع مجلدات ضخمة - يندهش من براعته فى كثرة ما يسرده فى المسألة الواحدة من الوجوه المختلفة، والتنبيهات اللاذعة، والإشكالات المحيرة، والإلزامات المفحمة، والبراهين الصادقة، العقلية والنقلية، ويؤكد كل ما يذهب إليه بعشرات من الأسانيد القرآنية والنبوية والعقلية، ولا يغفل أن يعرض لعشرات من المؤلفات السابقة وكثير من العلماء والأئمة المتخصصين فى مختلف العلوم الإسلامية.

كما رأينا أن تحقيق مخطوط كتاب ابن الوزير "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" يعتبر مساهمة علمية ضرورية لمؤلفات ابن الوزير المدفون - معظمها - فى مقابر المخطوطات والمصورات، لا يطلع عليه إلا قلة من الباحثين.

وعلى الرغم من أن هذا المخطوط مطبوع عدة طبعات دون تحقيق - أشرنا إليها - إلا أن فيه كثيرا من الأخطاء العلمية الموضوعية والشكلية ذكرناها، وقدمنا للمخطوط بدراسة علمية وقمنا بدارسته وفقا لثلاث نسخ مخطوطة، مع تخريج لآياته وأحاديثه وتعريف بتراجمه ومصطلحاته وأسماء فرقه ومذاهبها، باذلين فيه كل جهد علمى ممكن.

أهداف البحث: التعرف على قواعد المنهج عند ابن الوزير بين النظرية والتطبيق، خاصة بعد أن قام عدة باحثين بدراسة منهجه الكلامى والتعرف على آرائه الاعتقادية^(١) استوجب أن نقوم باستخلاص القاعدة، موضحين أصولها، وفقهها، والأدلة المثبتة لها من

(١) انظر دراسة الدكتور رزق الحجر: ابن الوزير اليمنى ومنهجه الكلامى. ثم دراسة الباحث على بن على جابر الحربى: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية.

القرآن الكريم والسنة الشريفة وأقوال السلف الصالح والأئمة من العلماء، إضافة للأدلة العقلية عليها. ثم ذكرنا الفوائد المترتبة على الالتزام بهذه القواعد، وبحثنا مدى التزام ابن الوزير بهذه القواعد المثبوتة في رسائله ومؤلفاته، ومدى أخذه بها في مناقشة مختلف القضايا العقدية، التي ناقش فيها خصومه وأقام عليهم الحجة في كثير من المؤلفات التي وضعها للرد على إشكالات دينية أثاروها ومسائل أصولية جادلوه فيها.

بالإضافة لتوضيح وتحليل منهجه النقدي المتميز، سواء الذي ينقد فيه أساليب المتكلمين ومذاهبهم الجدلية، التي أدت إلى اختلافهم وتفرقهم، أو الذي وضح فيه عقيدته في وجود الله تعالى ومعرفة صفاته عنده وعند أهل السنة وطرائقهم في معرفة كل ذلك، وتناولت محاولته المحمودة في رفع التعارض بين مختلف الفرق الإسلامية، والكشف عن جوانب الاتفاق والالتقاء بينهم من أجل توحيد الأمة عقائديا وثقافيا، في وقت مبكر، اقتضت الضرورة فيه توحيد الأمة الإسلامية.

المنهج: اتبعت أكثر من منهج علمي وفق مقتضيات الضرورة التي فرضتها موضوعات وفصول ومباحث الدراسة فانتهجت المنهج التحليلي، عند تناولي لنصوص ابن الوزير وأقواله ومعالجاته لمختلف المباحث العقائدية، التي نعرض لها عنده. واصطنعت المنهج التاريخي عند بيان الحالة السياسية أو الدينية أو الثقافية التي عاش فيها أو التي سبقت وجوده في اليمن. ثم المنهج النقدي المقارن بين أقوال ابن الوزير وآراء من سبقوه من أهل السنة والسلف الصالح وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذيه ابن القيم وابن كثير، أو بين أقواله وأقوال خصومه أو من يرد عليهم في كتبه ومؤلفاته.

وقد تتبعنا كلام ابن الوزير وأسندناه إلى مصادره قدر الإمكان، وخرجنا الأحاديث النبوية الشريفة وأسندناها إلى كتبها من الصحاح، وتبعنا مناقشات ابن الوزير الكلامية التي ناقش فيها خصومه ومنتقديه، من أجل استخلاص قواعد المنهج العقدي عنده، وقد اقتطفت الشواهد - أحيانا - من النصوص للاكتفاء والاختصار، كما يفعل الباحثون في مؤلفاتهم، سالكا - غالبا - عند الاستدلال بالنصوص المذهب القائل: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، واضطرت أحيانا إلى تكرار بعض النصوص بأنواعها عند الحاجة والمناسبة، خاصة وأن بعض الموضوعات تتداخل، وبعضها تتقاطع في مسائل

بعينها ومشكلات بذاتها. وقد أثبت تاريخ الوفيات لمعظم الأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث وكذلك في المخطوط سواء بين قوسين أو في الهامش. وقد قمت بزيارة جامعة اليمن واطلعت على كثير من المخطوطات الخاصة بالبحث والتحقيق، خاصة المكتبة الغربية بصنعاء، وصورت كثيرا من هذه المخطوطات التي اعتمدت عليها في الدراسة، ولم يبخل علينا علماء اليمن الأجلاء من تقديم كل المساعدات العلمية، فجزاهم الله خير الجزاء.

خطة الدراسة: وقد جاءت الدراسة في قسمين رئيسيين: الثاني منها كان تحقيق مخطوط ابن الوزير "ترجيح أساليب القرآن على أساليب المبتدعة واليونان" وقد قدمنا له بمقدمة ودراسة وقارننا بين ثلاث نسخ من المخطوطات له مع الشرح والتحليل لمحتويات ما في الكتاب الهام من مؤلفات ابن الوزير، والذي يلقي ضوءا ساطعا على قواعد المنهج عنده.

أما القسم الأول: فقد جاء في ثلاثة فصول:

تناولنا في فصله الأول: حياة ابن الوزير ونشأته العلمية، واستعرضنا الحياة السياسية والدينية والثقافية في عصر ابن الوزير، ثم تناولنا نشأته العلمية والدينية، وموقفه من سلفية اليمن.

ثم حللنا خصائص ومميزات ابن الوزير الفكرية والأخلاقية ومنهجه في البحث والنظر، بعد أن وصل إلى مرحلة الاجتهاد. ولم ننس أن ندرج في هذا الفصل دراسة ببيوجرافية لمؤلفاته ورسائله المخطوطة والمطبوعة مع تحليل نقدي لأحد مؤلفاته الهامة وهو كتابه "الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم" لتتعرف على أسلوبه في التأليف ومنهجه في كتابة مؤلفاته ورسائله، خاصة وأن هذا الكتاب الهام يعتبر تلخيصا دقيقا لمؤلفه الضخم "العواصم والقواصم" كتبه في آخر حياته ليسر للقارئ المسلم الإحاطة بمنهج أهل السنة والسلف الصالح، موضحا له المنهج الذي ينبغي أتباعه في معرفة عقيدة الإسلام دون اللجوء إلى المناهج والأساليب البشرية.

وفي الفصل الثاني: حللنا منهج ابن الوزير النقدي، خاصة اهتمامه بالمصطلح العلمي

وتحديده، وموقفه من علم الكلام والمتكلمين، الذى وضع فيه موقف علماء السلف من هذا العلم وبين موقفه وما ينبغى على المسلمين أتباعه ومدى الحاجة إلى هذا العلم. ثم تناولنا موقفه النقدى من مباحث الإلهيات، خاصة مسألة إثبات وجود الله تعالى، ومعرفة صفاته تعالى، ومعارضته الشديدة لأساليب المتكلمين فى أدلتهم العقلية، وشرحنا مع التحليل الدقيق أدلة ابن الوزير المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية وتأييده لكل ذلك بالعقل الفطرى الذى لم تلوثه أساليب المتكلمين ولا طرائق فلاسفة اليونان. ثم عرضنا لمحاولته الناجحة - التى اتت فى وقت مبكر - للتوفيق بين الفرق الكلامية المختلفة خاصة الأشاعرة والمعتزلة، فى محاولة صادقة لجمع الأمة الإسلامية عقائديا وثقافيا، وهى محاولة تكشف عن صدق إيمان ابن الوزير الشديد واتساع رؤيته الإسلامية وتسامحه الكبير فى عصر تميز بالتعصب للمذاهب والاندفاع إلى تكفير الخصوم.

وفى الفصل الثالث: الذى تناولنا فيه قواعد المنهج عنده والذى جمع فيه معالم منهج أهل السنة عامة ومنهجه خاصة، والذى يجمعهم فى خصائص عامة تمثلت فى وحدة المصدر، وفى المنهج التوقيفى، وغلبة منهج الوسط عليهم، مما يكشف عن وحدة المنهج العقلى الذى يتبعونه فى معرفة العقائد الإسلامية، حيث إنهم لا يصدر عن إلا عن القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، من خلال فهم الصحابة والتابعين الذين عاصروا النبى ﷺ وأخذوا عنه وفهموا منه، وكذلك اجتهادات علماء الأصول وأصحاب الحديث.

وتناولت الدراسة تحليل قواعد المنهج عند ابن الوزير، فوجدناها قواعد منهجية محددة تمثل مرجعية دينية ثابتة، ينطلق منها ابن الوزير، وعامة أئمة أهل السنة، وهى القواعد المنهجية التى توحد بين أهل السنة قديما وحديثا. وهو يطبق هذه القواعد فى كل مؤلفاته، خاصة فى ممارسته لها - حين يناقش خصومه وينظر أصحاب الفرق المختلفة - فى مختلف لمسائل العقائدية.

وقد افردنا لكل قاعدة من القواعد الثمانية التى كشفنا عنها، مبحثا مستقلا حددنا فيه سورة القاعدة والفهم الميسر لها، ثم أثبتنا أدلة القاعدة من القرآن الكريم والسنة النبوية لصحة، وأقوال السلف وعلماء الأمة، وما يشته العقل.

ثم أوضحت الدراسة مدى التزام ابن الوزير بهذه القواعد فى مختلف المناقشات

والمناظرات التي يديرها في مؤلفاته، والتي تكشف عن عمق إيمانه بها، ومدى التزامه لها، خاصة وأن كثيرا من مؤلفاته تدور حول هذه القواعد، التي يحاول أن يرسى دعائمها، ويؤكد أصولها في كل ما يناقشه من مسائل أصولية وعقائد إيمانية تجلت واضحة في "العواصم والقواصم" و"الروض والباسم" و"إيثار الحق على الحق" فضلا عن "ترجيح أساليب القرآن على أساليب المبتدعة واليونان" ذلك المخطوط الذي قمنا بدراسته وتحقيقه.

ثم ختمت الدراسة بخلاصة للنتائج العلمية التي انتهت إليها، والتوصيات البحثية التي أرى ضرورة القيام بها من قبل الباحثين، راجيا من الله تعالى أن ينفعني وينفع المسلمين بهذا البحث. وفي الختام أحمد الله تعالى، وهو للحمد أهل، أن وفقني لإنجاز هذا العمل، على ما فيه من ضعف البشر، وقصر النظر، فما كان فيه من صواب وتسديد، فهو محض فضله (تعالى) ومنته عليّ وإن كانت الأخرى فمن نفسي وأستغفر الله.

الفصل الأول

حياة ابن الوزير ونشأته العلمية

أ- عصر ابن الوزير:

١- الحالة السياسية.

٢- الحالة الدينية.

٣- الحالة الثقافية والعلمية.

ب- نشأة ابن الوزير وحياته العلمية:

ج- خصائص ومميزات ابن الوزير الفكرية والأخلاقية ومنهجه في البحث والمناظرة.

د- موقف ابن الوزير من سلفية اليمن.

هـ- مؤلفات ابن الوزير ورسائله.

أ- عصر ابن الوزير

١- الحالة السياسية:

عاش ابن الوزير حياته على أرض اليمن في فترة شملت الربع الأخير من القرن الثامن الهجري، وقرابة النصف الأول من القرن التاسع. ولم تكن اليمن خلال هذه الفترة تتمتع بالاستقرار السياسي.

والواقع أن سمة عدم الاستقرار هذه لازمت اليمن منذ انفصالها عن الدولة العباسية وقيام دولة بني زيادة ثم قيام دولة لبني يعفر أيام الخليفة المعتمد العباسي، ظل سلطانها محصورا بشبام ثم بصنعاء والجند وما حولهما، بينما كان سلطان الدولة السابقة محصورا بتهامة. ثم شهد شمال اليمن قيام دولة جديدة يختلف نظام الحكم وفلسفته فيها عنه في الدولتين السابقتين: تلك هي دولة الزيدية التي أقامها الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم في صعدة عام ٢٨٤هـ.

وإذا كان تعدد الدول الحاكمة على أرض اليمن ومحاوله كل منها توسيع رقعتها على حساب الأخرى، كان من أكبر العوامل التي حرمت اليمن استقرارها، وزكت الصراعات بين الطوائف الدينية في اليمن والتي كانت أيضا من أهم العوامل التي حرمت الاستقرار، خاصة تلك الصراعات السياسية والدينية بين الأئمة الزيدية، حكام اليمن الأعلى في "صعدة" و"صنعاء" و"زمار" وبين السلاطين والأمراء من قبل الأمويين والعباسيين والأيوبيين - حكام اليمن الأسفل وسواحله الجنوبية - في "عدن" و"تعز" و"زبيد" منذ القرن الثالث الهجري.

ولقد بلغ الانقسام والتمزق باليمن أوجّه، إلى أن كانت تحكمه عدة دويلات في عصر واحد، وبلغ الأمر في الديار الزيدية أن يخرج أكثر من إمام يدعو لنفسه في قطر واحد.

وكانت أول دولة للزيدية، أسست على يد الإمام الهادي يحيى بن الحسين، حينما خرج إلى اليمن في المرة الثانية عام ٢٨٤هـ بدعوى من أعيان "صعدة" و"صنعاء" و"نجران" حين اشتدت وطأة الفرق الباطنية من الشيعة، على الرغم من المعارضة الشديدة من عمال العباسيين على اليمن^(١).

وقد كثر التناحر بين الدول على اليمن لموقعها منذ القرن الثالث الهجري، فقد توالى هذه الدول على الاستيلاء على اليمن بدءاً من الدولة الزيادية ومركزها "زبيد" من سنة ٢٠٥ إلى ٤٠٢هـ حيث كانت تدين بالولاء للعباسيين ثم الدولة اليعفورية، ومركزها "شباب صنعاء" من عام ٢٢٥هـ إلى عام ٣٩٣هـ، وكانت تدين بالولاء للعباسيين أيضاً. وواكبتها الدولة الباطنية بزعامه على بن الفضل الخنفرى الحميرى عام ٣٠٣هـ الذى كان أول أمره داعية للمهدى بن القداح ثم أتت الدولة النجاشية، وهى التى خلفت الزيادية من عام ٤٠٣هـ إلى عام ٥٥٥هـ ويتمون إلى الأحباش.

ثم تغلبت الدولة الصليحية الباطنية على معظم اليمن جباله وسهوله وشماله وجنوبه من عام ٤٣٩ إلى عام ٥٣٢هـ بزعامه على بن محمد الصيدحى داعية المستنصر الفاطمى. ثم دولة بنى مهدى نسبة إلى مؤسسها على بن مهدى الرعينى الحميرى من عام ٥٥٣ إلى ٥٦٩هـ.

ثم الدولة الأيوبية نسبة إلى صلاح الدين الأيوبى من عام ٥٦٩ إلى عام ٦٢٦هـ. والدولة الرسولية على الساحل والجنوب وعاصمتها "تعز" من عام ٦٢٦ إلى عام ٨٥٨هـ نسبة إلى رسول، لقباً، واسمه محمد بن هارون أحد وزراء الأيوبيين فى مصر. ودولة بنى طاهر فى جنوب اليمن من عام ٨٥٨ إلى عام ٩٣٣هـ.

وهكذا تعاقبت هذه الدويلات على اليمن، وهى فى صراع وحروب دامية لا تتوقف، ويكفى أن نعلم أنه قد تعاقبت الأئمة الزيدية على اليمن وبلغ عددهم سبعة وستين إماماً، آخرهم البدر ابن الإمام أحمد حميد الدين، منهم تسع وخمسون حسنيون واثان حسينونى

(١) انظر أحمد شرف الدين: اليمن عبر التاريخ ص ١٨٣ - ٢٤١ مطبعة السنة المحمدية القاهرة عام ١٩٦٣م ود. فضيلة الشامى: تاريخ الفرقة الزيدية ٢٦١ طبعة الآداب النجف عام ١٩٧٤م.

والباقي ينسبون إلى الحسن بن زيد بن علي رضي الله عنهم أجمعين^(١). فهذه السلسلة من أئمة الزيدية لم تنقطع دويلاتها حتى قضت عليها الثورة اليمنية الحديثة.

ولا شك أن تعدد الدول الحاكمة على أرض اليمن ومحاولة كل منها توسيع رقعتها على حساب الأخرى، كان من أكبر العوامل التي حرمت اليمن استقرارها السياسي. إضافة إلى ما كان من بعض القبائل اليمنية من ثورات على هذه الدولة أو تلك في محاولة للاستقلال بنفسها.

ومن هنا ما يقع بين الزيدية أنفسهم من صراع على الإمامة ومحاولة الاستئثار بها، هذا مع طبيعة أرض اليمن وجبالها الشاهقة المنيعة الوعرة المسالك، حتى على أهلها، والتي قد ساعدت على إغراء كثير من القبائل بالخروج على أئمتها ورؤسائها.

وهكذا استمر الصراع السياسي الدموي في اليمن حتى السنة التي ولد فيها ابن الوزير عام ٧٧٥هـ والحرب على أشدها بين الإمام صلاح الدين محمد بن علي (ت عام ٧٩٣هـ) أحد أئمة الزيدية وبين الملك الأفضل الرسولي من جهة، والأشراف في "تهامة" و"حرض" من جهة، والباطنية من جهة أخرى. وقد شدد صلاح الدين هذا على الباطنية، فأوقع بهم وقائع نكرة، واستولى على معظم بلادهم وحصونهم وأجلاهم عنها. وأما باطنية "همدان"، فقد وقع الصلح بينهم وبين صلاح الدين عام ٧٧٨هـ^(٢) على إنهاء الحرب بشروط على الباطنية الهمدانية، منها عدم موالات الأشراف الذين كانوا يحكمون صنعاء^(٣).

(١) انظر يحيى بن الحسين القاسم الشهاري: غاية الأمانى في تاريخ القطر البياني ج ص ٤٢٣ تحقيق د. سعيد عاشور دار الكتاب العربي القاهرة عام ١٩٦٨م، والعقيلي: المخلاف السلياني ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٤ دار اليمامة الرياض ط ٢، وأحمد شرف الدين: اليمن عبر التاريخ ص ٨٧ - ٢٤٥ ط ٢ مطبعة السنة المحمدية القاهرة عام ١٩٦٣م.

(٢) قال الشوكاني في الثناء عليه: "ملك غالب اليمن واستقر بصنعاء وعظمت دولته، واشتدت صولته، وغزا إلى بلاد سلاطين اليمن الأسفل، ودوخ بلادهم، وكان جيد الرأي، قوى التدبير، كثير الجنود، حسن السياسة كثير العدل متورعا، متعففا، على الهمة... وقد زلزل الباطنية، وهد أركانهم، وسفك دمائهم، ونهب أموالهم واستمر على ذلك حتى مات عام ٧٩٣هـ انظر الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ص ٢٢٦ مطبعة السعادة القاهرة ١٣٤٨هـ. والواسعي: تاريخ اليمن ص ٢٠٢ طبعة القاهرة عام ١٩٤٧م.

(٣) انظر الشهاري: غاية الأمانى في تاريخ القطر البياني ج ٢ ص ٥٢٤ والواسعي: تاريخ اليمن ص ٢٠٢ وما بعدها. وللشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٢٦٦.

ولم يستول على صنعاء إلا في عام ٨٧٣هـ بعد تدابير وحيل عظيمة توصل بها إلى قبض صنعاء بدون قتال ودارت رحى الحرب بين الإمام صلاح الدين وبين الباطنية عام ٨٩٠ هـ هزم فيها جيش الإمام لصعوبة طرقها.

وهكذا استمرت المعارك في عدة جهات يقود بعضها الإمام صلاح الدين بنفسه ومعه الأعيان ومنهم الهادي الوزير، أخو صاحبنا حتى توفي الإمام على ٧٩٣هـ، وكان وزيرا للإمام صلاح الدين ولابنه علي بن صلاح الدين فُسِّمِي ذو الوزارتين.

وقد عاصر ابن الوزير أربعة من أئمة الزيدية المتصارعين على الإمامة التي انشغل بها الناس قديما وحديثا، كما عاصر عددا من ملوك اليمن الأسفل بنى رسول، ومنهم إسماعيل ابن العباس الرسولي، الذي حكم اليمن الأسفل من عام ٧٧٨هـ إلى أن توفي عام ٨٠٣هـ.

وشهد ابن الوزير الصراع الدامي بين شخصين من أسرة واحدة هما المهدي أحمد بن يحيى (٨٤٠هـ) وعلي بن صلاح الدين (٨٤٠هـ) هذا الأخير الذي لم يحرز شروط الإمامة عند الزيدية وهي "الاجتهاد" مع وجود من هو أولى منه بالإمامة، لتوافر شروطها فيه، وهو الإمام أحمد بن يحيى المرتضى - صاحب التصانيف التي عليها مدار مذهب الزيدية عامة - وأهل البيت خاصة، وقد طال الصراع بينهما، وسجل ابن الوزير مناظرة بين الإمامين في كتاب "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان"^(١).

وقد تفرغ الإمام المهدي للتصنيف بعد أن خرج من السجن الذي مكث فيه سبع سنين بواسطة من الهادي بن إبراهيم الوزير بعد أن رد الإمام المنصور شفاعة كثير من العلماء لما للهادي الوزير من المكانة عند الحكام، على ما يذكر الإمام الشوكاني.

وأما الإمام علي ابن الصلاح فقد تمكنت خلافته في الديار اليمنية "وعظمت شوكته، وكثرت جيوشه، وبعد صيته"^(٢). ولا ننسى أنه عندما رمى بعض العلماء الإمام المنصور

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ٦٥ مصر عام ١٣٤٩هـ والشوكاني: البدر الطالع ج ١ ص ١٢٢ وما بعدها وص ٣٨١ وما بعدها. والواسعي: تاريخ اليمن ص ٢٠٢، ٢٠٣ وما بعدها.

(٢) الشوكاني: البدر الطالع ج ١ ص ٤٨٧.

بقلة العلم ألف ابن الوزير في الدفاع عنه ومناصرته كتابه "الحسام المشهور في الذب عن الإمام المنصور"^(١). وظل ابن الوزير على هذا الولاء، وبقيت له تلك المكانة عند المنصور حتى جمع بينهما الموت عام ٨٤٠هـ بالطاعون الذي مات منه كذلك الإمام أحمد بن يحيى المرتضى في التاريخ المذكور.

٢- الحالة الدينية:

إذا كان الصراع والاقتيال هو الغالب في النواحي السياسية في اليمن، فمن الطبيعي أن نجد صراعا شديدا بين مختلف المذاهب الفقهية والأصولية الاعتقادية في مختلف أرجاء وأصقاع اليمن. وقد كانت صنعاء مثلا تضم مجموعة من أتباع المذهب السني، كالحنفية، والشافعية، والحنابلة، بيد أن الغالبية في صنعاء أتباع المذهب الزيدي^(٢)، كما انتشر المذهب

(١) أحمد ابن الوزير: تاريخ بني الوزير ترجمة محمد بن إبراهيم الوزير، وانظر الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٢٦٦.

(٢) الزيدية: هي فرقة من فرق الشيعة تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين وتقابل الإمامية، وهما أكبر فرق الشيعة ولا تزالان باقيتين حتى اليوم، ويقدر ما عرف في الإمامية من تطرف كانت الزيدية معتدلة وأقرب إلى أهل السنة، فمع أنهم يرون الإمام الحق هو علي رضي الله عنه فإنهم - في أصل مذهبهم - لا يتبرءون من أبي بكر وعمر رضوان الله عليهم. انظر الشهرستاني: الملل والنحل هامش الفصل ١ / ٢٠٧ دار القلم القاهرة بدون تاريخ. وكان زيد بن علي (٧٩ - ١٢٢هـ) بويغ له بالكوفة في أيام هشام بن عبد الملك، وكان أمير الكوفة يوسف بن عمر الثقفي، وكان زيد يفضل علي بن أبي طالب على سائر الصحابة ويتولى أبا بكر وعمر، ويرى الخروج على أئمة الجور، فلما ظهر بالكوفة في أصحابه الذين بايعوه سمع من بعضهم الطعن على أبي بكر وعمر فأنكر ذلك على من سمعه منه، فتفرق عنه الذين بايعوه، فقال لهم: رفضتموني، فيقال إنهم سموا الرافضة لقول زيد لهم: رفضتموني، وبقي في شردمة، فقاتل حتى قتل. انظر أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين ١ / ١٣٦، ١٣ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، والبغدادى: الفرق بين الفرق ص ٢٥، ٢٦ دار الآفاق الجديدة والإسفرائيني: التبصير في الدين ص ٣٠ تحقيق كمال يوسف الحوت.

والزيدية لم يكفروا أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ ولم يرفعوا الأئمة إلى رتبة الإله، أو إلى درجة النبيين. وجوزوا أن يكون كل فاطمي عالما زاهدا شجاعا سخيا راجيا بالإمامة أن يكون إماما، واجب الطاعة، سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين، وجوزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة الشهرستاني: الملل والنحل ١ / ١٥٤، ١٥٥ وانتشر مذهب الزيدية في اليمن على يد الإمام الهادي يحيى بن الحسين (٢٤٥ - ٢٩٨ هـ) مؤسس دولة الشرفاء العلويين وواضع أساس الفقه الهدوي في اليمن.

المالكي والحنفي والشافعي في سواحل اليمن وجنوبه، وكانت "زبيد" تحتضن أكثر من مذهب إلا أن الغالب هو المذهب الشافعي^(١).

وكانت النزاعات الطائفية في أوجهها، الأمر الذي أدى بالشافعية إلى إنكار المذهب الحنفي القائل بالرأى، وربما تسبب - كما يقول أحد الباحثين^(٢) - بعض الشافعية في متابعة إتلاف كتب الحنفية، وكانت مدرسة المذهب الشافعي مستقلة عن مدرسة المذهب الحنفي في زبيد وغيرها في عهد الدولة الرسولية، لما وقف أحد فقهاء الحنفية للملك المنصور بن رسول قائلًا له: ما فعل بك أبو حنيفة حيث لم تبين لأصحابه مدرسة^(٣).

والشافعية في اليمن وإن كانوا إلى الحنابلة أميل، إلا أنهم يوافقونهم في جميع معتقداتهم في الصفات وغيرها. ومع هذا كان للمذهب الحنبلي مكانته في اليمن السافل، فقد ذهب الحبشي إلى أن غالبية فقهاء اليمن كانوا يأخذون بعقيدة الإمام أحمد بن حنبل (عام ٢٤١ هـ) حتى زمن الجندی (عام ٧٩٣ هـ) حتى القرن الثامن الهجري، الذي ولد فيه ابن الوزير وانتقل بعض العلماء إلى اعتقاد المذهب الأشعري، ولذلك حدثت احتكاكات ومنازعات بين الحنابلة والأشاعرة شديدة أدت ببعض العلماء السنه إلى الهجرة إلى خارج اليمن^(٤).

أما عقائديا فإننا نجد كثيرا من الفرق الكلامية والمذاهب الدينية قد انتشرت في مختلف ربوع اليمن، حيث صارت المناطق الجبلية والشرقية مستودعا للتشيع لا ينضب، فظهر بعض غلاة الشيعة الباطنية، وكثير من أئمة الزيدية منذ بدأ تأسيس المذهب الزيدي ودولته على يد الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (عام ٢٤٤ هـ) وحفيده الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم (عام ٢٩٨ هـ) العلويين في صعدة ونجران يومها، وما يليها.

(١) انظر ابن سمرة الجعدي ص ٧٩، ٨٠ وما بعدها تحقيق فؤاد سيد بيروت ط ٢ عام ١٤١١ هـ، محمد

حسن الغماري: الشوكاني مفسرا ص ٥٣ دار الشروق للنشر والتوزيع مصر عام ١٤٠١ هـ.

(٢) انظر د. علي بن علي جابر الخريبي: ابن الوزير وآراءه الاعتقادية ج ٢٥٧ مكة المكرمة عام ١٤١٧ هـ.

(٣) أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي: طبقات الخواص ص ١٧١، ١٧٢ مصر بدون تاريخ.

(٤) انظر طبقات فقهاء اليمن ص ١٨٠ وما بعدها والحبشي: حياة الأدب اليمني ص ٥٤.

كما انتشرت فرق الاعتزال بدءاً من صعدة فصنعاء إلى ضواحيها وفي سائر المناطق الجبلية الشمالية والشرقية، كما ظهرت الأشعرية في بعض المناطق الأخرى حيث نجدتها في السواحل والجنوب من البلاد.

وعلى الرغم من كثرة الصراعات بين مختلف هذه المذاهب والفرق إلا أننا نجد فرقة الشيعة الزيدية المتأثرة إلى حد كبير بالمذهب الاعتزالي تغلب على أقاليم اليمن المختلفة. وهى فرقة من فرق الشيعة المعتدلة والقريبة من أهل السنة والتي تنسب - كما ذكرنا - إلى زيد بن علي بن الحسين وتقابل الإمامية، وهما أكبر فرق الشيعة، ولا تزالان باقيتين حتى اليوم.

وبقدر انتشار الإمامية في إيران نجد الشيعة الزيدية ما زالت تحيا في اليمن، ومع أنهم يرون الإمام الحق هو علي رضي الله عنه، فإنهم في أصل مذهبهم، لا يتبرءون من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما^(١).

وقد حاول البعض رد اعتدال الزيدية إلى تأثير إمامها زيد بن علي بواصل بن عطاء الذي كان شيخاً له، فتأثر به في علمه وقوة حجته وسلامة حكمه^(٢)، وهذا ما قرره بعض من أرخوا للزيدية وإمامها، مثل الشهرستاني^(٣) الذي ذكر أن زيدا تتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء، وأنه اقتبس منه الاعتزال، وصار أصحابه كلهم معتزلة، وكذلك يسلكه صاحب المنية "والأمل" حيث وضع آل البيت في الطبقات الأولى للمعتزلة. على الرغم من أننا نجد أبا سعيد الحميرى يقول في "الخور العين": "وحكى الجاحظ أنه كان في الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قدم علياً على عثمان ولذلك قيل شيعى وعثمانى.. وكان واصل بن عطاء ينسب إلى التشيع في ذلك الزمان"^(٤).

وهذا ما يؤكد الدكتور السيد رزق الحجر^(٥) حيث يرى أن هذا القول يقوى الظن بأن

(١) الشهرستاني: الملل والنحل هامش الفصل ١/٢٠٧ المطبعة الأدبية القاهرة عام ١٩٧١ م.

(٢) انظر الموسوعة العربية الميسرة: مادة زيدية.

(٣) انظر الشهرستاني: الملل والنحل ج ١ ص ١٣٨ تحقيق بدران ط ٢ مصر عام ١٩٥٦ م.

(٤) الأشعرى: مقالات الإسلاميين ١/هامش ٦٥ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة النهضة

مصر عام ١٩٥٠ م.

(٥) د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص ٥٩، ٦٠.

واصلا هو الذى أخذ أصول مذهب الاعتزال عن الشيعة، وليس الشيعة هم الذى أخذوا عنه هذا المذهب، فعلى افتراض صحة أن واصلا هو صاحب الأصول الأولى نقالات المعتزلة فقد قال بها بوصفه شيعيا.

ويقوى ذلك أيضا - على ما يذهب إليه أستاذنا - أننا لو سلمنا أن زيدا نقل الاعتزال إلى الزيدية عن واصل فإننا لا نستطيع أن نفسر انتقال هذا المذهب المعتزلى إلى بقية فرق الشيعة من غير الزيدية.

ولا أدل على صحة هذا من أن ابن الوزير قد سبق القائلين بأن زيدا لم يقلد واصلا في مذهبه؛ قال: "وأما نقله الشهرستاني في الملل والنحل من كون زيد قلدا واصل بن عطاء وأخذ مذهب الاعتزال تقليدا... فهذا باطل من غير شك ولعله من أكاذيب الروافض، ولم يورد له الشهرستاني سندا ولا شاهدا... ولو كان الشهرستاني كامل المعرفة والإنصاف لذكر مع ما ذكره ما هو مشهور منه في كتب الرجال وتواريخ العلماء وأئمة السنة وفي الجامع الكافي ثم ذكر الراجح من النقلين وقواه بوجوه الترجيح"^(١).

ومعروف أنه من أشهر المبادئ التى خالفت الزيدية فيها بقية فرق الشيعة قول الزيدية إن الإمامة لا تأتى عن طريق النص، بل بالانتخاب الحر، فى أولاد على فقط من نسل فاطمة أى من أولاد الحسن والحسين بشرط أن يخرج الواحد منهم مجاهدا الظالم والسلطان الجائر: ذلك هو رأى إمامهم زيد بن على رضى الله عنهما ومن قالوا بإمامته^(٢).

وعلى الرغم من استشهاد زيد بن على فى جهاده ضد الأمويين عام ١٢٢ هـ لكن الزيدية لم تحمد بوفاته، فقد قام بالإمامة بعده ابنه يحيى وسار على نهجه حتى قتل عام ١٢٥ هـ. ثم تابعت ثورات الزيدية من بعد ضد الدولة العباسية، وكانت أكبرها وأبقاها حركة الإمام الهادى إلى الحق عام ٢٨٤ هـ. وقد استمرت هذه الدولة منذ تأسيسها إلى عصرنا ولا يزال معظم اليمنيين من الزيدية وخاصة سكان المناطق الجبلية^(٣).

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢ ل ١٢ (أ).

(٢) د. فضيلة الشامى: تاريخ الفرقة الزيدية ص ٢٨٢.

(٣) انظر د. فضيلة الشامى: تاريخ الفرقة الزيدية ٢١٨ وما بعدها.

وتتعدد فرق الزيدية، فبينما يذكر الأشعري في مقالاته أنها ست فرق هي: الجارودية والسليمانية والبترية والنعيمية واليعقوبية وفرقة تترأ من الشيخين بالرجعة^(١) نجد النوبختي يذكر للزيدية أربعة أصناف هي: الرحوية والعجيلية والبترية والحسينية^(٢).

والزيدية مع تعدد أصنافهم لا يختلفون في أن الإمام في جميع ولد على من فاطمة، فكل من خرج منهم يدعو إلى الكتاب والسنة وجب عندهم سل السيف معه. كذلك لا يختلفون في الشروط التي يجب توافرها في الإمام، وهي أن يكون ذكرا حرا بالغاً وأن يكون أفضل أهل زمانه سليم الحواس والأطراف، لم يمارس مهنة مردولة، وعادلاً، ورعاً، كريماً، حسن الدراية بتصريف الأمور، علوياً، فاطمياً، شجاعاً، مجتهداً^(٣).

وتنفرد الزيدية عن باقي فرق الشيعة في القول بأن علياً لم يكن إماماً عن طريق نص الرسول ﷺ عليه بالإسم وإنما كان إماماً حين دعا إلى نفسه. أما أكثر فرقهم تطرفاً فهي الجارودية لقولهم بكفر الصحابة بتركهم بيعة علي، وأكثر الزيدية اعتدالاً فهي البترية حيث تصحح بيعة الشيخين ولا تكفر الصحابة وتتوقف في أمر عثمان رضي الله عنه خاصة أنه من أهل الجنة^(٤).

والزيدية عامة تتميز عن بقية فرق الشيعة بالاعتدال وعدم التطرف، وإن كانت طوائف من متأخريهم قد مالوا إلى القول بجواز إمامة المفضول وطعنوا على الصحابة طعن الإمامة^(٥).

وقد تميزت الزيدية عن بقية مذاهب الشيعة بالحرية الفكرية والحض على الاجتاد، بل إنه - كما قال الشوكاني^(٦) - "يحرم التقليد على من بلغ رتبة الاجتهاد، وأوجب عليه أن يجتهد رأى نفسه، ولم يخص ذلك بمسألة دون مسألة".

(١) انظر الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ١٣٢ وما بعدها. النهضة مصر عام ١٩٥٠م.

(٢) انظر النونجتي: فرق الشيعة ص ٧٧ النجف بدون تاريخ.

(٣) انظر المسعودي: مروج الذهب ٣/ ٢٢ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة عام ١٩٦٤.

(٤) الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ١٢٩ والشهرستاني: الملل والنحل ١/ ١٤٠.

(٥) انظر الشيخ أبو زهرة: الإمام زيد ١٩٧.

(٦) الشوكاني: البدر الطالع ٢/ ١٣٥.

ولعل هذا سبب من أسباب ظهور عدد من الأئمة المجتهدين المتحررين الذى خالفوا مذهب الزيدية، واتجهوا نحو مذهب أهل السنة، من أمثال صاحبنا ابن الوزير اليماني والحسن الجلال (١٠٤١ - ١١٠٨هـ) صاحب التصانيف الجليلة والذى برع فى جميع العلوم العقلية والنقلية، وصالح بن مهدي القبلي (١٠٤٧ - ١١٠٨هـ) ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩ - ١١٨٢هـ) ومحمد بن على الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠هـ).

ومن هنا غلب عليهم استخدام العقل، وتوصلوا من خلال منهج المعتزلة العقلى إلى فهم أصول الدين، خاصة من خلال التأويل العقلى للسمعيات والذى اشتهرت به المعتزلة، وتقديم العقل على النقل. وكذلك تأثروا بأساليب اليونان تلك التى انتقلت إلى المعتزلة بعد حركة الترجمة عن الفلسفة اليونانية.

ومن هنا لم يكن غريبا أن يقف لهم ابن الوزير بالمرصاد ويصف هذا التيار الفكرية المنحرفة فى عصره بقوله: "إنه نبغ فى هذا الزمان من عادى علوم القرآن، وفارق فريق الفرقان، وصنف فى التحذير من الاعتماد على ما فيه من التبيان، فى معرفة الأديان، وأصول قواعد الإيمان، وحث على الرجوع فى ذلك إلى معرفة قوانين المبتدعة واليونان، منتقضا لمن اكتفى بما فى معجز التنزيل من البرهان، مقبحا لتلقى كثير من محكماته بالقبول والإيمان، لا جرم أن الله تعالى وأن وصفه بأنه لقوم هدى، فقد وصفه بأنه على قوم عمى، فحسبوه حين عموا عنه وصموا إنه لأمر يرجع إلى ذاته ولخلل يعود على بين آياته، ولم يعلموا أن ذلك يخصهم، لما فى قلوبهم من العمه والعمى، والرداءة، والردى، فكأنهم المنافقون ريبا وخبثا وبهتاناً حين قالوا: "أيكم زادته هذه إيمانا"^(١).

ولذلك يتعجب ابن الوزير من سخافة عقول هؤلاء الذين "يتعاطون العلم بذات الله - جل وعلا - وصفاته وأنهم يعلمونها كما يعلمها علام الغيوب، ويعلمون تأويل جميع المتشابهات، مع منعهم غيرهم من الاعتماد فى التوحيد على الآيات المحكمات وأمهاات المتشابهات، فهل هذا إلا مضادة للمعقول، ومناقضة للمنقول"^(٢). وهذا حال ابن الوزير فى مواجهة الخصوم وحاله فى الدفاع عن صريح المنقول.

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ٨، ٩.

(٢) السابق ص ٩.

على الرغم من كثرة المنازعات والحروب بين مختلف الدول التي نشأت في اليمن، والصراع الدامي بين مختلف الفرق الكلامية، إلا أن الحياة الثقافية والعلمية لم تمت ولم تخمد في مختلف أرجاء اليمن، بل يبدو أن الصراعات السياسية والدينية السابقة كانت من أهم العوامل التي أذكت نوعاً من النشاط الثقافي وأدت إلى محاولة الاستئثار بالعلماء واستقطابهم من أجل التحصن بهم أمام الخصوم والاستعانة بهم في المناظرات والمجادلات العلمية والدينية، لاسيما وأن الكثير من هذه الصراعات دار حول الإمامة، وقد اشترطوا في الإمام أن يبلغ رتبة الاجتهاد وهذا يكشف عن مذهبيه ثقافية الغرض منها خدمة أصحابها.

ولا أدل على ذلك من كثرة العلماء في عصر ابن الوزير وما سبقه من عصور، وكثرة المؤلفات التي صنفت في مختلف العلوم الدينية بمذاهبها المختلفة وهذا الذي كشفته المنافسة بين ملوك الجنوب مثلاً أحوجتهم إلى من يؤيدهم ويرد عنهم ما يدعيه خصومهم، فقربوا العلماء وأنزلوهم عندهم منزلة سامية، وشجعوهم على التصنيف والتأليف والمجادلة والمناظرة ونشر العلوم العربية والدينية.

واستمرت هذه النهضة إلى عصر ابن الوزير لاسيما في الديار الهادوية، من الزيدية، فإن لهم عناية خاصة بالغة بالتأليف، وقلما يرشح عندهم للإمامة إلا من بلغ درجة الاجتهاد والتأليف، مما مثل حافزاً كبيراً على وضع المؤلفات وتصنيف الرسائل.

ومن هنا لم يكن غريباً أن نجد كثيراً من أئمة الزيدية ورءوسها أصحاب مؤلفات وتصانيف علمية ودينية مثل الملك الأفضل الرسول بن عباس بن داود (عام ٧٨٧هـ) والإمام الناصر لدين الله صلاح الدين محمد بن علي (عام ٧٩٣هـ) أحد أئمة الزيدية^(١). وأبو بكر بن علي الحداد الزبيدي الحنفي (عام ٨٠٠هـ) وإسماعيل بن العباس بن علي الرسول (٨٠٣هـ)^(٢) والسيد الهادي الوزير أخو صاحبنا ابن الوزير (عام ٨٢٢هـ)،

(١) انظر تقي الدين الفاسي: العقد الثمين ج ٥ ص ٩٤ - ٩٦ تحقيق فؤاد سيد مطبعة السنة المحمدية عام

١٣٨٥هـ وانظر العقود اللؤلؤية ج ٢ ص ١٥٨.

(٢) انظر الشوكاني: البدر الطالع ج ١ ص ١٥٨.

والشريفة دهماء بنت يحيى المرتضى أخت الإمام المهدي أحمد بن يحيى (عام ٨٣٧هـ)
والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى أحد أقران ابن الوزير ومنافسيه (عام ٨٤٠هـ)
الذي بلغت مصنفاته سبعين مصنفا في شتى الفنون^(١).

ولم يقتصر التأليف في عصر ابن الوزير على المؤلفات الدينية فحسب، بل وجدنا كثيرا
من المصنفات في مختلف الفنون والعلوم وعلى رأسها الفلك والطب والزراعة والبيطرة،
مما حوته كتب التراجم والتاريخ العلمى لليمن.

ولم يقتصر اهتمام الأئمة والحكام بتشجيع العلماء على تأليف الكتب والمصنفات في
مختلف الفنون والآداب، بل إن الكثيرين منهم شاركوا العلماء في ذلك وساهموا في إقامة
المساجد والمدارس التي تساعد على انتشار العلم وترسخه.

مثل الملك يوسف بن عمر بن رسول ثاني ملوك الدولة الرسولية (٦٤٧ - ٦٩٤هـ)
الذي بنى مدرستين بمغربة تعز هما: الوزيرية والعزابية وثلاث مدارس بزبيد ومدرسة
بالجند وأخرى بعدن، كما ابنتى في كل قرية من قرى تهامة مسجدا وأوقف عليه وقفًا
جيذا. وكان عدد المدارس التي بناها ثمان مدارس، وأما المساجد فلا تكاد تحصى^(٢).

وكذلك الملك الأفضل العباس بن المجاهد (٧٦٤ - ٧٧٨هـ) الذي كان من مآثره
جامع الملاح خارج زبيد، ومدرسة تعز بناحية الجبل، وكانت له مشاركة في علم النحو
والأدب والإنشاء وكثير من المصنفات، وقد اختصر تاريخ ابن خلكان وتاريخ السيد
إدريس بن علي الحمزى المعروف بكتز الأخبار^(٣).

وفي عصر الوزير حكم اليمن دولتان متنافستان ثقافيا وسياسيا هما الدولة الرسولية في
الساحل والجنوب وعاصمتها "تعز"، والدولة الزيدية وعاصمتها "صنعاء" وهذه

(١) السابق ج ١ ص ١٢٢ - ١٢٦ والحبشى: حكام اليمن ص ١٧٣ - ١٩٩ والشهارى: غاية الأمانى
ج ٢ ص ٥٣٨.

(٢) انظر أحمد شرف الدين: اليمن عبر التاريخ ص ٢٢٢، ٢٢٣ مطبعة السنة المحمدية مصر عام
١٩٦٣م.

(٣) انظر يحيى بن الحسين القاسم: غاية الأمانى في أخبار القطر اليماني ٢/٢٥٦ - ٢٥٧ تحقيق
د. سعيد عاشور دار الكتاب العربى مصر عام ١٩٦٨م.

المنازعة السياسية احتاجت في - نظرهم - إلى التأييد العلمي والأدبي في المجادلات العلمية والثقافية.

ومن هنا كانت للعلماء مكانة قد تساوى مكانة السياسيين أو تزيد، وهذا قد دفعهم أيضا إلى بناء المدارس ووقف الأوقاف الكثيرة على أهل العلم وطلابه، سواء في المساجد أو في هذه المدارس التي انتشرت في ربوع الأقاليم المختلفة التي سعوا إلى جلب العلماء إليها من داخل البلاد وخارجها.

وكان إذا فرغ المؤلف من تأليف كتاب أو تصنيف علم يحمل الكتاب على الرءوس في موكب شعبي وورسمى ملفوفا بين أثواب الحرير في أطباق الفضة تحفه العلماء من بيت مصنفه إلى باب الملك، الذي يقنتيه في خزائنه بعد الأمر باستنساخه، ويعطى الجائزة الثمينة لمصنفه^(١).

وهكذا وجدنا معاصري ابن الوزير في الديار الزيدية، ودولتها، توافرت لهم الأسباب المشجعة على العلم وطلبه، وممارسة النشاط العقلي، ووضع المؤلفات الدينية وغيرها، ما أكسبها التفوق على الدولة الرسولية وعلمائها.

ومن هنا لا يكون غريبا أن ابن الوزير يذكر "أن الإمام المنصور نشر محاسن كتب الحديث، وجمع نفائسها، وعرف غرائبها، ولم يشتهر التدريس في الديار الزيدية اليمنية مثل ما اشتهر في زمانه"^(٢). وكان ذلك وأمثاله مما ساعد على النهضة العلمية الحقيقية حتى امتلأت الخزائن والمكتبات من مصنفات الزيدية^(٣).

ولا أدل على الحالة العلمية والمنافسة في مختلف العلوم، ما كان يحدث بين ابن الوزير ونظرائه من العلماء والمتكلمين، خاصة منهم الزيدية، فقد اعتنق ابن الوزير - وكما سنعرف - المذهب السلفي واقتنع به، على الرغم من سيادة المذهب الزيدي في اليمن، ولذلك أخذ في مناقشتهم ومناظرتهم في أصول مذهبهم وفروعه.

(١) انظر الحبشى: حياة الأدب اليمنى في عصر ابن رسول ص ٥٠ - ٦٢ وما بعدها. ويحيى بن الحسين:

غاية الأمانى ج ٢ ص ٢٥٦ وما بعدها.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ المقدمة.

(٣) انظر أبى علامة: التحفة العنبرية والشهاوى: طبقات الزيدية مخطوط. والشوكانى: البدر الطالع

تراجع كثير من الزيدية.

ولم يمنعه تلمذه على العلامة على بن محمد بن أبي القاسم (عام ٨٣٧هـ) أحد شيوخه في التفسير وأصول الفقه من معارضته برسائل وخاصة بكتابة "العواصم والقواصم". وهذا يكتشف عن براعته وأدبياته في التصنيف وكأنه جعل للعلوم أخلاقاً قبل أن يبرز الخلاف.

ولا ننسى مؤلفه "الحسام المشهور في الذب عن الإمام المنصور" ضد منافسه المهدي والذي بلغت مصنفاته سبعون مصنفاً في العلوم الدينية، ورغم ذلك احتدمت المناقشات العقلية والكلامية بينهما، وتوالت مناظرات وأسئلة وجوابات تتعلق بالإمامة، بل إن ابن الوزير أسكت المهدي بخمسة وعشرين سؤالاً وجهها إليه، لم يستطع الإجابة عنها يوم كان المهدي مقيماً بثلاً^(١).

ثم توالت مناقشات ابن الوزير ومناظراته لكثير من أئمة الزيدية ومفكريها^(٢) في معارك فكرية وعلمية تذكرنا بتلك النهضة العلمية الأولى في صدر الإسلام وعصر الدولة العباسية. ويكشف هذا عن أن أرض الإسلام رحم لا ينضب وأن هؤلاء الرجال صدقوا الله ورسوله فيما عاهدوا لأنهم بحق رجال لا تُلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فتعلموا وعلموا وصنعوا تراثاً للأجيال المتلاحقة، ما عليهم إلا أن يقرأوا هذا التراث الحضاري العظيم ويتشبهوا به قبل فوات الأوان رحم الله ابن الوزير.

(١) قرية قريبة من صنعاء.

(٢) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ المقدمة وانظر لأحمد بن الوزير: تاريخ بني الوزير والشوكاني: البدر الطالع ج ١ ص ٤٨٥ ج ٢ ص ٩١ - ٩٣.

بد نشأة ابن الوزير وحياته العلمية

ولد ابن الوزير في شهر رجب عام ٧٧٥هـ بهجرة الظهراوين في شطب، وقد ذكر السخاوي أنه ولد في عامه ٧٦٥هـ^(١) وتابعه في ذلك البغدادي^(٢). وقد نبه الشوكاني^(٣) على خطأ السخاوي في ذلك مؤكدا التاريخ الأول وكذلك تؤكد المصادر الوثيقة الصلة بابن الوزير ما ذهب إليه الشوكاني، إذ تقرر كلها أنه ولد في عام ٧٧٥هـ^(٤).

وهو أبو عبد الله أصغر إخوانه سنا الإمام الكبير العلامة، الأصولي النحوي المتكلم البليغ المحدث الحافظ الحجة المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل بن محمد العفيف الذي ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

واشتهر بلقب ابن الوزير وهذا اللقب كما ذكره إبراهيم بن علي الوزير من أحفاد الهادي الوزير المعاصرين - هو أن الإمام محمد العفيف - الجلد الخامس لصاحبنا ابن الوزير، لما بويع بالإمامة في الوقت الذي بويع فيه الإمام المنصور عبد الله بن حمزة عام ٦١٤هـ في مكان آخر، تخلى عن الإمامة كي تتفق الأمة على البيعة لابن حمزة المذكور فأطلقت عليه الأمة العفيف، واشترط عليه الإمام المنصور المؤازرة له فكان وزيرا، فأطلق عليه هذا اللقب، ومن هنا نشأت أسرة آل الوزير أجداد صاحبنا^(٥) كما يلقب أيضا بعز الدين.

(١) انظر السخاوي: الضوء اللامع ٦/ ٢٧٢.

(٢) انظر البغدادي: هدية العارفين ٢/ ١٩٠ - ١٩١ طبعة استنبول.

(٣) انظر الشوكاني: البدر الطالع ٢/ ٨١، ٨٢.

(٤) إبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص ٩٤، ٩٥ وأحمد بن الوزير: ترجمة محمد ابن إبراهيم، وابن العماد: شذرات الذهب ٧/ ١٢٥.

(٥) د. علي بن علي بن جابر الخري: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ج ١ ص ٤٤.

وقد اشتهرت أسرته بالعلم قديماً وحديثاً، وأفضل شاهد على ذلك كثرة المؤلفات المخطوطة والمطبوعة لآل الوزير، خاصة مكتبتنا الجامع الكبير بصنعاء وغيرهما من مكتبات اليمن ودار الكتب بصنعاء ومكتبة الجامعة، وقد كان والده السيد إبراهيم بن علي ابن المرتضى (عام ٧٨٢هـ) والذي ترك خلفه أربعة من الأولاد هم الهادي وصلاح ومحمد صاحبنا، كانت له اليد الطولى في فنون العلم، وكان شاعراً بليغاً وتقياً ورعاً ناسكاً^(١) وله الكثير من الأشعار والقصائد الدينية.

وقد تأثر ابن الوزير بأبيه العالم الصالح المشهور بالصلاح والتقوى والزهد في ملذات الحياة، مما جعل صاحب كتاب "مطلع البدور" يجمع بين الرجل وأبنائه في صفات التقوى والزهد والصلاح، إذ يقول في ذلك: "وكان صاحب الترجمة يؤثر الفقراء بطعامه وطعام أهل بيته، ويلبس شمالة من الصوف، فإذا كان الليل وضعها على أولاده، وكانت زهادته وعبادته وأولاده الصالحة قبلة للصالحين وقدوة للعارفين"^(٢). وفي صفة هذا الأب يقول أحد شيوخه: "لم أر كالسيد صارم الدين في حسن معرفته وجوده وذكائه ونباهته وإصابة جوابه وأمعينه وشدة فطانتة"^(٣). وقد توفي في شهر رجب على ٧٨٢هـ.

وكذلك اشتهر أخوه الكبير الهادي بن إبراهيم الوزير (عام ٨٢٢هـ) في عدة علوم وصنف كثيراً من المؤلفات العلمية والدينية فضلاً عن كثير من القصائد الشعرية العميقة^(٤). أما أخوه صلاح الدين بن إبراهيم (عام ٨١٠هـ) فقد برع في فنون العلم: البلاغة والأدب واللغة العربية فضلاً عن إسهامه في الفقه، ولشدة ورعه حج مرتين ماشياً، وانقطع في آخر عمره للعبادة والذكر.. بل حتى صاحب هذه الدراسة عبد الله بن محمد له حظ وافر من العلم، فقد برع في الفروع الفقهية وأصولها وله مؤلفات ذكرها صاحب تاريخ بنى الوزير^(٥).

(١) انظر ابن الوزير (أحمد بن عبد الله): تاريخ بنى الوزير ترجمة إبراهيم بن علي الوزير. صورة مخطوط بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم ٢/٩٥٦ تاريخ.

(٢) تاريخ بنى الوزير ترجمة إبراهيم بن علي المرتضى.

(٣) السابق.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٣١٦ - ٣١٧.

(٥) انظر تاريخ بنى الوزير ترجمة صلاح وملحق البدر الطالع لزبارة ص ١٠٤.

وهكذا فقد انتمى ابن الوزير إلى أسرة عريقة علما وحسبا ونسبا وجاها وسطانا وقد ورث العلم عن آبائه وأجداده وأورثه من بعد لأبنائه. ولا ننسى أن هناك من حكم الديار الزيدية في اليمن من أسرة آل الوزير وهو الإمام المنصور محمد بن عبد الله الوزير، فقد دعا لنفسه بتكليف من أعيان عصره عام ١٢٧٠هـ إلى أن توفي عام ١٣٠٧هـ وقد وصفه المؤرخ اليمنى الواسعى بأنه بلغ في العلم درجة الاجتهاد وأنه أعلم أهل عصره، وأنه صلح شأن المسلمين على يده، كما نظمه الحبشى في سلك حكام اليمن المؤلفين المجتهدين^(١) وذكر مصنفاته وأرقامها.

ومن أسرته أيضا السياسى الكبير الإمام عبد الله بن أحمد الوزير الذى استولى على عرش اليمن فى صنعاء بضعا وعشرين يوما عام ١٣٦٧هـ م قتله الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين (عام ١٣٦٧هـ) مع عدد كبير من أبناء اليمن ثارا لوالده الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ولا تزال هذه الأسرة تحتفظ بمكانتها السياسية، داخل اليمن وخارجه إلى اليوم^(٢) وهكذا تربي ابن الوزير فى بيئة علمية خالصة تعكف على العلم وتهتم بالعلماء، ويبرز كثير من أئمة العلم من بينها، لذلك تشرب ابن الوزير العلم منذ باكورة عمره فقد حفظ القرآن الكريم صغيرا ثم لازم مجالس العلم، متنقلا بين أيدي كبار العلماء، متلقيا لمختلف علوم عصره وآداب ثقافته العربية.

ومن هنا يقول عن نفسه فى "العواصم والقواصم": "وإنى لما نشأت بين كراسى العلماء الأكابر، وتربيت بين أعين أهل البصائر، رتبت رتوب الكعب فى مجالسة العلماء السادة، وثبت ثبوت القطب فى مجالس العلم والإفادة، ولم أزل منذ عرفت شمالي من يمينى مشمرا فى طلب معرفة دينى، أتقل فى رتبة الشيوخ من قدوة إلى قدوة، وأتوقل فى مدارس العلوم من ربوة إلى ربوة، لم يزال يراعى للطائف الفوائد نواطف، وبنانى للطائف المعارف قواطف، لم يكن حتما أن يرجع طرف نظرى من المعارف خاسئا حسيرا، ولم يجب قطعا أن يعود جناح لوائح، أشربت قلبى محبة الحديث النبوى فكنت ممن يرى الحظ

(١) انظر الواسعى: تاريخ اليمن ص ٢٤٧، ٢٥٢ الدار اليمنية للنشر والتوزيع ط ٤ عام ١٤٠٤هـ وانظر الحبشى: حكام اليمن ص ٢٧٢ وما بعدها بيروت عام ١٣٩٩هـ.
(٢) انظر للواسعى: فرجة الهموم والحزن ص ٢٤٧ - ٢٧٢ وأحمد محمد الشامى: رياح التغيير فى اليمن ص ٢٣٥ وما بعدها. والزركلي: الأعلام ج ٤ ص ٧٠.
- ٣٧ -

الأسنى في خدمة علومه، وتمهيد ما تعنى من رسومه ... والمحاماة عنه والحث على أتباعه والدعاء له"^(١).

ويكشف لنا النص الذى يورده ابن الوزير فى كتابه "العواصم والقواصم" وملخصه "الروض الباسم" عن تطلعه الشديد للعلم وشغفه به منذ نعومة أظفاره، بل وبدء ظهور الاتجاه النقدى لمختلف الفرق والمذاهب فى هذه السن المبكرة، مما يذكرنا بمقدمة الغزالى فى "المنقذ من الضلال".

يقول ابن الوزير: "وبعد فإننى ما زلت مشغوفاً بدرك الحقائق ومشغولاً بطلب المعارف مؤثراً لملازمة الأكابر ومطالعة الدفاتر، والبحث عن حقائق مذاهب المخالفين والتفتيش عن تحليل أصدار الغالطين، محسناً فى ذلك النية متحريراً فيه لطريق الإنصاف والسوية متضرعاً إلى الله تعالى"^(٢).

بهذه الروح المتوثبة الشغوفة بدرك الحقائق يجدّ ابن الوزير فى طلب العلم والسعى سعياً حثيثاً فى تحصيله، وقد تحقق لابن الوزير بنیان جسمى سليم خال من الأمراض والعاهات التى تحد أو تعوق تقدمه فى مجال العلم، وهذا نتبينه من كثرة تنقله بين البلدان اليمينية، ورحلاته فى مرحلة الشباب إلى مكة مرات للحج، بل إنه حتى فى المرحلة الأخيرة من حياته كان ينقطع للعبادة فى الأماكن الخالية والمنازل العالية^(٣) فى أعلى الجبال بعيداً عن الناس وهذا فى مرحلة عمره الأخيرة، مما يدل على أنه كان صحيح البنية، قوى العزيمة، لا يخشى شيئاً، وهى من مقومات الشخصية العلمية الممتازة، خاصة فى تلك الأزمان التى يحتاج فيها العلم إلى سلامة الجسم وقوة الحواس، سواء فى تحصيل العلم أو نشره.

ولا شك أنه قد بدأ بدراسة مؤلفات آباءه ومصنفات أجداده، حيث طالع (المجزي) للسيد أبى طالب و(صفوة الاختيار) للمنصور بالله، ومؤلفات جده يحيى بن حمزة،

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم: ج ١ المقدمة. ومختصره الروض الباسم ج ١ ص ٥ المطبعة السلفية القاهرة عام ١٣٨٥هـ.

(٢) السابق المقدمة. والروض الباسم ج ١ ص ٣، ٤.

(٣) إبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص ٩٣، ٩٤ وانظر تاريخ بنى الوزير عند ذكر شيوخه من ترجمته.

و(الجامع الكافي) لأبي عبد الله محمد بن علي، و(الجملة والألفة) لمحمد بن منصور المرادي الكوفي^(١).

كما سعى ابن الوزير إلى تحصيل الأصول والكلام على أكابر شيوخ عصره في سائر المدن اليمينية فقرأ في الأصولين على القاضي العلامة عبد الله بن أبي الخير وقرأ فيهما وفي الفروع على القاضي العلامة عبد الله بن الحسن الدواري، وفي التفسير على العلامة علي بن محمد بن أبي القاسم صاحب أكبر خصوماته - بعد ذلك - وغير هؤلاء كثير.

ولم ينس ابن الوزير في أثناء ذلك تحصيل علوم اللغة والأدب والبلاغة، وقد كان أخوه اخادى في مقدمة شيوخه في هذه العلوم، فقد رحل إليه في صعدة وقرأ عليه في العربية وجميع الفنون^(٢).

وقد كان ابن الوزير شاعرا مجيدا، فقد ذكر السخاوي "أنه تعانى النظم فبرع فيه"^(٣) ويروى أن ديوان شعره مجلد، وأن غالبه في التوسلات والرفائق وتقييد الشوارد العلمية والمجاوبة لمن امتحن به من أهل عصره^(٤)، وهذا نلاحظه في مؤلفاته، فإن نظم الشعر وقصائده الرائعة تخلل كل مؤلفاته، ولو جمعت لصنعت ديوانا شعريا كبيرا ورائعا.

وقد تحصل له من علوم القرآن والسنة ما يضعه في مصاف مشاهير المفسرين من معرفته لكلام الله تعالى ثم معرفته لقراءاته للمفسرين والنقلة عنهم، وكذلك أسباب النزول وزمانه ومكانه والكثير مما يتعلق بالتفسير وآيات الأحكام^(٥).

وقد تعددت رحلات ابن الوزير العلمية بين صنعاء وصعدة ومكة وغيرها بحثا عن العلماء والكتب واستكمال ما ينقصه من بعض العلوم سعيا وراء الكمال العلمي الذي كان يسعى إليه. وقد ذكرت لنا المصادر كثيرا من رحلاته إلى فله (بلدة باليمن) إلى الإمام علي

(١) انظر إبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص ٩٤، ٩٥.

(٢) السابق ص ٩٥ وما بعدها.

(٣) السخاوي: الضوء اللامع ٦/ ٢٧٢.

(٤) انظر الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٨٢، ٨٣.

(٥) انظر أحمد بن الوزير: تاريخ بني الوزير، ترجمته.

ابن المؤيد ثم إلى بعض بلاد الأهنوم مرافقا لهذا الإمام ثم إلى الإمام أحمد بن المرتضى في ثلاً.

وقد رحل ابن الوزير إلى مكة على ما يذكر صاحب "طبقات الزيدية" سنة سبع وثمانمائة، فسمع على العلامة المحدث محمد بن عبد الله بن ظهيرة^(١).

ويلخص الإمام الشوكاني حصيلة مرحلة طلبه الأول للعمل بقوله: "والحاصل أنه قرأ على أكبر مشايخ صنعاء وصعدة وسائر المدائن اليمنية ومكة وتبحر في جميع العلوم وفاق الأقران واشتهر صيته وبعد ذكره وطار علمه في الأقطار"^(٢).

أما مرحلة النضج والتدريس والتأليف والمناظرة، فهي المرحلة الثانية، إذا أخذنا بتقسيم كثير من المفكرين الدارسين لحياته العلمية، وهي قد شغلت حوالي ربع قرن من حياته وفيها أتم تحصيل العلوم والاستماع لمشاهير العلماء في اليمن ومكة وغيرهما وحصل منهم على كثير من إجازات العلم في كتب الفقه والحديث والتفسير واللغة والسير والعربية والأصول الفقهية وكتب الكلام فضلا عن تعمقه في مؤلفات كل السابقين عليه من أصحاب المذاهب والمقالات ورءوس الفرق الكلامية ومختلف الاتجاهات الاعتقادية^(٣).

ولا أدل على ذلك من تعبير الشوكاني عن هذه المرحلة بقوله: "الذي يغلب على الظن أن شيوخه لو جمعوا جميعا في ذات واحدة لم يبلغ علمهم إلى مقدار علمه .. لو قلت إن اليمن لم ينجب مثله لم أبعء عن الصواب"^(٤). وهذه شهادة تؤكد موسوعية ابن الوزير في زمانه حيث كان بحرًا فياضًا في شتى العلوم على نهج أسلافه من علماء الأمة.

ونجد من خصائص هذه الفترة عكوفه على التصنيف في شتى العلوم، وشيوع مؤلفاته وشهرتها بين الناس. كما نجد اتجاهه واضحا إلى علوم القرآن والسنة وتركيزه على السنة

(١) انظر إبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص ٩٥٠.

(٢) انظر الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٨١، ٨٢.

(٣) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم: ج ١ والروض الباسم ١/٤ وإبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص ٩٤.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع ٩٢/٢.

والدفاع عنها بعد أن كان اهتمامه السابق موجها إلى علم الكلام الذي لم يجد في تحصيله حاصل، بل وجد أن هذا العلم أدى إلى كثير من الفرقة بين المسلمين والتناحر بين عامتهم وخاصتهم، بعد أن استنفد أغراضه.

ولذلك يقول ابن الوزير: "وقد وهبت أيام شبابي وزمان اكتسابي لكدورة على الكلام والجدال، والنظر في مقالات أهل الضلال.. وسبب إثباري لذلك وسلوكي تلك المسالك، أن أول ما قرع سمعي ورسخ في طبعي وجوب النظر والقول بأن من قلد في الاعتقاد كفر فاستغرقت في ذلك حدة نظري وباكورة عمري، وما زلت أرى كل فرقة من المتكلمين تداوى أقوالا مريضة، وتقوى أجنحة مهیضة، فلم أحصل على طائل.. فرجعت إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وقلت: لا بد أن تكون فيها براهين وردود على مخالفي الإسلام، وتعليم وإرشاد لمن اتبع الرسول عليه الصلاة والسلام، فتدبرت في ذلك.. وانشرح صدري، وصلح أمري وزال ما كنت به مبتليا"^(١).

وقد بلغ ابن الوزير في هذه المرحلة المبكرة درجة الاجتهاد التي شهد بها الخصوم قبل الإتيان. ومن ذلك ما قاله العلامة شمس الدين أحمد بن محمد، فقد حكى عنه قوله: "لا يبلغ أحد في زماننا هذا في الاجتهاد ما بلغ إليه السيد عز الدين محمد بن إبراهيم، وقد أحسنا كل شيء إلا ما بلغ إليه فلم نقدر عليه لتمكنه من معرفة الحديث ورجاله، وتبحره في السمعيات"^(٢).

بل إن شيخ ابن الوزير وأشهر خصومه، وهو الإمام علي بن محمد بن أبي القاسم يقول عنه: "هو أذكي الناس قلبا، وأذكاهم لبا، كأن فؤاده جذوة نار تتوقد ذكاء"^(٣).

هذا الذكاء في تناول العلم وتدوينه والمجادلة به أدى إلى غيرة مختلف المفكرين في عصره، خاصة وأن ابن الوزير قد خرج على المذهب السائد آنذاك، وهو الزيدية المنتشرة في ربوع اليمن من مئات السنين، ولذلك ثاروا عليه، وكانت له معهم "قلاقل وزلازل،

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ المقدمة.

(٢) انظر إبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص ٩٤.

(٣) السابق ص ٩٤، ٩٥.

وكانوا يثورون عليه ثورة بعد ثورة وينظمون الاعتراض عليه القصاصد.. وكان يجاوبهم ويصاولهم ويجادلهم فيقهرهم بالحجة، ولم يكن في زمانه من يقوم له لكونه في طبقة ليس فيها أحد من شيوخه فضلا عن معارضيه^(١).

ومن أهم هذه الخصومات ما كان بينه وبين الإمام المؤيد وثانيها ما جرى بينه وبين الإمام أحمد بن يحيى المرتضى وهو من أعلام أقربائه وعلماهم فقد وقعت بينهما المراماة والمناضلة في المثور والمنظوم، حتى أزف الرحيل ودنا الانتقال، وتحول الحال فاعتذر كل من صاحبه وقبل أعذاره وأوضح اعتذاره^(٢).

وعلى الرغم من أننا نستشف من تلك الاختلافات السابقة تنافسا سياسيا واجتماعيا تحدثنا عنه المصادر، إلا أن ذلك كله قد يكون مرده التنافس الطبيعي بين العلماء، وهو ما يؤكد الشوكاني بقوله: "كان يجاوبهم ويصاولهم فيقهرهم بالحجة"^(٣).

أما الاختلاف الشديد فقد كان بين ابن الوزير وأحد شيوخه وهو ابن أبي القاسم، الذي ثار عليه في جملة القائمين عليه لما اجتهد ورفض التقليد، وقد ترسل عليه كما يقول الشوكاني برسالة تدل على عدم إنصافه ومزيد تعصبه سامحه الله. فرد عليه ابن الوزير بأعظم كتاب وضعه وأعمق رسالة صنفها وهي "العواصم والقواصم" الكتاب المشهور الذي لم يؤلف في هذه الديار اليمنية مثله^(٤).

وعامة فذلك التحول الذي حدث في حياة ابن الوزير بتوجهه إلى علوم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وإعلان الاجتهاد ورفض التقليد كان كفيلا بتعريضه للكثير من التهم من جانب بعض علماء الزيدية ولاسيما شيخه.

وفي مقدمة التهم رميه بالخروج عن مذهب آبائه وأجداده من آل البيت خاصة وأن الزيدية لهم في الأحاديث والآثار - نظرا لاعتزالهم - موقف يختلف عن موقف المحدثين وأهل السنة، الذي اختار ابن الوزير طريقهم ووقف بقية عمره على الدفاع عنهم إضافة

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٩١، ٩٢.

(٢) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢ ص ٨٩.

(٣) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٩٢.

(٤) السابق ج ١ ص ٤٨٥.

إلى موقفه - كما يقول د. السيد رزق الحجر^(١) - من الخلفاء الأربعة وكذا موقفه من الصحابة رضوان الله عليهم إبان الأحداث التي أعقبت مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه هو عين موقف المحدثين وأصحاب السنن، كان لنا أن نتوقع أن يكون بين ابن الوزير ومعاصريه من الزيدية مثل هذه الخصومات.

وخلاصة هذه المرحلة أنه صنف فيها أعظم مؤلفاته وجادل العلماء وناظرهم وأعلن اجتهاده ورفضه للتقليد وانتصب لتدريس العلم وجاءه الطلاب من كل صوب وبذل جهدا في إحياء السنة وفي رفع الخلاف بين مذاهب المسلمين، ودفع ما بينهم من التنافر حول قضايا التوحيد ومسائل الكلام.

ومن هنا وجدنا المؤرخ والمترجم الكبير العلامة أحمد بن صالح بن أبي الرجال (عام ١٠٩٢ هـ) يثنى عليه بقوله: "هو السيد الحافظ خاتمة المحققين محمد بن إبراهيم الشهير بابن الوزير المحيط بالعلوم من خلفها وأمامها والحري بأن يدعى إمامها وابن إمامها، كان سباق غايات وصاحب آيات وعنايات، بلغ من العوم الأقصى، واقتادها بالنواصي.. ترجم له الطوائف، وأقر المؤلف والمخالف"^(٢).

أما المرحلة الثالثة والأخيرة من حياة ابن الوزير فقد أثر فيها حياة العزلة والزهد منذ أوائل العقد الثالث من القرن التاسع الهجري على وجه التقريب، وكان قد قارب الخمسين، واستمرت هذه الفترة إلى وفاته عام ٨٤٠ هـ.

وابن الوزير في هذه المرحلة كان صادقا مع نفسه إلى حد بعيد، فقد قضى شطرا كبيرا من حياته في البحث والطلب وتصنيف المؤلفات ومناظرة الخصوم والانتصار عليهم، وبقى عليه أن يحصل من الزهد والعبادة والتفرغ لخدمة الله والتقرب منه ما بقي من عمره.

ولذلك تجنب الخوض من مسائل علم الكلام بل كف عنه، وأثر العزلة في قمم الجبال

(١) د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامي ص ٣٧ طبعة الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية بدون تاريخ.

(٢) ابن أبي الرجال: مطلع البدور بالمكتبة الشرقية بجامع صنعاء مخطوط رقم ١٢٢.

العوالى والبوادي الخوالى، البعيدة، بل الخالية من الناس، على الرغم من أنه كان يشتغل أحيانا في هذه الجبال بتأليف بعض كتبه مثل "العواصم والقواصم" الذى يبدو أنه قد استكمل تأليفه بعد أن بدأه في المرحلة الثانية، وكذلك تأليفه ملخص هذا الكتاب الكبير الموسوم "بالروض الباسم" وكذلك كتابه "إيثار الحق" الذى أشار إليه ابن الوزير نفسه في الكتاب^(١).

ولذلك يقول الشوكانى عن هذه المرحلة: "ثم بعد هذا إنجمع وأقبل على العبادة وتمشيخ وتوحش في الفلوات وانقطع عن الناس، ولم يبق له شغلة غير ذل وتأسف على ما مضى من عمره في تلك المعارك التى جرت بينه وبين معاصريه، مع أنه في جميعها مشغول بالتصنيف والتدريس والذب عن السنة والدفاع عن أعراض-أكابر العلماء وأفاضل الأمة والمناضلة لأهل البدع ونشر علم الحديث وسائر العلوم الشرعية في أرض لم يألّف أهلها ذلك لاسيما في تلك الأيام.. ولكنه ذاق حلاوة العبادة وطعم لذة الانقطاع إلى جانب الحق، فصغر في عينيه ما سوى ذلك"^(٢).

ولعل المتأمل لتجربة ابن الوزير الذوقية ليجد تشابها بين تجربة الإمام أبى حامد الغزاليّ ٥١٥ هـ حينما انقطع للعبادة وصنف الإحياء مع الوضع في الاعتبار الفروق المنهجية في التصنيف بين كليهما وخاصة أن بضاعة أبى حامد الغزالي في علم الحديث كانت مزجاء.

وقد وصف محمد بن عبد الله الهادى الوزير حاله قائلا: "ثم إنه بعد ذلك انتصب لنشر هذه العلوم، وتصدّر برهة من الزمان، وهرع إليه الطلبة من كل مكان، فاستناروا بمعارفه واقتبسوا من فوائده، فظهر أمره، وبعد صيته.

فلما رأى أن في هذا طرفا من الدنيا والرئاسة قدع نفسه وقمعها، ومنعها مما تشوفت إليه وردعها، ثم أقبل على الله بكلية، فلزم العبادة والأذكار، وقيام الليل وصيام النهار، وتأديب النفس وإذلالها للملك الجبار، فأجملها بلجام الزهد، وجرها بعنان التقوى، وأخزأها في ميدان الورع، وساقها بسوط الصبر، وأدخلها إصطبل الخلوة، وربطها إلى

(١) ابن الوزير: إيثار الحق المقدمة ص .

(٢) الشوكانى: البدر الطالع ج ٢ ص ٩٢.

جدار التوكل، وعلفها بالجوع وسقاها الدموع، وألبسها سراويل الذل والخضوع، وتوجهها بتاج التبتل والخشوع، ولم يبق نوع من أنواع الرياضة، ولا طريق من طرق السلوك إلا سلكه بها المسالك، وشرع بها في جناحه، وكلفها تحمل أعبائه".

كما يقول عن تواضعه وزهده "لقد كان يخفض نعله، ويكتسب لأهله، وربما تظاهر بأنواع التصرفات والحرف كحرف الفدادين والجفأة، ويلبس الصوف الخشن ويفطر على قرص الشعير بلا إدام، ويقصد بذلك رياضة نفسه وتحقيرها وتصغيرها وردعها، ويعرفها بمنزلتها عنده".

ويقول عنه الشهاوى الزيدى: "وكان ابن الوزير متبحرا في علم الرواية، ومعرفة الرجال، وأحوالهم في النقد والاعتدال، وغير ذلك، وكان أذكى الناس.. وكان فؤاده جذوة نار تتوقد، وهو الخبير في كل مقصد"^(١).

أما شيوخ ابن الوزير الذى أخذ عنهم: فقد أخذ على أكابر علماء اليمن "صنعاء" و"صعدة" و"تعز" وسائر المدن اليمنية ثم رحل إلى مكة المكرمة طلبا لمزيد من العلم، وخاصة طلب الحديث وعلومه، وقد أجازته الكثير منهم، ولذلك لابن الوزير أسانيد كثيرة متصلة من شيوخه في الحديث إلى الأمهات، ذكرها الشوكانى في كتابه "إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر".

ومن أشهر شيوخه الذى تشد إليهم الرجال:

* محمد بن أحمد بن إبراهيم الطبرى عام ٧٩٥هـ ولد بمكة وسمع بها.^(٢)

* عبد الله بن الحسن بن عطية بن محمد الوارى الصعدى الزيدى (عام ٨٠٠هـ). الملقب بأمير العلماء الزيدية فى عصره، وله مصنفات منها "شرح جوهرة الرصاص" و"الديباج النظير" ومؤلفات كثيرة أخرى. وقد قرأ عليه ابن الوزير فى أصول الفقه وفروعه^(٣).

* السيد الناصر بن أحمد بن الإمام المطهر بن يحيى (عام ٨٠٢هـ) كان إماما فى المعقول

(١) الشهاوى: طبقات الزيدية مخطوط صنعاء ج ٣ ص ٣٤٧.

(٢) ابن حجر العسقلانى: الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ج ٢ ص ٣٩٤ تحقيق محمد سيد جاد المولى مطبعة المدنى بدون تاريخ.

(٣) انظر الشوكانى: البدر الطالع ج ١ ص ٣٨١، ٣٨٢ ج ٢ ص ٨١ وطبقات الزيدية ج ٣ ص ٣٤٥.

والمقول، مرجوعاً إليه في الفروع والأصول، عنه أخذ ابن الوزير وغيره وأجاز، فيما صح له سماعاً ومناولة مثل "أصول الأحكام في معرفة الحلال والحرام" للإمام أحمد ابن سليمان، وأمالى أحمد بن عيسى و"شرح النكت والجمل" للقاضي جعفر بن أحمد الصنعاني، وكثير من المؤلفات والأصول الأخرى^(١).

* أحمد محمد بن المرضي إبراهيم المعروف بابن اليمن الشافعي (٨٠٩هـ) أجاز له مجموعة من العلماء من أهل مصر والشام ومكة، وثى الإمامة بمقام إبراهيم بعد أخيه المحب^(٢).

* أبو الحسين محمد بن الحسين القطب القسطلاني المكي (عام ٨١١هـ).

* نور الدين علي بن مسعود بن علي بن عبد المعطي الأنصاري الخزرجي المكي (عام ٨١٣هـ).

* جار الله بن صالح بن أحمد بن عبد الكريم بن أبي المعالي الشيباني المكي الحنفي الملقب بالجلال (عام ٨١٥هـ) سمع من شهاب الدين الهكاري، ونور الدين الهمداني، وعز الدين بن جماعة وخليل المالكي وغيرهم^(٣).

* وكان من أجل شيوخه محمد بن عبد الله بن ظهيرة (عام ٨١٧هـ) محدث الحرم الشريف بمكة المكرمة، برع في العلوم وانتهت إليه رئاسة الشافعية ببلده، ولقب بعالم الحجاز رحل إليه الطلاب وتزاحموا، وممن أخذ عنه الحافظ بن حجر العسقلاني، وقد أجازته في موسم الحج عام ٨٠٧هـ.

* كما تتلمذ على الهادي بن إبراهيم (٨٢٢هـ) أخيه الذي كان قد رحل إلى مكة وأخذ عن شيوخها، وقد تعلم منه ابن الوزير علم الأدب وعلوم اللغة العربية والمعاني والبيان^(٤).

* كما أخذ عن الشيخ سليمان بن إبراهيم بن عمر العدناني الزبيدي الحنفي الشهير بنفيس الدين العلوي (عام ٨٢٥هـ) شيخ المحدثين في بلاد اليمن، علم الحديث خاصة وقد

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢ ورقة ١٩٥ وملحق البدر الطالع ص ٢١٩.

(٢) انظر الشريف الفاسي: العقد الثمين ج ٣ ص ٢٨٢.

(٣) انظر الفاسي: القدر الثمين ج ٣ ص ٤٠٧.

(٤) انظر طبقات الزيدية ج ٣ ص ٣٤٥ المخطوط.

أجزائه في كتاب الجمع بين الصحيحين للحميدى الأندلسى الظاهري، وفي الصحيحين ابن حيان، ومسند الشافعي وغير ذلك من كتب الحديث والرجال^(١).

* كما أخذ ابن الوزير عن علي بن محمد بن أبي القاسم (عام ٨٣٧هـ) صاحب "تجريد الكشاف" التفسير المشهور، والذي كان شديد الحرص على المذهب الزيدي، أخذ عنه أصول الفقه والتفسير، ولما بلغ ابن الوزير درجة الاجتهاد ورفض التقليد، قام عليه الشيخ وترسل عليه برسالة رد عليها ابن الوزير - كما ذكرنا - بكتابه "العواصم والقواصم".

* كما أخذ علم الحديث عن العالم الزاهد حسين بن محمد القرشي العلفي، شيخ الحديث في عصره بصنعاء^(٢).

* كما أخذ ابن الوزير عن كثير من أئمة العلم وشيوخه مثل علي بن أحمد سلامة المكي الشافعي المعروف بابن سلامة (عام ٨٢٨هـ)، والشيخ محمد بن حمزة بن مظفر (عام ٨٣٦هـ) من علماء الزيدية صاحب التصانيف، وعلى بن عبد الله بن أحمد بن أبي الخير اليمنى (عام ٨٣٦هـ) الذي قرأ عليه في أصول الدين وأصول الفقه، لأنه كان المشار إليه في صنعاء في الكلام والأصول، له تصانيف في الكلام والتصوف بلغت أربعين مصنفا^(٣).

* هؤلاء فقط بعض العلماء والأئمة الذين تلقى عنهم ابن الوزير بأسانيده مشافهة، أما العلماء والأئمة وأصحاب المذاهب السابقين، فلا يمكن حصرهم. ونجد ابن الوزير يعرض لكثير منهم في مؤلفاته ويناقشهم في مصنفاته، وينقل عن بعضهم كثيرا من آرائهم وفتاويهم ونصوص كتاباتهم وهو في كل ذلك يشير إليهم بحب وتقدير واحترام يبلغ درجة التبجيل، على الرغم من اختلافه مع بعضهم أو مناقضته لكثير منهم - على ما سنرى - فلم يكن غرضه إلا طلب الحقيقة والبحث عن اليقين، والعمل وفق شريعة الإسلام وسنة خير الأنام ﷺ.

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ١٩٥ والشوكانى ج ١ ص ٢٦٥.

(٢) البرهبي: طبقات صلحاء اليمن ص ٢٥، ٢٦.

(٣) الحبشي: مصادر الفكر الإسلامى فى اليمن ص ٢٧٨ وابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٠٥.

وستجلى لنا عظمة ابن الوزير في مؤلفاته حين نجده يحاول التقريب بين وجهات نظر مختلف مذاهب المسلمين، حيث سيحاول أن يجد أوجه الاتفاق، بين أصحاب الفرق الكلامية من أهل سنة ومعتزله وشيعة، خاصة المعتدلين من بين أصحاب هذه المذاهب، فقد كان يؤله اختلاف المسلمين وتشتتهم، ورميهم بعضهم البعض بالكفر والضلال، على الرغم من أن كثيرا من آرائهم، ربما لا تختلف إلا من حيث اللفظ، أو يمن الجمع بينهما بصياغات ملائمة، ولذلك سيحاول أن يجد كثيرا من الحلول لبعض المشكلات الكلامية والدينية، التي تجنب المسلمين كثيرا من الصراع الدائر بينهم، على ما سنرى في الفصل الثانى حين نتحدث عن منهجه النقدي وقد استفاد من منهجه هذا محمد بن عبد الله بن الحسين المرعى ت ١١٧٤هـ حينما صنف كتاب "الحجج القطعية في اجتماع الفرق الإسلامية"^(١).

وقد توفى ابن الوزير فى السابع والعشرين من شهر المحرم عام ٨٤٠هـ عن عمر بلغ أربعاً وستين سنة وسبعة أشهر إلا ثلاثة أيام. بعد أن ترك حظاً وافراً من المصنفات المفيدة. وقد توفى فى مرض الطاعون الذى اجتاح معظم اليمن حيث مات المشهورون بالعلم والفضل أمثال الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى أحد أقران ابن الوزير ومنافسيه ثقافياً، ومنافسه الإمام المنصور صاحب ابن الوزير على عرش الزيدية فى اليمن، كما توفى ابن الوزير وإمام عصره المنصور على بن صلاح الدين فى يوم واحد^(٢).

وقد تتلمذ على ابن الوزير كثير من أعيان العلماء مثل حافظ الإسناد السيد محمد بن عبد الله ابن أخيه الهادى. والقاضى عبد الله بن محمد بن المطهر النحوى، والعلامة فخر الدين عبد الله بن محمد بن سليمان، وصلاح بن على بن إبراهيم الوزير، والفقير الأديب العارف حسن بن محمد الشطب، وأحمد بن عمر الكسيح.

بل إنه ليؤثر على من يأتى فى اليمن بعده بقرنين من الزمان مثل العلامة صالح بن

(١) انظر كتاب الحجج القطعية فى اجتماع الفرق الإسلامية - تحقيق د. السيد محمد سيد طبعة مركز المخطوطات جامعة المنيا ٢٠٠٣م.

(٢) انظر ترجمة ابن الوزير لمحمد بن عبد الله بن الهادى الوزير، والعواصم والقواصم ج ٢ ورقة ١٩٧ وتاريخ ابن الوزير: للهادى الوزير مخطوط صنعاء ورقة ٣٨، وللشهاوي: طبقات الزيدية مخطوط ج ٣ ورقة ٣٤٧ والشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٩١.

مهدي القبلي اليمنى الذي يعتبره البعض من المجددين في الإسلام في القرن الحادى عشر للهجرة^(١) فضلا عن علماء آخرين مشهورين مثل الإمام الشوكانى الذى أرخ له واعتبره قدوة تحتذى من كبار علماء الأمة.

بل يمن أن يكون ابن الوزير صاحب مدرسة ممتدة للفكر الإصلاحى الذى اختطه - رحمه الله - فى تلك المنطقة، متمثلا فى ذلك المنهج الذى أثر فى نخبة من العلماء، لهم مواقف مسطورة، على تفاوت بينهم؛ بين مقل ومستكثر، ومنهم:

* القاضى محمد بن داود النهى، رفيق ابن الوزير فى الطلب.

* الحسن بن أحمد بن على بن صلاح الجلال (١٠٨٤هـ).

* محمد بن على بن قيس^(٢) (١٠٦٩هـ).

* يحيى بن الحسين بن القاسم (١١٠٠هـ).

* محمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى (١١٨٢هـ) وهو وارث علوم ابن الوزير وشارح كتبه^(٣).

* محمد بن عبد الملك الأنسى (١٣١٦هـ).

* أحمد بن عبد الله الجندارى (١٣٣٧هـ).

* عبد الله بن محمد العيزرى (١٣٦٤هـ).

* حسين بن أحمد بن قاسم الحوثى (١٣٨٦هـ).

وإذا كان الإصلاح (الذى اختطه الرائد) يسير ببطء، فليس هو المتسبب فى ذلك، وإنما ذلك يرجع إلى طبيعة الزمان والمكان، وضعف المقتضيات، وقوة الموانع، وحسبه أنه حرك الخامد، وزعزع الجامد، وأجال اليد المصلحة^(٤).

(١) عبد المتعال الصعيدي: المجددون فى الإسلام ص ٤١١، ٤١٢ القاهرة بدون تاريخ.

(٢) وقد نسخ كتاب "العواصم والقواصم" وأوقف نسخة من "الروض الباسم".

(٣) شرح عددا من كتبه: شرح "تنقيح الأنظار" ب "توضيح الأفكار". وشرح الديوان المسمى ب "مجمع الحقائق والرقائق فى ممدوح رب الخلائق" ب "فتح الخالق..". وشرح عبارة لابن الوزير فى "الروض" برسالة مستقلة وهى "إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد". وله حاشية على "إيثار الحق" سماها "الأنوار على كتاب الإيثار". وله حواشٍ على الروض.

(٤) من كلام الشيخ البشير الإبراهيمى بتصريف، انظر "آثاره" ٣/ ٥٥٠ وانظر مقدمة الروض الباسم ص ١٣ - ١٨ تقديم الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد مكة المكرمة عام ١٤١٩هـ.

ومن نافلة القول أن هذه الدراسات الوصفية هذه المدارس الفكرية، لن تؤتى أكلها، ولن تقوم على سوقها، إلا بدارسة سابقة شاملة عن دور تلك المدارس.

وعلى الرغم من كل ذلك الجهد الإصلاحي الذي قام به ابن الوزير إلا أنه لم يحظ بالترجمة الكافية لا من معاصريه، ولا من بعدهم. أما معاصروه؛ فلم يترجم له أحد منهم في كتبهم المشهورة كالمقريزي (٨٤٥هـ) في "درر العقود الفريدة" فقد ترجم فيه لمعاصريه، ولا الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) في "إنباء الغمر"، ولا العيني في "عقد الجمان"، ولا الفاسي (٨٣٢هـ) في "العقد الثمين"، ولا ابن تغري بردي (٨٧٤هـ) في "المنهل الصافي".

إلا ابن فهد (٨٧١هـ) فقد ترجم له ترجمة موجزة في "معجمه" نقل السخاوي في "الضوء اللامع" (٢٧٢/٦) جل ما فيها.

ولذلك قال الشوكاني: "وكذلك السخاوي لو وقف على "العواصم والقواصم" لرأى فيها ما يملأ عينيه وقلبه، ولطال عنان قلمه في ترجمته، ولكن لعله بلغه الاسم دون المسمى"

ثم قال: "ولا ريب أن علماء الطوائف لا يكثرون العناية بأهل هذه الديار لاعتقادهم في الزيدية ما لا مقتضى له، إلا مجرد التقليد لمن لم يطلع على الأحوال، فإن في الديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عدداً يجاوز الوصف يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثة... ولا يرفعون إلى التقليد رأساً، لا يشوبون دينهم بشيء من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب منها، بل هم على نمط السلف الصالح.."^(١).

أما أهل بلده؛ فقد انتصبوا لعداوته، والظعن فيه، والترسل عليه، لا لشيء!! إلا أنه "ذب عن السنة ودفع عن أعراض أكابر العلماء وأفاضل الأمة، وناضل أهل البدع، ونشر علم الحديث، وسائر العلوم الشرعية في أرض لم يألف أهلها ذلك، لاسيما في تلك الأيام"^(٢).

(١) البدر الطالع ٨٣/٢.

(٢) الشوكاني: ٩٢/٢.

والشأن ما قاله الشوكاني: "إن هذه قاعدة مطردة في كل عالم يتبحر في المعارف العلمية، ويفوق أهل عصره، ويدين بالكتاب والسنة، فإنه لا بد أن يستنكره المقصرون، ويقع له معهم محنة بعد محنة، ثم يكون أمره الأعلى، وقوله الأولى، ويصير له بتلك الزلازل لسان صدق في الآخرين، ويكون لعلمه حظ لا يكون لغيره.." (١).

(١) السابق ٦٥ / ١ ونحوه في "الفضل المبين" لجمال الدين القاسمي ص ٣٢٨.

جد خصائص ومميزات ابن الوزير الفكرية والأخلاقية ومنهجه فى البحث والمناظرة

أولاً: منهجه فى البحث والمناظرة:

بعد الدراسة والتمحيص والتعميق فى مختلف المذاهب والمدارس الفكرية الإسلامية فى اليمن وعلى الرغم من سيادة المذهب الزيدى بها، خرج ابن الوزير على المذهب السائد والفكر المسيطر منذ قرون طويلة فى اليمن.. ونهج نهجا سلفيا فى معالجة مسائل العقيدة، بل وكل مسائل الدين استنادا إلى أحكام الشريعة ومعتمداً فى ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وهو وإن اضطره خصومه إلى الخوض الطويل فى ذلك دفاعا عن أهل السنة، وعمّا ارتضاه من عقيدة، فإنما كان يهدف إلى محاولة جادة ودقيقة فى تحقيق المذاهب والأقوال ليبطل الكثير مما شاع عن اختلاف المسلمين، ويبين بطريقة علمية وأصولية، اتجاه المسلمين عند تحقيق أقوالهم ودراساتهم بمعزل عن تلك الأقوال التى كان الهدف منها التغلب على الخصم لا التوصل إلى الحقيقة.

وعلى الرغم من أن ابن الوزير لم يكن من أعداء العلوم العقلية، فإنه كان يؤثر الاستدلال على العقائد الدينية بالبراهين القرآنية إيمانا منه بأنها براهين عقلية صريحة بسيطة مناسبة لجميع العقول وإيمانا منه كذلك بما انتهى إليه وأثبتته سلفه ابن تيمية - الذى تأثر به إلى حد كبير وصدر عنه فى كثير من أعماله - من عدم وجود تعارض بين السمع الصحيح والعقل الصريح.

وهنا يمكن أن نجد كثيرا من أوجه الشبه بين الموقف السلفى عامة وموقف ابن الوزير خاصة، فى تأييد العقائد الدينية بالعقل السليم والفطرة البسيطة والعميقة معا، وموقف

فيلسوف تميز باستخدام العقل والتعويل عليه مثل ابن رشد، وهذا واضح في مؤلفيه "مناهج الأدلة في عقائد الملة" و"فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال".

ومن الممكن تلخيص موقف ابن رشد من المتكلمين وطرقهم في الاستدلال فيما يأتي:

أولاً: أن الأدلة التي قررها المتكلمون ليست هي الأدلة البرهانية التي توصل إلى اليقين، "إذا تؤملت وجدت ناقصة عن شرائط البرهان، بل كثير من الأصول التي بنت عليها الأشعرية معارفها هي سوفسطائية.."^(١).

فالتكلمون في إثباتهم لوجود الله تعالى - قد سلكوا طريقين أحدهما: طريق الحدوث، أو دليل الجوهر الفرد. والثاني: دليلاً الممكن والواجب. وكل من هذه الطريقين يقوم على عدد من المقدمات التي يرد عليها - كما يقول ابن رشد - شك ليس باليسير^(٢). ومعنى ذلك أنها تثير من الشبه أكثر مما تدعو إلى الإقناع.

وإذا أخذنا - كمثال - مقدمتهم الأولى للطريق الأول، ومؤداها أن الجواهر لا تنفك عن الأعراض، لوقفنا على ما تثيره من شبه وما يرد عليها من شكوك كثيرة. منها أن وجود جوهر لا ينقسم ليس معروفاً بنفسه، وفيه أقاويل متضادة شديدة التعاند، وليس في قوة صناعة الكلام تخليص الحق منها. ثم إذا سلمنا بحدوثه، فإنه يرد عليهم هذا السؤال: "ما المقابل لنفص الحدوث؟" فإن الحدوث عرض من الأعراض، وإذا وجد الحادث فقد ارتفع الحدوث؛ فإن من أصولهم أن الأعراض لا تفارق الجواهر، فيضطرهم الأمر إلى أن يضعوا الحدوث من موجود ما، ولموجود ما.

وأيضاً فقد يسألون: "إن كان الموجود يكون من غير عدم، فبماذا يتعلق فعل الفاعل؛ فإنه ليس بين العدم والوجود وسط عندهم، وإن كان ذلك كذلك، وكان فعل الفاعل لا يتعلق عندهم بالعدم، ولا يتعلق بما وجد وفرغ من وجوده، فقد ينبغي أن يتعلق بذات متوسطة بين العدم والوجود. وهذا هو الذي اضطر المعتزلة إلى أن قالت: إن في العدم

(١) فصل المقال.. حققه مع كتاب الكشف عن مناهج الأدلة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق

الجديدة، بيروت سنة ١٩٨٢م ص ٣٦ وانظر مناهج الأدلة ص ١٣٦.

(٢) انظر مناهج الأدلة ص ١٣٨، ١٤٩.

ذاتا ما. وهؤلاء أيضا يلزمهم أن يوجد ما ليس بموجود بالفعل موجودا بالفعل. وكلتا الطائفتين يلزمهم أن يقولوا بوجود الخلاء"^(١).

فإذا كانت هذه المقدمة مثارا لهذه الشكوك، موردا لتلك الإلزامات؛ فيكيف يصح أن تكون مبدأ لمعرفة الله تعالى "فهذه الشكوك - كما ترى - ليس في قوة صناعة الجدل حلها. فإذا ن يجب ألا يجعل هذا مبدءا لمعرفة الله تبارك وتعالى، وبخاصة للجمهور، فإن طريق معرفة الله تعالى أوضح من هذه.."^(٢).

هذه الفكرة التي ألع ابن رشد على بيانها، وما يترتب على طرق الاستدلال الكلامية من شبه وإلزامات وشكوك عويصة تجعلها أخفى مما ينصبونها للاستدلال بها عليه. أقول هذه الفكرة تتفق تماما مع ما قدمه علماء المدرسة السلفية - خاصة ابن الوزير - من نقد لمناهج المتكلمين. وقد توسع فيها من بعد ابن رشد أعلام هذه المدرسة كابن تيمية وابن القيم وأخيرا ابن الوزير في مؤلفيه "إيثار الحق" وترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان".

فابن تيمية في تعليقه على طريقة المتكلمين في الاستدلال على حدوث العالم يقرر أنها عن المحققين "طريقة باطلة"، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقا، ولهذا نجد من اعتمد عليها في أصول دينه، فأحد أمرين لازم له: إما أن يلطع على ضعفها ويقابل بينها وبين القائلين بقدم العالم، فتكافأ عنده الأدلة، أو يرجح هذه تارة، وهذه تارة، كما هو حال طوائف منهم وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل، كما التزم "جهنم" أجلها فناء الجنة والنار، والتزم لأجلها "أبو الهذيل العلاف" انقطاع حركات أهل الجنة، والتزم قوم لأجلها - كالأشعري وغيره - أن الماء والهواء والتراب والنار لها طعم ولون وريح ونحو ذلك، والتزم قوم لأجلها ولأجل غيرها أن جميع الأعراض - كالطعم واللون وغيره - لا يجوز بقاؤها بحال؛ لأنهم احتاجوا إلى جواب النقض الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله، مع الاستدلال على

(١) السابق ص ١٤٠ وقارن ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل "تحقيق د. رشاد سالم، جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ج ١ ص ٣٨.

(٢) مناهج الأدلة ص ١٤٠.

حدوث الأجسام بصفاتهما، فقالوا: صفات الأجسام أعراض، أى أنها تعرض فتزول، فلا تبقى بحال، بخلاف صفات الله فإنها باقية" (١).

وكما هو واضح، فإن ما يقوله ابن تيمية هنا لا يبعد في مضمونه عما يقرره من قبل ابن رشد، ومن بعد ابن الوزير، فنقد كليهما لمنهج الاستدلال الكلامى فى هذا الموضوع يقوم على أساس أن المقدمات التى تتكون منها الأدلة الكلامية تؤدى إلى الكثير من الشبه والشكوك، وحين يحاول المتكلمون دفع هذه الشبه والشكوك فإنهم لا يقعون فحسب فى الزامات ومحظورات أكثر، وإنما ينتهون بأدلتهم إلى درجة من الخفاء والغموض يصعب معها فهم هذه الأدلة على أمهر علماء المعقولات فضلا عن جمهور المسلمين، ومعلوم أنه لا يجوز فى الدليل أن يكون أخفى مما يستدل به عليه (٢).

وقد عبر ابن الوزير اليمنى عن هذا المعنى أوضح تعبير حين قرر "أن خوض جميع المتكلمين فى عقائدهم الخلافية بين الفرق الإسلامية يتوقف دائما أو غالبا على الخوض فى مقدمات لتلك العقائد، وجميع تلك المقدمات مختلف فيها أشد الاختلاف بين أذكىاء العالم وفحول علم المعقولات من علماء الإسلام، ودع عنك غيرهم، ومن شرط المقدمات أن تكون أجلى، وألا تكون بالشك والاختلاف أولى. فليُنظر بإنصاف من كان من أهل النظر من علماء الكلام فى تلك القواعد الدقيقة، والمباحث العميقة، والمعارضات الشديدة والمناقشات اللطيفة فى أحكام القدم، ومتى يصح من الله تعالى إيجاد الحوادث، وما لزم كل خائض فى ذلك، حتى التزم بعض شيوخ الكلام نفى القدرة على تقديم الخلق عن وقته، وبعضهم أن الحوادث لا نهاية لها فى الابتداء كما لا نهاية لها فى الانتهاء. وقال جمهورهم أنه قادر فى القدم ولا يصح منه الفعل فيه مع قدرته. وكذلك اختلافهم فيما يتعلق به العلم فى القدم وفى أحكام الوجود والوجود، وهل هما شئ واحد على التحقيق، أو بينهما فرق دقيق.." (٣)

والنتيجة التى ينتهى إليها ابن الوزير هنا - ومن قبله ابن تيمية - تكاد لا تختلف عما قرره ابن رشد، بل إنه يتفق معه تماما حين يقول: "وقد أجمع أهل الملل الدينية، وأهل

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ج ١ ص ٣٩.

(٢) د. السيد رزق الحجر: مسائل العقائد ودلالاتها بين البرهنة والاستدلال الكلامى، ص ٢٨، ٢٩ دار

الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة عام ١٩٩٠م.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق ص ١٥.

الفرق الإسلامية، على وضوح الطريق إلى معرفة الله سبحانه وتعالى، واشتد اختلافهم في "الأكوان" وعلمت دقته بالضرورة عند من حققه، فكيف يكون ما اشتد اختلافهم فيه، وعلمت دقته وغموضه كاشفاً وموضحاً ومجلبياً لما أجمعوا على وضوحه وسهولته" (١).

ثانياً: أن الطرق الاستدلالية الكلامية كذلك ليست - فيما يرى ابن رشد - هي الطرق الشرعية التي نصبها الشرع لجميع الناس، أو السواد الأعظم منهم. فالمتكلمون - كما يرى ابن رشد - لم يعرفوا أى الطرق هي الطرق المشتركة للجميع التي دعا الشرع من أبوابها جميع الناس، وظنوا أن ذلك طريق واحد فأخطأوا مقاصد الشارع وضلوا وأضلوا.. (٢).

وفي هذه النقطة يلتقى ابن رشد مرة أخرى مع الموقف السلفي كما نقف عليه، عند ابن الوزير ومن قبله عند ابن تيمية وتلاميذه، الذي أعلن - كما أعلن ابن رشد - أن الطرق الكلامية بالاضطرار أن محمداً ﷺ لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه، ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها باطلة.. (٣).

وهكذا يتفق ابن رشد وابن الوزير في القول بأن مسالك الاستدلال لدى المتكلمين - فضلاً عن كونها غير برهانية - فهي مخالفة للطرق العقلية التي جاء بها الشرع. فالمتكلمون إنما أخطأوا - كما يقول ابن الوزير - لكونهم تركوا الاعتماد على تعلم الحق من الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - وتعرضوا لما لا يمكن من إيضاح المحارات التي لا تتضح والسير في الطرق التي لا توصل، والوزن بالموازين التي لم ينزلها الله تعالى، ولا علمتها رسله، ولا اجتمعت عليها عقول العقلاء، وفطن الأذكيا، وما خرج عن ذلك كله فمن الوضوح حتى يكون له ميزان يميز به الحق من الباطل عند الخفاء والاختلاف الشديد.. (٤).

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ٩٤.

(٢) ابن رشد: فصل المقال ص ٣٦، وانظر مناهج الأدلة ص ١٣٦.

(٣) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ج ١ ص ٣٩.

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق ص ١٩، وسوف نلقى مزيداً من الضوء على هذه النقطة حين

نعالج موقف ابن الوزير من علم الكلام، ونقده لمختلف الفرق الكلامية، حين نعالج اتجاهه النقدي

في الفصل الثاني.

ثالثا: أن الطرق الكلامية بما سبق في وصفها لا تصلح - كما يقول ابن رشد - لا للجمهور، ولا للخواص: "أما مع الجمهور فلكونها أغمض من الطرق المشتركة للأكثر. وأما مع الخواص لكونها - إذا تَوُمَّلَت - وجدت ناقصة عن شروط البرهان.."^(١). ويؤكد ابن رشد هذا المعنى حين يتناول بالنقد مسالك المتكلمين في الاستدلال على وجود الله تعالى، ويكشف عما في مقدماتها من شكوك وما يكتنفها من غموض ليتهاي إلى أن هذه الطرق "قد جمعت بين هذين الوصفين معا، أعنى أن الجمهور ليس في طبعهم قبولها، ولا هي مع هذا برهانية، فليست تصلح لا للعلماء ولا للجمهور.."^(٢).

ومعنى أن هذه المسالك ليست برهانية أنها ليست جارية على قواعد البرهنة الصحيحة وإنما تقوم - كما يقول ابن الوزير موافقا ابن رشد على مقدمات ظنية أو مغالطية، وهذه كلها عند ابن الوزير طرائق مبتدعة، وهم بهذه التأويلات المبتدعة قد خاضوا بالمسلمين في "مخارات ومجاهل لا هداية للعقول فيها إلى اليقين... ثم إن المتكلمين كثيرا ما يقفون المعارف الجليلة الواضحة على أدلة دقيقة خفية، فيتولد عن ذلك مفسد، منها إيجاب ما لا يجب من الاستدلال، وتكلفه وتكليفه المسلمين، ومنها تكفير من لا يعرف ذلك، أو تأثيمه ومعاداته، وذلك مع تحريمه يؤدي إلى حرام آخر هو التفرق الذي نص القرآن الكريم على النهي عنه. ومنها تمكين أعداء الإسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفي أمثاله، ومنها الابتداع وتوسيع دائرته. وما أحسن قول أمير المؤمنين على - رضى الله عنه - في مثل ذلك: العلم نكتة يسيرة كثرها أهل الجهل"^(٣).

فإذا أردنا تبين منهجه العلمى في البحث والنظر، فإننا يمكن أن نستخلص ذلك من أهم مؤلفاته وأعظمها وهو كتابه "العواصم والقواصم" وكذلك مختصره "الروض الباسم" وهما مؤلفان يكشفان عن قدرة عقلية كبيرة، وأمانة علمية نادرة لا يتصف بها إلا كبار العلماء والمحققين من الأئمة العظام من أمثال الأشعري أو أبى حامد الغزالي. وممن يبغون معرفة الحقيقة وتحرير المسائل دون إفحام الخصوم بمختلف المسالك، أو تكفير المسلمين لأوهى الأسباب.

(١) ابن رشد: فصل المقال ص ٣٦.

(٢) ابن رشد: مناهج الأدلة ص ١٣٨.

(٣) ابن الوزير: إينار الحق على الحق ص ١٦.

وقد سلك ابن الوزير مسلك المناظر المجيب الذي يسلك طريقة من ابتدأه، ويتكلم بلغته، واصطلاحه، حذو القذة بالقذة، من أجل تقرير المسألة كما يوردها الخصم دون زيادة أو نقصان، يقول ابن الوزير عن الرسالة التي اعترض بها عليه شيخه جمال الدين (عام ٨٣٧هـ): "وإنما المجيب يقفو آثار من ابتدأه، ويتكلم على كلامه بمقتضاه، فحين يتكلم المبتدئ في المواضيع الخطائية والمسالك الجدلية، أعزو كلامه معزاه، وأسير في مجراه، وحين يتكلم في الأدلة القطعية والبراهين القوية أفقو على آثاره، وأعشو على ضوء ناره، وهذا هو حكم المجيب، فليس بملوم على ذلك ولا معيب"^(١). وهذا يعبر عنه في أخلاق العلم الحديث "بالموضوعية" التي ينبغي أن يتحلى بها العالم والمفكر أيا كان موضوع العلم الذي يشتغل به.^(٢)

وهذا يحقق مبدأ "الحياد" في العلم بمعنى أن العالم يعطى كل رأى من الآراء المعارضة حقه الكامل في التعبير عن نفسه، ويزن كل الحجج التي تقال بميزان يخلو من الغرض أو التحيز. فالموضوعات التي يعالجها والأفكار التي تقدم إليه، تقف كلها أمامه على قدم المساواة دون أية محاولة سابقة من جانبه لتفضيل إحداها على الأخرى.

وعندما ينحاز العالم آخر الأمر، فلا بد أن يكون انحيازه هذا مبنيًا على تقدير موضوعي بحث لإيجابيات الحجج وسلبياتها^(٣).

* ويسلك ابن الوزير أيضا المنهج المتبع في أساس المناظرة والمحاورة وهو إيراد كلام الخصم، ثم التعرض لنقضه. وهذا شيء لا يغفل عنه أهل الدربة، وإنما تختلف مذاهب النقاد في ذلك، ولهم فيه مذهبان ذكرهما ابن الوزير في مقدمة كتابه "العواصم والقواصم": المذهب الأول: إيراد كلام الخصم بنصه، ليتخلص من التهمة بتغييره ونقضه، فإن ترك كلام الخصم ظلم ظاهر، وحيث واضح، لأنه إنما تكلم ليكون بكلامه موازنا لكلام خصمه في كفة الميزان الذهني، وموازيا في جولة الميدان الجدلي، لأن المنفرد يرجح في الميزان وإن كان خفيفا، ويسبق في الميدان وإن كان ضعيفا.

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ المقدمة ص ١٢، ١٣.

(٢) د. بركات محمد مراد: أسس وأخلاقيات البحث العلمي عند البيروني ص ١٨٦ مجلة المسلم المعاصر العدد ٥١ الكويت عام ١٩٨٨ م.

(٣) د. فؤاد زكريا: التفكير العلمي عالم المعرفة العدد ٣ ص ٢٩٦ الكويت عام ١٩٨٧ م.

ولكن هذه الطريقة إذا كان للخصم كلام يحفظ، واختيار يصح أن ينقض، وعلى هذا المذهب سلك ابن الوزير - غالبا - في كتابه "العواصم والقواصم" ومختصره "الروض الباسم". يذكر كلام خصمه أولا ثم يتعرض لنقضه ثانيا، وإن لم يكن الخصم من طائفة معلوم مذهبها بالتواتر، فإنه يميز لنفسه أن يروى بالمعنى.

* أما المذهب الثاني: من مذاهب النقاد في نقض كلام الخصوم أن يحكوا مذاهبهم بالمعنى، وهذا ما لا يرضاه ابن الوزير، إذ يقول: "وفي هذا المذهب شوب من الظلم، لأن الخصم قد اختار له لفظا، وحرر لدليله عبارة ارتضاها لبيان مقصده وانتقاها لكيفية استدلاله، وتراكيب الكلام متفاوتة، ومراتب الصنع متباينة، مع أن قطع الأعدار من أعظم مقاصد النظر، وهذه الأمور، وإن لم تكن مظالم شرعية، وحقائق حسية، فهي آداب بين المتناظرين رائعة، ولطائف بين المتأدين لائقة، ومراق إلى العدل والتناصف، ودواع إلى الرفق والتعاطف"^(١).

كما سلك ابن الوزير طريقة التفرغ، وهو يختص بأهل العلم والفضل، وهو "ما يكون على جهة التنبيه لأهل الفضل والعلم، بقوارع الكلام الموقظة، على سبيل الحدة في الموعظة وهذا قد يدخل منه شيء في الجواب، لأنه ليس أحد أحقر من أن يقول لغيره اتق الله، ولا أحد أكبر من أن يقال له اتق الله"^(٢).

فالحاصل أن لكل مقام مقالا يليق به، وقد ورد الأمر باستخدام اللين تارة والشدة تارة: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٣). ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾^(٤).

وقد استخدم ابن الوزير لهذه المسالك الجدلية السابقة كلها في سبيل الذب عن سنة رسول الله ﷺ وعن حملتها من أئمة الحديث، عما وصمهم به المعترض الزيدى المعتزلى من الجبر والتجسيم وعدم الذكاء والفتنة لعجزهم - كما يزعم المعترض - عن ممارسة علم الكلام وجمودهم على الحديث وعلومه.

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ المقدمة.

(٢) السابق المقدمة.

(٣) سورة طه آية ٤٤.

(٤) سورة التوبة آية ١٢٣.

وعلى الرغم من أن ابن الوزير يحاول حمل الأمة الإسلامية متمثلة في أئمتها وعلماؤها عن ممارسة علم الكلام والإقلاع عنه، إلا أنه وجد نفسه مضطرا إلى خوض هذا العلم لإقناع خصومه بذلك، والرد عليهم بمثل سلاحهم، وعلى الرغم من ذلك فقد كان شديد الأمانة معهم، متصفا بكل صفات الأخلاق العلمية النبيلة، وليس المقصود من الأخلاق هنا، هو تلك الأخلاق الشخصية التي تتعلق بطريقة سلوك العالم من حيث هو إنسان، وإنما المقصود هو الأخلاق المتصلة بعمله العلمي، سواء بطريق مباشر أم بطريق غير مباشرة^(١).

وهذا نجده واضحا في جدله مع مختلف الاتجاهات الكلامية التي يناقشها، ويحاول أن يبين لها بعدها عن صريح الحق، وتجنبها لطريق الرشاد والصدق. وقد رد على الرازي ردودا باهرة، كما رد على الزيدية والمعتزلة، وسفه بعض آرائهم، كما رد على غلاة الأشعرية في مواضع كثيرة من مؤلفاته.

بل إننا لنجد كتابه "العواصم والقواصم" بمجلداته الأربعة يعتبر كتابا نقديا سخره للدفاع عن السنة ورجالها والثقة من رواياتها، وتوثيق ما طعن على المحدثين بروايته من الأحاديث الصحيحة - خاصة وقد كان بارعا في علم الحديث وله فيه مصنفات أصلية - وكشف تهافت الشيعة في طعنهم على المحدثين بروايتهم عن بعض الصحابة والخلفاء، وكذلك من قدح في الأحاديث من المعتزلة - وقد كان ابن الوزير عارفا بعلم الرواية والدراية خيرا بمسالكها - كما دافع في كتابه هذا عن أئمة المذاهب الفقهية دفاع خبير بما قدح عليهم من الشيعة والمعتزلة والزيدية المتشددة، وقد كان ابن الوزير بصيرا ودقيقا بطرق الرد عليهم وكشف عوارهم وتهافت دعاويهم، وسنوضح كل ذلك في فصل تال إن شاء الله تعالى.

ومن هنا حق لابن الوزير أن يرتضى منهج السلف منهجا لدعوته وطريقة إلى فهم شريعة الله والعمل وفقا لها، ولذلك يقرر أن الإهمال لكتاب الله تعالى، هو المدخل الوحيد لعلم الكلام، وأهله غير متهمين بالتقصير - في نظر ابن الوزير - وإنما أتوا من أنهم تركوا الاعتماد على تعلم الحق من الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه^(٢).

(١) د. بركات محمد مراد: أسس وأخلاقيات البحث العلمي عند البيروني ص ١٨٧.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٤.

ولذلك سلك ابن الوزير في كتابه "إيثار الحق على الخلق" الطريقة الآتية:

- ١- جعل الكتاب والسنة المصدر الأساس لاستنباط العقائد.
- ٢- ترك كل ما يخاف من القول فيه العذاب الأليم كالتشبيه والتعطيل، والتأويل الذى حرف الكلم عن مواضعه. (وسنعرض من بعد لمعانى التأويل عنده).
- ٣- الوقوف عند المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله تعالى ورد علمه إلى الله سبحانه وتعالى.
- ٤- القول بعد المجاز إلا عند وجود القرائن الثلاث الآتية:

أ- القرينة العقلية: التى يعرفها المَخَاطَبَ والمَخَاطِب، كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾^(١). أى أهلها، وفى موضع آخر قرر أن هذا من باب حذف المضاف.

ب- القرينة العرفية: مثل ﴿يَنْهَمْنُ ابْنَ لِي صَرَخًا﴾^(٢) أى مر من بينى، لأن مثله فى العرف لا بينى، أو بنى السلطان المدينة.

ج- القرينة اللفظية: مثل أسد يرمى، أو على فرسه ونحو ذلك^(٣).

وهذه من المسائل المختلف فيها فبعض العلماء منع هذا التقسيم، ومنهم شيخ الإسلام، وبعضهم يمنعه فى القرآن ويميزه فى غيره، وبعضهم يميزه مطلقاً، ومنهم السيوطى وغيره^(٤). من علماء البلاغة والأصول.

ولذلك سرى ابن الوزير أن الأولى والأحوط عدم القول بالمجاز فى نصوص الوحي، لأنه العصا العوجاء التى يتوكأ عليها المؤولون، وهو الذى أدى بهم إلى تأويل الأسماء والصفات وتعطيلها، فأولوا الاستواء بالاستيلاء، واليد بالقدرة وغير ذلك.

٥- خلق قيود العصبية المذهبية وترك التقليد فى تكفير الخصوم، وترك جميع العبارات المبتدعة. وهذا يشبه الأصنام والأوهام التى دعا "فرنسيس بيكون"^(٥) فى العصر الحديث إلى إزالتها وتحطيمها حتى لا تحول دوننا والمعرفة العلمية الحقة.

(١) سورة يوسف آية ٨٢.

(٢) سورة غافر آية ٣٦.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق ص ١٤٤ - ١٦٦ والروض الباسم.

(٤) انظر التفاصيل لابن تيمية فى كتابه الإيمان ص ٧٥ والسيوطى: الإتيان فى علوم القرآن ج ٢ ص ٣٦.

(٥) انظر فرنسيس بيكون: الأورغانون الجديد بالموسوعة الفلسفية تأليف د. عبد المنعم الحنفى ص ١٢٨

١٢٩، بيروت بدون تاريخ.

وكان قد سبقه إلى إدراكها البيروني العالم المسلم الذي يقول: "إن العصبية تعمى الأعين البواصر وتضم الأذان السوامع وتعدو إلى ارتكاب ما لا تسامح باعتقاده العقول"^(١).

٦- الأخذ بالأحوط في الدين، مخافة الوقوع فيما يؤول إلى عذاب الله - عز وجل - كالقول بحكمة الله تعالى في تدبيره ومخلوقاته، وأقواله، وذلك أحوط من النفي لها. وإثبات صفات الكمال لله تعالى وحده، ونفي صفات النقص، والوقوف عند الخفى.

٧- إن الكلام في ذات الله تعالى على جهة التفصيل والتصوير أو الإحاطة على حد علم الله تعالى باطل، بل من المتشابه الممنوع الذي لا يعلمه إلا الله تعالى لقوله "ولا يحيطون به علماً"^(٢).

٨- عدم النظر في سر القدر السابق، فهو من المتشابه، فقد تحير الملائكة الكرام مع قريهم من الله عز وجل، واستفسروا "أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك" فكان الجواب الجملي ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٣) فاعترفوا بما قرره عليهم من قصور علمهم وقالوا: ﴿لَا عَلِمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(٤). وإذا كفى الملائكة العلم الجملي كفى كثيرا من المسلمين^(٥).

٩- سلك ابن الوزير في إثبات وجود الله - عز وجل - طريقة القرآن التي وصفها بأنها أصح الطرق، وأوضحها وأمنها من المهالك، وأنها طريقة السلف الصالح، وهي:

١- دلالة الفطرة.

٢- دلالة الأنفس.

٣- دلالة الآفاق.

٤- دلالة المعجزات.

وستناولها بالتفصيل فيما بعد.

(١) البيروني: الآثار الباقية ص ٦٦ تحقيق سخاو لبيزج عام ١٨٧٨ م.

(٢) جزء من آية في سورة طه ١١٠.

(٣) سورة البقرة آية ٣٠.

(٤) سورة البقرة آية ٣٢.

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ص ٢١٩.

١٠- سلك ابن الوزير على توحيد الأسماء والصفات طريقة السلف: إمرارها كما جاءت في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة، على الوجه اللائق بجلال الله تعالى وعظمته، بلا تعطيل ولا تشبيه، ولا تأويل على ضوء قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١).

١١- وضع ابن الوزير قاعدة أساسية لمن يريد الحكم على مذهب معين، أن يدرسه من مصادره الأصلية المنتسبة إلى أهله، ويلطع على جزئياته، ولا يأخذه من كتب خصوم هذا المذهب، لأنه قلما يصورونه بصورته الحقيقية، فقد وجد - ومعه كل الحق - كثيرا من الأقوال والآراء هي من لوازم المذهب التي يلزمها الخصوم دون أن يقر بها أصحاب المذهب. وهذا هو الثبوت والتبين اللذان حث عليهما القرآن الكريم^(٢) ولذلك نجد ابن الوزير يقول في كثير من المواضع "ولكن لم يحضرني تأليفه فأنقل ألفاظه في ذلك"^(٣).

١٢- الإنصاف، فهو لا يغطم أحدا حقه، بل يضع كل شخص في مكانته اللائقة به، فلا يمنعه من ذلك الإنصاف، مخالفة ذلك الشخص له في الرأي لمجرد كراهة أو عداوة.

١٣- الأحاديث التي محتج بها من السنة النبوية الصحيحة، فقلما يوجد فيها حديث ضعيف أو موضوع، وإن وجد، فلا يفوته التنبيه عليه، وهذا يدل على أن ابن الوزير على علم تام بما يستند إليه ولذلك يقول عنه الشوكاني هنا: "ويتكلم في الحديث بكلام أئمتة المعتبرين، مع إحاطته بحفظ غالب المتون، ومعرفة رجال الأسانيد شخصا، وحالا، وزمانا، ومكانا"^(٤).

(١) سورة الشورى آية ١١.

(٢) يقول الله تعالى: ﴿يَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ فَاسِقُوا بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ سورة الحجرات آية رقم ٦. وانظر ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ٦٦ وقد اعتمدنا على النسخة المطبوعة التي نرجع إليها هنا لأننا لم نشرع في التحقيق إلا بعد الانتهاء من دراسة قواعد المنهج عند ابن الوزير.

(٣) انظر ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ٩٨ تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد مكة المكرمة ١٤١٩هـ.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٨٤.

ولا أدل على صحة هذا من تصفح كل من العواصم ومختصره الروض الباسم، حيث يدل على تعمق كبير في علم الحديث ورجاله، ولا ننسى أنه له كتابا في علوم الحديث سماه "تنقيح الأنظار في علم الآثار" شرحه الصنعاني بـ "توضيح الأفكار" وقد حقق هذا الكتاب وطبع.

ومن هنا لم يكن غريبا أن يقول إمام كبير مثل الإمام الصنعاني يمدح ابن الوزير وكتابه "العواصم والقواصم": "... ووشحه بفوائد وفرائد لا توجد إلا فيه، ولم تخرج إلا من فيه" (١).

وكذلك يتفق معه الإمام الشوكاني حين يقول فيه "يشتمل - أى العواصم - على فوائد في أنواع العلوم، لا توجد في شئ من الكتب.. وقد يأتى في كثير من المباحث بفوائد لم يأت بها غيره، كائنا من كان" (٢).

ويعود هذا إلى قدرة ابن الوزير النقدية في الاعتراض على الخصوم وذكر أوجه للمسألة الواحدة كثيرة، مع استعراض مختلف وجهات نظر المذاهب واستعراض كل الاحتمالات الممكنة في المسألة الواحدة أو الإشكال، ففي مسألة القدر مثلا ووجوب الإيمان به نجده يورد في "العواصم" سبعة وثلاثين حديثا ومائتى حديث من غير الآيات القرآنية التي تقارب المائة (٣).

وفي مسألة رواية كفار التأويل وفساقه، حين يتابع كلام المعترض، أورد عليه مائتى إشكال أو تزيد، ذكرها ابن الوزير أكثر من مرة، وذكر الشوكاني والصنعاني أنها تزيد على مائة وسبعين إشكالا، وقد رشح هذه الإشكالات بفوائد وفرائد لا توجد في غيره (٤).

كما يدلنا عمق ابن الوزير وتبعه لتداعيات المسائل الكلامية خاصة منها المتصل بالإشكالات الاعتقادية، بسطه للكلام في مسألة الرؤية في مقدار ثمانين ورقة في العواصم. ونقل عن ابن القيم من حادى الأرواح تسعا وأربعين صفحة على التوالى -

(١) الصنعاني: توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار لابن الوزير ج ٢ ص ٢١٣.

(٢) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٩١.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٢٠٦ - ٢٧٢.

(٤) ابن الوزير: العواصم ج ٣ ص ٢٠٥.

وهو يشير إلى ذلك - وسبعة وعشرين حديثا، عن سبعة وعشرين أو ثلاثين صحابيا، من الصحاح والسنن والمسانيد ويكتشف أمانته في النقول عن علماء الأمة في استدلالاته ذكره ذلك ولم يقف عند هذا الحد بل كما سرد أقوال كبار التابعين والأئمة الأربعة ونظرائهم، كل هذا في معرض الرد على المعتزلة الزيدية النافين رؤية الله تعالى في الآخرة.

كما ذكر أقوالهم وأدلتهم من الأصول الخمسة، وأسهب في هذه المسألة ليؤيد مذهب السلف وأهل الحديث في إثبات رؤية الله - عز وجل - في الآخرة. ومما يدل على قوة حفظه واستدلاله إيراده في إثبات حكمة الله تعالى في أقواله وأفعاله ما يقارب مائة آية في العواصم^(١) ردا على من ينفيها من غلاة الأشعرية^(٢).

ثانيا: مميزات الفكرية وخصائصه العلمية والأخلاقية:

ومن هذا يتبين لنا مميزات ابن الوزير الفكرية وتتجلى لنا - من تصفح مؤلفاته - صفاته النفسية والخلقية، ومن أهم هذه المميزات:

* استخدامه للعقل وتعويله على النظر والاستدلال: على الرغم من أن ابن الوزير يقدم النقل على العقل، ويستأثر النص الديني من قرآن وسنة بفكره، إلا أن العقل كان دائما مدخله إلى تأييد ذلك، خاصة العقل المستند إلى الشرع، فإن العقل عنده يستضيء دائما بنور الشرع، فالعقل والشرع عنده لا يتعارضان، بل يؤيد كل منهما الآخر، وسوف نجد أن ابن الوزير يستخدم العقل كثيرا في فهم النصوص الدينية، فيما للعقل فيه مجال، لأن الله خلق في العقل أداة الفهم والتعقل فجعله مدركا للنص عاملا به، فعقل النص فهمه لا للقفز فوقه.

يبدو ذلك واضحا في قوله مثلا: "ولما وقف المشار إليه - أي خصمه - على أبياتي هذه التي فيها: أصول ديني كتاب الله لا العرض... وليس لي في أصول غيره غرض. حسب أنى استدلت بالسمع على السمع، وظن أن مرادى أصول ديني السمع لا العقل وظن أن أهل السنة لا يرون العقل شيئا كأنه لا يعلم إجماع المسلمين أنه لا تكليف على صبي ولا

(١) السابق ج ٣ وهم ٢٨.

(٢) انظر الأمدي: غاية المرام في علم الكلام ص ٢٢٣ تحقيق حسن عبد اللطيف المجلس الأعلى للشئون

الإسلامية مصر عام ١٩٧١ م.

مجنون، ولا بد من نظر العقل، وكذلك أمر الله - عز وجل - بتدبر كتابه، فبأى شئ يتدبر إلا بالعقل، وإنما منعوا من وضع النظر في غير موضعه، ومن الطرائق المبتدعة"^(١).

* كما اتصف ابن الوزير بالذكاء وحضور البديهة وسعة الذاكرة التي مكنته من كتابة بعض المصنفات اعتمادا عليها دون وجود أوراقه حين كان معتكفا في عزلته بالجبل، ويدلنا على هذا الذكاء الوقاد شهادة خصمه ابن أبي القاسم في قوله عنه أنه اذكى الناس لبا وازكاهم قلبا، وأن فؤاده جذوة نار تتوقد. وتراث ابن الوزير وإنتاجه الفكري أكبر شاهد على صحة هذا على ما سنرى في بقية الدراسة.

ولا أدل على صحة هذه أيضا من بلوغه مرتبة الاجتهاد في عصره، في سن مبكرة، بل كان من أبرز علماء اليمن المجتهدين على الإطلاق. وقد وصف العلامة أحمد ابن عبد الله الوزير في كتابه "الفضائل" مكانة اجتهاده وعلو مرتبته بقوله:

"وله في علوم الاجتهاد المحل الأعلى والقدح المعلى، وبلغ مبلغ الأوائل، بل زاد، واستدرك، واختار وصنف، وألف وأفاد وجمع وقيد، وبنا وشيد، وكان اجتهاده كاملا مطلقا، لا كاجتهاد بعض المتأخرين، فإن ذلك إنما يسمى ترجيحا لأدلة بعض المستنبطين على بعض، لا ابتداء اجتهاد واستخراج للحكم كما عرف من غير معترف إنتهاض ذلك المستنبطين على بعض، الدليل عليه بعد معرفته للحكم نفسه وللدليل، ولكيفية الدلالة، وانتفاء المعارضين، وشروط الاستدلال في العقليات والسمعيات، والتبحر في علم الرواية، ومعرفة الرجال وأحوالهم في النقد والاعتدال والوفيات والأنساب والشيوخ، والتعمق في علم الأصولين والعربية، والتوغل في معرفة الكتاب العزيز، والإطلاع السديد على تفسيره وكلام المفسرين.. وشهد له بذلك جميع أهل زمانه من الأقارب والأباعد والمخالف له في الاعتقاد والمساعد، ولقد كان آية في زمانه لم يأت الزمان بمثلها"^(٢).

كما يؤكد العلامة أحمد ابن الوزير على قوة حجة ابن الوزير وأداته العقلية بقوله: "وله القوة والملكة في تقوية بعض الأدلة الطريق التي يقويها على اختلاف أنواع ذلك بوجه

(١) ابن الوزير: العواصم ج ٢ وهم ١٥ ورقة ١١٤.

(٢) أحمد بن عبد الله الوزير: كتاب الفضائل ص ٧٩٠.

صريح، وتصريف صحيح ولفظ فصيح، وحجة لازمة وأدلة جازمة عقلية ونقلية، وفي
تضعيف بعض الأدلة مثل ذلك لا يتبع في ذلك إلا محض الدليل"^(١).

ويمكننا أن نجد بعض مميزات ابن الوزير الفكرية وتحريه للحقيقة الشرعية في حدود
شروط الأمان والبحث عن اليقين المضمون، وترجيح كفة الإيثار على الكفر، حين يوجه
طالب العلم توجيهها علميا وأصوليا دقيقا فيقول:

"ما اختلف فيه اختلاف مضرته في الآخرة، وكان الخوض فيه ليس بواجب شرعا،
لاسيما إذا عظم الخطر في الخوض فيه، فاضرب عنه وطالب من دعاك إليه بالدليل
الواضح على لاوجوب، واعرض ما أورد عليك فيه من الأدلة على النصحاء والأذكياء
من العلماء حتى تعرف الوجوب يقينا من غير تقليد ثم حرر النية الصحيحة بعد ذلك في
معرفة الحق. ومن القواعد المقربة إلى النجاة كل قولين مختلفين يخاف الكفر والعذاب
الأخروي في أحدهم دون الآخر، فأبعد عنه واحذره، ألا تر أنك تخاف الكفر في جحد
العلوم لا في ثبوتها، وفي جحد الرب لا في الإيثار به، وفي جحد النبوات لا في إثباتها، وفي
التفريق بين الرسل لا في الإيثار بجمعهم، وفي عدم الإيثار بما جاء به القرآن والسنة، لأن
خلاف السمع المعلوم كفر إجماعا لا في خلاف العقل المعلوم، لأنه ليس بكفر إجماعا،
وبالفطرة تدرك القوى من الضعيف في تلك المباحث إلا ما دق وغمض، فاتركه لاسيما
مع دقة الشبه المعارض كما تترك ما دق على بصرك في المرئيات"^(٢).

هذه النصيحة التي يقدمها ابن الوزير تذكرنا ببرهان "باسكال" الفيلسوف الفرنسي
في القرن ١٧م وهو الرياضي العبقري مكتشف علم حساب الاحتمالات والذي يرى أن
هذا العلم يحتم عليه الإيثار بالله تعالى، بوجوده وبالروح وبالآخرة، واحتمالات الكسب
هنا دائما أكبر من احتمالات الخسارة، لذلك فالمؤمن غير معرض لخسارة ذلك الأحق
الذي لا يؤمن بالغيبيات في الحياة الدنيا"^(٣).

* وإذا ما قارنت مصنفات ابن الوزير ورسائله وتبعت أسلوبه في المناقشة والمحاورة

(١) السابق ص.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣٣، ٣٤.

(٣) أندريه كريسون: باسكال حياته وفلسفته ص ٥٦ - ٥٩ ترجمة نهاد رضا بيروت عام ١٩٨٢م.

ومصنفات أهل عصره، بل شيوخه، فإنك لا تجد وجهاً للمقارنة سواء في الأسلوب، أو الأفكار أو قوة الحجة وشدة المعارضة، ويمكن أن تدرك بسهولة مدى تأثيره بأئمة الإسلام وأصحاب المذاهب الكبار من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وابن حزم، لما بين كلامهما من الشبه، في سلاسة الأسلوب وقوة الحجة.

وقد أدرك ذلك الإمام الشوكاني وأشار إليه: "وكلامه - أى ابن الوزير - لا يشبه كلام أهل عصره، ولا كلام من بعده، بل هو من نمط كلام ابن حزم وابن تيمية"^(١).

* ومن أبرز صفاته النفسية والخلقية حبه للحقيقة وأمانته العلمية في التعبير عنها: فقد كان سعيه كله طلب الحقيقة، ومحاولة دائبة مخلصه للوصول إليها، لا يقلد فيها ولا يمارى ولا يتعصب، لأنه كان على وعى تام بأن ذلك أخص خصائص العلماء. فهو يقول في بيان من يعتنى بهم العلماء ويصنفون لهم التصانيف.

لقد كان لدى ابن الوزير هذا الولع بالمعرفة، وحياته كلها دليل على ذلك، وحسبنا أن نعلم أنه كان يهاجر أهله وذوى رحمه، وينقطع في أعالي الجبال المدد الطويلة ليفرغ من تصنيف كتاب أو ينتهى من حل مشكلة دينية مستغلقة^(٢).

أما الأمانة العلمية فإنها تستلزم الإخلاص والتصميم والتضحية والصبر والتواضع، وكل هذه الخلال تجمعت لأبن الوزير وتحققت في شخصيته^(٣).

فهو لا يحكى في كتبه رأياً لأحد العلماء إلا ويشير إلى موضعه من تأليفه ويحدد مكانه تحديداً دقيقاً، وذلك كقوله عن بيان موقف المعتزلة في مسألة الذات والصفات: "وذكر الشيخ مختار فى "المجتبى" فى المسألة السادسة والأربعين خاتمة أبواب العدل ما لفظه..."^(٤).

فبهذا التحقيق الدقيق تكون دائماً إشارته إلى المصادر التى ينقل عنها، وينصح طالبه

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٩١.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١١٠.

(٣) انظر د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص ٧٧، ٧٨.

(٤) أحمد ابن الوزير: تاريخ ابن الوزير. ترجمة ابن إبراهيم.

بنصائح يرى أنها يمكن أن تحقق مبدأ الموضوعية في معرفة المعتقدات والمذاهب والإحاطة بكل ما يتفرع منها من مسائل بقوله:

"ولا تستعن في ذلك إلا بمن يوثق بورعه وتقواه وما أقلهم. ولكن استعن بالنظر في تأليف العلماء الحافلة الجامعة لأدلة الفرق، فإن لم تجد كتابا كافلا جامعا لأدلة الفرق طالعت المسألة في كتب الفرق ورأيت حجة كل فرقة في كتبهم لا في كتب خصومهم الذين يسمون أدلة من خالفهم شيها، ويوردونها غير مستوفاة ومجيبون عنها بأجوبة محتملة للنقض، ولا يذكرون ما يرد على أجوبتهم، وهذا عند الاضطرار إلى ذلك"^(١).

كما ينبه إلى ضرورة "الإنصاف" وتحقيق العدالة في إيراد الآراء والمذاهب ومحاولة بذل جهد من الاهتمام بالمسائل، خاصة فيما يتصل بالمعتقدات والأصول الدينية، التي يحاول الإنسان كشفها عند المخالفين له في المذهب، فيقول: "وإنما طولت القول في هذا لأني علمت بالتجربة الضرورية في نفسى وغيرى أن أكثر جهل الحقائق إنما سببه عدم الاهتمام بتعرفها على الإنصاف لا عدم الفهم"^(٢).

ونجد ابن الوزير أيضا لا يتردد في كشف أخطاء العلماء وإن كان له بهم نسب أو قرابة أو انتماء لطائفة، كما رأينا في موقفه من شيخه ابن أبى القاسم وهو من الزيدية الذين أخذ عنهم وتلمذ لهم، كما أنه يلتقى معه في النسب^(٣).

وهو حين يذكر اختلاف فرق المسلمين يقر أن التمييز الصحيح للمحقق من المبطل من هذه الفرق لا يكون إلا بعد بلوغ الغاية القصوى في طرق جميع هذه الطوائف حتى يعترف له بالأمانة في كل علم أو من تلك الفنون كل إمام بها وعارف، ويتقن علم كل فرقة مثل إتقان كل من أئمتهم لدعواهم وحقائقهم مميزا لمعارفهم ومزالفهم^(٤). ويحترم ابن الوزير التخصص ولذلك يقول: "لأن المعلوم من الفرق الإسلامية على اختلاف طبقاتها: الاحتجاج في كل فن بكلام أهله، ولو لم يرجعوا إلى ذلك لبطلت العلوم.... ألا

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣٦.

(٢) السابق ص ٢٩.

(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٢٣.

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣، ٤.

ترى أنك لو رجعت في تفسير غريب القرآن والسنة إلى القراء، وفي القراءات إلى أهل اللغة، وفي المعاني والبيان والنحو إلى أهل الحديث.. وأمثال ذلك لبطلت العلوم، وانطمست منها المعالم والرسوم"^(١).

كما أن ابن الوزير يصرح دائماً بأن الواجب على كل مكلف "أن يطرح العصبية بصحيح النية، ويستعمل النظر بالفطرة التي فطر الله الناس عليها، ولا يقدم عليه ما لقته مذهبه فإنه إذا نظر كذلك في كل أمرين متضادين يجد ترجيح الحق منهما على الباطل بينا لا يدفع، مكشوفاً لا يقنع"^(٢).

ويضع لنا ابن الوزير الخبير بمعادن الرجال ومراتبهم في الإدراك والفهم فيقول "وعموم التفاوت الذي يدور عليه، وميزانه الذي يعتبر به في أغلب الأحوال هو: التفاوت في صحة الفهم، وصفاء الذهن، واعتدال المزاج، وسلامة الذوق، ورجحان العقل، واستعمال الإنصاف، فهذه الأشياء هي مبادئ المعارف، ومباني الفضائل، ولأجلها يكون الرجل غنياً من غير مال، وعزيزاً من غير عشيرة، ومهيباً من غير سلطان إلى غير ذلك من الصفات الحميدة والنعوت الجميلة، ومن هاهنا حصل التفاوت الزائد، حتى عد ألف بواحد"^(٣).

* كما اتصف ابن الوزير بالشجاعة الأدبية: ظهر هذا في رده على رسالة شيخه ابن أبي القاسم فقد كانت شجاعته من جهتين؛ الأولى: من جهة اجترائه على الرد عليه، وهو شيخه وشيخ أقرانه وصاحب المكانة العلمية المرموقة بين معاصريه من العلماء والمتصدرين لمجالس العلم والتدريس.

والثانية: من جهة أنه لم يخض وقوف معاصريه من العلماء على ما قد يقع فيه من تقصير في رده على هذا الشيخ الكبير^(٤).

ومن هنا يقول د. السيد رزق الحجر^(٥) أنه بهذه الروح المحيية للحق والمضحية في سبيله

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٥٦.

(٢) السابق ج ١ ص ٣٢.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ٨١.

(٤) انظر ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ المقدمة.

(٥) د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامي ص ٨١.

واجه ابن الوزير صولات خصومه وجولاتهم، وبهذه الروح ذاتها تحمل مشاق الرحلة إلى مشاهير العلماء، وضحي بالحياة بين أهله مؤثرا عليها أعالي الجبال ورمال الصحراء ينقطع فيها لتصنيف كتاب، أو تدبيج رد على مناظرة، أو حل مسألة مستغلقة عليه.

إلا أن مناقشات ابن الوزير لهم كانت تجرى في جو من الاحترام والتقدير والحب في إرشادهم إلى جادة الحق، فقد كان مدركا لفضل كل عالم وجهد كل مفكر، خاصة وهو المجتهد والداعى إلى أعمال الاجتهاد ومحاربة التقليد، ولذلك وجدناه في أحد كتبه يقول:

"إن لأهل كل فن من الفنون الإسلامية مِنَّةٌ على كل مسلم توجب توقير هذه الفن وشكرهم والدعاء لهم والثناء عليهم، فقد مهدوا من قواعد علمهم، وذلّوا من صعوبة فنهم، وكثروا من فوائده، وقيدوا من شوارده، فبئس ما جازيت من أحسن إليك، بارتكاب ما لا يحل وترك ما يجب عليك، ومن آداب العلماء أن يفتتحوا القراءة في مجالس العلم بالدعاء لمشايخهم ومُعَلِّمِيهم وأهل كل فن هم مشايخ العلم فيه، وأدلة المتحير في خوافيه"^(١).

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ١٠.

د - موقف ابن الوزير من سلفية اليمن

كانت اليمن قلعة من قلاع السنة لاتصاهم برسول الله ﷺ، وبأصحابه منذ وقت مبكر، فقد وفدت منهم وفود إلى النبي ﷺ، واستمعوا إلى أقواله وخطبه، كما اطلعوا على طرق من سيرته وأفعاله، وقد شهد لهم رسول الله ﷺ، حين قال لأصحابه: "أتاكم أهل اليمن، هم أضعف قلوبا، وأرق أفئدة، الإيانيان، والحكمة يمانية، والفقهاء يمان" (١).

كما أتاح لهم الحج فرصة للاجتماع بكبار الصحابة، وأخذ الحديث والفقهاء عنهم، الأمر الذي جعل منهم أئمة - في رواية الحديث ونقله - معتمدين على الأخبار. منهم على سبيل المثال طاوس ومعمربن راشد، ووهب بن منبه، الذي دخل عليه سفيان بن عيينه في داره بصنعاء، فأطعمه من جوزة في داره (٢). وهمام الصنعاني، وهشام بن يوسف الصنعاني، وعبد الرزاق الصنعاني وغير هؤلاء كثير.

وقد قصدهم كثير من أئمة الإسلام مثل الإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل، وابن المبارك، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن يحيى النيسابوري، وغيرهم من الفقهاء وأساتذة أهل الحديث (٣).

ومن هنا نجد الإمام الشوكاني (١٢٥٠هـ) يصف السلفية في اليمن إلى عصره، أثناء ترجمته لابن الوزير فيقول: "إن في الديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عددا يجاوز الوصف، يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثية،

(١) مسلم ج ١ كتاب الإيانيان باب تفاضل أهل الإيانيان فيه ورجحان أهل اليمن ص ٧١ - ٧٣ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) الذهبى الميزان ج ٤ ص ٣٥٣ بيروت.

(٣) انظر أحمد حسين شرف الدين: تاريخ اليمن الثقافى ج ٤ ص ٢٥ وابن حجر: تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٥٧، وابن سمرة الجعدي: طبقات فقهاء اليمن ص ٥٦، ٥٧.

وما يلتحق بها من دواوين الإسلام، المشتملة على سنة سيد الأنام، ولا يرفعون إلى التقليد رأساً، لا يشوبون دينهم بشئ من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شئ منها، بل هم على نمط السلف الصالح في العمل بما يدل عليه كتاب الله - تعالى - وما صح من سنة رسول الله ﷺ" (١).

وعلى الرغم من انتشار المذاهب الكلامية في اليمن خاصة منها الشيعة المائلة إلى الاعتزال مثل الزيدية، الذي رسخت أقدامهم لقرون عديدة، إلا أن وجود الاتجاه السلفي، وأئمة أهل الحديث، لا ينكره أحد، وعلى رأس هؤلاء الإمام المقبلي، والأمير الصنعاني، والإمام الشوكاني، وصاحبنا ابن الوزير وآخرين، ظلوا يدافعون عن مذهب أهل السنة والجماعة.

ولا ينبغي أن ننسى أن علم الحديث، كان العلم الأساس بعد القرآن الكريم، لنشر الإسلام، في ربوع اليمن، منذ وقت مبكر على يد الرعاة المبعوثين من قبل النبي ﷺ أمثال علي بن أبي طالب وأبي موسى الأشعري، ومعاذ بن جبل، وخالد بن الوليد، ثم على أيدي رواة أهل اليمن، الذي شاهدوا الرسول ﷺ وصحبوه طويلاً، أمثال أبي موسى الأشعري، وعمه عبيد بن وهبة الأشعري أبي عامر، وكعب بن عاصم، والحارث الأشعري، وأبيض بن حمال المأربي (٢)، وفروة بن مسيك المرادي وغيرهم (٣).

وكذلك ساعد على نشر الإسلام في اليمن، من تخرج على يد العبادلة، وغيرهم من التابعين اليمنيين كطاوس بن كيسان، وعطاء بن أبي رباح، والإمام مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة (٤) والقاضي عامر بن شراحيل الشاعر، ومسروق الهمداني، وإبراهيم النخعي المذحجي، وعمرو بن دينار وغيرهم (٥).

ثم خفت أضواء هذه المدرسة السلفية لما تعددت المذاهب، وتعصبت كل فئة لمذهبها،

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٨٣.

(٢) انظر ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ج ٢ ص ١٣١١ الهنـد عام ١٣٧١ هـ.

(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٧٦، ٢٠١.

(٤) ابن حجر: الإصابة مع الاستيعاب لابن عبد البر ج ٦ ص ٩٥ تحقيق طه الزين مكتبة الكليات الأزهرية.

(٥) أحمد شرف الدين: تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن ص ١٤ - ١٧ وأحمد عبد الله الرازي: تاريخ

مدينة صنعاء ص ٢٩٦ - ٢٩٨.

فانتشر المذهب المالكي، والحنفي، والشافعي في سواحل اليمن وجنوبه. وكانت مدينة "زيد" آنذاك قد ضمت جماعة كثيرة من أصحاب هؤلاء، وغلب عليها المذهب الشافعي، فأصبحت ثالث المدن العلمية في الجزيرة العربية بعد مكة والمدينة^(١).

أما في القرن الثامن الهجري، الذي نشأ فيه ابن الوزير، فقد غلبت على اليمن العلوم العقلية، خاصة بعد انتشار المذهب الزيدي المعتزلي الذي تعصبوا له كثيرا، وتكروا للمنهج العلمي السلفي، حيث انتشرت فيهم البدع الإعتقادية، وساد فيهم التأويل العقلي، وشاع بينهم التعصب والتقليد، في القرون المتأخرة - على الرغم من دعوة المذهب الزيدي إلى الاجتهاد وإعمال العقل - فتجمد العقل لديهم، وغفلوا عن النقل، بل غفلوا عن المزية التي خص بها النبي ﷺ طلاب الحديث وحفاظه وناقله إلى من بعدهم من الأجيال، بدقة وأمانة بقوله: "نصر الله أمرًا سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع"^(٢).

ومن هنا كان هجومهم على أهل السنة والسلفين شديدا، فخيم عليهم التعصب والجمود والإعراض عن الاجتهاد وحرية الرأي، وساد الاهتمام بالعلوم العقلية على النقلية، ولولا حفظ الله تعالى لدينه، لانطمست معالم الإسلام، لولا أنه تعالى يبعث الأئمة والصالحين ليجددوا لهذه الأمة دينها، كما أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم الصادق بقوله: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"^(٣).

وقد كان ابن الوزير أحد هؤلاء العلماء والأئمة في القرن الثامن الهجري حيث وجد معالم السنة تكاد أن تنطمس بتكبر علماء الزمان طريقها إلى الطرق الملتوية والعوجاء من كلامية وفلسفية إلى جدلية يونانية، فنهض للدعوى بالرجوع إلى كتاب الله - تعالى -

(١) الجعدي: طبقات فقهاء اليمن ص ٦٦.

(٢) مسند أحمد ج ١ ص ٤٣٧ ص ٢٢٥ ج ٤ ص ٨، سنن أبي داود مع عون المعبود ج ١٠ كتاب العلم باب فضل نشر العلم ص ٩٤ - ٩٥، سنن ابن ماجه ج ١ مقدمة ص ٨٤ - ٨٩، سنن الدرامي ج ١ ص ٦٥ - ٦٦، سنن الترمذي ج ٧ كتاب العلم ص ٤١٦، ٤١٧ وقد روى هذا الحديث بعدة ألفاظ وهذا لفظ الترمذي وقال: حسن صحيح".

(٣) سنن أبي داود ج ١١ كتاب الملاحم ص ٢٨٥ - ٢٨٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه اتفق الحافظ على تصحيحه كما في المرجع ذاته.

وسنة رسوله ﷺ وترك الجمود والتعصب للمذاهب، والدعوى إلى حمل لواء الاجتهاد ثانية ونبذ التقليد، لأخذ المدلول من الدليل الثابت الصحيح.

وعندها قام عليه علماء عصره، وعلى رأسهم شيوخه يرمونه بكل القبائح ويناظرونه بالمراسلات في معارك كلامية طاحنة، مما دفعه إلى تأليف الرسائل والمؤلفات للرد عليهم وإفحامهم، وكانت ردوده عليهم تتوالى حتى وهو في فترة اعتزاله لهم في الجبال العوالي، وكانت ثمرة هذه الردود العلمية كتابية "العواصم والقواصم" وملخصه "الروض الباسم" ثم مؤلفه الدقيق والعميق "إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد".

وبفضل جهود ابن الوزير وأمثاله من العلماء ظهر تيار قوى أظهر رجحان الحديث وعلومه، على الجدل والكلام، فكانت ذروته ابن الوزير إضافة إلى القبلي والصنعاني والشوكاني ومن سار على نهجهم^(١).

ومن هنا فليس غريبا أن نجد ابن الوزير يمدح علم الحديث وعلماءه والمؤلفات المشهورة فيه بقوله: "ومن أحب أن يعرف حق المحدثين واجتهادهم في التحرى للمسلمين فليطالع تأليف نقادهم في الرجال والعلل والأحكام، مثل: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للذهبي، و"التهذيب" للزمي، و"العلل" للدارقطني و"علوم الحديث" لابن الصلاح، وزين الدين العراقي وغير ذلك، ثم ليطالع بعد ذلك كتب "الصحاح"، "والسنن" لاحظا لما فيها من اختيار أصح الأسانيد، والإشارة إلى مهمات ما يتعلق بالأحاديث: من العلل القادحة والمرجحات الواضحة، ثم ليوازن بينها، وبين مصنفات سائر الفرق في الحديث، يجد الفرق بين التصانيف واضحا، والبون بين الرجال نازحا^(٢).

وهكذا سنجد أن ابن الوزير لم يكن مصدر إشعاع، أو امتداد للدعوى السلفية في بلده اليمن فحسب، بل كان وسيكون نبراسا، يهتدى به دعاة الفكر الإسلامى الاجتهادى، في

(١) انظر الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٩٢ والحبشي: دراسات في التراث اليمنى ص ٤٥ وما بعدها.

وأحمد صبحي: الزيدية ص ٦٢٨.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ٢٣٦.

سائر البلاد الإسلامية، حيث حمل دعوته من بعده في تصحيح الاتجاه الإسلامي وتجديده بالدعوة إلى العودة إلى منابع الإسلام الأولى من الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، الأمير الصنعاني في القرن الثاني عشر الهجري والشوكاني في القرن الثالث عشر الهجري، وما زالت مؤلفاته ورسائله مصدر نور وإلهام لمن يطلعون عليها، ويسبرون أغوارها البعيدة.

ومن هنا لم يكن غريبا أن ينظم ابن الوزير كثيرا من الشعر ليؤكد على التزامه بالسنة النبوية وحبه الشديد للمصطفى ﷺ في قصيدة أنشأها عام ٨٠٨ هـ مطلعها:

ظَلَّتْ عَوَاذِلُهُ تَرُوحُ وَتَغْتَدِي
يا صاحبي على الصبابة والهوى
مَنْ مِنْكُمْ فِي حُبِّ أَحْمَدَ مُسْعِدِ
حَسْبِي بَأْسِي قَدْ شَهَرْتُ يَحُبُّهُ
وَتُعِيدُ تَغْنِيفَ الْحِجْبِ وَتَبْتَدِي
شَرَفًا يُرَدِّتُهُ الْجَمِيلَةَ أَرْتَدِي
إلى أن قال:

يا حبذا يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَهَرْتِي
بِمَحَبَّتِي سُنَّنَ الشُّفِيعَ وَإِنْسِي
بَيْنَ الْخَلَائِقِ فِي الْمَقَامِ الْأَحْمَدِي
وَتَرَكْتُ فِيهَا جِيرَتِي وَعَشِيرَتِي
عَصِيبَ مُعَنَّفِي وَمَقْنَدِي
ومكان أترابي وموضع مولدي^(١)

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ٨ والعواصم والقواصم ج ٢ في الترجمة في آخره ورقة ١٨٨.

هـ: مؤلفات ابن الوزير ورسائله

صنف ابن الوزير كثيرا من المؤلفات والرسائل المستوعبة لكثير من فنون العلم، والدالة على سعة اطلاعه، ونفاذ بصيرته، وشدة معارضته لخصومه، وقوة حجته في مجادته ومناظرته. وهي كافية لإعطاء صورة واضحة جلية لمذهبه وفكره واتجاهه العقائدي، فضلا عن شرح واف لكثير من المسائل والآراء الفقهية والأصولية والكلامية التي برع فيها، بل واستعراض متعمق لكثير من مطالعاته لمؤلفات السابقين عليه في مختلف فنون العلم وفروعه.

وسنعرض لهذه المؤلفات التي وصلت إلينا، سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة بحسب الحروف الهجائية، مستعينين بجهود الباحثين السابقين الذين سبقونا في دراسة هذه المؤلفات من ناحية^(١)، إضافة إلى ما تمكنا من العثور عليه من طبعات حديثة، أو تحقيقات علمية هامة لبعض المخطوطات، التي حققت في الوقت الراهن، بذل فيها أصحابها مجهودا علميا مشكورا. ثم نعرض باختصار لمنهج ابن الوزير الذي اتبعه في تأليفه لأحد هذه الكتب، وكذلك لمصادره التي رجع إليها في تأليفه، ولغرضه من هذا التأليف، كأنموذج لهذه النوعية من الأبحاث العلمية عند ابن الوزير.

١- (الآيات البيّنات لقوله تعالى "يضل من يشاء ويهدى من يشاء". مخطوط في صنعاء مكتبة الجامع الكبير الغربية رقم ٥٣ - ١١٩ مجاميع.

٢- (الإجادة في الإرادة) قصيدة تزيد على ألف بيت ذكرها ابن الوزير في عدة مواضع من

(١) أحدث من قام بدراسة هذه المؤلفات المخطوطة والمطبوعة د. علي بن علي جابر الحربى في بحثه للدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وتم طبع الرسالة بعنوان "ابن الوزير وآراؤه الإعتقادية بمكة المكرمة عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦.

كتبه ولم أطلع عليها، كاملة حسب هذا العدد، وإنما وجدت منها أبياتاً متناثرة كثيرة، يذكرها ابن الوزير عند مختلف المناسبات.

٣- (الأجوبة المذهبية عن المسائل المهدية) مخطوط في مكتبة الجامع الغربية، صنعاء رقم ٧٥-١٣٧-١٥٩ مجاميع.

٤- (الأمر بالعزلة في آخر الزمان) مخطوط صنعاء مكتبة الجامع الغربية رقم ٥٨-٩١-٩٦ مجاميع، أوله بعد البسملة والحمد لله وبعد فهذا مختصر مفيد في مرجحات العزلة، في بعض الأوقات والأزمات. وتوجد نسخة أخرى في المكتبة ذاتها رقم ٨٣ تصوف، واشتهر هذا الكتاب بعنوان (أنيس الأكياس في الاعتزال عن الناس) وقد طبع بتحقيق القاضي إسماعيل الأكرع.

٥- (إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد) ألفه عام ٨٣٧هـ، توجد منه عدة نسخ في مكتبة جامع صنعاء رقم ١٧، وأخرى رقم ١٨ علم الكلام. وهذا الكتاب، كما قال الشوكاني: "غريب الأسلوب مفيد في بابه"^(١) وقد طبع هذا الكتاب عام ١٣١٨هـ بدار الكتب العلمية ببيروت ونشره دار الباز.

وقام بتحقيق مقدمته أحمد مصطفى حسين صالح لنيل درجة الماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم طبعتها ونشرتها الدار اليمينية للنشر والتوزيع عام ١٤٠٥هـ، وطبع أيضا في بيروت طبعة أولى عام ١٤٠٣ / ١٩٨٣م، وطبع ثانية عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٦- (بحث عما ذكره الله تعالى في القرآن الكريم، من الآيات الدالة عليه عز وجل وصدق أنبيائه من الخوارق) ذكره صاحب مطلع البدور وغيره^(٢).

٧- (البرهان القاطع في إثبات الصانع، وجميع ما جاءت له الشرائع) صنفه عام ٨٠١هـ هكذا عنوانه كما في النسخة التي بأيدينا المطبوعة بالمطبعة السلفية بالقاهرة هام ١٣٤٩هـ وذكره الشوكاني^(٣) بـ(البرهان القاطع في معرفة الصانع) وهو الصواب، لأن مصنفه سماه بهذا العنوان في كتابه "العواصم والقواصم" و"الترجيح"^(٤).

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٢٩١.

(٢) ابن أبي الرجال: مطلع البدور ومجمع البحور مخطوط ترجمة ابن الوزير رقمها ٣٦٧.

(٣) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٩١.

(٤) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ المقدمة ورقة ٧ ترجمة ابن الوزير والترجيح ص ١٠٧.

٨- (التأديب الملكوتي) وهو مختصر، فيه عجائب وغرائب، هكذا في ترجمة ابن الوزير^(١) وذكره صاحب كتاب الزيدية^(٢) كما ذكره محمد محيي الدين في مقدمة توضيح الأفكار^(٣) شرح تنقيح الأنظار.

٩- (التحفة الصفية شرح الأبيات الصوفية) الأبيات للهادي بن إبراهيم الوزير، والشرح لابن الوزير مخطوط في مكتبة الجامع صنعاء رقم ١٩ مجاميع ونسخة أخرى رقم ٥٣، وأخرى رقم ٨٣ تصوف في المكتبة ذاتها، وقد كان سمي هذا الشرح (النسمات النجدية في النغمات الوجدية).

١٠- (تحرير الكلام في مسألة الرؤية، وذكر ما دار بين المعتزلة والأشعرية) مخطوط مكتبة الجامع الغربية رقم ٣٥-١١٥-١١٧-١١٩ مجاميع.

١١- (تخصيص آية الجمعة) مخطوط في مكتبة الجامع الغربية صنعاء رقم ٩٧-٢١٤-٢١٦ مجاميع.

١٢- (ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان) الذي قال عنه الشوكاني في "غاية الإفادة والإجادة على أسلوب مخترع لا يقدر على مثله إلا مثله"^(٤).

ويوجد منه عدة نسخ وقد ذكره ابن الوزير في مؤلفاته الأخرى مثل "العواصم والقواصم" كما ذكر الشوكاني وابن أبي الرجال نسخ من المخطوطات الأولى بعنوان (ترجيح أساليب القرآن لأهل الإيذان على أساليب اليونان في أصول الأديان) موجودة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ضمن مجموعة رقم ١١٩ وتاريخ نسخها عام ١١٥٨ هـ بخط يحيى بن محمد أمين أبي النجم.

والنسخة الثانية بنفس العنوان السابق، موجودة في مكتبة الأوقاف في صنعاء ورقمها ٧١٨٠، والنسخة الثالثة بنفس العنوان السابق موجودة في مكتبة آل الوزير بالسرا من بني حشيش بصنعاء نسخت عام ١٣٢٤ هـ والنسخة الرابعة بعنوان (ترجيح أساليب القرآن

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢/ ١٨٦.

(٢) أحمد صبحيك الزيدية ص ٢٠٧.

(٣) ابن الوزير: العواصم المقدمة ٦٩.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٩١.

على منطلق اليونان) موجودة في مكتبة المؤرخ محمد محمد زبارة بصنعاء نسخت عام ١١٣٠هـ.

والنسخة الخامسة: بعنوان (ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان) طبعتها مطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية مصر عام ١٣٤٩هـ واشتملت على إخراج النص فقط. والنسخة السادسة بنفس العنوان السابق طبعتها دار الكتب العلمية ببيروت بلبنان ونسخت من طبعة المعاهد. وتم تخريج الآيات فقط.

لذلك أثرنا تحقيق هذا المخطوط بمقابلة نسخ منه أصلية حتى يتسنى لنا توثيقه توثيقاً علمياً، وتخريج أحاديثه ورجاله، مع بحث مسائله المذكورة، وشرح غريبة وتعريف بالمذاهب والفرق الواردة به، مع تعريف بالبلدان والكتب والقبائل الواردة به ووضع فهرس كاملة له.

وقد تم ذلك في دراسة مستقلة عن بحثنا هذا، بعد أن انتهينا من دراسة قواعد المنهج عند ابن الوزير، حتى تكون دراسة هذه الشخصية العظيمة المجهولة للكثير من الباحثين مرتفعة بأحد مؤلفاته الهامة، والتي ينص فيها على كثير من القواعد التي نقوم بدراستها هنا، ولكن ننبه إلى أننا كنا نرجع في كتابة بحثنا هذا إلى النسخة المطبوعة من الكتاب في مصر عام ١٣٤٩هـ قبل أن نقوم بتحقيق المخطوط، الذي اقتضى منا جهداً كبيراً بحمد الله تعالى.

١٣- (التفسير النبوي) مخطوط في المكتبة الغربية بالجامع رقم ٨٥ / ٩١ / ١١٩ مجاميع.

١٤- (تنقيح الأنظار في علوم الآثار) صنفه عام ٨١٣هـ، وشرحه الأمير الصنعاني (عام ١١٨٢هـ) بـ(توضيح الأفكار لمعاني تنقيح النظار) في مجلدين، وحققه محمد محي الدين عبد الحميد، وقدم له بمقدمة طويلة^(١).

١٥- (جواب محمد بن إبراهيم الوزير على فقهاء أبيات حسين في تقدير الدرهم والأوقية) مخطوط في مكتبة الجامع الغربية رقم ٤ مجاميع.

١٦- (الحسام المشهور في الذب عن الإمام المنصور) ألفه عام ٨٠٥هـ دفاعاً عن الإمام علي بن صلاح الدين مخطوط بمكتبة الجامع الغربية بصنعاء رقم ٩٦ - ١١٩

(١) انظر مقدمة توضيح الأفكار/ لمحمد محي الدين عبد الحميد ج ١ ص ٧٦.

مجاميع، ويعتبر كتاب "غاية الأمانى" المصدر الوحيد الذى يذكر تاريخ تأليف هذا الكتاب وهو عام ٨٠٥هـ^(١).

١٨- (ديوان المرتضى) مخطوط المكتبة ذاتها رقم ١٢٠ - ١٣٠ مجاميع فيه شعر حسن منه فى الدعاء إلى السنة وترك البدعة، والرد على من عجز الرب سبحانه عن اللطف بهداية العصاة.

١٩- (حصر آيات الأحكام- الشرعية) جمع فيه ابن الوزير الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام الشرعية ستا وثلاثين ومائتى آية. مخطوط فى المكتبة الغربية بجامع صنعاء رقم ٨٥ - ٩١ - ١١٩ وقد شرحه العلامة الحسين بن محمد بن القاسم فى مؤلف "منتهى الغرام".

٢٠- (رسالة جليلة فى ثلاث مسائل: الفطرة من البر: حمى الأراك: نكاح اليتيمة) مخطوط مكتبة الجامع الغربية بصنعاء رقم ٣٢ مجاميع.

٢١- (رسالة زكاة الفطر) مخطوط المكتبة ذاتها رقم ١٨٤ - ٢٣٧ - ٢٤٤ مجاميع.

٢٢- (رسالة شريفة) جواب سؤال يتعلق بحديث "إن الله لا ينام ولا ينبغى له أن ينام" مخطوط فى مكتبة الجامع الغربية رقم ١١٩ مجاميع.

٢٣- (رسالة فى تقرير حمد الله تعالى على الإيمان) مخطوط المكتبة ذاتها رقم ٣٥ مجاميع.

٢٤- رسالة تعقب فيها "ابن حجر فى علم الأثر" مخطوط المكتبة ذاتها رقم ٤٧ مجاميع.

٢٥- (رسالة فى إقامة الجمعة بغير إمام) مخطوط المكتبة ذاتها رقم ٣ مجاميع وفى الشرقية رقم ٧٥ مجاميع.

٢٦- (الروض الباسم) مختصر كتاب "العواصم والقواصم" وهو جزءان فى مجلد واحد، عنيت بنشره وتصحيحه جماعة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية بمصر وقد طبع عام ١٣٨٥هـ فى المطبعة السلفية ونشره قصى الدين محب الدين، وعلق عليه بتعليقات خفيفة جمع فيه المؤلف ما بين علم الحديث والكلام والجدل وهو

(١) يحيى بن الحسين بن القاسم: غاية الأمانى ٥٦٠/٢٠.

اسم ذال على مسماه. وقد رد على هذا الكتاب بعنوان (الغضب الصارم في الرد على صاحب "الروض الباسم") لمجهول، تاريخ تأليفه عام ١٢١٤ هـ وهو مخطوط في المكتبة الغربية بجامع صنعاء رقم ٩٤ حديث.

وقد بين ابن الوزير السبب الذي دعاه إلى اختصار العواصم في الروض الباسم، بأنه قد صنف الأصل وهو قوى النشاط متوفر الداعية، فاستكثر فيه من الاحتجاج وبالغ في إيراد الإشكالات على خصمه حتى زادت في بعض المسائل على مائتي إشكال، كما مر بنا - فلما تأمله بعد ذلك وجد فيه من التطويل والتدقيق ما يصرف الأكثرين عن التأمل له والتحقيق، فاختصر منه هذا الكتاب مقتصرًا فيه على نصره السنة النبوية والدفاع عنها وعن أهلها من حملة الأخبار المصطفوية، تاركًا التعمق في الدقائق، والتعمق في المضائق، راجيًا أن ينتفع بهذا المختصر المبتدى والمنتهى والثرى والنظري^(١) وكان انتهاؤه من الكتاب يوم الأربعاء الثالث من شعبان عام ٨١٧ هـ كما أخبر هو بذلك، وسوف نعرض باختصار لهذا الكتاب في آخر هذا الفصل لنقف على الكيفية التي كان يؤلف بها ابن الوزير كتبه ومؤلفاته.

وقد ذكر البغدادي أن نسختين منه في مكتبة "سبهسالار" بطهران^(٢). وقد تم تحقيقه وطبعه بقلم بكر بن عبد الله أبو زيد وعلى بن محمد العمران بدار علم الفوائد بالسعودية في مجلدين عام ١٤١٩ هـ مع تقديم له بدراسة جيدة عن ابن الوزير.

٢٧- (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ) ألفه عام ٨٠٨ هـ وهو في العزلة جمع فيه بين علم الحديث والكلام والجدال. هو أربعة أجزاء ضخمة في أصله ويوجد مخطوطه في مكتبة الجامع الغربية بصنعاء رقم ٧٦ وأخرى في المكتبة ذاتها رقم ٤٣٥ كلام، وثالثة في مكتبة الشيخ العبيكان بالرياض ورابعة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا وأخرى مصورة عن مكتبة جامعة استانبول بتركيا ج ١ رقم ٢٤٣ ج ٣ رقم ٢٢٥ ج ٤ رقم ٢١٠ الفن الحديث. وخامسة في جامعة محمد بن سعود. وقد طبع في تسعة مجلدات بتحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة عام ١٤١٢ هـ.

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ١/ ١١.

(٢) البغدادي: هدية العارفين ٢/ ١٩١.

وهذا الكتاب الجليل هو نتيجة الاعتراضات، والمراسلات، والمناظرات بين ابن الوزير وخصمه السيد العلامة علي بن محمد ابن أبي القاسم (عام ٨٣٧هـ) أحد شيوخ ابن الوزير. وقد اشتمل على فوائد من العلوم قد لا توجد في غيره من الكتب، وصفه ابن أبي الرجال بقوله: "يشتمل على ما لم يشتمل عليه كتاب ولا يحتاج الناظر فيه إلى غيره"^(١).

وقد نعته الشوكاني (عام ١٢٥٠هـ) بقوله "يشتمل على فوائد في أنواع من العلوم لا توجد في غيره من الكتب ولو خرج هذا الكتاب إلى غير الديار اليمنية لكان من مفاخر اليمن وأهلها ولكن أبي لهم ما جبلوا عليه من غمط محاسن بعضهم لبعض، ودفن مناقب أفاضلهم"^(٢).

وقد تمكنا بفضل هذا الكتاب ونصوصه من معرفة الجانب النقدي عند ابن الوزير، وردوده على مختلف الاتجاهات والمذاهب التي تخالف السلف الصالح وأهل السنة. وهو خير زاد لمن يريد دراسة ابن الوزير وآراءه الاعتقادية.

٢٨- (فتح الخالق في ممدوح رب الخلائق) مخطوط وقد شرحه الأمير الصنعاني شرحاً بعنوان "مجمع الحقائق والرفائق" والجميع في مكتبة الجامع بصنعاء الغربية رقم ٦٩ تصوف وطبع منه مختارات بعنوان (المدائح البهية) تحقيق المؤيد والجرافي طبع بالقاهرة عام ١٣٨١هـ.

٢٩- (الفلك الدوار في المحيط بأطراف دلائل المختار) مخطوط في مكتبة الجامع الغربية رقم ٤٩ مصادرة مجاميع من ص ٦ - ٨٦. ويرى الباحث د. علي بن جابر الحربى أنه لصارم الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الهادي الوزير عام ٩١٤هـ^(٣)، ونحن نؤيده في ذلك، خاصة وأن وجه الالتباس أن صاحبه من أسرة ابن الوزير نفسه، ويتشابه إسمه معه.

٣٠- (قبول البشرى بالتيسير لليسرى) في الرخص طبع في مصر عام ١٣٤٩هـ ومخطوط في صنعاء المكتبة المغربية رقم ٩٦ - ١١٤ - ١١٩.

(١) ابن أبي الرجال: مطلع البدور ج ٤ ترجمة ابن الوزير رقمها ٣٦٧.

(٢) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٩١.

(٣) انظر د. علي بن جابر الحربى: ابن الوزير وآراءه الاعتقادية ص ٩٩.

- ٣١- (القواعد في أصول الفقه) مخطوط في المكتبة الغربية بجامع صنعاء رقم ٦٢ - ٩٦ - ١٠٠ مجاميع، وتوجد منه نسخة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية.
- ٣٢- (كتاب العزلة) مخطوط مكتبة الجامع رقم ٢٨ مجاميع ويرى الباحث د. على الحربى أنه غير كتاب "الأمر بالعزلة في آخر الزمان" ولا يستبعد أن يكون للمؤلف أكثر من كتاب في موضوع العزلة ونحن نوافق على ذلك.
- ٣٣- (كتاب الرد على صاحب النهاية والمحصول) ذكره ابن الوزير في كتاب "إيثار الحق على الخلق" كما ذكره تلميذة محمد بن عبد الله بن الهادي الوزير في ترجمته في أواخر المجلد الثاني في العواصم والقواصم ورقة ١٧٩ والمراد بصاحب النهاية والمحصول الرازى (٦٠٦هـ) أحد أئمة الأشعرية.
- ٣٤- (كتاب المبتدأ) أشار إليه ابن الوزير بل صرح باسمه هذا في العواصم والقواصم ج ١٦٢/١.
- ٣٥- (للآلئ المتسقات في نظم الورقات) مخطوط بمكتبة جامع صنعاء الغربية رقم ١٢ - ٢٤٧ - ٢٥٢ تصريف.
- ٣٦- (مجمع الحقائق والرقائق في ممدحة رب الخلائق) مخطوط بالمكتبة الغربية الجامع رقم ١١ - ٨٥ - ٩١ مجاميع.
- ٣٧- (مختصر علم الحديث) مخطوط بالمكتبة ذاتها رقم ٧٣ - ١١٩.
- ٣٨- (مختصر في علم المعانى والبيان) لا يوجد إلا في بعض الفهارس.
- ٣٩- (مسائل شافيات وبالمطالب وافيات) فيما يتعلق بآيات كرميات قرآنية تدل على الله المعبود وصدق نبيه. مخطوط في مكتبة جامع صنعاء الغربية رقم ٩٢ - ١١٩ مجاميع.
- ٤٠- (نصر الأعيان على شر العميان) وهو رد على أبى العلاء المعرى كما قال صاحب مطلع البدور في ترجمة ابن الوزير في تعداد مصنفاته، وذكره محقق "مقدمة إيثار الحق على الخلق" لأبن الوزير^(١).

(١) ابن الوزير: إيثار الحق تحقيق أحمد مصطفى حسين المقدمة ص ١٨.

(الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم)

سبق أن ذكرنا أن شيخ المصنف علي بن محمد بن أبي القاسم (٨٣٧هـ) قد ترسل على المؤلف برسالتين؛ إحداهما في الرد على قصيدته في التمسك بالسنة، والرسالة الأخرى هي الردود عليها "بالعواصم والقواصم" و"الروض الباسم".

وقد اتفقوا على أن المعارض لم ينصف في رسالته تلك، ولا استعمل أساليب أهل العلم في الاعتراض والرد بل اعتسف وحاد واستعمل أساليب أهل اللجاج والعناد^(١). فكان ثمرة هذه الرسالة الكتاب العظيم المشهور "العواصم والقواصم" الذي لم يؤلف في الديار اليمنية مثله - كما عبر الشوكاني - وقد بلغ حجمه أربعة مجلدات ضخمة تعالج كثيرا من المسائل الكلامية والإشكالات العقائدية المتصلة بأصول الدين.

ثم إن هذا الجواب لما تم اشتمل على علوم كثيرة؛ أثرية ونظرية، دقيقة وجلية، وحجج متكاثرة للمسائل التي نصرها، وإشكالات قد تبلغ المئين على المسائل التي ينقضها، فدعاه ذلك لاختصاره حيث يقول: "ثم إنني تأملت الكتاب - بعد ذلك - فوجدت ما فيه من التطويل والتدقيق؛ يصرف الأكثرين عن التأمل له والتحقيق، لاسيما والباعث لداعيه النشاط إلى معرفة مثل هذا إنما هو وجود من يعارض أهل السنة، ويورد على ضعافهم الشبه الدقيقة، ومن عوفى من هذا ربما نفر عن مطالعة هذه الكتب نفرة الصحيح عن شرب الأدوية النافعة، وألم المكاوي الموجهة؛ فاقتصرت منه هذا الكتاب"^(٢). وقد انهى المؤلف كتابه هذا في يوم الأربعاء، الثالث من شهر شعبان الكريم من شهور سنة سبع عشرة وثمان مئة للهجرة^(٣).

فإذا أردنا معرفة المصادر التي يعود إليها ابن الوزير في تأليفه لها الكتاب، فإننا نجد ثبنا

(١) انظر تاريخ ابن الوزير ق/٣٧ب - ٣٨أ، والبدر الطالع ١/ ٤٨٥.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ١/ ١٨ - ١٩.

(٣) هذا ما جاء عن المؤلف في آخر النسخة التي بخطه، كما جاء في خاتمة الطبعتين المنيرية والسلفية، حيث اعتمدوا على نسخة منقولة عن نسخة نقلت عن نسخة بخط المؤلف. انظر تحقيق الروض الباسم العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد ج ١ ص ٨٩ عالم الفوائد مكة المكرمة ١٤١٩هـ.

ضخماً من المصادر والمراجع والوثائق التي يستشهد بها ويوثق أفكاره ومعلوماته عنها، وهي دائماً الأصول التي تمثل أساس كل العلوم الشرعية والفقهية والاصولية، فيما يتصل بالدين الإسلاميين كما تمثل أيضاً أصول ومصادر مؤلفات الخصوم الذين يحتاج عليهم ابن الوزير، فهو لا يعتمد في نقده للمذاهب والآراء إلا على أصول ومؤلفات أئمة المذاهب. وكذلك لا يحتاج إلا بناء على مؤلفات أهل السنة والجماعة. ومن هنا استفاد ابن الوزير من جميع العلوم الإسلامية المتمثلة في مصنفات علماء الإسلام الحافلة، من تفسير، وفقه وأصول، ولغة وعقائد.

وقد ضرب المؤلف - رحمه الله - للدارسين مثلاً أعلى، وهمة تحتذى، لا تعرف الكلل ولا السأم، فلقد كان حريصاً كل الحرص على الإفادة والاقتباس من كل ما وقع تحت يده من مصنفات أهل السنة لنقل أقوالهم منها، مع بعده عن الديار وعن مصنفاتهم الحافلة، كما صرح بذلك في مواضع^(١).

كما بيّن المؤلف عن سعة اطلاع كبيرة، فبلغ به الاستيعاب في النقل أن كاد يستوعب معاصريه وشيوخهم، فهو ينقل عن ابن تيمية (٧٢٨هـ)، والمزى (٧٤٢هـ)، والذهبي (٧٤٨هـ)، وابن القيم (٧٥١هـ)، وابن كثير (٧٧٤هـ)، وابن الملقن (٨٠٤هـ)، والعراقي (٨٠٦هـ)، وشيخه النفيس العلوي (٨٢٥هـ)، بل تعدى ذلك كله فنقل عن الحافظ الذي مات بعده باثني عشر عاماً^(٢). ويذكر محقق الروض الباسم^(٣) أنه كان للمصنفات الحديثية القدح المعلى في ترتيب موارده، وتليها الكتب الأصولية، وهذا ذكر أهم الكتب التي اعتمدها المؤلف:

(١) ومع بعد المؤلف عن ديار أهل السنة وعن مصنفاتهم، فقد جمع إلى ذلك اعتزاله عن الناس حيث

أنشأ الجواب وهو في "بواد خوالي، وجبال عوالي:

فحيناً بطوّدٍ تمرط الشُحْبُ دونه
وحيناً بئُعبَ بطنٍ وإدِ كانه
أشُم منيفٍ بالغمام مُؤزّر
حشا قلمٌ تُنسى به الطيرُ تُصِفِرُ

(الروض الباسم ١/١٦)

(٢) بل وصفه بحافظ العصر (الروض ١/١٦٩).

(٣) انظر كتاب الروض الباسم ص ٦٢ - ٨٣، تحقيق الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد مكة المكرمة عام

١٤١٩هـ.

أهم كتب الحديث^(١):

- ١- الاستيعاب: لابن عبد البر.
- ٢- إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه: لابن كثير.
- ٣- أسدُ الغابة: لابن الأثير.
- ٤- الأربعون: للنفيس العلوي.
- ٥- البدر المنير: لابن الملقن.
- ٦- التمهيد: لابن عبد البر.
- ٧- التبصرة: للعراقي.
- ٨- تذكرة الحفاظ: للذهبي.
- ٩- جامع الصول: لابن الأثير.
- ١٠- جوامع السيرة: لابن حزم.
- ١١- جامع الترمذي: للترمذي.
- ١٢- سير أعلام النبلاء: للذهبي.
- ١٣- السنن: لأبي داود.
- ١٤- شرح مسلم، للنووي.
- ١٥- شفاء الأوام: للأمير الحسين.
- ١٦- صحيح البخاري: للبخاري.
- ١٧- صحيح مسلم: للإمام مسلم.
- ١٨- علوم الحديث: للعراقي.
- ١٩- علوم الحديث: لابن الصلاح.
- ٢٠- العلل: للدارقطني.
- ٢١- ميزان الاعتدال: للذهبي.
- ٢٢- الموطأ: لمالك.
- ٢٣- مسند أحمد للإمام أحمد.

(١) ويدخل فيها كتب الرجال والتاريخ.

كتب الفقه والأصول:

- ١- الانتصار: ليحيى بن حمزة.
- ٢- البرهان: للجويني.
- ٣- تعليق الخلاصة: للدواري.
- ٤- جوهرة الأصول: أحمد بن محمد الرصاص.
- ٥- الخلاصة: للرصاص.
- ٦- الدرر المنظومة: للمنصور.
- ٧- روضة الطالبين: للنووي.
- ٨- الزيادات: للمؤيد بالله.
- ٩- شرح العيون: للحاكم الجشمي.
- ١٠- شرح مختصر المنتهى: للشيرازي.
- ١١- المجموع شرح المذهب: للنووي.
- ١٢- صفوة الاختيار: للمنصور.
- ١٣- عمدة الأمة في إجماع الأئمة: للريمي.
- ١٤- قواعد الأحكام: للعز بن عبد السلام.
- ١٥- اللمع: على بن الحسين.
- ١٦- المجزئ: لأبي طالب.
- ١٧- المعتمد: لأبي الحسين البصري.
- ١٨- مختصر المنتهى: لابن الحاجب.
- ١٩- المحصول: للرازي.
- ٢٠- نهاية المجتهد: لابن رشد.

علوم متفرقة:

- ١- أسباب النزول: للواحدى.
- ٢- الإحياء: للغزالي.
- ٣- الأذكار: للنووي.
- ٤- تفسير القرطبي: للقرطبي.

- ٥- حادى الأرواح: لابن القيم.
- ٦- رياض الصالحين: للنووى.
- ٧- الشفاء: للقاضى عياض.
- ٨- الصحاح: لمسلم والبخارى.
- ٩- ضياء العلوم: للحميرى.
- ١٠- عقود العقيان: لمحمد بن المطهر.
- ١١- العلم المشهور فى فضائل الأيام والشُّهور: لابن دحية الكلبي.
- ١٢- الكشاف: للزمخشري.
- ١٣- المدهش: لابن الجوزى.
- ١٤- النهاية: لابن الأثير.
- ١٥- نهاية العقول: للرازى.
- ١٦- الوسيط: للواحدى.

هذه أشهر الكتب الواردة فى كتاب الروض الباسم لابن الوزير، وغيرها كثير، وزادت جملتها على المئة وخمسين مصدرا، هذا فيما صرح باسمه، ومن أراد الاستقصاء فليرجع إلى "كشاف الكتب" و"كشاف الأعلام" فيمن لم يصرح باسم كتابه.

وقد وقع كتاب "الروض الباسم" موقعه من علماء السنة، فأثنوا عليه واغبطوا به. فمن أثنى عليه الإمام العلامة المبدع شرف الدين إسماعيل بن أبى بكر المقرئ الشافعى (٨٣٧هـ) حيث كتب لمؤلفه: "ولقد وقف المملوك على "الروض الباسم" فما هو إلا الحسام القاصم، ولقد وقع من القلوب موقع الماء من الصادى والنجح من الغادى، والراحة من المخمور، والصلة من المهجور، ولقد نصرت الحديث على الكلام، والحلال على الحرام، وأوضحت الصراط المستقيم، وأشرت إلى النهج السليم، ولم تترك شبهة إلا فضحتها، ولا حجة إلا أوضحتها.. إلخ"^(١).

وأثنى عليه العلامة إسحاق بن يوسف بن المتوكل^(٢) فقال فى نسخة من كتبه: "انتهى

(١) انظر ترجمته فى انباء الغمر ٨/ ٣٠٩ والضوء اللامع ٢/ ٢٩٢ والبدر الطالع ١/ ١٤٢.

(٢) ترجمته فى البدر الطالع ١/ ١٣٥ وهجر العلم ١ ص ١٤٢٦.

ما أردت من مطالعة هذا السفر الجليل، الذى هو برئ العليل وشفاء الغليل، فرحم الله مؤلفه رحمة واسعة، وحشره فى زمرة حبيبه الشفيح.."

وأثنى عليه الصنعانى فى "فتح الخالق" فقال بعد أن ذكر رسالة المعارض: "واحتاج الناظم - رحمه الله - أن يشمر عن ساعد الجد والاجتهاد، ويجلب الأدلة من الأغوار والأنجاد، وأتى بما لم يأت به الأولون، وبما يعجز عنه المتأخرون، وألف العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم واختصره بكتابه الروض الباسم".

وأثنى عليه العلامة القنوجى (١٣٠٧هـ) فى "أبجد العلوم" فقال: "وللسيد الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير اليمانى كتب ورسائل مستقلة فى هذا الباب منها كتابه المسمى بـ"الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم" فإن شئت الزيادة فعليك بها".

وقد أبان ابن الوزير عن الغرض من تأليفه فقال: "وقد اقتضت فى هذا المختصر على نصرة السنن النبوية، والذب عن أهلها من حملة الأخبار المصطفوية، سالكا من ذلك فى محجة جليلة، غير عويصة ولا خفية.."^(١).

أما منهج ابن الوزير فى تأليفه للكتاب فيمكن تلخيصه فيما يلي:

١- سلك المؤلف فى نقضه على المعارض مسالك الجدلين فيما يلزم الخصم على أصوله، فقال: "وقد سلكت - فى هذا الجواب - مسالك الجدلين فيما يلزم الخصم على أصوله، ولم أتعرض فى بعضه لبيان المختار عندى، وذلك لأجل التقية من ذوى الجهل والعصبية، فيتنبه الواقف عليه على ذلك، فلا يجعل ما أجبت به الخصم مذهباً، ثم إنى اختصرت هذا الكتاب "العواصم" فى كتاب لطيف سميته "الروض الباسم" وهو أقل تقية من هذا ولن يخلو، فالله تعالى المستعان"^(٢).

وقال أيضاً: "إذا المقصود إلزام الخصم ما يلزمه على مقتضى مذهبه"^(٣).

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ١/١٩.

(٢) ابن الوزير: العواصم ١/٢٢٥.

(٣) ابن الوزير: الروض ١/٢٧.

٢- حرص أن ينصر ما يرجحه بالطرق التي يتفق عليها الفريقان^(١) فقال: "وقد اجتهدت في هذا الكتاب في نصره الحديث الصحيح بالطرق التي يتفق الفريقان على صحتها أو يتفقون على قواعد تستلزم صحتها، كما يعرف ذلك من تأمل هذا الكتاب كله"^(٢).

٣- يورد المؤلف كلام المعترض المتعلق بمسألة واحدة ثم ينقضه، فيبين له أولاً مخالفته لأصحابه من الزيدية والمعتزلة، وأنهم قائلون بما أنكره أو أكثرهم؛ فهو لازم لأصحاب المعترض، فما كان جوابه عن أصحابه كان جوابنا عن أهل السنة.

والمعترض على أحسن الأحوال قد جهل تلك الأقوال، ومثل هذا المعترض كما قال شيخ الإسلام: "... حتى إن كثيراً من هؤلاء يعظم أئمة، ويذم أقوالاً، قد يلعن قائلها أو يكفره، وقد قالها أولئك الأئمة الذين يعظمهم، ولو علم أنهم قالوها لما لعن القائل، وكثير منها قد قاله النبي ﷺ، هو لا يعرف ذلك"^(٣).

والمؤلف مثبت في نقله، فهو ينقل مذاهب الزيدية والمعتزلة من كتبهم المعتبرة^(٤)، من طرق مختلفة ووجوه متغايرة فيها مقنع للمنصف والمتعسف! ثم إن ساق المعترض دليلاً على قوله؛ نقضه ببيان ضعفه، أو ضعف الاستدلال به، أو قلب دليله عليه.

ثم إن نسب المعترض لأهل السنة قولاً لم يقولوا به؛ بيّن خطأه في ذلك بنقل قولهم من كتبهم - مع بعده عن ديارهم، وقلة مصنفاتهم الحافلة - والاستدلال بها من الأصليين، حتى إذا لم يبق بين يديه دليل ولا شبهة؛ انهال عليه بوابل من الإشكالات، وسيل من الإلزامات، من جنس ما يورده هو على أهل السنة، وهذه من أحسن طرق المناظرة، فتجعله يتملص من قوله لكثرة الواردات عليه!

قال شيخ الإسلام: "ومن الطرق الحسنة في مناظرة هذا (أى الحلي) أن يورد عليه من جنس ما يورد على أهل الحق وما هو أغلظ منه، عما يورده على الحق، وإن وقع في الحيرة

(١) أي السنة والشيعة.

(٢) ابن الوزير: الروض ٢/ ٥٢٣.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٨١.

(٤) وكثيراً ما يشير إلى ذلك بقوله "وهذا في" مدرّس "الزيدية...".

والعجز عن الجواب؛ اندفع شراً بذلك، وقيل له: جوابك عن هذا هو جوابنا عن هذا" (١).

وقد اعتذر المؤلف - رحمه الله - عن التحقيق في بعض المسائل، واكتفى فيها بإيراد المعارضات، وذكر الجواب المجمل: "أما التحقيق؛ فلا مكانه ولا زمانه، ولا فرسانه ولا ميدانه" (٢).

وينبغي التنبيه هنا على أن هذه المعارضات والأسئلة لا تلزم المورد لها، بل يورد السؤال والمعارضة وإن كان ضعيفاً عند المورد بل باطلاً، وذلك لأمرين:

أ- ليدفع المورد عن نفسه ما يرد عليه من ذلك القبيل، فيدفع الباطل بالباطل، ويكتفى بالشر من غير خروج من حق، ولا دخول في باطل.

ب- تعريف الخصم بضعف قوله الذي استلزم تلك الأشياء الضعيفة، فإن القوى لا يستلزم الضعيف" (٣).

حتى أن المؤلف من شدة انتصاره على خصمه ودفاعه عن الحديث الذي هو من رواية المرجئة الثقات قال - تنبها للقارئ من وهم قد يقع فيه.

"وقد أكثرت من الانتصار لظن صدقهم وقبول روايتهم، حتى ربما توهم بعض الضعفاء أنى أميل إلى رأيهم، ومعاذ الله تعالى من ذلك! فعقيدة أهل السنة أصح المباني وأوضح معانى، وحسبك أنها جامعة لمحاسن العقائد.." (٤).

٤- لم يتعرض المؤلف لجميع المسائل العقدية أو الأصولية التي يمكن أن تورد، لأن المعارض قد أعرض عن ذكرها فأعرض المؤلف عن إيرادها؛ لأنه مجيب لا بمتدى، قد نبه على ذلك حتى لا يتوهم من يقف على كلامه أنه ينصر قولاً مبتدعاً، أو يسوى بين أهل السنة وأهل البدعة فيما لم يذكره من القضايا (٥).

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ٢٨٣.

(٢) ابن الوزير: الروض ٢/ ٤٤٦.

(٣) ابن الوزير: العواصم ٨/ ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٤) ابن الوزير: الروض ٢/ ٥٢٢.

(٥) السبق ٢/ ٣٦٥ وانظر العواصم ١/ ٢٣٥.

ومن الملاحظ أن المؤلف لم يفتأ يحذر من الدخول في علم الكلام أو تعلمه أو استعماله في مواضع كثيرة من هذا الكتاب، لو افردت لكنت كتاباً مستقلاً^(١). إلا أنه اضطر أحياناً للولوج فيه لنقض كلام المعارض، ومع ذلك فهو يعتذر عن الخوض فيه^(٢).

وقد اعتذر "الإمام الصنعاني"^(٣) للمؤلف وغيره ممن اضطر للدخول مع المبتدعة في مباحثهم وعلومهم، فقال: "إلا أن عذر الناظم (ابن الوزير) أنه بلى بالمبتدعة وبلسع عقاربهم، فاحتاج أن يدافع عن نفسه ودينه وعقيدته بالخوض معهم في ابتداعهم، دفعاً لشرهم، ومداواة لعلهم، فهو معذور بل مأجور مشكور، وجزاءُ الله خيراً، وهذا عذره وعذر كل من ألجأه الحال إلى الخوض في الابتداع ضرورة مع أهل الجدل".

(١) منها في الروض ص ٨، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٤، ٥٧٠، ٥٨٩.

(٢) ابن الوزير: العواصم ٣/٤٤٩.

(٣) الصنعاني: فتح الخالف ق/١٦ نسخة الجرافي.

الفصل الثاني

ابن الوزير ومنهجه النقدي

- أ- ابن الوزير والمنهج النقدي
الاهتمام بتحديد المصطلحات.
الطرق الجدلية المختلفة.
- ب- ابن الوزير وموقفه من علم الكلام والمتكلمين.
أولاً: المتكلمون ومن يؤيدون هذا العلم.
ثانياً: خصوم الكلام.
ثالثاً: موقف ابن الوزير من علم الكلام.
 - ١- نقد ابن الوزير للمتكلمين.
 - ٢- منشأ البدع في الإسلام.
النقص في الدين.
الزيادة في الدين.
- ٣- موقف ابن الوزير من تأويل نصوص السمع.
- ٤- ابن الوزير ومدى الحاجة إلى علم الكلام.
- ج- ابن الوزير وموقفه النقدي من مباحث الإلهيات.
 - ١- إثبات وجود الله تعالى.
 - ٢- موقف ابن الوزير من الصفات الإلهية.
- د- توفيق ابن الوزير بين الفرق الكلامية المختلفة.

أ- ابن الوزير والمنهج النقدي

يلاحظ من يدرس الاتجاهات الفكرية الإسلامية لأصحاب المذاهب الكبرى في الإسلام، أنها دائما اتجاهات نقدية في الأساس، وهذا بسبب أن الإسلام يعطى مساحة كبيرة لاستخدام العقل والاعتماد عليه، بل والتعويل عليه في كشف وتحليل وتأييد الآراء الدينية والمبادئ الإعتقادية^(١).

والإسلام بخلاف كثير من الديانات الوضعية أو الديانات السماوية التي أصابها التحريف والتبديل، يؤمن لأتباعه هذه المساحة من حرية النظر وإعمال الفكر واستخدام الدليل والبرهان، وهذا شئ متوقع من دين يعتبر هو الدين الكامل والذي يصلح للإنسانية في كل زمان ومكان. ومن هنا فنحن نرى ونتيجة للدراسة والبحث أن الاتجاه النقدي في الفكر والثقافة والفلسفة، بل والدين، الذي يعتقد بعض الناس خطأ أنه وليد الفكر الأوروبي خاصة بدءا من "كانط" وانتهاء بالاتجاهات النقدية المعاصرة، قد ظهر قديما على يد المفكرين والفلاسفة المسلمين، كما هو واضح عند الإمام أبي حامد الغزالي صاحب "تهافت الفلاسفة" و"فضائح الباطنية" وابن رشد صاحب "تهافت التهافت"، بل وابن تيمية الأصولي السلفي الذي هو إمام من أئمة أهل السنة الملتزمين بالنصوص الدينية من قرآن كريم وسنة نبوية شريفة وصاحب "نقض المنطق" و"الرد على المنطقيين" وغيرهم من أصحاب المدارس النقدية الإسلامية، على الرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية ومجالاتهم الثقافية والدينية.

بل إننا حتى لو فتشنا بين الصوفية أصحاب المذاهب الكشفية، والطرائق الوجدانية،

(١) د. بركات محمد مراد: الاتجاه النقدي عند الحكيم الترمذي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد ٥٠ الكويت ديسمبر عام ١٩٩٥ م.

والمتعمدين على الحدس والإلهام، سنجد لبعضهم اتجاهات نقدية مثل المحاسبي، والنبلسي تعول على العقل، وتجعل منه مرتكزا لتأويل التجربة الصوفية عقليا، ورقبيا ومرجعا معياريا، يحفظ تجاربهم القلبية من الشطط والغلو، وكذلك نجده واضحا عند الحكيم الترمذى - مثلا - الذى يمثل - فى التصوف - زيادة فى هذا الشأن، خاصة حين تنبثق أفكاره وآراؤه - هو صاحب مدرسة إشراقية - عن اتجاه يمحص ويدقق ويختبر صحة الأفكار والآراء قبل اعتناقها والدفاع عنها، وهو يمثل بذلك اتجاها غير مسبوق (٢٥٠ - ٣٢٠هـ) وقد أثر فى بعده من المفكرين الذى كانوا أصحاب اتجاهات نقدية واضحة مثل ابن تيمية وابن الجوزى وابن القيم الجوزية^(١).

وكذلك كان ابن الوزير، صاحب اتجاه نقدى واضح، خاصة بعد أن وصل إلى مرحلة الاجتهاد، واتخذ طريقا مختلفا عن طريق أئمة وشيوخه الزيدية، حيث وجد عقيدته الصحيحة فى اتباع السلف الصالح وفى السير وفقا للكتاب والسنة. فكان عليه أن يكون صاحب منهج نقدى، فيما يتصل بموقفه من خصومه ونظرائه، وموقفه من بقية فرق الأمة خاصة منها المعتزلة والروافض والشيعية والخوارج، وبقية الفرق التى كثرت فى عصره وتناحرت، واتخذ بعضها من العقل وسيلة لتحديد المعايير ومنهجها لتأويل الدين، مثل المعتزلة.

هذا المنهج النقدى تتمثل فيه آراء ابن الوزير النقدية التى توجه بها إلى مذاهب خصومه ومخالفيه، وما أكثرهم فى عصره ومصره، انتصارا لمذهبه الحق من ناحية، ودحضا لمذاهب الخصوم والكشف عن غوارها ومثالبها من ناحية أخرى.

ونحن نعتقد بأن الآراء التقريرية للمفكر إذا كانت تكشف عن مضامين مذهبه وأفكاره الإيجابية التى تحدد إطار هذا المذهب ومحتواه، فإن الآراء النقدية من شأنها أن تدعم هذا المذهب، وتؤكد أحقية وثبات تلك الآراء والأفكار التى تعد ثوابت فيه - خاصة حين تتصل بقواعد المنهج العقائدى عنده وأصول الديانة كما أطمأن إليها وتمثلها - فضلا عن أنها تمثل جبهة الدفاع الحقيقية عن المذهب - أى مذهب - ضد خصومه ومخالفيه.

(١) السابق ص.

بالإضافة إلى أن الآراء النقدية تكشف عن قدرات خامة للمفكر مثل القدرة على مواجهة الخصوم، وكشف عورات مذهبهم، والقدرة على التطوير والتجديد التي تدفع بالمذهب إلى الأمام، حيث يزداد وضوحاً وتتأكد أركانه.

ولا ننسى أنه من خلال النقد تبرز أيضاً ذاتية المفكر وتفردته من حيث يصبح نقده - إذا كان موضوعياً - خصوصية من خصوصيات فكره، وسمة بارزة من سمات شخصيته العلمية إضافة لكشفها عن قدرة المفكر على الصبر والثابرة، وتحمل مشاق البحث والمناظرة.

وعلى الرغم من أهمية وعمق الإضافات الفكرية والإسهامات المذهبية التي يقدمها كثير من مفكري الإسلام وأئمة الأجلاء في مختلف العلوم الإسلامية، إلا أننا سنجد قليلاً من هؤلاء المفكرين من أصحاب الاتجاهات النقدية، ونظن أن هذا الاتجاه الفكري المتميز يقتصر على كبار أصحاب المذاهب والمجددين في الإسلام، والذين كانوا دائماً على رأس كل مائة سنة كما أخبرنا الحديث النبوي الشريف.

وفي هذا الفصل نتوقف للكشف عن الجوانب النقدية في فكر الإمام ابن الوزير، وتتابع معه معاركه الكلامية ومجادلاته الدينية، خاصة وأن مؤلفاته تتسم بالثراء والعمق ولا تخلو من آراء تجديدية تثرى الاتجاه السلفي وتعمق مفاهيم أهل السنة والجماعة الذي شاع عنهم - خطأ - أنهم يبتعدون عن المناقشات الفكرية ويتجنبون المجادلات الكلامية.

ويمكن أن نتبين المنهج النقدي بوضوح في مؤلفات ابن الوزير خاصة، وقد وصفه المؤرخون بأنه يزاحم أئمة المذاهب الأربعة، فمن بعدهم من المجتهدين، ويضابق أئمة الأشعرية والمعتزلة في مقالاتهم، ويتكلم في الحديث بكلام أئمة المعتبرين، مع إحاطته بحفظ غالب المتون، ومعرفة رجال الأسانيد، شخصاً، وحالاً، وزماناً، وتبحره في جميع العلوم العقلية والنقلية على حد يقصر عنه الوصف.

ولقد حكم الشوكاني وعدل حين قال: "ومن رام أن يعرف حاله، ومقدار علمه فعليه بمطالعة مصنفاته، فإنها شاهد عدل تدل على علو طبقتة، فإنه يورد في المسألة الواحدة من

الوجوه ما يبهر لب مطالعه، ويعرفه بقصر باعه بالنسبة إلى علم هذا الإمام كما يفعله في "العواصم والقواصم" فإنه يورد كلام شيخه السيد العلامة علي بن محمد ابن أبي القاسم في رسالته التي اعترض بها عليه، ثم ينسفه نسفاً، بإيراد ما يزيفه به من الحجج الكثيرة التي لا يجد العالم الكبير في قوته استخراج البعض منها"^(١).

وابن الوزير على ما سنرى في نقده لخصومه من المعتزلة والأشاعرة والشيعة لا يأثر جهداً في أن يستخدم كل مراتب النقد وصوره، سواء تمثل ذلك في اعتراض أو نقض إجمالي أو تفصيلي مستهدفاً دحض مقالة لهم أو إبطال دعوى أو نقض حجة، أو دفع شبهة، أو رد إشكال أو حل إلزام^(٢).

وابن الوزير مثل أستاذه شيخ الإسلام ابن تيمية من قبل، يستند إلى قواعد منهجية تعد أصلاً من أصول منهجة النقدي، يمكننا تبينها من خلال النقد، ولذلك لن نجد حرجاً في أن يستخدم الأدلة العقلية والأقيسة الأصولية، والإلزامات إلى جانب الأدلة النقلية (الشرعية) من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة فضلاً عن الإجماع المتواتر عن العلماء والأئمة.

وعلى الرغم من اعتماده على النصوص الدينية، في البرهنة والإثبات إلا أنه كان يلجأ إلى استخدام خصمه وأدواته في البرهنة على عدم صحة دعواه، فضلاً عن الأدلة التوقيفية من كلام العرب ولغتهم المعروفة إلى جانب الاستشهاد بأخبار وآثار الأئمة والعلماء

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج ٢ ص ٩٠، ٩١.

(٢) يعتبر كل من الاعتراض والنقض مرتبة من مراتب النقد أو درجة من درجاته، غير أن الاعتراض أقل درجات النقد إذ هو دحض جزئي للدعوى، ويكون بإقامة الدليل على خلاف ما أقامه عليه الخصم، أو إظهار ما في مقدمات دليل الخصم من خلل يمنع من قبول دعواه. أما النقض فهو أقوى من الاعتراض، ويتمثل في إقامة البرهان على بطلان دعوى الخصم، فإن كان نقضاً إجمالياً، أى يرجع حاصله إلى منع شئ من مقدمات الدليل على الإجمال؛ فقد يقترب في درجته من الاعتراض. أما إن كان نقضاً تفصيلياً فإنه يكون في أعلى درجات النقد، إذ يؤدي إلى دحض تام ونهائي للدعوى من حيث يهدم بالكلية دليل الخصم بمقدماته، ومن ثم يسقط الدعوى التي قام هذا الدليل لإثباتها. انظر الجرجاني: التعريفات ص ٢١٩ القاهرة عام ١٩٣٨ م ود. جميل صليبا: المعجم الفلسفي ج ٢ ص ٥٠٢ بيروت عام ١٩٧٩ م.

السابقين والمعاصرين له، خاصة منهم المتبعين للسلف الصالح والمتزمين بمنهج أهل السنة والجماعة، بهدف إبطال دعوى الخصوم والكشف عما في آرائهم ومذاهبهم من ضعف وفتور وتهافت وضلال.

ومما تجدر الإشارة إليه، أننا نجد ابن الوزير في كل موقف من مواقفه النقدية يضرب في اتجاهين: أولهما اتجاه تقريرى يعرض فيه رأيه ومعتقده في المسألة المطروحة، ويقرره في بعض كتبه بمنظور أهل السنة والسلف الصالح، بالصورة التي آل إليها عنده، ثم يدلل على صحة هذا الرأي والمعتقد بأدلة عقلية ونقلية تثبتا ودعمًا لما ذهب إليه وأطمأن قلبه عليه.

وهو بهذا يمهد للسير في الاتجاه الثانى، وهو اتجاه نقدى واضح في بعض مؤلفاته مثل "العواصم والقواصم" و"ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" وغيره من المؤلفات التي يتناول فيها بالتفنيد آراء وأفكار أصحاب المذاهب والفرق المخالفة، مستخدما في ذلك كل مقومات النزعة النقدية والقائمة على أسس المنهج النقدى التي راقته له وأقَسَّتْ مع توجهاته العلمية والدينية.

ولعل الدافع أحيانا في استخدام ابن الوزير للمنهج الجدلى لإلزام الخصم، دون أن يكون معتقدا لعكس ما يشبهه هذا المنهج، تقية، وهو هنا يوهم القارىء - أثناء الكلام على قول معين - أنه يتبنى ذلك القول أيضا، لكثرة ما يورد فيه من البراهين العقلية والنقلية. وهكذا حتى يخرج من المسألة تاركا القارىء يختار ما يشاء من المذاهب في المسألة.

وهذا ما سلطه في "العواصم والقواصم" من الأسلوب الجدلى المبني على مقدمات مسلمة عند الخصمين، أو عند الناس، بغض النظر عن كون النتائج مُحَقَّقة أو باطلة، والغرض من ذلك إقناع القاصر وإلزام الخصم أو إفحامه.

ورغم كل ذلك فلم يسلم ابن الوزير من اضطهاد أهل الجهل والعصبية، فقد اضطره غلاة المعتزلة والزيدية في اليمن للخروج من صنعاء إلى رءوس الجبال في عزلته المعروفة في آخر حياته. وفي الواقع كان للحركة النقدية دورٌ في إثراء الحياة العلمية والثقافية ومقام

معلوم. ذلك أن المنافسات التي كان قائمة بين المذاهب الكلامية بعضها وبعض، وبينها جميعا وبين التيارات والمذاهب الفلسفية، إلى جانب إسهامات المتصوفة واقتراب مذاهب بعضهم من مذاهب المتكلمين، ثم المناقشات الدائرة بين المذاهب الدينية الفقهية بعضها وبعض، كل ذلك أدى بلا شك إلى ازدهار الحركة العلمية والثقافية، في أصقاع اليمن في زمن ابن الوزير، على الرغم من الصراعات السياسية الطاحنة والحروب الدائرة بين مختلف القبائل والجهات، حيث كان كل أصحاب مذهب ينتقدون أصحاب المذاهب المخالفة، سواء في مؤلفاتهم ورسائلهم، أو فيما يعقدونه من مناظرات ومجادلات في مجالس المدارس أو المساجد، حيث يطالع الجميع مختلف وجهات النظر.

إضافة إلى المناقشات التي كانت تتم على صفحات الكتب، وبين سطور الرسائل، كما حدث مع ابن الوزير الذي وردت عليه رسائل تنقده وأشعار تهاجمه وتهاجم توجهاته الدينية، فيرد عليها بمؤلفات كبيرة وعميقة مثل كتابه العواصم هذا الذي استغرق تأليفه بضع سنوات كتبه ما بين الحضر والبادية حيث الجبال العوالي.

كما كان ابن الوزير دائما يرى - وفي كثير من المناسبات العلمية - بأن الواجب على كل مكلف أن "يطرح العصبية، ويصحح النية، ويستعمل النظر بالفطرة التي فطر الله الناس عليها ولا يقدم عليه ما لقنه أهل مذهبه، فإنه إذا نظر كذلك في كل أمرين متضادين.. يجد ترجيح الحق منهما على الباطل بيِّنا لا يدفع، مكشوفاً لا يقنع"^(١).

ويوضح لنا ابن الوزير بحسه النقدي - عندما ينتقد المتكلمين ويبين أخطاءهم - أنه "لا يكاد يسلم من هذه الأغلاط إلا أحد رجلين: إما رجل ترك البدعة كلها والتمذهب والتقليد والاعتزاء إلى المذاهب والأخذ من التعصب بنصيب، وبقي مع الكتاب والسنة كرجل نشأ قبل حدوث المذاهب، ولم يعبر عن الكتاب والسنة بعبارة مبتدعة، واستعان بالله وانصف ووقف في مواضع التعارض والاشتباه ولم يدع علم ما لا يعلم ولا تكلف ما لا يحسن..

ورجل أتقن العلمين العقلي والسمعي، وكان من أئمتها معا، بحيث يرجع إليه أئمتها

(١) ابن الوزير: إشار الحق ٣٢.

في وقائعها ومشكلاتهما، مع حسن قصد وورع وإنصاف وتحرر للحق، فهذا لا تتخلف عنه هداية الله وإعانتة"^(١).

ومن هنا فعندما يشتهب الأمر على ابن الوزير ويكون الحق، في أحد احتمالين، فإنه لا يسارع إلى القطع بأحدهما^(٢). مما يدل على إنصافه، وعدم القطع في المسألة إلا بعد التثبت، وهو من أهم خصائص الأمانة العلمية عند العالم.

فإذا أردنا التوقف عند البواعث التي دفعت ابن الوزير إلى هذا الاتجاه النقدي، خاصة وأنه قد اختط لنفسه طريقا هو طريق السلف الصالح، والتزم بمنهج الأخذ عن القرآن الكريم والسنة النبوية مباشرة دون التمذهب بمذهب، وخرج على قومه وأهله الذين كانوا يعتقدون المذهب الزيدي منذ مئات السنين، فلا نجد عنده أقوى من الباعث الديني، ونقصد به تلك العاطفة القوية والجياشة، والتي تمكنت في شخصيته.

فالعاطفة الدينية - وهي من أقوى العواطف الإنسانية - التي ترقى بصاحبها إلى مستوى الإيمان العميق، والتي تعززها وتدعمها المعرفة الدينية والعلمية الواسعة، فلا شك أنها تلزم صاحبها إلزاما قويا يرقى إلى مستوى الواجب الذي لا مندوحة عنه، الدفاع عن عقيدته الدينية بكل ما أوتى من قوة.

على أن هذا الدفاع يضرب في اتجاهين: أحدهما، دعم هذه العقيدة بالدليل والبرهان سواء كان برهانا عقليا أو دليلا سمعيا، والثاني، مجابهة خصوم هذه العقيدة ومخالفها من أصحاب العقائد والملل الأخرى - أو من أصحاب المذاهب المخالفة والتي ارتضت فهما للإسلام لم يرد عن صاحب الشريعة ولا عن صحابته وتابعيه، وذلك بتقديم أصول عقيدته تقديما منطقيا يتسق وفطرة العقل، ودحض دعاوى الخصوم وشكوكهم التي يثرونها ضد هذه العقيدة، وبيان تهافتها.

وقد تتجاوز هذه المجابهة هذا الحد إلى حيث يتناول المدافع عقيدة الخصم ومذهبه بالنقد والتفنيد فيكشف عما فيها من ضعف وقصور وتناقض وما يتضمّنه من باطل، كما يكشف في الوقت نفسه عن أحقية معتقده وصحة مضامينه فيما يذهب إليه.

(١) السابق ص ١٢٨.

(٢) السابق ص ١٢٨ وانظر د. رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامي ص ٨٣، ٨٤.

ولا يتحقق ذلك للناقد - في نظرنا - إلا بتوفر شرطين على الأقل، أحدهما، أن يكون هذا الناقد من ذوى الاهتمامات الدينية والعلمية، إن لم يكن متخصصا في فرع أو أكثر من فروع العلوم الدينية، كالفقه والأصول والحديث مثلا، والشرط الثانى، أن تكون ظروف العصر والحياة الثقافية والعلمية على درجة من الرقى والازدهار تسمح بحرية الفكر وطلاقة الحوار والمناظرات بين الفرق والمذاهب المتباينة.

ونعتقد أن هذين الشرطين قد توافرا لابن الوزير، ومن ثم لم يجد مندوحة عن تحمل مسؤولية الدفاع عن عقيدة أهل السنة الجماعة، على الرغم مما سجله ذلك عليه من نقمة كثير من أهله وأساتذته المعتنقين للمذهب الزيدى، الذى هو شيعى مصبوغ بصبغه الاعتزال وسرعان ما نقموا عليه تنكبه لطريقتهم، وانخلاءه عما ألفوا من مذاهب ومعتقدات، فانبرى لهم ابن الوزير يوجه لهم بدوره سهام النقد تلبية لهذا الباعث الدينى القوى.

ومن البديهي أنه كان للقرآن الكريم - الذى يجعل له ابن الوزير دور الصدارة ومحور الاهتمام - أثر كبير فى تقوية الباعث النقدى لدى ابن الوزير ولدى غيره من علماء الإسلام كابن تيمية ومن قبل الإمام أحمد بن حنبل.

وذلك من خلال ما يتضمنه القرآن الكريم من ردودٍ وانتقادات لأصحاب المذاهب والمثل المخالفة لدين الإسلام، لقد أشار القرآن الكريم إلى العقائد المخالفة للإسلام وأصحابها من الصابئة والمجوس واليهود والنصارى والدهريين، ورد على هؤلاء جميعاً وأبطل مذاهبهم بحجج وأدلة غاية فى الإعجاز رغم إيجازها، وفى بيان قويّ يلائم عقول العامة والخاصة، ومن هنا كان تعويل ابن الوزير على القرآن الكريم فى ردوده المفحمة.

ومن المسلم به أن القرآن الكريم قد عرض لمسائل عقائدية كثيرة ومهمة تم الإنسان فى كل زمان ومكان مثل وجود الله ووحدانيته وصفاته، والحساب والثواب والعقاب، وكثير من المسائل التى سيعرض لها ابن الوزير، وسنرى كيف استمد ابن الوزير كثيراً من أدلته التى اعتمد عليها من القرآن الكريم وآياته إلى جانب السنة النبوية الشريفة.

ورغم المعارك الكلامية والمجادلات الفكرية التى دارت بين المعتزلة والأشاعرة، وكان المعتزلة والرافضة والقرامطة من الشيعة قد اعتبروا خصوما لكل من الأشاعرة

والماتريديّة، ومع ذلك فإنّ الأشاعرة لم يجدوا حرجاً في الاستعانة بما لدى الماتريديّة من أفكار نقدية وردود واعتراضات على مذاهب هؤلاء الخصوم، خاصة وأنّ لأبي منصور الماتريدي مؤلفات نقدية كلامية مثل كتابه "الرد على الكعبي المعتزلي" وكتاب "أوهام المعتزلة" و"الرد على الرافضة" وكتاب "الرد على القرامطة".

كما وجدنا مؤلفات للأشاعرة كثيرة تدور حول مفاهيم نقدية ومعارك كلامية ذات أهمية بالغة في مجال المجادلات العقائدية مثل كتب الأشعري التي كشف فيها عن عورات مذهب المعتزلة، وكتاب "الشرح والتفصيل في الرد على أهل الإفك والتضليل" وكتاب "الفصول" في الرد على الملحدين والخارجين على الملة كالفلاسفة والطبائعين والدهريين وأهل التشبيه، و"كتاب الموجز" في الرد على الشيعة خاصة، وكتاب في الرد على المجسمة إلى جانب مؤلفات نقدية أخرى للأشعري يذكرها له ابن عساكر^(١).

كما أنّ الغزالي قد كشف غلاة الشيعة وبين عورات مذاهبهم بكتابه النقدي المعروف "فضائح الباطنية"^(٢) وفي كشف كفر وتهافت الفلاسفة اليونان ومن تابعهم من فلاسفة مسلمين بكتابه الأشهر "تهافت الفلاسفة"^(٣).

ولا شك أنّ ابن الوزير وقد اطلع على كل التراث النقدي السابق إضافة إلى مؤلفات ابن تيمية الهامة في هذا المجال مثل كتاب "نقض المنطق" وكتاب "الرد على المنطقيين" قد تأثر بها إلى حد كبير، وأخذ عنها وتسليح بكثير من أساليبها وطرائقها، بل إنه يضع مؤلفات في نقد أساليب اليونان وطرائقهم على شاكلة مؤلفات شيخه ابن تيمية وهو "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان".

مما يدل على استفادة ابن الوزير من كل التراث الإسلامي النقدي، وهو قد أشار بالفعل إلى كثير من المؤلفات السابقة، بل ونقل عن بعضها، وأشار إلى فصول وأبواب من النقد الهام والتحليل الصائب الذي استفاده من كل من ابن تيمية وحجة الإسلام الغزالي، لأنه لا يرى بأساً في الاستعانة بالحجة الصحيحة وبالرأي السديد في مناصرة الحق

(١) ابن عساكر: تبيين كذب المفتري ص ١٢٨، ١٢٩ وابن النديم: الفهرست ص ٥٧.

(٢) انظر الغزالي: فضائح الباطنية تحقيق د. عبد الرحمن بدوي مصر عام ١٩٦٤ م.

(٣) الغزالي: تهافت الفلاسفة تحقيق د. سليمان دنيا مصر عام ١٩٧٣ م.

والدفاع عنه ضد خصومه ومناوئيه، فالحكمة ضالة المؤمن. ولقد قام منهج ابن الوزير النقدي على طرائق وأصول وقواعد أسهمت في إحكامه وتميزه وتحقيق ما أراد صاحبه تحققة من وراء اتباعه والسير على هداه. فنجده يتهم بتحديد المصطلحات التي يستخدمها في المناظرة والمناقشة لآراء خصومه تحديداً يخلص منه إلى الآراء التي يريد أن يبثها ويقررها.

وقبل أن يتم عرض ذلك، علينا أن نعي أن ابن الوزير كان على علم واضح بالمسالك التي ينبغي اتباعها في المسائل الإعتقادية، فهو يبين لنا المناهج المتبعة في توضيح المسائل الإعتقادية، والطرائق المتعددة التي على المجتهد سلوكها مع مختلف المسترشدين.

فيقول: "الكلام في المحاضرات والمراسلات والمناظرات والمحاورات وإن تفاوتت مراتبه، وطالت مساحبه، وتباينت مراكزه، وتنوعت أساليبه، واستنتت فرسانه في ميادينه الرحبية، وافتنت نقاده في أساليبه العجبية، فمسالكه المستجادة:

أربعة مسالك، ولا يليق التعدي إلى وراء ذلك:

المسلك الأول: الدعاء إلى الحق بالحكمة البرهانية، والأدلة القطعية، وهي أجل المراتب وأدفعها، وأقطعها للتشغيب، وأنفعها، وعليها الدار في القطعي من علم المعقول، وعلم المنقول.

المسلك الثاني: الجدلية: وهي عبارة عن أقيسة مؤلفة من مقدمات مشهورة غير يقينية، وهي قضايا يحكم بها لاعتراف الناس لمصلحة عامة، أو رقة، أو حمية، أو عادات، أو آداب. ولو خلى الإنسان ونفسه - مع قطع النظر عما وراء العقل - لم يحكم بها، مثل قول البرهمي:

"كشف العورة مذموم" وقول الفيلسفي "تعذيب العاصي قبيح" مستندين في ذلك إلى مجرد العادة، والرقة، وقد تصدق وتكذب، والغرض من الجدل إقناع القاصر عن درك البرهان، وإلزام الخصم، وهكذا ذكره علماء هذا الفن.

المسلك الثالث: الخطابية. قال المنطقيون: وهي قياسات مؤلفة من مقدمات مقبولة من شخص معتقد، أو مظنونة، وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه مزيد عقل أو دين، كالموجودات من أهل العلم والزهد، أو مظنونات من سائر القرائن، مثل: فلان يطوف

بالليل فهو سارق. والغرض من الخطابية؛ ترغيب السامع فيما ينبغي من تهذيب الأخلاق، وأمر الدين.

المسلك الرابع: الوعظية وهي نوعان: التأليف والترغيب، والتخويف والترهيب، ولكل منهما مكان يليق به، وحال يصلح لها، ومن ثم اختلف السمع في ذلك؛ في موضع يقول: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾^(١)، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(٢).

وفي موضع: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾^(٣) ﴿وَقُلْ هُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾^(٤)، ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ﴾^(٥) ومن ثم مدح المؤمنين بالدلة في موضع، وبالعزة في موضع^(٦).

ولا يرتضي ابن الوزير من الأساليب السابقة والمناهج المتبعة فيما يتصل بأمر العقيدة وإثبات أركانها، وتثبيت مبادئها إلا المسلك الأول البرهاني، والمعتمد على الحكمة البرهانية والأدلة القطعية، حيث إنها أجل المراتب وأرفعها، وعليها المدار في القطعي من علم المعقول وعلم المنقول^(٧) ولكن ابن الوزير قد يستخدم الأساليب الأخرى مع مختلف خصومه ليلزمهم الحجة أو ليحاربهم بنفس أساليبهم، خاصة منها الجدلية.

الاهتمام بتحديد المصطلحات:

ويعد تحديد المصطلحات سمة من أهم سمات أي منهج علمي قويم، إذ من شأنها أن ترفع ما يمكن أن يقع في الأذهان من لبس أو خلط في المفاهيم والآراء والأفكار التي بنى عليها، فضلا عن أنها تحقق ما يمكن تسميته باللغة الواحدة المشتركة بين الباحثين أو المتناظرين في موضوع أو مسألة ما. وفوق هذا وذاك، فإن هذه السمة يمكن أن تكون - في

(١) سورة طه آية ٤٤.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٩.

(٣) سورة التوبة آية ١٢٣.

(٤) سورة النساء آية ٦٣.

(٥) سورة القصص آية ١٨.

(٦) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(٧) ابن الوزير: السابق ج ١ ص ٢٢٧، ٢٢٨.

نظرنا - منطلقا لتوجهات نقدية عديدة تلزم الخصم أحيانا بإلزامات لا يستطيع منها فكاكا ولا يملك إلا التسليم بها.

هذا الالتزام بالمصطلحات العلمية الثابتة لكل من العلوم التي يتناولها ابن الوزير نجدها واضحة في علم الحديث الذي يستخدمه للتدليل على صحة ما يذهب إليه، خاصة وأن الحديث النبوي الشريف يعد المصدر الأول مع القرآن الكريم كمرجعين لمذهب ابن الوزير السلفي، وقد تلقى علوم الحديث في شبابه وبرع فيها، وتمكن من اكتساب الرجوع كثيرا إلى كل كتب الحديث ومسانيده المختلفة - على الرغم من كثرتها - لتأييد مذهبه.

وقد أشرنا إلى أن لابن الوزير كتابا في الحديث النبوي الشريف. ولذلك نجده يتهم كثيرا بمصطلحات علم الحديث مثل لفظ "الصحابي" الذي يورد له كثيرا من المعاني عند أهل الحديث وعند غيرهم من العلماء ولفظ "الكلام" عند اللغويين وعلماء الكلام وفي العرف "أن الأمور العرفية تختلف بحسب اختلاف أهل العرف أزمانا وبلدانا وأديانا، فقد يصطلح كل من الطوائف، وأهل الفنون على اصطلاح، ويصطلح آخرون على خلافه، فيكون المفهوم من اصطلاح كل طائفة ما قصد به".

أما مصطلحات المتكلمين فإننا نجد ابن الوزير يوردها كما وجدت في مؤلفات علماء الكلام على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم كما نجد اهتمامه واضحا بالمصطلح العلمي والالتزام به في حديثه عن الصفات الإلهية كما وردت في القرآن الكريم، حين يناقش مختلف الفرق في صفات الله، تلك التي سعت مختلف الفرق إلى تأويلها، على تفاوت فيما بينها، وتوقف ابن الوزير عن التأويل، حيث يرى أنه لا يعلم تأويلها إلا الله تعالى، وستتوقف عند موقفه هذا حين نعرض لهذه المشكلة.

كما سنجد اهتماما بالغا عنده بتحديد المصطلحات الكلامية حين يناقش خصومه في مسألة الإرادة الإلهية وإرادة المعاصي والشروع فيحدد معنى الإرادة عند كل فريق ويبين الفرق بينهما وبين المشيئة والمحبة ونحوها من المصطلحات التي يقع الخلط بينها، ظهر هذا واضحا في محاولته التوفيق بين مختلف وجهات النظر، عند الفرق الكلامية، كما نجد هذا واضحا في تناوله للحكمة الإلهية وإثباتها اعتمادا على النقل وكذلك على أدلة العقل في

مقابلة نفاة الحكمة، وكذلك معالجته لمشكلة الجبر والاختيار وتناول حقيقة الأفعال الإنسانية ومناقشة الكسب الأشعري وأقوال مختلف فرق أهل السنة.

وعلى الرغم من صدور ابن الوزير في استدلالاته عن القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث هو يجعل منها مصدرا أساسيا للتدليل على وجهة نظر أهل السنة وتأييد عقائد السلف الصالح، فإنه يستخدم العقل ويعمل بالاستدلال، ولكن من خلال النصوص الدينية التي يرى أنها يجب أن تفهم وتدرک في ضوء فهم الصحابة والتابعين وأصحاب اللغة العربية في بيئتها الأولى دون تأويل، وقبل أن تدخل المفاهيم اليونانية عليها.

كذلك يلجأ ابن الوزير للتدليل اللغوي التوقيفي، من حيث إن القرآن الكريم والسنة النبوية باللغة العربية التي يدركها أهلها إدراكا تاما واضحا وبينا، وهذا يوقفنا على مدى ثقته بدلالة ألفاظ اللغة على معانيها، وكيف يمكن للمسلم أن يستغل فهمه الصحيح للغة العربية في إدراك كثير مما يرمى إليه الشرع، ويذهب إليه المشرع.

طريقة الإلزامات: ولن نعدم أن نجد ابن الوزير وخاصة في مؤلفاته النقدية مثل "العواصم والقواصم" يلجأ إلى طريقة "الإلزامات" يقول عنها الشهرستاني بأنها من أبلغ الحجج وأوضح المناهج، إذ إنها تفيد في إبطال مذهب الخصم وسقوط دعواه^(١).

ويقرر الفخر الرازي في كتابه "نهاية العقول في دراية الأصول" أن الإلزامات، من أنواع القياس الحقيقية، وأنه يكون أحيانا على صورة "قياس الطرد" أي طرد حكم الأصل في الفرع، سواء كان الحكم ثبوتا فيكون الطرد في الإثبات، أو عموما فيكون الطرد في النفي.

أو بمعنى آخر، هو الاستدلال القياسي بتحقيق الملزوم على تحقيق اللازم، ويكون تارة على صورة قياس العكس.. أو هو الاستدلال القياسي بانتفاء الملزوم^(٢).

(١) الشهرستاني: الملل والنحل ج ١ ص ١١١ وانظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢، ٣، ٥.
(٢) د. على سامي النشار: مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ص ١١٦، ١٣٧ ونجد لابن الوزير كثيرا من الإلزامات لخصومه في مختلف مؤلفاته خاصة كتابه "العواصم والقواصم" وتلخيصه "الروض الباسم".

طريقة رد الإشكال بإشكال:

ومن الطرق التي سلكها ابن الوزير أيضا طريقة رد الإشكال بإشكال مثله. وهذه الطريقة تقوم على أساس ان يثير المناظر إشكالا على دعوى، فيقوم هذا برد الإشكال بإشكال مثله على دعوى الأول بحيث يجعله بين أمرين:

إما أن يتخلى عن إشكاله الذي أثاره ويسلم بالدعوى، أو يتمسك بإشكاله فيؤدى ذلك إلى تسليمه بدعوى الخصم ويسلم الخصم بدعوى خصمه الأول، فيصير الرأيان صحيحين مُسَلَّمين.

وهى طريقة لا تفيد يقينا وإثباتا قاطعا لأى من وجهتى النظر اللتين قام الإشكال ضدهما، وإن كانت تفيد حسم المناظرة أو الجدل القائم بين المتناظرين^(١). فى الوصول إلى النتيجة.

طريقة الجدل:

كما لا ننسى استخدام ابن الوزير للمنهج الجدلى، فى مناقشاته ومناظراته لمخالفه من أصحاب المذاهب الأخرى. والجدل بمفهومه العام، ذلك الحوار والنقاش الذى يدور بين طرفين متخاصمين أو متنازعين حول مسألة أو موضوع معين أو دعوى بعينها، يرى كل منهما فيها رأيا خاصا مخالفا لرأى الأخر.

والجدل فى اصطلاح المناطقة، قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة والغرض منه إلزام الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان، بمعنى أن طرفا من الطرفين المتخاصمين يحاول الدفاع عن دعواه ودفع خصمه عن إفساد هذه الدعوى بحجة أو شبهة أو إلزام، ولا يمكن أن تلزم الخصم بنتيجة القياس إلا إذا استخرجتها من مبدأ أو قول مسلم به عنده ولا يمكنك أن تخطو خطوة واحدة إلى الأمام من دون أن تتيقن أن الخصم يتبعك^(٢).

(١) وانظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢ حين يورد كثيرا من إشكالات الخصم ثم يرد عليها إشكالا إشكالا بردد مفعمة، خاصة فى مسألة مصادر الشرع عند أهل السنة، وعصمة الأنبياء.

(٢) انظر الجرجاني: التعريفات ص ٦٦ ود. جميل صليبا: المعجم الفلسفى ج ١ ص ٣٩١، وقد أورد ابن الوزير كثيرا من المسائل العقائدية الإيمانية ودافع عنها مستخدما أساليب برهانية، ثم استخدم فى مواضع أخرى أساليب جدلية. انظر "العواصم والقواصم" ج ٧، ٨، ٩ و"ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان".

وعلى هذا، يعتبر الجدل إحدى الوسائل التي تسلكها العقول المتصارعة، ويصب فيها أصحابها أفكارهم وآراءهم التقريرية والنقدية، ومن هنا كانت المناظرات والمجادلات هي الميدان الفسيح والعلني الذي يبرز فيه قيمة الجدل وجدواه، من حيث تظهر به خلاها مواطن القوة ومكامن الضعف في الآراء المطروحة، ويكون ذلك واضحا جليا وعلى رءوس الأشهاد. ولعل من أعظم المصنفات التي تناولت موضوع الجدل ما صنفه الإمام أبو المعالي الجويني الموسوم بالكافية في الجدل.

وقد يكون الجدل هادفا جادا وإيجابيا بما يقدمه المناظرون أو المتجادلون من دعاوى ووجهات نظر يحاول كل منهم أن يؤيد ما يذهب إليه منها بالحجة والدليل.

وقد كان ابن الوزير الذي بلغ منذ وقت مبكر درجة الاجتهاد والنظر بارعا في فن الجدل، عالما بأصوله، كما كان متقنا لفن المناظرات واسع العلم بآدابها وامتحليا بهذه الآداب ملتزما بها في الوقت نفسه، وستضح لنا براعته هذه حين نتناول نقده لعلم الكلام وجدله مع خصومه، خاصة زيدية اليمن، الذين أوردوا عليه كثير من الاعتراضات وأثاروا في وجهه كثير من المسائل.

وقد وظف الجدل ليحقق هدفين رئيسيين:

أحدهما: إثبات صحة ما يذهب إليه من آراء وأفكار بخصوص المسألة المطروحة.

والثاني: نقد آراء الخصوم وتفنيدهم دعاوهم للكشف عن فسادها وإثبات بطلانها إما بأدلة مباشرة من جانبه، أو بإبطال أدلة الخصم التي يقدمها لإثبات دعواه.

وكان ابن الوزير ذا مهارة فائقة في تحقيق هذين الهدفين، ومن ثم فقد كانت الغلبة والانتصار على الخصم معقودين له غالبا فيما شارك فيه من مناظرات بينه وبين خصومه، بشهادة المؤرخين، وكذلك وضح انتصاره عليهم بكتابة التي استخدم فيها الجدل إلى إبراز الحق وتوضيح الحقيقة في كل المسائل الدينية التي تناولها وعرض لها.

وسنعرض لموقفه من علم الكلام والمتكلمين، ليتضح لنا منهجه النقدي، وكذلك موقفه من المنطق اليوناني عامة، وكذلك بعض مسائل الإلهيات التي وضحت جوانب من قدرته النقدية وبراعته في إفحام الخصوم والانتصار عليهم لتأييد مذهب أهل السنة والجماعة، والبرهنة على صحة اتجاه السلف الصالح في فهم الدين الإسلامي.

ب - ابن الوزير وموقفه من علم الكلام والمتكلمين

قبل أن نعرض لموقفه من علم الكلام^(١)، ومشروعيته، ومدى الحاجة إليه، نعرض آراء مفكرى الإسلام بالنسبة لهذا العلم، فقد سبق ابن الوزير، تراث إسلامى ضخماً، لابد من معرفة أهم أركانه، خاصة وأن المسلمين قد انقسموا حول هذا العلم إلى فريقين، أحدهما يناصره ويبرز الدور الذى قام به فى الدفاع عن العقيدة الإسلامية. وثانيهما يقف منه موقف الخصومة والمعارضة ويقيم الأدلة على فساد منهجه، يبين الآثار الضارة لاتباعه.

أما الفريق الأول: فمثله المتكلمون أنفسهم على اختلاف اتجاهاتهم، وأما الفريق الثانى فمثله السلف من الفقهاء والمحدثين، وبعض الصوفية، وكثير من الأصوليين.

أولاً: المتكلمون ومن يؤيدون هذا العلم:

وهؤلاء يؤكدون مشروعيته وأهميته وضرورة الاشتغال به، ويسوقون كثيراً من الأدلة، أهمها:

١ - أن علم الكلام أفضل العلوم الدينية، لأنه يتعلق بالبرهنة والإثبات لوجود الله سبحانه وتعالى ومعرفة صفاته، ولذلك فهو أساس غيره من العلوم الدينية، فإنه ما لم

(١) أورد التهانوى الآراء التى قيلت فى تعليل أن التسمية بعلم الكلام، منها أنه يورث قدرة على الكلام بالشرعيات، ومنها أن أبوابه عنونت أولاً بالكلام فى كذا، ومنها أن مسألة الكلام أشهر أجزائه حتى كثر فيه التقاتل، كما سمي كذلك بأصول الدين، لأنه الأصل الذى تبنى عليه العلوم الشرعية، وسماه أبو حنيفة (الفقه الأكبر) لأنه الاشتغال بأصول الدين، لا بالأحكام الفرعية العملية. ويسمى أيضاً بعلم النظر والاستدلال ويسمى بعلم التوحيد انظر التهانوى: كشف اصطلاحات الفنون ص ٣٠ - ٣٣، د. مصطفى حلمى: منهج علماء الحديث والسنة ص ٦٤ دار الدعوة الإسكندرية عام ١٩٨٢م.

يثبت وجود صانع مختار، لم يثبت شيء منها، وكذلك فإن الحاجة إليه أشد وبراهينه أقوى، كما أن ضد علم الأصول هو الكفر والبدعة، وهما من أخس الأشياء فوجب - كما يقول الرازي - أن يكون أشرف الأشياء^(١).

٢- أنه قد ثبت بالأدلة العقلية والنقلية أن تحصيل هذا العلم من الواجبات. ودليل ثبوت ذلك بالعقل أن المسلمين قد أجمعوا على وجوب معرفة الله سبحانه وتعالى، مع اتفاقهم على أنها من أعظم القرب وأعلى موجبات الثواب، فإذا ثبت وجوب ذلك بالإجماع "فمن ضرورة ثبوت وجوب وجوبه وجوب ما لا يتوصل إليه إلا به"^(٢).

كذلك فإن تقليد البعض ليس أولى من تقليد الباقي، فإما أن يجوز تقليد الكل فيلزمنا تقليد الكفار، وإما يجب تقليد البعض دون البعض من غير أن يكون له سبيل إلا أنه لم يقلد أحدهما دون الآخر. وإما ألا يجوز التقليد أصلاً وهو المطلوب، فإذا بطل التقليد لم يبق إلا هذه الطريقة النظرية. وقد دل القرآن الكريم على ذلك حيث ذم التقليد وندب الناس إلى النظر والاستدلال والرجوع إلى الاعتبار، وأمر بمجادلة المشركين بالدلائل العقلية^(٣).

ودليل النقل قوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٤) والحكمة هي البرهان والحجة، وقوله تعالى: ﴿وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ "أن الجدل مأمور به" فوجب كوننا مأمورين بذلك الجدل^(٥).

كما أمرنا الله تعالى بالنظر فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٦)

وقال: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾^(٧) مما يدل على وجوب الاعتبار والنظر.

(١) انظر الرازي: مفاتيح الغيب ١/ ٧٥١ مصر عام ١٣٢٥هـ والإيجي: المواقف ١/ ٢٥١

(٢) أنظر الجويني: الشامل في أصول الدين ١/ ٣٠، ٣١

(٣) انظر الإيجي: المواقف ١/ ٢٥١ والرازي: مفاتيح الغيب ١/ ٣٠٧

(٤) سورة النحل آية ١٢٥

(٥) الرازي: مفاتيح الغيب ١/ ٣٠٧

(٦) سورة النساء آية ٨٢

(٧) سورة الغاشية آية ١٧.

إن دلائل علم الكلام لإثبات العقائد مأخوذ من القرآن الكريم، فقد تضمن أدلة إثبات وجود الصانع سبحانه، أدلة التوحيد والصفات وإثبات النبوة والمعاد.

أما وجود الصانع فقد دل عليه القرآن، بخلق المكلفين وخلق من قبلهم السوء والأرض والثمرات، وكل ما ورد في القرآن من عجائب السموات والأرض، فالمقصود منه كذلك إثبات ذلك.

وأما التوحيد فالذى يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) وأمثالها. ومما يدل على الصفات ما جاء في الاستدلال على العلم وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٢). وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٣).

٤- وقد حكى الله تعالى في كتابه الكريم الاستدلال بهذه الدلائل على الملائكة وأكثر الأنبياء، فهؤلاء جميعا قد أخذوا بها واعتمدوا عليها. فالله تعالى قد أجاب ملائكته إذ سألوه: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ بقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤)

فالمراد بسؤالهم أن خلق مثل هذا الشيء قبيح، والحكيم لا يفعل القبيح، ومعنى جوابه تعالى إلى أننى لما كنت عالما بكل المعلومات كنت قد علمت في خلقهم وتكوينهم حكمة لا تعلمونها، ولا شك أن هذا هو المناظر ومثل مناظرته تعالى من إبليس.

وأما الأنبياء فأولهم آدم عليه السلام، وقد أظهر الله تعالى حجته على فضله بأن أعلمه علما، وذلك محض الاستدلال، كذلك استدل إبراهيم عليه السلام لنفسه وعلى أبيه وعلى قومه وعلى ملك زمانه^(٥).

وأما محمد عليه الصلاة والسلام، فقد كان اشتغاله بالدلائل على التوحيد والنبوة والمعاد والرد على الكفار باختلاف مللهم أظهر من أن يحتاج معه إلى تطويل، كما أن القرآن

(١) سورة الأنبياء آية ٢٢

(٢) سورة آل عمران آية ٥

(٣) سورة الملك آية ١٤

(٤) سورة البقرة آية ٣٠

(٥) الأشعرى: رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام ص ١٩

ملوء بالردود على هذه الطوائف. وإذا اثبت أن هذه الحرفة حرفة كل الأنبياء والرسول عليهم السلام، علمنا أن الطاعن فيها إما أن يكون كافراً أو جاهلاً^(١).

٥- هذا العلم ضروري لرد شبهات الملحدين والمبتدعة " وفيه حراسة العقيدة على العوام وحفظها عن تشويشات المبتدعة" وهو من فروض الكفايات كالقيام بحراسة الأموال وسائر الحقوق^(٢).

٦- وما يدل على أهمية هذا العلم أن بعض من نهوا عن الاشتغال به قد خاضوا فيه وتكلموا في مسائله وصنفوا في ذلك، وأشهرهم أبو حنيفة، حيث صنف كتاب الفقه الأكبر وكتاب العالم والمتعلم اللذين صرح فيهما بأكثر مباحث علم الكلام^(٣) والنتيجة أن هذا العلم لما كان يقوم بهذا الدور الذي لا غنى للإسلام عنه كان الاشتغال به ضرورة لا تنكر لاسيما وأنه قد ورد في السمع ما يدل على وجوب البيان على العلماء^(٤).

ثانياً خصوم الكلام:

أما خصوم علم الكلام، فيمثلهم كثير من الفقهاء والمحدثين ومن ساروا سيرة السلف ونهجهم ونصروا طريقهم، ينكرون عليه أشد النكير ويوجهون إليه سهام النقد وينهون عن الخوض فيه والاشتغال به ويقدمون على ذلك عديداً من الأدلة في أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن المتكلمين يعتمدون في أدلتهم على طريقة القياس أو الاستقراء أو الاستدلال على انتفاء المدلول لانتفاء دليله أو الجدل، وهي كلها طرق لا تؤدي إلى اليقين^(٥).

أما طريقة القياس: فلا تفيد في الإلهيات، أن الله سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٦)، فلا

(١) انظر الرازي: مفاتيح الغيب ١/ ٣٠٨

(٢) انظر طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ٢/ ١٦١

(٣) السابق ٢/ ١٥٩، ١٦١

(٤) السابق ٢/ ١٦٢

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ٢/ ١٣٢، ١٣٣

(٦) سورة الشورى آية ١١

يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز - كما يقول ابن تيمية: " أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوى أفرادها"^(١).

ولذلك يقول ابن تيمية بأنه " لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين وغلب عليهم - بعد التناهي - الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها"^(٢).

أما طريقة الاستقراء: فقد بين الأمدى فساد الاستدلال بها في المباحث الإلهية، كما فعل ذلك بالنسبة لطريقة الاستدلال على انتفاء المدلول لانتفاء دليله، وهى الطريقة التى أثبت الإمام الغزالي بطلانها فى قوله:

" أما ترى أن صحة الصلاة يلزمها لا محالة كون المصلى متطهرا، فلا جرم يصح أن تقول: إن كانت صلاة زيد صحيحة فهو متطهر، ومعلوم أنه غير متطهر وهى نفس اللازم فلزم منه أن صلاته غير صحيحة وهو نفس الملزوم، وكذلك إن قلت ومعلوم أن صلاته صحيحة، وهذا وجود الملزوم، فليزم منه أنه متطهر وهو وجود اللازم، أما إن قلت ومعلوم أنه متطهر، فليزم منه أن صلاته صحيحة فهذا خطأ، لأنه ربما بطلت صلاته بعله أخرى، فهذا وجود اللازم ولم يدل عليه وجود الملزوم، وكذلك إن قلت ومعلوم أن صلاته ليست بصحيحة، فهو إذن كان غير متطهر، وهذا خطأ غير لازم، لأنه يجوز أن يكون عدم صحة الصلاة لفقدان شرط سوى الطهارة، فهذا نفس الملزوم، ولم يدل على نفس اللازم"^(٣).

أما طريقة الجدل: فهى تعتمد على مسلمات الخصم وتبسم بالتدقيق وتعدد الاحتمالات والفروض وتهدف أساسا - فى الجدل الفاسد والمذموم - إلى التغلب على الخصم، فهى أكثر الطرق السابقة تعرضا للنقد، بل إنها - وكما يرى أستاذنا د. السيد رزق الحجر^(٤) كانت السبب المباشر فى جلب العدو إلى علم الكلام بما أنتجت من خصومات وخلافات.

(١) ابن تيمية: موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ومحمد الفقى ١/١٤١، ١٤٢ مطبعة السنة المحمدية مصر عام ١٩٥٢ م.

(٢) السابق ١/١٤، ١٥

(٣) الغزالي: القسطاس المستقيم ص ٣٩، ٤٠ والفتازانى: شرح العقائد النسفية ٥١

(٤) د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير وآراءه الكلامية ص ١٢٥ وما بعدها.

ومن نقدها ابن حزم في قوله: " فإن تعلق المرء بما يقول خصمه ضعف، وإنما يلزم المرء أن يخلص قوله مجردا لا أسوة له في تناقض خصمه، بل لعل خصمه لا يقول ذلك" (١).

وقد أشار ابن الوزير إلى أن من أسباب فساد الأدلة الكلامية اعتماد المتكلمين فيها على مقدمات مختلف فيها، ولما كان شروط المقدمات ~ أن تكون حلية غير مشكوك فيها، وكانت الأدلة الكلامية قائمة على مقدمات مشكوك فيها مختلف عليها، كان ضروريا أن تأتي النتائج محلا للشك وكثرة الخلاف" (٢).

الوجه الثاني: ويتعلق بالنتائج والآثار التي ترتبت على الاشتغال بعلم الكلام. وأهم هذه الآثار ما حدث من اختلاف المتكلمين فيما بينهم، مما فرق الأمة شيعا وأحزابا، يرمى بعضها بعضا بالكفر والضلال، ولذلك نعى ابن رشد على المتكلمين ما وقع بينهم من خلاف، وبين أن سببه ما عرض لهم من الضلال عن فهم مقاصد الشريعة. وذكر أن من طبيعة المتكلمين وأصنافهم المختلفة أن "كل واحد منهم يرى أنه على الشريعة الأولى وأن من خالفه إما مبتدع وإما كافر مستباح الدم والمال، وهذا كله عدول عن مقصد الشارع" (٣).

كذلك يصف الغزالي أتباع المذاهب الكلامية بأن دارستهم كثيرا ما تنتهي "إلى نوع من التعصب وسوء الفهم" لكل من يخالف رأيهم، فتطفئ لديهم جذوة التفكير ويغلق باب الاجتهاد... وأكثر من ذلك، فإن هؤلاء المقلدين قد يرون في مخالفة مذهبهم نوعا من الكفر الصريح، وهكذا يفتح باب التكفير على مصراعيه ما دام المقلد يمتلك معيارا أو مقياسا يفاضل به بين آراء الباحثين في العقائد (٤). ولعل رسالة إجماع العوام عن علم الكلام للغزالي دليل على موقفه من أصحاب هذه المذاهب.

الوجه الثالث: إن القرآن الكريم قد اشتمل على البراهين العقلية على أصول الدين، فإذا ثبت ذلك وثبت معه أن البراهين العقلية الواردة في القرآن خير من أدلة المتكلمين ولا تثير بين المسلمين ما أثارته الأخيرة من خلاف وشتات وتكفير للمسلمين، إذا ثبت هذا، صح المنع من الاشتغال بهذا العلم ودلائله.

(١) ابن حزم الفصل ١ / ٢٠

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١

(٣) ابن رشد مناهج الأدلة ص ١٣٤ الأنجلو المصرية القاهرة عام ١٩٦٩م

(٤) د. محمود قاسم: دراسات في الفلسفة الإسلامية ص ١٧٢، ١٧٣

وقد أكد الغزالي على أن الأدلة القرآنية أكثر إقناعاً من غيرها وأنها لذلك أكثر فائدة حيث تصلح للعامة ولأهل المعرفة اليقينية في آن واحد. فالأدلة القرآنية فيما يرى الغزالي كالماء الذي ينتفع به الصبي الرضيع والرجل القوى وسائر الأدلة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا ينتفع بها الصبي أصلاً " فمن الجلي أن من قدر على الابتداء فهو على الإعادة أقدر، كما قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾^(١) وأن التدبير لا ينتظم في دار واحدة بمديرين فكيف ينتظم في كل العالم؟ وأن من خلق علم كما قال تعالى ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾^(٢).

" فهذه الأدلة تجرى للعوام مجرى الماء الذي جعل منه الله كل شيء حياً، وما أحدثه المتكلمون وراء ذلك من تنقيح وسؤال وتوجيه وإشكال ثم اشتغال بحله فهو بدعة، وضرورة في حق أكثر الخلق ظاهر ينبغي أن يتوقى^(٣) ". والذي يريد أن يستفيد لا يغفل مصنف الإمام الغزالي ميزان العمل.

وهذا الذي أكده الغزالي أيده ابن رشد، فعنده أن الشرع قد اشتمل على جميع أنحاء طرق التصديق وأنحاء طرق التصور، وأن أكثر الطرق المصرح بها في الشريعة هي الطرق المشتركة للأكثرين في وقوع التصور والتصديق^(٤).

وقد أفاض ابن تيمية في بيان هذه النقطة كثيراً وتبع المسائل الأصولية وناقش أدلتها القرآنية وما أستدل به المتكلمون عليها من أدلتهم، وأنتهى إلى أن القرآن الكريم والحكمة النبوية فيهما عامة أصول الدين من المسائل والدلائل، وأن نهاية ما ذكره المتكلمون من ذلك في جاء القرآن خلاصته على أحسن وجه^(٥).

الوجه الرابع: أن الاشتغال بعلم الكلام بدعة

وما دام كذلك فإنه لا يجوز الاشتغال به والدليل على ذلك ما يلي: ما جاء في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، من النهي عن التكلف والجدال. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾^(٦) وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ

(١) سورة الروم آية ٢٧

(٢) سورة الملك آية ١٤

(٣) الغزالي: إجماع العوام عن علم الكلام ص ٨٨، ٨٩

(٤) ابن رشد: فصل المقال ص ١٩.

(٥) انظر ابن تيمية: موافقة صريح لصحيح المنقول ص ١٤ - ٢٠ ومجموع الفتاوى ج ١ / ٣٧٢ - ٣٧٧

(٦) سورة الزخرف آية ٥٨

تَحْوِضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى تَخْوِضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ ۝ (١) وأمثال ذلك كثير. ومن السنة النبوية (٢) ما روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ "العلم ثلاثة فما سوى ذلك فهو فضل، آية محكمة، أو سنة قائمة أو فريضة عادلة"، وقال فيه عبد الله بن عروة: الفريضة العادلة ما اتفق عليه المسلمون، ومن ذلك حديث عائشة رضى الله عنها قالت: "قال ﷺ من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" أخرجه الشيخان (٣).

ومنه حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ: "إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم" وحديث أبي إمامة رضى الله عنه عن النبي ﷺ: "ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا رسول الله "ما ضربوه لك إلا جدلا". وقد أورد الهروي الأنصارى في كتابه "ذم الكلام الكثير" من هذه الأخبار، ونقل عنه السيوطى من ذلك ما يكفى ويشفى في هذا الباب (٤).

وهنالك الكثير من الآثار المروية عن النبي ﷺ وصحابته وعن سلف الأمة وأنمتها يفيد النهى عن الجدل والمراء، والنهى عن التفرق والاختلاف، والنهى عن الجدل في القرآن وعن الجدل في القدر خاصة، وكل ذلك يدل على أن علم الكلام بدعة (٥). ولهذا نجد الإمام أبا حنيفة ينص على أن "المتقدمين من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين

(١) سورة الأنعام آية ٦٨

(٢) السنة عند المحدثين: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو عمل أو تقرير، أو صفة خلقية، أو سيرة، أكان ذلك قبل البعثة، أم بعدها. إذ غرضهم معرفة ما كان عليه النبي ﷺ، في أقواله كلها، سواء أفاد حكما شرعيا أم لم يفد. (انظر مصطفى السباعى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامى ص ٤٧ بيروت عام ١٩٧٨) والسنة عند الأصوليين: ما نقل عن النبي ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير، حيث إنهم عنوا بمصادر التشريع ومناهج استنباط الأحكام وأخذها من النصوص، ولذلك يطلقون عليها أسم "الدليل" (انظر حاشية الفتازانى ٢٢/٢ تصحيح شعبان محمد إسماعيل بيروت عام ١٩٨٤)

(٣) البخارى: صحيح البخارى ٣/١٦٠ ومسلم: صحيح مسلم ١٢/١٦

(٤) انظر الهروي الأنصارى: ذم الكلام، السيوطى: صنون المنطق ص ٣٣ وما بعدها والرازى: مفاتيح

الغيب ١/٣٠٨ وابن تيمية: مجموع الفتاوى ١/٣٨١

(٥) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/١٦٤

وأتباعهم لم يكن يفوتهم شئ مما ندركه نحن... ثم لم يتهياؤا فيه متنازعين ولا مجادلين، ولم يخوضوا فيه، بل أمسكوا عن ذلك ونهوا عنه أشد النهى"^(١).

إضافة إلى أن الله تعالى قد أتم لنبيه الدين، أنه ﷺ بَلَّغَهُ البلاغ المبين وبين أصول الدين بيانا شافيا، وهذه الحقيقة قد قررها وأكدها كثير من علماء الأمة كابن تيمية وأصحابه، وصاحبنا ابن الوزير الذى تأثر هنا بابن تيمية الذى يقول:

"وقد أوجب الله على نبيه ﷺ البلاغ المبين وانزل عيه الكتاب ليعين للناس ما نزل إليه، فلا بد أن كون خطابه وبيانه وكلامه أكمل وأتم من بيان غيره، فكيف يكون مع هذا لم يبين الحق، بل بينه من قامت الأدلة الكثيرة على جهله أو نقص علمه وعقله؟"^(٢).

ثالثا: موقف ابن الوزير من علم الكلام:

والقارئ لمؤلفات ابن الوزير يدرك على الفور كراهته وذمه لتلك الأدلة الكلامية التى أتى بها المتكلمون، لا المسائل التى اعتبرها الشرع أصولا للدين والتى تمثل موضوع علم الكلام، ولذلك يقول: "ليس القصد بهذا إنكار صحة علم الكلام، فإن فيه ما يعلم صحته بالضرورة، وإنما فيه إنكار اعتماد الأنبياء ومن عاصرهم من المؤمنين على أدلة الكلام الملخصة، وبيان أن الذى كانوا يكفى المسلمين"^(٣).

ولذلك كان نقد ابن الوزير موجها إلى المتكلمين وطرائقهم لا إلى الكلام نفسه، ومن هنا ينحصر نقده فى الموضوعات التالية:

١ - نقد المتكلمين.

٢ - بيان بطلان الأسس التى أدت إلى نشأة البدع فى الإسلام.

٣ - تأويل نصوص السمع.

٤ - مدى الحاجة إلى علم الكلام.

(١) طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ٢/ ١٥٣ - ١٥٤

(٢) ابن تيمية: موافقه صحيح المنقول ١/ ١٠، ١١ ومجموع الفتاوى ١/ ٣٧٣

(٣) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥٦ المطبعة السلفية القاهرة عام ١٣٤٩هـ.

إضافة إلى المطاعن التي يوردها خصوم علم الكلام عليه، رأى ابن الوزير أن هناك كثيرًا من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها المتكلمون، وأدت إلى اختلافهم الشديد:

١- أنهم قد خاضوا في عقائدهم الخلافية معتمدين - غالبًا - على الخوض في مقدمات تلك العقائد، وجميع هذه المقدمات مختلف فيها أشد الاختلاف بين أكياس العالم وفحول علم المعقولات، ولذلك تكون النتائج المستخلصة منها محل اختلاف كبير.

لأنه " من شروط المقدمات أن تكون أجلى، وألا تكون بالشك والاختلاف أولى، فليُنظر بإنصاف ما كان من أهل النظر من علماء الكلام في تلك القواعد الدقيقة والمباحث العميقة والمعارضات والمناقشات اللطيفة في أحكام القدم ومتى يصح من الله تعالى إيجاد الحوادث وما لزم كل خائض في ذلك حتى التزم بعض شيوخ الكلام نفى القدرة على تقديم الخلق على وقته، وبعضهم قال إن الحوادث لا نهاية لها في الابتداء كما لا نهاية لها في الانتهاء... فعلى قدر ما في تلك القواعد من الشكوك والاحتمالات تعرف ضعف ما تفرع عنها"^(١).

٢- أنهم جدوا في البحث عما لا يُدرك "فبحثوا أمورًا لا يوصل البحث عنها إلى يقين ولا إلى الوفاق، وهي مع ذلك لم تظهر للخوض فيها - مع طوله - ثمرة نافعة، لا باليقين صادقة، ولا لافتراق جامع ولا روى عن أحد من الأنبياء عليهم السلام، ولا صح عن أحد من السلف الكرام"^(٢).

٣- إن المتكلمين كثيرا ما استدلوا على معارف واضحة الجلية بأدلة دقيقة خفية، مما أدى إلى مفاسد كثيرة، منها إيجاب ما لا يجب من الاستدلال وتكلفه وتكليفه المسلمين، ومنها تكفير من لا يعرف ذلك أو تأثيمه، ومنها تمكين أعداء الإسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفي أمثاله.

وهذا واضح في موقف البهاشمة في الاستدلال على وجود الله تعالى، فهو لا يرتضون الاستدلال على وجوده بما هو معلوم بالفطرة بالضرورة، أن سبحانه أوجد الموجودات

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠، ١١

(٢) المصدر نفسه ص ٤، ٥

وخلق العوالم ودبرها، ويذهبون إلى أننا بعد العلم بذلك كله نشك فيما إذا كان سبحانه وتعالى موجودا أو معدوما، ونحتاج لإثبات وجوده إلى النظر الدقيق" وغفلوا عن كون وجود الخالق القيوم بخلقه أقوى في التعريف بوجوده من الدليل الذى يتكلفونه على ذلك فى فطر العقلاء، وأنه إن أمكن الشك فى هذه الفطرة فى دليلهم عليها، إذا لا يمكن أن يكون أقوى منها بل هو أخفى بغير شك" (١)

٤- إن الكثير من المتكلمين تركوا الاعتماد على تعلم الحق من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ذلك الكتاب ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (٢).

وفيه معايير الحق وموازن الصدق ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ (٣) .. فترك الأكثرون الاعتماد عليه... وتعرضوا لما لا يمكن من إيضاح المحارات التى لا تتضح، والسير فى الطريق التى لا توصل، والوزن بالموازن التى لم ينزلها الله تعالى ولا علمتها رسله ولا اجتمعت عليها عقول العقلاء"....

ولذلك ينعى عليهم فقدانهم المعيار الواضح بقوله: "ومن خرج عن ذلك كله فمن أين له الوضوح حتى يمكن أن يكون له ميزان يميز له الحق من الباطل عند الدقة والخفاء والاختلاف الشديد" (٤). ومن هنا يجب الاتباع (٥)، لا الابتداع.

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١، ١٢

(٢) سورة فصلت آية ٤٢

(٣) سورة الشورى آية ١٧.

(٤) السابق ص ١٤ وترجيح أساليب القرآن ص ٨

(٥) وينبغى التمييز بين لفظى التقليد والاتباع، فالتقليد هو قول الغير بلا حجة، أما الاتباع فإنه السير على منهاج رسول الله ﷺ بعد قيام الأدلة: على نبوته، المنقولة إلينا بواسطة أهل الإتيقان والثقات وما لا يعد كثرة من المعجزات والبراهين والدلالات، وأهملوا تعليمهم الدلائل وتعليمهم كيفية حل الشبه، ولو فعلوا لنقل إلينا تصانيفهم كما نقل إلينا كتب الفلاسفة والمتكلمين من علماء المسلمين. ويذهب ابن الوزير إلى أبعد من هذا فيرى أنه لا ينقل أن اثنين اختلفا فى شئ قط، ولا كذب أحدهما الآخر ولا غلطه ولا خطأه، ولو كانوا اكتسبوا ذلك بالنظر لقضت العادة باختلافهم كما اشتد الاختلاف بين الفلاسفة والمتكلمين، فإن كثيرا منهم قد تفردوا بمقالات حتى قيل اجتماع العلماء فى النظريات محال. ويضيف إلى ذلك دليلا آخر، هو انقطاع الأذكيا فى تحصيل الكلام، دقيقه وجليله، مستفيدا بما انتهى إليه الرازى معترفاً بالقصور عن بلوغ غايته ومتهاها فقرر فى وصيته التى مات عليها "ولقد اجتزت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوى الفائدة التى وجدتها فى القرآن العظيم" ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥٥ ود. مصطفى حلمى: منهج علماء

الحديث والسنة ص ٧٤، ٧٥ الإسكندرية عام ١٩٨٢م

٥- إن المتكلمين - بسبب اختلافهم - قد رمى بعضهم بعضا بالكفر، ومع ما في تكفير المخطئ في هذه الدقائق من مفساد ومخاطر على الدين، فإنه قد أدى إلى مفسدة في العلم ذاته، وهي عدم جرأة الناظر على المخالفة، خوف أن تلصق به تهمة الكفر، فقد صارت المخالفة كالردة في الدين، ولولا ذلك لاتضح كثير من الدقائق " فلما كفروا المخالف كتم بعضهم المخالفة وتكلف بعضهم الموافقة بالتأويل البعيد وفسد الأكترون"^(١).

٢- منشأ البدع في الإسلام:

ويرى ابن الوزير أن منشأ البدع في الإسلام يرجع إلى أمرين واضح بطلانها. أحدهما: الزيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله ورسوله من مهمات الدين الواجبة. وثانيهما: النقص في الدين بنفى بعض ما ذكره الله تعالى ورسوله بالتأويل الباطل أو بالتصرف في الدين بالعبارات المبتدعة.

أ- الزيادة في الدين: تمثل الزيادة في الدين بدعة، وقد نهى الإسلام عن الإبتداع في الدين والبدعة ضد السنة. وفاعل البدعة يسمى مبتدعا، والفعل مبتدعا.

وفي صحيح مسلم عن جابر مرفوعا ".. وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة"^(٢) ومعلوم شرعا أن كل بدعة ضلالة و"من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"^(٣). وهناك الكثير من الأحاديث التي تنهى عن الإبتداع في الدين.

وقد أفاض ابن الوزير في قضية الإبتداع في الدين ومنشئه ومرجعه، بل فصل القول فيه بدقة تبين أن منشأ معظم البدع التي تسربت إلى أهل الإسلام كلها ترجع إلى أمرين واضح بطلانها، أحدهما: الزيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله ورسوله من مهمات الدين الواجبة.

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٥ والبرهان القاطع ص ٥٥، ٥٦ وما بعدها وانظر د. مصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي ص ٨٢، ٨٣ دار الدعوة ط ٢ مصر عام ١٩٨٤ م.

(٢) مسلم ج ٢ كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطب ص ٥٩٢. والابتداع في الدين صنفت فيه مؤلفات عديدة كالاعتصام للشاطبي، وتليس إبليس لأبن الجوزي، والسنن والمبتدعات للشقيري، وبيان تليس الجهمية في بدعهم الكلامية لابن تيمية الذي فندها وردّها بالبراهين النقلية والعقلية.

(٣) متفق عليه من حديث عائشة رضی الله عنها - البخارى ج ٣ كتاب البيوع. ومسلم ج ٣ كتاب الأفضية. وسنن ابن ماجه ج ١ المقدمة ص ٧.

وثانيهما: النقص منه بنفى بعض ما ذكره الله ورسله بالتأويل الباطل^(١) ويلحق بهما التصرف في الدين بالعبارات المبتدعة بعد رسول الله ﷺ.

والزيادة في الدين أنواع:

١- رفع المظنون من العقليات أو الشرعيات إلى مرتبة العلوم وهذا حرام بالإجماع، كما حكاه ابن الوزير، وإنما يختلف الناس في التفطن لأسباب^(٢) منها:

أ- هل الأدلة العقلية الموجبة للتأويل قطعية أم لا؟

ب- ومنها أنهم أسرفوا في التقصير في علم السمع.

ج- ومنها أن طائفة من أهل السمع أتقنوه، ثم نازعوا علماء المعقولات المقصرين في السمع، في نفى الشفاعة للموحدين، ونفى الرجاء للمذنبين، وإيجاب خلودهم في النار مع المشركين، فظن أولئك الذين أتقنوا ما علموا من السمع أن العلوم العقلية معارضة للسمع الحق في ذلك، لشبهة أن معارضيتهم يدعون التحقيق في المعقولات، فعادوا علم المعقولات وأهله، وظنوا أن النظر فيه يستلزم البدعة لا محالة. ولو نظروا بعين التحقيق لعلموا أن خصومهم إنما أتوا من التقصير في علم السمع وإقلال البحث عنه، وما شابوا به جدالهم من المعقولات، فإنهم ادعوا على العقل ما هو برئ منه.

٢- أن يُدخِل في الدين ما لم يكن على عهد رسول الله ﷺ، وعهد أصحابه -رضى الله عنهم - مثل القول بأنه لا موجود إلا الله كما هو قول الاتحادية^(٣). وأنه لا فاعل ولا قادر إلا الله كالجبرية، وكالقول بأن لله صفة لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسوله، ولا هي من أسمائه الحسنی، وأن معرفة هذه الصفة المخترع اسم لها واجبة، وهي الصفة الأخص عند بعض المعتزلة، فيسمونها أيضا صفة المخالفة، وأنها المؤثر في سائر صفات الكمال الذاتية الأربع، وهي كونه حيا، قديما، قادرا، عالما، لا بعلم، وقدرة

(١) ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق ص ٨٦ - ٨٧.

(٢) راجع تفاصيل الأسباب في الصور الأربع التي ذكرها في كتابة إيثار الحق ص ١١٧، ١١٨.

(٣) نسبة إلى القول بالاتحاد وهو قول بوحدة الوجود أن كما يقول ذلك أهل الوحدة كابن عربي وابن سبعين وغيرهم من غلاة الصوفية.

وحياة، هي صفات قديمة، ومعان قائمة به، عللوا ذلك بأنه لو شاركته الصفات في القدم الذى هو أخص أوصافه لشاركته في الإلهية^(١).

أما عند أهل السنة فالصفة الأخص مثل كونه تعالى رب العالمين، وأنه بكل شئ عليم، وأنه على كل شئ قدير، وغير ذلك مما لا يجوز أن يتصف به غيره سبحانه وتعالى. كذلك ما انفردت به الأشعرية من دوام وصف الله تعالى بالكلام ووجود ذلك في القدم والأبد وجعله مثل صفة العلم وهو خلاف ما ورد به الشرع، فالشرع ورد بأن الله متكلم، وأنه كلم موسى تكليماً، ونحو ذلك، فما زاد عن هذا فهو في نظر ابن الوزير، بدعة في الدين قد أدت إلى التفرق المنهية عنه.

٣- ذب في الدين عمداً، وهو كما قال ابن الوزير " يضر من لم يكن من أئمة الحديث والسير والتواريخ، ولا يتوقف على نقدهم فيه بحيث لا يفرق بين ما يتواتر عند أهل التحقيق وبين ما يزوره غيرهم"^(٢).

أما علاجه عند ابن الوزير " وليس له دواء إلا إتقان هذا الفن والرسوخ فيه، وعدم المعارضة لأهله بمجرد الدعاوى الفارغة، وهو علم صعب يحتاج إلى طول المدة ومعرفة علوم الحديث"^(٣).

أما السبب الرئيس للزيادة في الدين في نظر ابن الوزير فيمكن إجماله فيما يلي:

"تجويز خلو كتب الله وسنن رسله الكرام - عليهم الصلاة والسلام - عن بيان بعض مهمات الدين اكتفاء بدرك العقول لها، ولو بالنظر الدقيق ليكون ثبوتها بعد رسول الله ﷺ، بطريق النظر العقلي، هذا مذهب أهل الكلام ومذهب أهل الأثر أنه ممنوع"^(٤) لعدة أوجه منها:

١- قوله تعالى: ﴿ أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾^(٥). والقول بوجوب ما أوجبه أهل الكلام يلزم منه أنه بقى أهم الدين من

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٣، ١٠٤

(٢) ابن الوزير: السابق ص ١٢٨.

(٣) السابق ص ١٢٨، ١٢٩

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٧

(٥) سورة المائدة آية ٣

تقرير القواعد التي يجب بها تأويل السمع على التفصيل في آيات الصفات وكثير من الأسماء الحسنى. وهذا يتناقض مع مدلول الآية الكريمة السابقة.

٢- أن الزيادة في الشريعة لما لا يدركه العقل لا تجوز اتفاق، وإنما النزاع فيها تدركه العقول مثل نفى الولد عن الله تعالى ونفى الثانى، وأمثال هذه الأمور لم يخل السمع ببيانها.

فقد أجمع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد معرفة أدلة التوحيد من غير ظن أو تقليد وإذا كان المتكلم ينظر في كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد، فإن القرآن العظيم هو الذى تعلم منه المتكلمون النظر، لكنهم غالوا في النظر ولم يقتصروا على القدر النافع المذكور في كتاب الله تعالى^(١).

٣- قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾^(٢) ولا معنى للإرسال "إلا البيان وإلا صح أن يرسل الله رسولا أبكم غير ناطق... وقد نص الله تعالى على أنه أرسل كل رسول بلسان قومه لئتم هم البيان"^(٣)، يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾^(٤).

٤- إن الله وصف القرآن بأنه تبيان لكل شئ فقال: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَنُذُرًا لِّلْمُتَّعِينَ ﴾^(٥) وقال تعالى: ﴿ مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٦).

وفي هذا دلالة على أن القرآن الكريم لم يترك شيئا من مهمات الدين الاعتقادية، وإن كانت عقلية ويدخل فيه ما بينه النبي ﷺ: ﴿ وَمَا آتَيْنَاكَ إِلَّا الْوَسْطَ الْبَيْنَ وَنَحْنُ الْمُسْتَعِينُونَ ﴾^(٧). وقال للنبي: ﴿ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٨) وهذا بيان جمل. أما الفروع العملية فيرى ابن الوزير "أنه لا حرج في الخوض فيها بالظنون بالنص والإجماع"^(٩).

(١) ابن الوزير ترجيح أساليب القرآن ص ١٠٧، ١٠٨

(٢) سورة الإسراء آية ١٥

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٩

(٤) سورة إبراهيم آية ٤

(٥) سورة النحل آية ٨٩

(٦) سورة الأنعام آية ٣٨

(٧) سورة الحشر آية ٧

(٨) سورة النحل آية ٤٤

(٩) إيثار الحق ص ١٠٩، ١١١ وترجيح أساليب القرآن ص ١٧

٥- الإجماع على تحريم البدعى فى الدين، وما زال الصحابة والتابعون لهم بإحسان يحذرون من ذلك وقد قامت الحجة بموافقة المتكلمين والغلاة على ذلك فى الجملة حتى رمى بعض المتكلمين بعضًا بذلك كما يقول ابن الوزير: " عند الضجر من الخوض فى المباحث الشنيعة".

٦- قوله ﷺ فى الصحيحين "دعونى ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم"^(١)، وفى هذا المعنى أحاديث جملة مجموعها كما يقول ابن الوزير " تفيد العلم بأن الشرع ورد بحصر الواجبات والمحرمات، إن السؤال عما لم يرد به حرام"^(٢).

٧- إن الدين قد جاء به الرسول ﷺ وفرغ منه ولم يبق بعد تصديقه به بدلالة المعجزات الباهرات إلا اتباع الدين المعلوم، الذى جاء به لاستنباطه بدقيق النظر، كما صنع الفلاسفة الذين لم يتبعوا الرسل.

وعلى هذا درج السلف، ولذلك قال مالك: "أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا لجدله ما أنزل الله على محمد ﷺ. ولو كان الدين مأخوذاً من النظر لكنا قبل النظر غير عالمين ما هو دين الإسلام وإنما نخترعه نحن، وهذا باطل ضرورة. كما أن الأمة أجمعت على تكفير من خالف الدين المعلوم بالضرورة، فلو كان الدين مستنبطاً بالنظر لم يكن جاحده كافر"^(٣).

٨- إن العقول بريئة مما ادعوا عليها من معرفة وجوب ما لم يرد به كتاب الله تعالى ومن معرفة صحة ما يناقض القرآن الكريم، فقد وضح للمحققين من نظار العقلاء وأذكيائهم أنه لا تعارض بين صحيح السمع وصحيح العقل، وأن أصل البدع كلها يوهم التعارض بينهما^(٤).

(١) متفق عليه البخارى ج٨ كتاب الاعتصام باب الإقتداء بسنة رسول الله ﷺ ص ١٤١ مسلم واللفظ له ج٢ كتاب الحج باب فرض الحج مرة فى العمر.

(٢) ابن الوزير: العواصم ص ١١٥

(٣) ابن الوزير: العواصم ج ٢ الوهم الخامس عشر.

(٤) السابق ص ١١٦، ١١٧ وانظر د. رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص ١٤٢، ١٥٠

٩- إن الله - سبحانه - قد أمر بالتحاكم عند النزاع إلى الله ورسوله في عدة مواضع من القرآن لا في الأحكام الفرعية العملية فقط، بل في جميع المجالات، والاعتقادات أولى، إذ الفروع الفقهية مجال الاجتهاد فيها واسع، ولا يقال للمخطئ فيها كافراً، وإنما سمعنا التكفير في الخطأ بين أهل الكلام الخائضين في أصول الدين.

وقد نفى الله - تعالى - الإيذان عن المعرضين عن ذلك بقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ ولم يكتف بذلك بل لابد من الإذعان والقبول ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^(١).

يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَذُودُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾^(٢).

النقص في الدين وأسبابه:

وقد وضحه ابن الوزير بقوله: أنه رد حقائق النصوص والظاهر إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجب للتأويل إلا مجرد التقليد لبعض أهل الكلام في قواعد لم يتفقوا عليها...^(٣).

وقد أطال ابن الوزير في هذا المقام، ومختصر بعض أقواله فيما يأتي:

١- القرامطة في تأويل الأسماء الحسنى كلها ونفيها عن الله - تعالى - كما يزعمون، على سبيل التنزيه له عنها، وتحقيق التوحيد بذلك، وزعموا أن إطلاقها عليه يقتضى التشبيه، وهذا غلو شديد، بل بالغوا حتى قالوا إنه لا يقال: أنه موجود ولا معدوم، وأن المراد بها إمام الزمان عندهم. وهذا متواتر عنهم.

وكل مسلم يعلم أن هذا كفر صريح، وأن ليس من التأويل المسمى بحذف المضاف المذكور في قوله تعالى: ﴿ وَسئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾^(٤). أى أهل القرية وأهل العير كذا قرره ابن الوزير^(٥).

(١) سورة النساء آية ٦٥

(٢) سورة النساء آية ٥٩

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣٠

(٤) سورة يوسف آية ٨٣

(٥) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣٠

٢- طريقة بعض المتكلمين في تأويل بعض أسماء الله الحسنى وصفاته العُلَيَا، وردها إلى المجاز كالرحمة والرحيم، والسميع والبصير والحكيم، فقد عظمت الشناعة في إنكار حقيقتها والتمدح بها حين وافق ذلك مذهب القرامطة الباطنية وأسلافهم من المشركين، خاصة وأن الله تعالى عظم اسمه الشريف حيث قال: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(١).

أما السنة الصحيحة فكثيرة شواهدا ففي حديث سلمان الفارسي رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ "إن لله مائة رحمة فمنها رحمة بها يتراحم الخلق بينهم، وتسعة وتسعون ليوم القيامة"^(٢) وحديث أبي هريرة أيضا مرفوع: "إن رحمتى تغلب غضبى" وفي روايه "سبقت غضبى"^(٣).

٣- التصرف في عبارات الكتاب والسنة بالعبارات المبتدعة: يقرر ابن الوزير أنه قد تفاحش الأمر في التصرف في عبارات الكتاب والسنة، بظن المترادف واعتقاده من غير يقين، والاختلاف في معانى كتاب الله تعالى، ورواية ما قال الله ورسوله بالمعنى. قد أدى ذلك إلى الحرام المنصوص..

ويرى باحث معاصر^(٤) أن تشدد ابن الوزير هنا يحمل على قاعدته المعروفة وهى الأخذ بالأحوط في الدين، وهذه القاعدة التى التزمها، لاشك أنها مأمونة الخطر الناتج عن التصرف في عبارات الكتاب والسنة الواضحة، لاسيما إذا كانت في باب الأسماء والصفات التى لم يؤثر الخوض فيها عن السلف الصالح، لا بطريقة التأويل إلى المؤدى إلى التعطيل، ولا بالتشبيه المؤدى إلى مماثلة المخلوق، ولا بطريقة المقدمات والنتائج.

وإذا اعترض البعض على ابن الوزير في مؤلفاته لاسيما "العواصم والقواصم" و"الروض الباسم" أنه قد خاض في التأويل بتبديل عبارات الكتاب والسنة في حديث

(١) سورة الإسراء آية ١١٠

(٢) مسلم ج ٤ كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله، وسنن ابن ماجه من حديث أبى سعيد الخدرى ج ٢ ص ١٤٣٥

(٣) متفق عليه البخارى ج ٨ كتاب التوحيد، ومسلم ج ٤ كتاب التوبة وابن ماجه ج ٢ كتاب الزهد ص ١٤٣٥

(٤) د. على بن على بن جابر الحربى: ابن الوزير وآرؤه الاعتقادية ص ٥٨٣

الشفاعة الطويل وفيه ذكر المجيء والرجل والقدم والرؤية وغير ذلك، فإن ذلك في الحقيقة ليس إلا من باب الجدل المبني على مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الناس أو الخصم، والغرض منه - كما هو معروف على إلزام الخصم وإفحامه، وإقناع القاصر عن درجة البرهان، سواء كانت المقدمات والنتائج حقيقة أم باطلة بخلاف ما قرره ابن الوزير هنا في كتابه "إيثار الحق على الخلق" فإنه المختار عنده بدليل أنه شدد النكير على من يخالف هذا المنهج^(١) إضافة إلى أنه من آخر الكتب التي كتبها في حياته.

أما الأسباب: الزيادة والنقص في الدين:

وهما منشأ معظم البدع، فأصلان عقلي وسمعي: الأول بسبب "الخوض فيما لا تدركه العقول من الخفيات التي أعرض عنها السلف، نحو ما عرض للبراهمة الذين حكموا برد النوبات من إيجاب أمور سكت الشرع عن بعضها ونهى عن بعضها واستقبح أمور ورد الشرع بتحسينها؛ ولكنهم خالفوا البراهمة في أنهم صدقوا قواعد الشرع في الجملة، وصدقوا هذه القوادح في تفاصيل الشرع، وراموا الجمع بينهما، فوقعوا لذلك في أشياء واهية.. ولزمهم ما التزموا من أن رسل الله قصروا في البيان عمدا امتحانا للمكلفين وتعريضا للعلماء الراسخين للثواب العظيم في التأويل لكلام رب العالمين"^(٢).

ومن هنا علينا- في نظر ابن الوزير- أن نعتقد أن الحق في تلك القوادح التفصيلية هو فيما جاء من عند الله تعالى، بدليل المعجزات الباهرات، ونعلم أن للبصائر أوهاما في الخفيات من الأحكام مثل ما ثبت للأبصار في الخفيات من الأوهام، فلا تتبع في الخفيات وهم البصائر، ولا وهم الأبصار، والجلي من المنقول والمعقول أولى بالاتباع، ورد ما خفى على العقول إليه، ومنتفع بالجلي ونقف فيما دق ونصنع في الانتفاع بالبصائر كما صنعنا في الانتفاع بالأبصار، ولا نقف الجلي على الخفى، ولا نرجحه على الجلي، وبهذه الطريقة نكون قد أغلقنا منافذ يتسرب منه الاختلاف والابتداع في الدين^(٣).

أما الثاني من هذه المنافذ الذي يتسرب منها الاختلاف والابتداع في الدين تأويل

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٥٠، ١٥٢.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٨٧

(٣) السابق ص ٧٨، ٨٨

المشابه وهذا هو الذى لا يرضاه ابن الوزير، ومن هنا أكثر الكلام على قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقرر الوقف على لفظ الجلالة، كما قرر أن قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ﴾ جملة مستأنفة لا معطوفة كما يقول البعض، ذكر ذلك في معرض الرد على المعتزلة الذين ادعوا العلم بتأويل المشابه.

كما استدل بكلام ابن تيمية فى القاعدة الخامسة من التذمير في وجوه التأويل الثلاثة.

كما ذكر أدلة القائلين أيضا بأنهم يعلمون تأويل المشابه ثم رد عليهم بأن الراسخين لا يعلمون تأويل المشابه الذى هو مذهبه، بل معتقده من ستة أوجه أيدها باثني وعشرين دليلاً^(١).

وسوف نتناول التأويل عن ابن الوزير فى مباحث لاحقه. وعامة فالدليل السمعى يجمل فى أن اختلاف المتكلمين فى أمرين:

أحدهما: معرفة المحكم والمشابه أنفسهما والتمييز بينهما حتى يرد المشابه إلى المحكم.

ثانيهما: اختلافهم هل يعلمون تأويل المشابه، ثم اختلافهم فى تأويله على تسليم أنهم عرفوه، وقد فصل ابن الوزير فى ذلك على ما سنرى من بعد^(٢).

أما علاج كل ذلك فى نظر ابن الوزير فيتلخص فى أمور:

١- الامتناع عن الكلام فى ذات الله تعالى على جهة التصور والتفصيل، أو على جهة الإحاطة على حد علم الله تعالى، فالكلام فى ذلك من المشابه الممنوع الذى لا يعلمه إلا الله تعالى ﴿وَلَا تُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾^(٣) وقول تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٤) فإنما تتصور المخلوقات وما هو نحوها. وقد روى عنه نبيه عن التفكير فى ذات الله تعالى والأمر بالتفكر فى الآئه

وحاصل هذا الأمر أنه من التحكم بالنظر فى ذات الله - تعالى - وهو من المشابه، والخوض فى ذلك من البدع المحرمة، فالعلم بكيفية الصفات غير حاصل لنا، إذ العلم

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ١٤١٢ - ١٦٧ وإيثار الحق ص ٨٨، ٨٩

(٢) إيثار الحق ص ٨٨، ٩٣

(٣) سورة طه آية ١١٠

(٤) سورة الشورى آية ١١

بكيفية الصفة فرع عن العلم بكيفية الموصوف، فإذا امتنع العلم بكيفية الموصوف فكذلك كيفية الصفة^(١).

ومن باب التفكير في ذات الله، دخل كثير من البدع المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته، مثل قول البهاشمة من المعتزلة: "إن الله - تعالى عن قولهم - لا يعلم من ذاته غير ما يعلمون، وكذلك قول المشبهة والمعتلة على اختلاف أنواعهم؛ فالفريقان المشبهة والمعتلة إنما أتوا من تعاطى ما لا يعلمون، ولو أنهم سلكوا مسالك السلف في الإيمان بما ورد من غير تشبيه لسلموا"^(٢).

٢- الامتناع عن الكلام في سر القدر السابق في الشرور:

فإنه من المتشابه الواضح تشابهه والمنع منه. وإذا كان الملائكة الكرام مع قربهم من الله تعالى قد تحيروا واستفسروا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ فكان الجواب الجملي ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٣) فاعترفوا بما قرره عليهم من قصور علمهم وقالوا: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(٤) وإذا كفى الملائكة العلم الجملي كفى كثيرا من المسلمين.

وعامة يؤكد ابن الوزير أن الله تعالى لم يخلق الشر كونه شرا محضا، بل فيه من الخير الكامن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، بل لا يريده لكونه شرا قطعاً، ومثل بأم الصبي التي ترى الحجامه شرا محضا، والغبي الذي يرى القصاص شرا محضا يقول:

والسر في ذلك أن الله تعالى لا يريد الشر لكونه شرا قطعاً، وإنما يريده وسيلة إلى الخير الراجح كما قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾^(٥).

وقد جمع ابن الوزير في "العواصم والقواصم" في مسألة القدر كثير من الأقوال والردود، وعلى الرغم من نبيه عن الكلام في سر القدر وسره، إلا أنه عاجله بإسهاب لا

(١) شيخ الإسلام في مجموع فتاويه ج ٦ ص ٣٩٩

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٥، ٩٦ والعواصم والقواصم ج ٢ ص الوهم ١٥

(٣) سورة البقرة آية ٣٠

(٤) سورة البقرة آية ٣٢

(٥) سورة البقرة آية ١٧٩

مزيد عليه في الوهم الثامن والعشرين، تقصى البراهين في الرد، على المعترض المعتزلى وغيره، وبلغت أحاديث وجوب الإيمان بالقدر اثنين وسبعين حديثاً، وأحاديث صحته مائة وخمسة وخمسين حديثاً، غير الآيات القرآنية الكثيرة التي استشهد بها^(١)

كما أشار ابن الوزير إلى مصنفات ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية في بيان الحكمة في العذاب الأخرى وهي تتفق مع وجهة نظر ابن الوزير.

٣- الامتناع عن الجدل حول معانى الحروف المقطعة أوائل السور:

فذلك من المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله تعالى. ودليل ذلك أن الجهل بهذه الفواتح معلوم كالألم والصحة، والفرق بينها وبين ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٢) ونحوها ضرورى، ودعوى التمكن من معرفة معانيها تستلزم جواز أن ينزل الله تعالى سورة كلها كذلك أو كتاباً من كتبه، وتستلزم جواز أن يتخاطب العقلاء بمثل ذلك، ويلوم من طلب بيان مقاصدهم.

وهذا - كما يقول ابن الوزير - هو اختيار زيد بن علي عليه السلام، وأما قول من خاضوا في بيان معانيها بأنا مخاطبون بها فيجب أن نفهمها، فهو قول مقلوب، وصوابه أنا لا نفهمها فيجب إلا نكون مخاطبين بفهمها.^(٣)

٤- المجلد الذى لا يظهر معناه بعلم ولا ظن سواء كان بسبب الاشتراك في معناه أو لغرابته أو عدم صحة تفسيره في اللغة والشرع وغير ذلك:

وقد وقع الوهم في المجلد لنوح عليه السلام، فكيف لغيره، وذلك فيما أخبر الله تعالى عنه بقوله: ﴿ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ قَالَ يَنْشُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّى أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾^(٤)

ويعلق باحث معاصر على هذه الأمور الأربعة التي اختارها ابن الوزير ونبه عليها على أنها من المتشابه، وذلك بعد ذكره لوجوه التشابه الثلاثة التي نقلها عن ابن تيمية وإضافة

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ وهم ٢٨، ٢٩، ٣٠ والإيثار ص ٩٩

(٢) سورة الأنعام آية ٧٢

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠١

(٤) سورة هود آية ٤٥، ٤٦ وانظر الإيثار ص ١٠١

رابع إليهما بقوله: " إذا تأملت ذلك تجده موفقا من حيث الجملة للقاعدة التي نهجها في أصول الدين، بل في كتابه " إيثار الحق " الذي هو آخر مؤلفاته وهي الأخذ بالأحوط، وهو كذلك لأنه مأمون الخطر على من اعتقد هذا من الزلل في الدنيا ومن العذاب في الآخرة"^(١).

وما يراه الباحث صحيحا فإننا نجد ابن الوزير يضع لنا قاعدة للنجاة في هذه الأمور الصعبة، خاصة منها المتصلة بالسمعيات وهي: أن كل قولين مختلفين يخاف الكفر والعذاب الأخرى في أحدهما دون الآخر، فابعد عنه واحذره، ألا تراك تألفه الكفر في جحد العلوم لا في ثبوتها، وفي جحد الرب لا في الإيثار به، وفي جحد النبوات لا في إثباتها، وفي التفريق بين الرسل لا في الإيثار بجمعهم، وفي عدم الإيثار بما جاء به القرآن والسنة، لأن خلاف السمع المعلوم كفر إجماعا، لا في خلاف العقل المعلوم، لأنه ليس بكفر إجماعا.

وبالفطرة تدرك القوى من الضعيف، في تلك المباحث إلا ما دق وغمض فاتركه لاسيما مع دقة الشبه المعارضة كما تترك ما دق على بصرك من المراثيات^(٢).

٣- موقف ابن الوزير من تأويل نصوص السمع: يرى المتكلمون وجوب تقديم الأدلة العقلية على أدلة السمع عند وجود تعارض بينهما، لأن العقل - كما يقولون- " أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل معا، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يتأول وإما أن يفوض"^(٣).

وقد نص الغزالي على ذلك، وسبقه إلى ذلك الإباقلاني والجويني حيث قررا تقديم العقل على السمع عند التعارض. وإنصافا للغزالي ينبغي أن نذكر أنه قد عني ببيان مذهب السلف في ذلك، وبرهن على أنه هو الحق الصريح الذي لا مرأى فيه^(٤).

كما صرح بالكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات وأن ذلك هو الأسلم^(٥).

(١) د. علي جابر الحربي: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ص ٦٠٥، ٦٠٦

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣٣، ٣٤

(٣) انظر ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ص ٦٠٥

(٤) الغزالي: إجماع العوام عن علم الكلام ص ٦٢ وما بعدها (مجموعة القصود العوالي).

(٥) الغزالي: قانون التأويل ص ١١

وكان الرازى أكثر المتكلمين إلحاحا فى بيان قانونهم فى التأويل وتقديم على النقل وحمل الظواهر النقلية على التأويل^(١).

ولقول المتكلمين بوجوب تأويل النصوص السمعية عند التعارض المزعوم جلبوا كثيرا من الخلاف والتعارض والابتداع إلى الدين.

ومن هنا حاول ابن الوزير بيان تهافت هذا التعارض المزعوم بين العقل والنقل، ورأى أن هذا وهم نشأ لأسباب هى:

أ- التقصير فى علم المعقول: "فإن جماعة من المشتغلين بعلم المعقول لم يتقنوه، فتوهموا فى بعض الأمور أنه صحيح بدليل عقلى توهموه قاطعا وليس بقاطع، وفى معرفة القاطع وشروطه اختلاف بين المنطقيين وبعض المتكلمين"^(٢) فهؤلاء قد اختلفوا فيما إذا كان الواجب بناء الدليل على الضرورة فيما ينتهى إليه النظر، أو بنائه على سكون النفس؛ فالمنطقيون وأبو الحسين البصرى وأكثر المحققين على أنه لا بد من الانتهاء إلى الضرورة، التى تؤدى إلى التسلسل، بينما جمهور المعتزلة على أنه يكفى أن ينتهى إلى سكون النفس.

وقد اعترض ابن الوزير على المعتزلة بأنه يرد عليهم هنا سكون نفوس المبطلين ببواطلمهم، وقد قصد من هذا الاعتراض إلى بيان أمرين:

أولهما: أن كون الدليل العقلى قاطعا من المواضع الدقيقة التى اختلف فيها مدَّعو الذكاء وكمال التدقيق. ثانيهما: أنه يجوز أن يقع الخطأ على المحققين فى مثل هذا، وينبغى على النصف أن يحذره "فإن كثيرا من أهل العقول يقصر فى هذا الموضوع، فيظن فى بعض العقليات أن دليله قاطع وليس بقاطع فى نفس الأمر. ولو لم يكن فى ذلك عبرة للمعتبرين إلا ما جرى لموسى الكليم حيث قطع بالنظر العقلى على قبح ما فعله الخضر، فانكشف له خلاف ما قطع عليه.. فإذا كان هذا فى حق أرفع الشر مرتبة، فمن الناس بعدهم"^(٣).

وجانب الحذر الذى يلتزم به ابن الوزير هنا، ويراه فى ترك التأويل، لأنه الأحوط يعتمد على:

(١) الرازى: المطالب العالية ص ٣٠٩، ٣١٠ ومحصل الأفكار ص ٣١ وأساس التقديس ص ١٧٢.

(٢) ابن الوزير: إيثار ص ١١٧

(٣) السابق ص ١١٩

١- ما علم من الاختلاف في أن الأدلة العقلية موجبة للتأويل عند المتأولين قطعية أم لا، وقد تقدم مثال ذلك.

٢- أن الإجماع قد انعقد على أن مخالفة العقل إذا تجرد عن السمع ليست بكفر ولا فسق وإن كان فيها مخالفة ضرورة العقل.

٣- أن أحدا لا يشط في أن الفوز بالأمان من الكفر الذي يوجب الخلود في النار أرجح من الفوز بالظفر بالحق في ذقاتق الجواهر والأعراض ونحوها.

وإذا كانت الأدلة الموجبة للتأويل قد انتهت إلى غاية الدقة ووردت عليها الشكوك الصعبة حتى اختلف في صحتها أئمة العقول، فإن مخالفتها لا تكون كفرا ولا فسقا على جميع قواعد العقلاء. وما دام قد ثبت أنه لا تعارض بين صحيح السمع وصحيح العقل، فإنه لا موجب للتأويل الذي أدى إلى الاختلاف والابتداع.

ب - التقصير في علم السمع: فإن المتكلم قد يتقن بعض الأدلة حتى لا يشك في صحتها، وتكون هذه الأدلة صحيحة بالفعل، ولكنه لتقصيره في علم السمع يعتقد أنه ورد بنقيض ذلك الأمر المعلوم عنده، ولذلك وقع الكثيرون في الكفر الصريح كابن الراوندى وبعض الفلاسفة وأكثر البراهمة، إذ اجتمعت كلمتهم على أن عذاب الآخرة خال من المصلحة والحكمة، وأن ذلك لا يجوز على مختار عليم مختار حكيم.

ويضيف ابن الوزير "وقد زاد إسراف البعض في التقصير في علوم السمع، تارة في معرفة نصوصه وألفاظه وطرق صحتها، وتارة في كيفية الجمع بين المتعارض، فقدموا العموم على الخصوص والظواهر على النصوص.. فوقعوا في "البدعة" وهؤلاء كالنواصب والروافض وكثير من الوعيدية، ومن هذه الجهة كذلك كان خبط كثير من الناس في مسألة القرآن"^(١).

ج - معاداة العلوم العقلية: وهذا السبب يقوم على تقصير من جانبيين: جانب أهل المعقولات وجانب أهل السمع. أما الأول فجماعة منهم قصرُوا في السمع كبعض المعتزلة، فذهبوا إلى نفى الشفاعة للموحدين ونفى الرجاء للمذنبين منهم، وأوجبوا خلودهم في النار من المشركين.

(١) ابن الوزير: إنبار الحق ص ١٢٣، ١٢٤

أما أهل السمع فظنوا أن العلوم العقلية التي ينفي المشتغلون بها الشفاعة والرجاء ونحوها هي المعارضة لما عرفوه من السمع الحق في ذلك، فعادوا في ذلك عالم المعقول ومن خاض فيه حتى من أهل السنة^(١).

وقد لاحظ الدكتور السيد رزق الحجر بحق فارقا هاما بين ابن الوزير وغيره من بعض أهل الحديث الذين لزموا جانب السمع ونهوا عن الخوض في العقلية، فهو لا يمنع من ذلك شريطة أن يتسلح الخائض فيها بالإتقان الكامل لعلوم العقل وعلوم السمع معا، بحيث يكون كواحد من الأئمة في كلا العلمين.

ومن هنا يقول ابن الوزير بعد أن بين هذه الأغلاط التي وقع فيها جماعات من المتكلمين، وبعد أن بين أن بعض أهل السنة يتحمل نصيبا من هذه الأغلاط:

"و اعلم أنه لا يكاد يسلم من هذه الأغلاط إلا أحد رجلين: إما رجل ترك البدعة كلها والتمذهب والتقاليد.... وبقي مع الكتاب والسنة كرجل نشأ قبل حدوث المذاهب.. ورجل أتقن العلمين العقلي والسمعي، وكان من أئمتها معا بحيث يرجع إليه أئمتها في وقائعها ومشكلاتها، مع حسن قصد وورع وإنصاف وتحري للحق.

وأما من عادى أحد هذين العلمين وعادى أهله، ولم يكن على الصفة الأولى من لزوم ما يعرف وترك ما لا يعرف، فإنه لا بد أن تدخل عليه البدع والأغلاط والشناعات"^(٢).

ابن الوزير ومدى الحاجة إلى علم الكلام

يعرف الإيجي علم الكلام بأنه "علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه"^(٣). ويعرفه ابن خلدون بأنه: "علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنصرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة" ولا يخرج تعريف كل من التهانوي والفارابي عن ذلك^(٤).

ويتبين لنا من هذه التعريفات وظيفتان إحداهما توضيح العقائد الإسلامية وتقديم

(١) السابق ص ١٢٣، ١٢٧

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٨

(٣) الإيجي: المواقف ١/ ٣٤، ٣٥

(٤) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون. الفارابي: إحصاء العلوم ص ٧١ مصر عام ١٣٥٠ هـ

الأدلة العقلية التي تؤيدها. والثانية الدفاع عن هذه العقائد في مواجهة الشبهات والشكوك التي توجه إليها. ولكن ألا يمكن توضيح العقائد الدينية وإثباتها بطريق آخر غير طريق الكلام والمتكلمين؟

يجيب ابن الوزير على ذلك بالإيجاب، ويستدل على ذلك بأن صحابة النبي ﷺ وغيرهم ممن سبقوا نشأة هذا العلم، قد عرفوا هذه الأمور، ولم تكن لديهم هذه المعرفة غير كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

فالصحابة لم تتوقف معرفتهم بأصول العقيدة على براهين المتكلمين، كما أنهم قاموا بدورهم في الدعوة إلى الدين والذود عنه في مواجهة شبهات الملحدين، متبعين رسول الله ﷺ والأنبياء السابقين. وهذا ما أكده ابن الوزير ويرى كفاية القرآن الكريم في البرهنة على عقائد التوحيد من غير حاجة إلى أدلة المتكلمين^(١).

ويؤيد ما ذهب إليه ابن الوزير الإمام يحيى بن حمزة في كتابه "التمهيد" على أن القرآن مشتمل على ذكر الأدلة وشرحها^(٢). بل صرح بذلك مشاهير المتكلمين والمعتزلة والأشاعرة بل ترى القاضي عبد الجبار المعتزلي يقول: "إن الله سبحانه ينبه على المعاني التي يستخرجها المتكلمون بمعانة بألفاظ قليلة تحتوى على معان كثيرة"^(٣).

فإذا كان القرآن - كما شهد بذلك أعلام العلماء وأئمة المتكلمين - متضمنا لأدلة أصول الدين مع سهولة أدلته وجلالها، لم تكن هناك حاجة إلى معرفة ذلك من أدلة الكلام.

كما أن النبي ﷺ والصحابة و السلف الصالح لم يشغلوا بالنظر كما عرف لدى المتكلمين، ولم يأخذوا عقائدهم أو يبنوها من هذا الطريق.

ويبرهن ابن الوزير بكثير من الأدلة والبراهين في كتبه ورسائله على ثبات الأنبياء على اعتقادهم بينما لا يسلم المتكلمون من طروء الشبهات على معتقداتهم^(٤) ولا وقع بينهم من الخلاف والاختلاف مثل ما وقع بين الفلاسفة والمتكلمين الذين اختلفوا في كثير من

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٧.

(٢) السابق ص ١٩.

(٣) السابق ص ٢١.

(٤) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥١ و ٥٢ والروض الباسم ١٣٦/٢ وإيثار الحق ١١٤.

البدييات كالتواتر والتحسين والتقييح وأفعال العباد وغير ذلك. ويكفي أن نقف على كلام الطائفة الواحدة منهم بعضهم في بعض، وما فيه من وصف كل منهم للآخر بالكفر والبدعة^(١)

كما أن الفرق الكلامية مجانبة لطريقة النبي ﷺ، في بيان العقائد والبرهنة عليها، على الرغم من وجود اليهود والنصارى والمشركين في زمنه، وقد ناظروه فلم يأت في مناظرته لهم بشئ من جنس علم الكلام^(٢).

كذلك كان موقفه من الزبعرى الذى زعم أن المسيح والملائكة ممن يعبدون، وأنه يلزم من ذلك أنهم معذبون، أو موقفه من أبى سفيان عندما لم يشهد له بالنبوة في بادئ الأمر أو بدليل عقلى واكتفى بالدليل السمعى، وكذلك فعل عندما سئل عن الروح.

وقد أمر أحدنا أن يقول عندما يكثُر سؤال الناس "آمنت بالله ورسله" كما ثبت ذلك في الصحيح عن أبى هريرة وفي معناه قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾^(٣)

وقد عرضت مثل هذه المواقف للصحابة من خلال براهينهم عليها وما أمكن تحقيقه من غير حاجة إلى تنظير المتكلمين، بدليل أن كل من سبقوا نشأة علم الكلام قد عرفوا تلك العقائد ووقفوا على أدلتها من القرآن الكريم، مع تميز أدلة القرآن بجلالها وسهولتها ونفعها للخواص والعوام.

أما الدفاع عن الدين ورد شبهات الملحدين "فلا يغنى علم الكلام هنا، وإنما ينفع علم الغيب، ومن الجائر بالإجماع أن ترد هذه الشبهات على دقائق الكلام وتحير المبرز فيه، وتبذل المعجب به، وربما تولدت من تدقيقه على قدرة، وكان بالنظر كالباحث على حتفه بظلفه"^(٤).

كما أن الأدلة الكلامية لا تصلح في حق شبهات الملحدين، لأن الحجة لله تعالى عليهم

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١١، والبرهان ص ٥٢.

(٢) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٥٣ والبرهان ص ٥٧ والروض الباسم ١٣٩/٢.

(٣) سورة آل عمران آية ٥٩ - ٦١.

(٤) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٤٥٣.

قد تمت قبل تحرير هذه الأدلة بما خلق لهم العقول وأرسل إليهم الرسل وبين لهم ما في كتبه الكريمة من الأدلة، فإذا كانوا قد جحدوا آيات الله وبراهين القرآن الجليلة فهم لدقائق الكلام أجحد ومن قبولها أبعد. ويدل على أن المعول هنا إنما هو فيما أقامه الله تعالى على الكفار من حجة لا فيما يحرره المتكلمون من أدلة^(١). كما أن العلم بصحة الإسلام في قلوب الكفار غير مقدور للمسلمين، لا بأدلة الكلام ولا بأدلة السلف، لأن وجود العلم بذلك متوقف على نظر الكفار على الوجه الصحيح أو على خلق الله تعالى له، وكلاهما غير مقدور لنا.

فلم يبق لنا إلا أن نأمرهم "بأن ينظروا فيما نظرنا فيه على مقتضى ما خلق الله في عقولهم السليمة ومقتضى ما علمهم الله السنة أنبيائه الكرام عليهم السلام، فبمجموع العقل وبعثة الرسل تمت الحجة عليهم بإجماع العقلاء المنصفين قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكَ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾^(٢).

وهكذا يورد ابن الوزير كثيرا من الأدلة والبراهين على أن الخوض في علم الكلام وطرائقه خاصة تلك الأدلة التي يسوقها للبرهنة على أن الخوض في علم الكلام على وجه التقصي للشبهة والإصغاء إليها والتفتيش عن مباحث الفلاسفة والمبتدعة المشككة في كثير من الجليات يؤدي إلى أضرار عظيمة ويمرض الكثير من القلوب الصحيحة" ورفع المضرة المظنونة واجب عقلا، وقد شهدت بذلك التجارب مع النصوص وضل بسببه اثنتان وسبعون فرقة من ثلاث وسبعين فرقة^(٣).

والنصوص التي يشير إليها ابن الوزير كثيرة وتتمثل فيما ورد في الكتاب والسنة من النهي عن البدع والنهي عن المراء مطلقا، وعن المراء في القرآن، وفي القدر خاصة،

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ٢ / ١٣٠، وترجيح أساليب القرآن ص ٤٦، ٤٧.

(٢) سورة النساء آية ١٦٥.

(٣) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٥٢، ٥٣ وحديث افتراق الأمة مشهور وهو في رواية ابن عمر مرفوعا: "وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قال: من هي يا رسوله الله؟ قال: "ما أنا عليه وأصحابي" (سنن الترمذي بتحفة الأحوذى ج ١٧ الإبان ص ٣٩٩ - ٤٠٠) وفي رواية عن أبي هريرة مرفوعا: "افتترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة".

والأكبر النهى عن التفكير في ذات الله تعالى، وما ورد فيهما بالأمر عند الوسوسة بما ينافي طرائق أهل الكلام، وذلك كما يقول في خمسة عشر حديث في كتب السنة ومجمع الزوائد.

وعلى الرغم من كل ذلك، فلا يغيب عنا أن ابن الوزير ومعه أهل الحديث والأثر لا يستنكرون النظر مطلقاً" وكيف قد أمر الله تعالى به، ونحن إنما دافعنا عن الكتاب والسنة، ولكننا نبطل مبتدع النظر بمسنونه ونبطل من النظر ما أدى إلى القدح في أصحابه رضى الله عنهم وإلى القطع في صفات الله تعالى بغير تقدير ولا هدى ولا كتاب منير"^(١).

فالذى يبطله ابن الوزير وأهل السنن من النظر نوعين: أحدهما: ما كان متوقفاً على المراء والللجاج الذى لا يفيد ويشير الشر.

وثانيهما: الانتصار للحق بالخوض في أمور يستلزم الخوض فيها الشك والحيرة والبدعة لما في تلك الأمور من الكلام بغير علم^(٢).

فابن الوزير وأصحاب الحديث عامة لا يبطلون النظر ولا يقبحونه ما دام خالياً من الآفتين السابقتين، وإنما يبطلون النظر على طريقة المتكلمين والتعمق في دقائقهم لأنه لا يخلو عنها.

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ص ١٣٦/٢

(٢) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥٦، ٥٧، والروض الباسم ج ٢ ص ١٧

ج - ابن الوزير وموقفه النقدي من مباحث الإلهيات

إذا كان نقد ابن الوزير لمختلف مدارس علم الكلام يمثل في مذهبه الاعتقادي الجانب السلبي فإن هناك جانبا إيجابيا لا بد من استشرافه وتوضيحه، لأنه يبين لنا أن الهدف من هذا النقد ليس الهدم ولكن البناء، فلكل منهج نقدي دور في الهدم وكذلك دور في البناء، وقبل أن يقوم صاحب المذهب بتوضيح مذهبه وتقريره، لا بد أن ينقد مذهب خصومه ومخالفيه، هذا ما وجدنا عند كثير من الأئمة وأصحاب المذاهب.

وما علينا إلا تصفح مؤلفات الأشاعرة أو مؤلفات المعتزلة وعلى رأسهم القاضي عبد الجبار، حتى تطالعنا تلك المؤلفات النقدية التي يناقض فيها أصحاب المذاهب الأخرى، بل حتى أهل السنة من أمثال ابن قيم الجوزية وابن الجوزي ومن قبلهم أستاذهم العظيم شيخ الإسلام ابن تيمية، نجد لهم كثيرا من المؤلفات النقدية التي أشرنا إليها في الفصل السابق.

ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد ابن الوزير يسير على دربهم، خاصة وأنه قد بلغ درجة الاجتهاد في بقعة من العالم، سادها مذهب المعتزلة من الشيعة الزيدية، بل كان شيوخه وآبائه على هذا المذهب، فكان لا بد من تأكيد هذا الجانب النقدي وتوضيحه حتى يكون تأسيسا صحيحا لما اعتقه من آراء أهل السنة والسلف الصالح، وحتى لا يظن أنهم يقبلون إيمانهم بالمذهب تقليدا ودون إعمال الفكر والنظر فيه أو في المذاهب الأخرى السائدة في أصقاع اليمن، خاصة منهم الزيدية، وقد انتشرت بينهم مقالات أهل الكلام الذين يقدمون العقل على النقل

مطلقاً، كما هو منهج المعتزلة والزيدية^(١)، أو عند التعارض كما هو منهج الأشاعرة أو بعضهم^(٢).

أما منهج أهل السنة فمعلوم أنهم يقدمون النقل على العقل، ويستخدمون العقل في فهم النصوص، وأن النقل الصريح الصحيح لا يتعارض مع العقل الصحيح، الذي لم تلوثه مقالات الفلاسفة ولا أساليب المتكلمين.

وأهل السنة يقولون بالإثبات المفصل - في الصفات - والنفي المجمل، وأهل الكلام عكس هذا فيقولون ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، ولا جثة ولا صورة ولا شبح ولا.... ولا إلخ، وهذا هو النفي المذموم وهو النفي الذي لا مدح فيه، ومن هنا فَلَمَنْهَجِ أهل السنة ضوابط أو أصول متفق عليها، فمنهجهم في الصفات، يثبتون ما أثبتته الله - عز وجل - لنفسه من الأسماء والصفات، ويصفونه بما وصفه به رسول الله ﷺ من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل.

وكذلك ينفون عن الله - عز وجل - ما نفاه عنه رسول الله ﷺ ينفجون في الصفات الأسس الثلاثة المعروفة عندهم:

الأول: تنزيه الله - عز وجل - أن يشبهه شيء من مخلوقاته كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) وفيها رد على المشبهة.

الثاني: الإيمان بما وصف الله - سبحانه - به نفسه، وبما وصفه به رسول الله ﷺ كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٤) وفيها رد على المعطلة.

الثالث: قطع الطمع عن إدراك الكيفية، كما يفيدته قوله تعالى: ﴿وَلَا تُحِيطُونَ بِهِ﴾

(١) ويتضح ذلك عند كبار أئمة المعتزلة أنظر القاضي عبد الجبار في مؤلفه الأصول الخمسة ص ٧٦٨ وما بعدها.

(٢) انظر الرازي: أساس التقديس ص ٢١٠ - ٢٢١ بغداد عام ١٣٢٨ هـ

(٣) سورة الشورى آية ١١

(٤) سورة الشورى آية ١١

عِلْمًا^(١). والمعتزلة يجمعهم القول بالأصول الخمسة المعروفة التي سيأتي الحديث عنها، مع وجود الخلاف الشديد في غيرها.

والأشعرية يجمعهم الإيمان بالصفات الذاتية، فقط، وتأويل ما سواها من الخبرية، أما من اعتقد ما تضمنته (الإبانة) و (مقالات الإسلاميين) للأشعري، ولم يقل بالتأويل فهو من أهل السنة ويشبه السلف الصالح.

كما يجمع الشيعة القول بتقديم عليٍّ وأفضليته على جميع الصحابة والقول بإمامته، وولديه الحسين رضي الله عنهم، والزيدية فرقه من فرق الشيعة يتفق الجميع في هذه المسألة تماما^(٢).

وأهل السنة يقولون بأفضلية الأربعة الخلفاء رضي الله عنهم، وتفاضلهم على حسب ترتيبهم في الخلافة أبو بكر ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، على أصح القولين في تفضيل عثمان على علي، وفي هذه المسألة تتفق الأشعرية مع أهل السنة تماما.

كما تختلف الشيعة مع أهل السنة تماما، بإطلاق أهل السنة هنا يراد به المعنى الأعم، وهو يقابل الشيعة، فالأشعرية بهذا المعنى من أهل السنة، أما المعنى الأخص، وهو ما يقابل البدعي فليس الأمر كذلك لما سبق في المقارنة.

ولا ننسى أن كل طائفة تتفرق إلى عدة فرق يُحطَىُّ بعضها بعضا، وقد تكفرها، وهذا ما دعا ابن الوزير إلى رفض الكلام جملة وتفصيلا، وأراد المنهج النبوي الخالص البعيد عن المخالفة والمنجذب للكثير من البدع، ومن هنا فهو يقول:

"فإما المبتدعة، فإنما أعنى بهم أهل البدع الكبرى الغلاة أيا كانوا، فأما البدع الصغرى فلا تسلم منها طائفة غالبا، وأما أهل السنة فقد أريد بهم أهلها على الحقيقة، وقد أريد بهم من تسمى بها وانتسب إليها، فتأمل مواقع ذلك"^(٣) والمبين لهذا هو سياق كلامه.

(١) سورة طه آية ١١٠

(٢) انظر المهدي المرتضى: القلائد في تصحيح العقائد ضمن مقدمة البحر الزاخر ج ٣ ص ٩١، ٩٤.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٨٦

وأهل السنة^(١) عند ابن الوزير، هم الفرقة الناجية، التي ليس لها متبوع تتعصب له، إلا كتاب الله - عز وجل - وسنة رسوله ﷺ وهم أهل السنة والحديث، فهم أعلم الناس بأقوال الرسول ﷺ، وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأعرف الناس بمعانيها، وأشدّها اتباعاً لها.

يردون المجمع الميين من الكتاب والسنة، يجعلون ما جاء فيها هو الأصل الذي ثابتة في الوجهين، ويردون ما اختلف فيه من مسائل العقيدة، وغيرها إلى الكتاب والسنة، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، فإن إتباع الظن جهل، واتباع الهوى بغير هدى من الله ظلم وهما جماع الشر^(٢).

(١) نشأ مصطلح أهل السنة والجماعة، لاسيما بعد ظهور البدع والفرق - استنادا إلى الأحاديث والآثار الداعية إلى الارتباط بالجماعة، والتمسك بالسنة، والمحذرة من الفرقة والاختلاف في الدين، والابتداع فيه. (انظر د. مصطفى حلمي: ابن تيمية والتصوف ص ٨ دار الدعوة مصر عام ١٩٨٢م) كقوله ﷺ: "...عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين تمسكوا بها، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة" (رواه أبو داود ١٣/٥ - ١٨ كتاب السنة باب لزوم السنة رقم الحديث ٤٦٠٧ وانظر: سنن الترمذي ٧/٣١٩ - ٣٢٠ كتاب العلم وسنن ابن ماجه تعليق وتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / الحلبي).

ومعنى السنة في اللغة الطريقة والسيرة: حسنة أم سيئة (لسان العرب ١٣/٢٢٥ مادة سن) ومعناها الاصطلاحى عند المشتغلين بتقرير مذهب السلف في الاعتقاد: هي ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه اعتقادا، واقتصادا، قولاً وعملاً (أبى الفرج شهاب الدين بن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم ص ٢٣٠ دار الفكر بيروت) ومصطلح أهل السنة له إطلاقان: عام وخاص أما العام: فالمراد به ما يكون في مقابل الشيعة، فتدخل جميع الفرق المنتسبة إلى الإسلام - عدا الشيعة - في مفهوم أهل السنة، وعليه يصح تقسيم المسلمين إلى سنة وشيعة، قال شيخ الإسلام "لفظ السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فدخل في ذلك جميع الطوائف، إلا الرافضة" (ابن تيمية: منهاج السنة ٢/٢٢١) وأما الخاص: فالمراد به ما يكون في مقابل أهل البدع والمقالات المحدثه، كالشيعة، والخوارج، والجهمية، والمعتزلة، والمرجئة، والأشاعرة، وغيرهم من أهل البدع، فهؤلاء لا يدخلون في مفهوم السنة بإطلاق الخاص، قال ابن تيمية "وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحض، فلا يدخل فيه إلا من أثبت الصفات لله تعالى، ويقول إن القرآن غير مخلوق، أن الله يرى في الآخرة، وثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة" (ابن تيمية: منهاج السنة ٢/٢٢١). ويسمى أهل السنة بأسماء أخرى منها أصحاب الحديث والأثر (مقالات الإسلاميين للأشعري ١/٢٩٠) والسلف الصالح (ابن حجر: العقائد السلفية ١/١١) والفرقة الناجية والمنصورة (الحاكم: مستدرکه ١/١٢٨) كتاب العلم) وهذا كله يطابق مذهب ابن الوزير ويرتضيه، بل هو شائع في كتبه ومؤلفاته.

(٢) ابن تيمية: مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣ ص ٣٤٧ - ٣٤٨

ومن الأمور الجديرة بالنظر أن ابن الوزير حين يتناول مذهب أهل السنة وأصحاب الحديث والأثر^(١) بالشرح والتحليل، يتناوله بمنهج نقدي واضح، فهو لا يسرد أقوال مذهب أهل السنة سرا، ولا يقرر قضاياها تقريرا سلبيا، بل يتناوله من خلال الأدلة والبراهين، ويعرضه وهو ينظر إلى مذاهب خصومه بعين بصيرة وحس نقدي.

ولذلك يسوق البيانات الواضحة على صحة مذهبه من خلال منهجه التي اختاره، فيأتي بالدليل بعد الدليل، ويناقش في أثناء ذلك مختلف الفرق الإسلامية من معتزلة و أشاعرة ورافضة، مستعرضا أدلتهم، وناقدا لها، وموضحا لمذهب أهل السنة وأسسها القوية معتمدا في كل ذلك على نصوص القرآن الكريم أحيانا وموضحا ومؤكدا لها بالسنة النبوية الشريفة أحيانا أخرى وهو لا ينسى في كل ذلك تأييد العقل وإثباتات الفطرة الإنسانية التي لا تخطئ.

وهذا هو الفارق بين المذهب التقريري، الذي يسلم به العالم حين يكون تناوله تناولا سلبيا، والمنهج النقدي في تناول العالم للمذهب، حين يعرض له وهو يضع نفسه في موضع الخصم، يفترض كل الاحتمالات الممكنة، التي يمكن للخصم الاعتراض بها عليه، فيتفدها واحدا إثر الآخر. وهو لا يريد في كل ذلك إلا الحقيقة الخالصة.

ومن هنا كان توضيحه وتحليله للإلهيات التي يعرض لها مذهبه نقديا، ولذلك سنعرض لبعض جوانبه مذهبه، والتي تمثل الأصول الاعتقادية لأهل السنة والجماعة، كما آمن بها ابن الوزير ودافع عنها في كتبه ورسائله، وهي مرتبطة كل الارتباط بقواعد المنهج عنده والتي سنعرض لها في فصل مستقل.

وعلى الرغم من اعتماد ابن الوزير في إثبات العقائد الإسلامية على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، إلا أنه لا ينكر النظر والاستدلال، ولا يرفض استخدام العقل، في فهم نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، بل يرى أن عليهما معولا كبيرا في

(١) أصحاب الحديث لا اشتغالهم بحديث رسول الله ﷺ وآثار أصحابه (رضى الله عنهم): تمييزا، وفيها، وعملا، واحتجاج بها، وقد ذكر عبد القادر الجيلاني (ت ٥٦١هـ) أن أهل السنة لا أسم لهم إلا أسم واحد، وهو أصحاب الحديث، وأهل الحديث يجمعون بين رواية الحديث، واعتقاد ما فيه، والعمل به. انظر ابن تيمية، مجموع الفتاوى ٣ / ٣٤٧ والسير للذهبي ٢٠ / ٤٣٩ وما بعدها ترجمة رقم ٢٨٦.

ذلك، وكتبه خاصة "العواصم والقواصم" مشحونة بذلك. إلا أن الفكر والاستدلال العقلي عنده محكوم بضوابط.

١- أنه ينكر الاعتماد على النظر العقلي في معرفة العقائد الإلهية ويدعوا إلى طريقة الرسل عليهم السلام وطريقة السلف الصالح.

٢- أنه ممن يستخدم النظر، ولكن في فهم نصوص الكتاب والسنة، وفيما للعقل فيه مجال كالتفكير في الكون وما فيه من الآيات المشهودة حيث ندب الشرع، إلى ذلك، بل أثنى على مستخدمى العقل، كما ذكرنا من قبل - في معرفة عجائب المخلوقات، لأنها بدورها موصلة إلى الإيمان بوجود صانع حكيم، وهو الله سبحانه وتعالى - خالق السموات والأرض - ولا يخفى كيف رفع القرآن الكريم من شأن العقلاء والمفكرين في كثير من آياته في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ^(١).

وأمثال ذلك في القرآن الكريم كثير. بخلاف التفكير في ذات الخالق، فإنه منهى عنه شرعا لحديث أبي هريرة: "يأتى الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا وكذا حتى يقول له من خلق ربك فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته"^(٢).

٣- أن ابن الوزير لا يجعل النظر أول واجب على المكلف كما يفعل الحكم والمتكلمون ولذلك يقول إن أول واجب على المكلف الإيمان بالله تعالى، ثم يأتى النظر في مراحل متأخرة في أمور تحتاج إليها كرد شبه المخالفين، ونقض أدلتهم.

ويضرب ابن الوزير لهذا بمثلين: "إنه حين يرشد الطفل، ويأتى لنبي زمانه، فإن هذا النبي لا يكلفه بالنظر، وإنما يلقنه الاعتقاد بوجود الله سبحانه، المثل الثانى: أنه ما ثبت أن مشركا أتى نبي زمانه، ثم كلفه هذا النبي بالنظر، ولكن يلقنه الاعتقاد الصحيح. والمتكلمون والحكماء على نقيض هذه الحال"^(٣).

(١) سورة آل عمران آية ١٩٠، ١٩١.

(٢) مسلم كتاب الإيمان باب الوسوسة ج ١ ص ١٢٠ والبخارى ج ٤ بدء الخلق ٢٩٢ ومسند أحمد ج ٢ ص ١٦١

(٣) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٣٧، ٣٨.

ومن هنا يقول ابن الوزير:

"فإن قيل ففيم النظر؟ قلت: في أمرين: الأول: في المخلوقات البديعة الصنعة، اللطيفة الحكمة، من سماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج وحيوانات، ذوات آلات وأدوات، منها آلات النظر والشم والسمع والطعم، كالأذن والعين والأنف والفم... فإنك عندما تنظر إلى ذلك تعلم ضرورة عقب النظر أن لها صانعا عالما حكيما قادرا.

الأمر الثاني: مما يفيد النظر فيه العلم هو قصص الأنبياء وأحوالهم"^(١).

ومن هنا يمكننا أن ندرك كيف سيستدل ابن الوزير على معتداته الدينية ولماذا سينقد كلا من المتكلمين والفلاسفة في أدلتهم على وجود الله ومعرفة بصفاته سبحانه وتعالى.

١- إثبات وجود الله تعالى.

سبق ابن الوزير تراث إسلامي ضخم، سواء عند الفلاسفة أو المتكلمين لإثبات العقائد الدينية، وخاصة البرهنة على وجود الله تعالى، والبرهنة على معرفة صفاته. ووجدنا بعض المفكرين قد استخدم الجانب العقلي وحده، قدمه على الجانب السمعي، وذلك عن طريق المقدمات والنتائج المنطقية والفلسفية.

وقد برروا مسلكهم هذا بأن العقل - عندهم - وهو المنطلق الأساسي الذي يجب أن يصدر عنه إثبات مسائل العقيدة، ومن أهمها إثبات الصانع ومعرفة أسمائه وصفاته، وهذا هو المشهور عند جمهور المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة^(٢)

وقد انتقد هذه الطرق كثير من المفكرين منهم ابن رشد (عام ٥٩٥هـ) في كتابه "مناهج الأدلة"^(٣) وشيخ الإسلام ابن تيمية (عام ٧٢٨هـ) في كتابيه "تلبيس الجهمية"^(٤) و"النبوات"^(٥).

(١) السابق ص ٦٧، ٦٨

(٢) انظر الغزالي: الإحياء ج ١ ص ١٠٦ والتفتازاني: شرح العقائد النسفية ج ١ ص ٨٣ وما بعدها مطبعة كردستان العلمية مصر عام ١٣٢٩هـ.

(٣) انظر ابن رشد: مناهج الأدلة تحقيق د. محمود قاسم. ص ١٥٠

(٤) انظر ابن تيمية: تلبيس الجهمية ج ١ ص ٥١، ٥٢ مكة المكرمة.

(٥) انظر ابن تيمية: النبوات ص ١٤٧، ١٤٨ طبعة الرياض الحديثة.

وأخيرا ابن الوزير في كتابه "البرهان القاطع في معرفة الصانع"^(١). ومن هنا سينقد ابن الوزير كلا من طرق الفلاسفة والمتكلمين، لاعتمادهم على أدلة عقلية منطقية بعيدة عن البدهة والفترة التي اعتمد عليها أنبياء الله، بل سنجد في كتب الله تعالى وطريق الأنبياء سبيلا واضحة يقينية تغني عن كل هذه الأدلة المنطقية التي تكلفها الحكماء والمتكلمون.

يقول ابن الوزير: "إنهم - أي الأنبياء - مهملون للأنظار الكلامية، مجانبون لطرائق المتكلمين المنطقية، لم يدرسوا على أحد من أهل صناعة الاستدلال كتابا، ولا سمعوا من واحد كلاما، يجلس الواحد منهم اربعين سنة لا يخوض في شئ من الإلهيات، ولا يكسب المطالب النظريات، ثم يخوض دفعة واحدة في الأحكام الأزلية، والنعوت الخفية، والأمر التي احتجبت عن الأذكياء البرية، بحيث لو اجتمع عليه جميع الفلاسفة وشُعَلِ الذكاء المتقدمة، من المتقدمين والمتأخرين والفلاسفة المسلمين، يوردون عليه الشبه التي تتحير فيها إفهام الفطناء، وتدحض في مزالقها أقدام الأذكياء، ما أصغى إلى كلامهم، ولا مال إلى مقالاتهم، ولا قدحت قويات شبههم نار الشك في قلبه، ولا تردد في الحزم على اعتقاده"^(٢).

ثم يؤكد ابن الوزير خطأ الطريقة التي سلكها المتكلمون في إثبات الصانع وأمثالها من المسائل الإلهية العويصة بأن الأنبياء لم يسلكوها، ولو كان كذلك لنقل إلينا، يقول: "ولو كان ذلك هو طريق الأنبياء إلى معرفة الله -تعالى- لكانت الكتب التي جاءوا بها - كالقرآن الكريم وغيره - مشحونة بذكر الأعراض والدليل على أنها أمور ثبوتية حقيقة، لا خيالية إضافية"^(٣).

أدلة المتكلمين على وجود الله تعالى:

أما أدلة المتكلمين على وجود الله تعالى، والتي سوف ينقدها ابن الوزير، قبل أن يقدم طريقته التي ارتضاها في معرفة وجود الله تعالى، فتقوم أساسا على حدوث العالم واحتياجه

(١) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥١ - ٥٣ المطبعة السلفية مصر عام ١٣٤٩ هـ

(٢) ابن الوزير: السابق ص ٥١ - ٥٢.

(٣) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥٣ - ٥٤

إلى محدث هو الله سبحانه وتعالى، وقد بذلوا جهدا كبيرا في إثبات حدوث العالم، والرد على من قال بقدمه، وأشهر أدلتهم باختصار هي:

١- دليل الجوهر الفرد: ومضمونه أن موجودات هذا العالم، جواهره وأعراضه، حاضرة لحدوث الأعراض بدلالة التغير، وملازمة الجواهر لها، وحدثها على أساس أن مالا يلزم الحادث فهو حادث مثله. وإذا ثبت حدوث العالم بجواهره وأعراضه ثبت احتياجه لمحدث وهو الله تعالى.

وقد كلف هذه الاستدلال أصحابه جهدا كبيرا، إذ لزمهم أن يطيلوا البحث في صفات الجوهر، ذلك الجزء الذي لا يتجزأ، وفي إثبات الأعراض، وأنها حادثة، وأن العرض لها يقوم بعرض مثله، ولا يقوم بنفسه، وأنه من المستحيل أن تعرى الجواهر عن الأعراض، كل ذلك ليتهم لهم إثبات حدوث العالم بكل ما فيه. رغم كثرة الصعوبات التي كانوا يجدونها في ذلك، وكثرة الإشكالات التي كانوا يتعرضون لها.^(١)

٢- دليل الممكن والواجب: وينسب هذا الدليل إلى الجويني، ويتلخص في أن هذا العالم أجسام محدودة متناهية المنقطعات، وأعراض قائمة بها كألوانها وهيئاتها في تركيباتها وسائر صفاتها؛ وهذه الموجودات يسرى عليها جميعا حكم الجواز لما تتميز به الأجسام من صفات متغيرة فالعالم "بما فيه من موجودات مجوز غير ممتنع تقديره بخلاف ما هو عليه، فإذا لزم العالم كله الجواز استحال قدمه وثبت افتقاره إلى محدث وهو الله تعالى"^(٢).

٣- دليل الأشياء الحية وغير الحية: ويقوم على أساس أن أحياء هذا العالم جميعها حادثة، وذلك أمر مشاهد لا ينكر، والأحياء تستخدم الأشياء غير الحية، فجميع الأشياء غير الحية هي الأخرى حادثة. وإذا ثبت حدوث العالم بأحيائه وغيرها ثبت احتياجه إلى محدث هو الله تعالى.

أما أبرز أدلة الفلاسفة على وجود الله تعالى فهي:

١- دليل التناهي: وقد استدل به الكندي واعتمد فيه على مبدئين اثنين عن أرسطو

(١) الإمام الجويني: الشامل ص ٣٤ - ١١٧، والإرشاد ص ٢٠١ وما بعدها والغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٣ وما بعدها.

(٢) الجويني: الإرشاد ص ٢٨

أحدهما معقول وهو أن اللامتناهي لا يمكن البتة ألا يتحقق كله بالفعل، أى أنه لا يخرج كله إلى الوجود.

والثانى: هو أن الجسم والزمان والحركة مرتبطة في الوجود لا يسبق أحدها الآخر. ثم يطبق الكندي هذين المبدأين تطبيقا مستقيما، بحيث ينتهى إلى أن الجسم والحركة والزمان كلها متناهية ولها بداية فهي حادثة^(١).

وبعد أن يصل الكندي إلى ذلك على أساس مقدمات رياضية كثيرة، يقرر أنه إذا كان العالم حادثا له أول وبداية في الزمان، لأنه متناه من كل وجه، فلا بد أن يكون له محدث "فالجزم إذا حدث اضطرابا والمحدث محدث المحدث، إذ المحدث والمحدث من المضاف فالكل محدث اضطرابا عن ليس"^(٢). وقد فصل ابن حزم فكرة تناهى العالم في الابتداء والانتهاء وأثبت بناء عليها حدوث العالم واحتياجه إلى محدث^(٣).

٢- دليل الإمكان والوجوب: يثبت هذا الدليل الوجود عن طريق تأمل فكرة الوجود نفسها وتحليلها تحليلًا عقليا بعيدا عن النظر إلى العالم المحسوس، خاصة وأن الفلاسفة يقسمون الوجود إلى ممكن الوجود، والواجب الوجود.

وقد عبر عن هذا الدليل ابن سينا (عام ٤٢٨هـ) بقوله: "لا شك أن هنا وجودا وكل وجود فإما واجب وإما ممكن؛ فإن كان واجبا فقد صح وجود الواجب وإن كان ممكنا، فإننا نوضع أن الممكن ينتهى وجوده إلى واجب الوجود"^(٤).

ويعلق د. السيد رزق الحجر على هذا الدليل بقوله: "ولا يخفى أن هذه التفرقة بين الممكن والواجب إنما جاءت كوسيلة للتوفيق بين الفلسفة والدين بحيث يمكن وصف العالم بالقدم مع عدم تناقض ذلك مع انفراد الله سبحانه وتعالى بالقدم الحقيقى"^(٥).

(١) د. محمد عبد الهادى أبو ريدة: الكندي وفلسفته ص ٦٩ وما بعدها دار الفكر العربى القاهرة عام ١٩٥٠م

(٢) السابق ص ٧٦

(٣) ابن حزم: الفصل ١/١٤، ٢٣

(٤) ابن سينا: النجاة ص ٣٨٣ مطبعة الكردى القاهرة عام ١٣٣١هـ والإشارات تحقيق د. سليمان دنيا ط ٤٣٥/٣ دار المعارف مصر عام ١٩٦٨م. وكذلك تناول الفارابى هذا الموضوع فى كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة.

(٥) د. كمال جعفر: دراسات فلسفية وأخلاقية ص ١٦٣ مكتبة دار العلوم مصر عام ١٩٧٧م

ود. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص ١٩٤، ١٩٥

٣- دليل الحركة: يتلخص دليل الحركة - وهو ما اعتمد عليه أرسطو - في إثبات الواجب - في أن هذا العالم يتحرك حركة أبدية دائمة، فلا بد له من محرك وهو الله تعالى، وقد أخذ ابن رشد عن أرسطو هذا الدليل، لكنه لم يذهب مذهبه في القول بأن حركة الأفلاك السماوية في هذا العالم قديمة، بل كان يرى أن الأفلاك وحركاتها مخلوقة لله تعالى من العدم وفي غير زمان لأن الزمان لا يمكن أن تسبقه الأشياء المتحركة، ما دما قد اعتبرناه مقياسا لحركاتها. فالحركة تتطلب إذن محركا أو لا أو سببا يخرجها من العدم إلى الوجود^(١).

ومن الملاحظ أن هناك كثيرا من المفكرين والعلماء قد نقدوا كلام المتكلمين والفلاسفة في أدلتهم السابقة مثل ابن تيمية وابن رشد والرازي.

بل إن ابن رشد ينقد طريقة المتكلمين والفلاسفة، ويعلل ذلك بأنها ليست الطريقة الشرعية التي نبه عليها الكتاب العزيز، ووصفها بأنها الصراط المستقيم الذي دعا الله الناس منها إلى معرفة وجوده، ونبههم على ذلك بما جعل في فطرهم من إدراك هذا المعنى.

ولذلك يقول ابن رشد أن "أحدهما: طريق الوقوف على العناية بالإنسان، وخلق جميع الموجودات من أجله. ولنسم هذه العناية. والثاني: ما يظهر من اختراع الأشياء الموجودات مثل اختراع الحياة في الجماد، والإدراكات الحسية والعقلية ولنسم هذه دليل الاختراع"^(٢).

وينبنى هذا البرهان الجديد على أساسين بديهيين لا يحتاج المرء في إلزام الآخرين بهما إلى استخدام طريقة الجدل أو سلوك مسلك التفريع والتشعيب الذي برع فيه أهل الكلام والفلاسفة من المسلمين. أما الأساس الأول فهو أن نظام الكون يكشف لحواسنا وعقولنا عن تناسق عجيب بين أجزائه وبين الكائنات والظواهر التي يحتوى عليها، ويرينا أن هذا التناسق نافع للإنسان، ولكل كائن حي في العالم، أما الأساس الثاني فهو أن هذه الغايات الواضحة لا يمكن أن تكون وليدة الصدفة، إنما هي نتيجة لما أرداه الخالق لها^(٣).

(١) د. محمود قاسم: ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٩٦، ٩٧ الأنجلو المصرية ط ٣ عام ١٩٦٩ م.

(٢) ابن رشد: منهج الأدلة ص ١٥٠ - ١٥٢

(٣) انظر د. محمود قاسم: ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٩٨ وما بعدها.

وقد مثل ابن رشد وابن تيمية للعناية بقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ الْأَرْضَ مِهْدًا ﴿٦﴾ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴿٧﴾ وَخَلَقَنكُمْ أَزْوَاجًا ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴿٩﴾ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴿١٠﴾ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴿١٢﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَجَنَّتِ أَلْفَافًا﴾ (١)

وبقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴿١٣﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ (٢). وبقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴿١٤﴾ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿١٥﴾ الْآيَات (٣).

ومثلا للاختراع بقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴿١٦﴾ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴿١٧﴾، وبقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٩﴾ الْآيَات (٥).

ومثلا للجمع بين الدلائل بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢٠﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ﴿٢١﴾ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ (٦)

فالأولى على دلالة الاختراع، والثانية على العناية، وأكثر الآيات الواردة في هذا المعنى يوجد فيها نوعان (٧).

ومن هنا نقد ابن الوزير منهج المتكلمين في الاستدلال على وجود الله تعالى وساق العديد من الأدلة على فساد طريقتهم في الاستدلال بالأكوان.

ومن أهم أدلته على ذلك:

١- إن القول بشبوت الأكوان يخالف ما عليه أكثر العقلاء وجماهير الأمة، بل إننا نجد أكثر

(١) سورة النبا آية ٦ - ١٦.

(٢) سورة الفرقان آية ٦١ - ٦٢.

(٣) سورة عبس آية ٢٤ - ٣٢.

(٤) سورة الطارق آية ٥ - ٦.

(٥) سورة الغاشية آيات ١٧ - ٢٠.

(٦) سورة البقرة آية ٢١، ٢٢.

(٧) انظر ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ج ١ ص ١٧٤ وابن رشد: مناهج الأدلة ص ١٥٣ - ١٥٤.

شيوخ المعتزلة من البغدادية يقولون بانتفاء الأكوان إلا أبا هاشم وأصحابه^(١).

فلما كانت الأكوان غير ذوات حقيقية فإنه لا يصح الاعتماد عليها في الاستدلال على وجود الله تعالى، وهو الذي علمنا بالضرورة الفطرية أنه الذي أوجد الموجودات وخلق العوالم وقدرها أحسن تقدير ودبرها أفضل تدبير.

٢- وما يستدعى الشك في الأكوان، أن المثبتين لها اضطربوا فيها غاية الاضطراب، فإن أبا هاشم كان يقول إن الأكوان ثابتة بالضرورة، كما ذلك "ابن متويه" في كتابه "المحيط". وقد بين ذلك ابن الوزير في قوله مخاطبا من استنكر الشك في الأكوان: "وإذا جاز الخطأ على أبي علي فيما يقطع فيه أنه من المشاهدات، وعلى أبي هاشم فيما يقطع على أنه من الضروريات، فالخطأ عليها في الاستدلالات الخفيات أقرب وحصر الطرق إلى الله تعالى في هذا الأمر الخفى أغرب وأعجب"^(٢).

٣- ولو استعرضنا الآيات القرآنية الدالة على وجود الخالق سبحانه وتعالى، ما وجدنا بينها آية واحدة تنبئ صحة الدلالة فيها على ثبوت العرض الكوني، بدليل خلو تفاسير القرآن الكريم من التنبية على ذلك في تفسير هذه الآيات بخصوصها" فكيف يشتمل الكتاب الذي جاء به على أدلة قاصرة، وما فيها دليل واحد يشفي؟ وكيف لم يقدح أحد من أهل عصره لا من أعدائه ولا من أصدقائه؟"^(٣)

٤- كذلك لو تأملنا ما استدلل به الأنبياء، صلوات الله عليهم، على وجود الله تعالى لوجدناه جاريا على طريقة الأحوال والآيات دون الأكوان، وعلى ذلك سار الصدر الأول والأئمة الغالبة من المسلمين، فقد استدلوا جميعا بالأجسام المحكمة المعبر عنها بالصنع المحكم بما تحكم به العقول من دلالة المصنوع المحكم على صانعه دون أن يعتمدوا في شيء من ذلك على دليل الأكوان يقول ابن الوزير:

ألا ترى أن الله تعالى احتج على بطلان ربوبية العجل بأنه ﴿أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٤)،

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٧٥ - ٧٦

(٢) السابق ص ٧٥ - ٧٦

(٣) السابق ص ٨٤، ٨٥

(٤) سورة طه آية ٨٩

وإبراهيم احتج على قومه بقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿۱۷﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿۱۸﴾﴾^(١)
ويقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْتَلَوْهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴿۲﴾﴾.^(٢)
وكذلك الأئمة وأولهم على رضى الله عنه في "نهج البلاغة" يقول:

"فبعث فيهم رسله ليستادوهم ميثاق فطرته، ويروهم آيات المقدره من سقف فوقهم مرفوع، ومهاد تحتهم موضوع، ومعايش تحيهم، وآجال تفيهم، وأوصاب تهرمهم، وأحداث تتابع عليهم". كما احتج ابن أبي الحديد في شرح الخطبة الأولى هذه بدلالة التركيب كما احتج بها على عليه السلام، ولم يتعرض للأكوان بتصريح ولا تلويح^(٣).

ومن هنا فالاستدلال بالأجسام المحكمة - لا بالأكوان - هو ما كان عليه الصدر الأول الذين شهد لهم الرسول الصادق الأمين بأنهم خير القرون... وقد اجتمع المختلفون على أنهم كانوا على صواب^(٤).

٥- ثم إن الاستدلال بالعرض الكونى ليس من الأدلة التى تعرض بالفطرة التى فطر الله الناس عليها، يقول ابن الوزير:

"إنا كنا قبل إن نتلقى كلام المتكلمين والأكوان لا نعرفها بالفطرة ولا يخطر ببالنا على ذلك الترتيب الذى يفيد معرفة الأدلة والحدود"^(٥).

٦- كذلك فإن الاستدلال بهذه الأدلة القائمة على الأكوان يتنافى مع الإجماع على وضوح الطريق إلى معرفة الله "واشتد اختلافهم فى الأكوان، علمت دقته بالضرورة عند من حققه، فكيف يكون ما اشتد اختلافهم فيه، وعلمت دقته وغموضه، كاشفا موضحا لما أجمعوا على وضوحه وسهولته؟"^(٦).

ومن هنا يذم ابن الوزير الذين سلكوا الطرق الملتوية من علماء الكلام ويعرضون عن كتاب الله تعالى وسنة [رسوله] ﷺ، وعن الفطرة التى فطر الله الناس عليها قائلا: "فتعين

(١) سورة الصافات آية ٩٥، ٩٦

(٢) سورة الأنبياء آية ٦٣

(٣) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٨٥، ٨٦

(٤) السابق ص ٨٦

(٥) السابق ص ٨٦

(٦) السابق ص ٩٤

حينئذ طلب الطريقة القريبة الممكنة التي هي فطرة الله التي فطر الناس عليها كما نص على ذلك في كتابه الكريم وسنة رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، ولولا ما وقع فيها من التغيير، لما احتاجت إلى طلب ولكنه قد وقع فيها التغيير كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ، في الحديث المتفق على صحته عند أهل النقل، وفيه تفسير الفطرة وتقريرها من المبلغ المبين لما أنزل عليه من الهدى والنور حيث قال: "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"^(١).

ويقرر ابن الوزير أيضا أن الفطرة التي فطر الله الناس عليها متضمنة سبعة أمور وهي كالآتي:

١- إثبات العلوم الضرورية التي يُبنى الإسلام على ثبوتها.

٢- ثبوت الرب عز وجل.

٣- توحيده سبحانه وتعالى.

٤- كماله بأسمائه الحسنی.

٥- ثبوت النبوات وصحتها في الجملة.

٦- الإيمان بجمعهم وعدم التفريق بينهم.

٧- ترك الابتداع في دينهم بالزيادة على ما جاءوا به والنقص منه.

فإذا أمعنت النظر في هذه الأمور بالفطرة الأولى، السليمة من التغيير بالعادات والطوارئ المغيرات لم تشك أن الخطر المخوف من عقاب الآخرة مأمون فيها.

أما الستة الأولى فمجموعها هو دين الإسلام الذي فطر الله عباده على معرفته، والخلاف في كل واحد منها كفر مجمع عليه. والأدلة عليه جلية وفاقية بين المسلمين ولا يمكن وجود أحوط منها ولا أولى ولا أخرى كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾^(٢) أي طلبوا لأنفسهم النجاة.

(١) البخارى كتاب الجنائز ج ٢ ص ١٠٤ ومسلم كتاب القدر ج ٤ ص ٢٠٤٧ وسنن أبى داود مع

عون المعبود ج ١٢ ص ٤٨٦ وسنن الترمذى الأحوذى ج ٦ ص ٣٤٤.

(٢) سورة الجن آية ١٤.

وأما السابع وهو عدم الزيادة والنقص في الدين فهو العصمة من البدع المفرقة بين المسلمين، وهو لا حق بما قبله في ثبوته في الفطرة، ولكن لا يثبت فيه حق التكفير غالبا^(١).

وهذا يعنى أنك إذا عرفت أن التدين أمر فطرى^(٢) في الإنسان وأن الأنبياء - عليهم السلام - قد جاءوا ببيان ذلك، وأن القول بوجود الله عز وجل أمر فطرى أيضا لم يشذ بجحده من الأمم السابقة غير فرعون اللعين والدهريين السابقين والملاحدة المحدثين، عرفت أن ابن الوزير سلك في استدلاله على إثبات وجود الله - عز وجل - طريقة الأنبياء، عليهم السلام، ووصفها بأنها أصح الطرق وأوشجها وأجلاها وآمنها وأشفاها، حتى نأمن بالسلوك فيها من الضلال في الطريق التي تبعد عن مقصوده، والعياذ بالله، وإلى تلك الطرق الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(٣).

وقد وصف ابن الوزير طريقته التي سلكها في الاستدلال على وجود الله لأربعة أصناف وسماها دلالات وكلها دل عليها القرآن الكريم الذي وصفه الله سبحانه بأنه يهدى للتي هي أقوم^(٤).

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٧، ١٨ بتصرف وانظر د. على بن على بن جابر: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ج ٢ ص ٣٥٨ - ٣٥٩

(٢) الفطرة هي السلامة من الاعتقادات الباطلة، والقبول للعقائد الصحيحة، وهذا فطرة الإسلام التي فطر الله الخلق عليها يوم قال: "ألست بربكم قالوا بلى" فإن حقيقة الإسلام أن نسلم لله لا لغيره، وهو معنى "لا إله إلا الله". وهذا أيضا ما انتهى إليه شيخ الإسلام حيث يرى أن معرفة الخالق سبحانه فطرية، وإنما تكون نظرية عند من فسدت فطرته، فاحتاج إلى النظر والبرهان (انظر مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية ٢/٣٤٧ - ٢٤٨) ومن المعلوم بالاضطرار من دين رسول الله ﷺ، أنه لم يوجب هذا النظر على الأمة، ولا أمرهم به، بل ولا سلكه هو، أو أحد من سلف الأمة في تحصيل هذه المعرفة، ولو كان النظر واجبا لكان أول ما يجب على الرسل دعوة قومهم إليه، وهذا مما علم فساده من دين الإسلام (السابق ١/٣٤٨ والفتاوى ١٦/٣٣٠). فالفطرة تعرف الخالق بدون الآيات والأدلة العقلية، لأن معرفة الدليل تستلزم تصور المدلول عليه قبل ذلك، كما أن معرفة الاسم تقتضى تصور المسمى من قبل حتى تتمكن المطابقة وتم المعرفة والقلوب مفطورة على الإقرار به سبحانه، أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل: "أفى الله شك فاطر السموات والأرض" (سورة إبراهيم آية ١٠). أنظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٤٢).

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٣

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٤٣.

وهذه الأدلة هي:

١ - دليل الفطرة:

تتجلى قدرة ابن الوزير النقدية في برهنته البسيطة والعميقة على استخراج أدلة وجود الله من القرآن الكريم، ومن الطبيعة الإنسانية البسيطة، وهو بذلك يسفه الحلول العقلية البعيدة عن بساطة القرآن الكريم العميقة.

فهو يرى أن أهم أقوى دليل على وجود الله تعالى هو الفطرة وما تشهد به، ولذلك فالتكلمون في نظرة قد "غفلوا عن كون وجود الخالق القيوم بخلقه أقوى في التعريف بوجوده من الدليل الذي يتكلفونه على ذلك في فطر العقلاء، وأنه إن أمكن الشك في هذه الفطرة أمكن الشك في دليلهم عليها، إذ لا يمكن أن يكون أقوى منها، بل هو أخفى بغير شك^(١).

وهذا الدليل من الأدلة التي نبه عليها القرآن، بل إنه جعلها في مقدمة تلك الأدلة وأساس لها. فالفطرة السليمة مجبولة على الإقرار بوجود الرب الخالق، والإيمان به تعالى مغروز في طبيعة البشر وفي شعور كل عاقل وضميره، ولذا فإن هذا الإيمان أجل وأرفع في نظر الإسلام من أن يكون موضع شك أو ارتياب يقول الله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ إِنِّي اللَّهُ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢).

ويؤيد ذلك أن كل إنسان يلجأ إلى الله في لحظات الشدائد والمحن، على الرغم من إعراضه - أحيانا - عن الله في الرخاء والأمن، فكل إنسان يعترف بوجود الله تعالى في أعماقه أو يكشف عن هذا الاعتراف حين يسقط في يده وتحاصره الأهوال.

ولذلك قال كثير من العلماء والأولياء: إن الإيمان بالله ضروري لا يحتاج إلى نظر. وقال آخرون: "إنما يحتاج إلى تذكر يوقظ من سنة الغفلة كتذكر الموت، الذي تقع الغفلة عنه وهو ضروري، حتى قال تعالى في مخاطبة العقلاء ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾^(٣).

(١) السابق ص ١١ وترجيح أساليب القرآن ص ٤٥

(٢) سورة إبراهيم آية ١٠

(٣) سورة الزمر آية ٣٠

وقد بين الله تعالى هذه الحقيقة في كتابه في كثير من الآيات كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ
الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى
ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسِيرُ كُرِّيَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِرِيمُ بَرِيحٍ
طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ
دَعَاؤُا اللَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِن أُجِيتْنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾^(٢).

ومن هنا لن يكون غريبا أن نجد تلميذا لابن الوزير هو الشوكاني يقول في تفسير هذه
الآية: "وليس هذا من أجل الإيثار بالله وحده، بل لأجل أن ينجيهم مما شارفوه من
الهلاك، لعلمهم أنه لا ينجيهم سوى الله سبحانه، وفي هذا الدليل على أن الخلق جبلوا على
الرجوع إلى الله في الشدائد"^(٣).

٢- دليل الأنفس:

وتعتمد دلالة هذا الدليل من جهة على ما يعرض للإنسان في حياته من أطوار الخلقة،
كما تعتمد من جهة أخرى على أن الإنسان خلق في أحسن تقويم، وذلك كله مشاهد
لا يخفى على أحد، فكل عاقل يعرف من أحوال نفسه، ويشاهد أطوار الجنين أنه كان
نطفة فصارت النطفة علقة ثم مضغة ثم لحما وعظاما وآلات وحواس موافقة لمصالحه، ثم
بعد الانفصال من قرار مكين تعاقبت عليه الأحوال من كبر وصغر، وضعف وقوة،
ومرض وصحة.

يقول ابن الوزير: "فإننا نعلم بالضرورة وجودنا أحياء قادرين عالمين ناطقين بعد أن لم
نكن شيئا، وأن أول وجودنا كان نطفة قدرة مستوية الأجزاء والطبيعة غاية الاستواء،
بحيث يمتنع في عقل كل عاقل أن يكون منها بغير صانع حكيم ما يختلف أجناسا وأنواعا
وأشخاصا"^(٤). ولو جاز أن يكون الإنسان بغير صانع لجاز - كما يقول ابن الوزير - "أن

(١) سورة يونس: آية ١٢

(٢) سورة يونس آية ٢٢

(٣) الشوكاني: فتح القدير ج ٢ ص ٤٣٥ الحلبي مصر عام ١٣٨٣هـ

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٤٤.

تصبح لنا دور معمورة أو مصاحف مكتوبة أو ثياب محوكة بغير بيان ولا كاتب ولا حائك، فما خص خير الخالقين بأن يكفر ولا يدل عليه أثر صنعته العجيبة وخلقته البديعة"^(١).

هذا من جهة ومن جهة ثانية فما نراه من مظاهر الإحكام والعناية والإبداع في خلق الإنسان وتركيب حواسه، ووضع كل عضو في موضعه المناسب لأداء وظيفته وتحقيق مصلحة الإنسان مما لا يمكن معه الشك في وجود الخالق المبدع.

ولنضرب مثلا واحدا مما استشهد به ابن الوزير من دلالة الأنف حيث يقول: "ثم انظر إلى موضع العينين... بعيدا مما يؤذيها مرتفعا للتمكن من إدراك المبصرات في الوجه الذي لا يحتاج إلى تغطية... ولو كان في الرأس أو في الظهر أو في البطن أو غير ذلك ما تمت الحكمة، ولا النعمة بهما"^(٢).

وأن لمن بديع صنع الله تعالى حقا ما نراه من استمسك البول في حالة الغفلة بل في حال النوم حتى نختار خروجه ونرضى به من غير رباط ولا سداد في مجراه ولا مانع محسوس ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٣).

وقس على ذلك نعم الله تعالى وآلائه في خلقه الإنسان، التي لا تتأهى في الإعجاز والإبداع مما لا يحصيه الإنسان، ولا يدركه أو يدرك بعضه إلا كبار العلماء.

وقد جمع الله تعالى ذكر دلالتى النفوس والآفاق في قوله تعالى: ﴿سُنِّيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾^(٤).

ويستشهد ابن الوزير بكثير من الآيات القرآنية التي تتحدث عن أطوار الخلق الإنسانية وأحوال الترقى في التكوين والتي لا بد لها من صانع حكيم مدبر بديع، بل نجد ابن الوزير يحيل إلى كتب مؤلفين في علم التشريح^(٥) ليقف من أسرار خلق الإنسان على ما يضطره إلى التصديق الجازم بوجود إله خالق قادر عليم حكيم.

(١) السابق ص ٤٦

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ج ١ ص ٤٧

(٣) السابق ج ١ ص ٤٥ سورة المؤمنون آية ١٤

(٤) سورة فصلت آية ٥٣

(٥) مثل كتاب لغظ المنافع لابن الجوزى.

ولا يفوت ابن الوزير أن يرد على اعتراض يمكن أن ينشأ في نفس القارئ - كما يزعم بعض الفلاسفة - أن يكون هذا كله راجعا إلى الطبع والطبيعة، وليس إلى الإله الحكيم؟! ويدلل على فساد هذا الاعتراض بوجهين:

الأول: أن هذا الأثر لو كان عائدا إلى الطبع لكان أثرا واحدا " كما لو جمدت النطفة بطبع البرد أو أنتنت ". الثاني: أن آدم عليه السلام هو أب البشر وذلك معلوم بالضرورة لتواتره من جهة وللدليل الواضح عليه من جهة أخرى، فلو كان خلقه أثرا للطبيعة من غير صانع لرأينا في كل زمان خلقا من طين كخلق آدم عليه السلام، فلم توقف أثر الطبيعة على هذا المثال الوحيد؟^(١).

٣- دلالة الآفاق:

أما دلالة الآفاق فهو الدلالة المذكورة أيضا في القرآن الكريم والمستمدة من تأمل الكون، وما فيه من دقة الإحكام وبديع الصنعة التي تدل على الخالق البديع سبحانه، وقد تكلم عن هذا الدليل أيضا الإمام الغزالي وابن رشد وابن تيمية وسموها هي ودلالة الأنفس أدلة الإختراع والعناية. وهم في هذا يصدر عن القرآن الكريم مباشرة.

يقول ابن الوزير: "وأما دلالة الآفاق فما يحدث ويتجدد في العالم من طلوع القمرين والكواكب وغروبها عند دوران الأفلاك الدائرات... والرياح والذرايات، والنجوم الثوابت منها والمعالم"^(٢).

كذلك نلمس اختلاف الليل والنهار والفصول والأحوال ونحس تباين القمر بين حرارة وبرودة مع علمنا باستخدام القمر وتغير في الأحوال مع الأجسام عنها، علمنا أن لهذه الآيات والمشاهد خالقا مخالفا للأجسام الأخرى"^(٣).

ويذكر ابن الوزير في أثناء تدليله هذا الذي يستمد من القرآن الكريم الكثير من الآيات الدالة عليه مثل: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ أَلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٩١، ٩٢ وإيثار الحق ص ج ١ ص ٤٨

(٢) السابق ج ١ ص ٤٩ - ٥٠ و ترجيح أساليب القرآن ص ١١٠

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ج ١ ص ٤٩ والبرهان القاطع ص ١٧

﴿ وَسَبَّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلْتِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ ﴾^(١).

كما جمع الله تعالى هذا الدليل في بعض آياته مثل: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾^(٢).

ألا تدل هذه الأشياء المحكمة على أن لها صانعا حكيما صنعها وأتقنها؟ هو الله سبحانه ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾^(٣).

هذا وقد أورد ابن الوزير في كتابه "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" خمسا وعشرين آية دالة على هذه المعاني وغيرها، كما ذكر أنه اختارها من بين خمسمائة آية من القرآن الكريم.

وقد سرد تلك الآيات في معرض الرد على القائلين بدلالة الأكوان في إثبات الصانع من المعتزلة وغيرهم، فمنهجه كما وضحه في كل مؤلفاته^(٤) الاستدلال على أصول من القرآن الكريم بما فيه من الإعجاز وإحكام خلق المخلوقات لجلائها، لا العرض الكوني لاستغنائها من كثرة الشبه فيه^(٥).

وكيف ينكر هذا ويستبعد، وقد حكى الله سبحانه - عن الهدهد وهو من العالم البهيمي - أنه وحد الله، واحتج على صحة توحيده بهذا الدليل المذكور في الآفاق، قال الله تعالى حاكيا عنه: ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٦) يعنى المطر والنبات.

فاحتج بحدوث هذين الأمرين العجيبين المعلوم حدوثهما مع تكرارهما بحسب

(١) سورة الرعد آية ١٢، ١٣

(٢) سورة البقرة آية ١٦٤، وانظر إيثار الحق ج ١ ص ٥٠

(٣) سورة لقمان آية ١١

(٤) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٧٥

(٥) السابق ص ٨٤

(٦) سورة النمل آية ١١

حاجة الجميع إليهما. وكذا قيل لبعض الأعراب: لم عرفت ربك؟ فقال: البعرة تدل على البعير، وآثار الخطأ تدل على المسير، فسماء ذات بروج وأرض ذات فجاج، كيف لا تدل على العلي الكبير" (١).

ولا نستطيع أن نتابع ابن الوزير في كثرة استشاداته على هذا الدليل من القرآن الكريم، واستعراضه لمختلف أوجه الآفاق ذكرها في القرآن، من أجل أن يثبت أن الاعتماد على آياته وحدها يكفي المستدل دون مناهج المتكلمين ومسالكتهم الصعبة وغير الواضحة.

٤- دلالة المعجزة:

وهذه الدلالة سبقه إليها كثير من الأصوليين في الاستدلال على وجود الله تعالى مثل البيهقي (عام ٤٥٨هـ) في كتابه "الاعتقاد" (٢) وابن تيمية وكذلك ابن القيم، ولكن ابن الوزير توسع في هذا الدليل، ودعمه بالأسانيد العقلية واستمد قرائنه من القرآن الكريم والسنة النبوية. وهذه الطريقة تدل على إثبات وجود الله تعالى من جهتين:

إحدهما: إخبار الأنبياء جميعا بوجود الخالق سبحانه، إذ اتفقوا جميعا من لدن آدم إلى خاتم المرسلين على استناد هذا العالم إلى رب عظيم ومدبر حكيم، ولا مجال للطعن فيما أخبروا به، خاصة وأن عددهم يزيد على مائة ألف نبي ورسول، أوطانهم متفرقة وأزمانهم متباعدة وأنسابهم مختلفة.

فإذا اتفقوا "على القطع بصحة أمر لا مجال للعقول في معرفته كالشرعيات المحضة، أو عقلي نظري كإثبات صانع العالم.. لعلمنا علما عاديا أنهم ما تواطأوا على التعمد والمباهة.. وأنه ما جمع متفرقات أنظارهم وألف نوافر طباعهم، إلا صدق ما ادعوه من علمهم، باستناد هذا العالم إلى رب عظيم ومدبر حكيم" (٣).

وهناك قرائن كثيرة تدل على صدقهم وتؤكد هذا الدليل:

١- وهو ما عرف واشتهر من أحوالهم وتواتر من صفاتهم من عدل وصدق ووقار وزهد

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ج ١ ص ٥٠، ٥١

(٢) البيهقي: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ص ٤٥ بيروت عام ١٤٠١هـ

(٣) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٧، ٨، ٥٢

في المال والجاه، وصلابة تقوى على الزمن تضعف إلى جانبها المحن، ولا أدل عليه من صبر نوح على قومه ألف سنة إلا خمسين عاما، وقوة محمد ﷺ وصلابته حيث عرضت عليه قريش المال والزوجة والجاه والرياسة، فلم يرفع إلى كلامهم رأسا ولم يلتفت إلى مقالاتهم أصلا^(١).

٢- معاداتهم لقرابتهم وأرحامهم الذين جبلت الطباع على محبتهم، وكذلك ترك مناهج آبائهم التي ولع الطبع باتباعها ومعاداتهم لعشيرتهم الأقربين في سبيل تبليغ دعوتهم، فهذا نوح عليه السلام ترك ابنه وغلظة كبده مع الغرقى واستغفر من دعائه ألا يكون مع الهلكى.

وهذا إبراهيم - عليه السلام - تبرأ من أبيه لما تبين أنه عدو لله وعزم على ذبح ولده الذى هو قرّة عينه وأحب الناس إليه حين أمر. وهذا محمد ﷺ، الذى شهد العدو والصديق بأنه أبر الخلق بعامة أمته دع عنك خاصة رَجْمِهِ، حتى إن الله عاتبه على كثرة رحمته، ترك الثناء على أبويه والذكر لهما والترحم عليها وولع بذكر النجاشى وصلى عليه، وأثنى على سلمان الفارسى وأهدى ثمرات الدعاء الجميل إليه^(٢).

وقد أجمع الأصدقاء والأعداء على أن الأنبياء - عليهم السلام - كانوا أعقل الناس وأوقرهم، فكيف ترى هؤلاء العقلاء يعادون أرحامهم ويصادقون من لم تتصل وشيجة نسب بينه وبينهم، ويتحملون مضار عدواة عشيرتهم، لغير غرض يعود عليهم، ولا فائدة ترجع إليهم^(٣).

٣- إنهم قد وقفوا - وهم الفقراء والمساكين - فى وجه أعتى القوى وأشدّها بغيا بلا خوف ولا وجل، كما وقف موسى وهارون فى وجه فرعون الطاغية، وكما وقف محمد ﷺ فى وجه قريش وكُبرائها.

ورغم كل ذلك حفظوا مع ضعفهم ونصروا عليها، ورغم أن الدنيا قد دانت لهم، فقد كانوا زاهدين فيها موقنين بمواعيد الله تعالى مسلمين أنفسهم لما أمر به، فإذا كانوا مع ذلك

(١) ابن الوزير "البرهان القاطع" ص ٣٥.

(٢) السابق ص ٦ - ١٠

(٣) السابق ص ١٠

لم يهزموا ولم يقض عليهم، أفلا يدلنا ذلك على أنهم مؤيدين بقوة قاهرة حفظتهم وأهلكت أعداءهم وأنهم صادقون في إخبارهم عن الله تعالى؟

٤- كما أن تأييد الله لأنبيائه بالأسباب الظاهرة وما كان منه تعالى لبعض أعدائهم من عقوبات خارقة كَمَسْخِ أَهْلِ السَّبْتِ قَرْدَةً، فهذان يدلان بذاتهما على أن الله تعالى أوضح الدلالة أما الأول فدلالته على قدرته الباهرة التي جمعت خرق العادات في النصرة بالأسباب الظاهرة والباطنة.

وأما الثاني فلأنه مما لا يحدث بالطبع وهو متواتر مع اليهود وثابت في القرآن الكريم، قد حُوطِبَ اليهود به، ولو كان عندهم أدنى ريب لبادروا إلى التكذيب والتشنيع، ومثل ذلك نطق الجبل، وفتق البحر، وخسف قارون، وهلك أصحاب الفيل وغيرها.

٥- وفوق ذلك فإن آدم عليه السلام أول من ادعى النبوة، ولم يكن هناك ما يدفعه إلى الكذب في دعواه، فقد كان وحده وليس معه إلا من هو طوعه وفرعه ومتبعه.

٦- كذلك عجز من عاصرهم عن إظهار كذبة واحدة لواحد منهم في جميع حياته في جميع الأمور التي ادعاهما تشهد بصدقهم أنواع المخلوقات، وتفصح لهم بالاحتجاج بدائع المصنوعات، من سماء مرفوعة، وأرض موضوعة، ونجوم في منازلها سيارة، منها مصابيح، ومنها زينة، ومنها ثواقب، ومعالم، ورواجم، وأقمار، وبحار^(١).

٧- عدم اختلافهم فيما أخبروا به، ألا ترى أن الفلاسفة اختلفوا أشد الاختلاف، وهؤلاء الأنبياء، ما كانوا مخالطين لأصحاب الدروس المنطقية والجدلية، بل سلكوا مسلك المتعبدين من العامة، ثم أتى كل واحد منهم في الإلهيات بعقائد أصبحت مرجع ومنتهى كل مدقق.

٨- إن من سلك طريقهم وقبل نصيحتهم، وصبر صبرهم، ظهر عليه من الكرامات قريب مما ظهر عليهم، وقد يظهر على بعضهم مثل معجزات الأنبياء كما ظهر لمريم عليها الدامغة أمر كبير ما طرق العالم له من معارض البتة خصوصا مع قدمه وتواتره^(٢).

(١) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ١٣، ١٤

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٥٣، والبرهان القاطع ص ١٤، ١٥، والترجيح ص ١٠٥

فالمعجزات التي ظهرت على أيدي الأنبياء عليهم السلام من غير ممارسة لشيء من علوم الطبائعيين والمرتاضين والمتفلسفة والمنجمين تدل على وجود الله تعالى، إذ تدل من جهة على صدق الأنبياء وقد أخبروا بوجوده سبحانه وتدل على وجوده تعالى من جهة أخرى، وهي أنها حادثة ضرورية ومخالفة للطبائع والعادات"^(١)

وقد ربط ابن الوزير بين دلالتى الأنفس والآفاق ودلالة معجزات الأنبياء، إذ قرر أن فى الأنفس والآفاق ما يدل على صدق الأنبياء فيما أخبروا به عن خالق هذا العالم ومديره:

"فإن أكثر الشواهد لهم أنهم ادعوا أمرًا تشهد بصدقهم فيه جميع أنواع المخلوقات وتفصح بالاحتجاج لهم بدائع المصنوعات، من سماء مرفوعة وأرض موضوعة، ونجوم فى مقدرات منازلها سيارة، وعلى محاكاة أفلاكها طوارة، وما أصدق ما قلت فى كتابك: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَنْجَارٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾"^(٢)

وهكذا ربط ابن الوزير بين هذه الدلالات، حيث جعل كل منها تصدق الأخرى فضلا عن دلالتها بنفسها على وجود الله سبحانه وتعالى، تلك هى الطرق التى ارتضاها فى الاستدلال على وجود الله تعالى وفضلها على أدلة المتكلمين لوضوحها لكل ذى عقل، ودقة أدلتهم وصعوبتها على الكثيرين وقربها من موارد الزيغ والضلال.

وفى الحقيقة فطريقة ابن الوزير فى الاستدلال على وجود الله يمكن أن نجدها عند كثير من المفكرين السابقين، خاصة منهم الذين يصدر عن مباشرة عن القرآن الكريم ونصوصه البيّنات الواضحة مثل كثير من أهل الحديث والأصوليين كابن تيمية، وهذه الطريقة عندهم عرفت بطريقة "الاعتبار"

والاعتبار اتجاه عقلى ينتفع مخلصا بروح القرآن، ونصه مع سلامة الفطرة، وهى الطريقة التى رد بها المخلصون على كل من المتكلمين والفلاسفة لوضوحها وبداهتها، وأستساغتها عند العامة والخاصة، وقربها من الفطرة السليمة والبداهة السهلة.

ولكن فَضَّلَ ابن الوزير هنا يظهر واضحا فى قدرته النقدية الجليلة حيث هو يدعم هذه

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢ الوهم ١٥

(٢) سورة لقمان آية ٢٧

الأدلة الشرعية المستمدة من النصوص بتحليلات عقلية دقيقة، وباستنباطات يحمدها عليها. خاصة وأنه يتوقف عند كل دليل، حيث يدعمه من ناحية بالكثير من الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة، ثم يستنبط منه كثيرا من الاعتبارات الجديرة بالتأمل، مما يعطى هذه الأدلة قوتها ويوضح جوانب الإعجاز فيها، خاصة وأن [في] القرآن الكريم أوجه من الإعجاز لا تظهر إلا لذوى العقول الراجحة ولا تكشف عن مكنونها إلا للمخلصين من علماء هذه الأمة.

وقد كان ابن الوزير بحق ممن أوتوا ملكة الفهم وحسن التقدير، فهو لم يشر إلى هذه الطرق بإشارة عابرة، وإنما عول عليها بالكلية، وترك ما عداها، ولذلك كان بيانه لها أوضح وأوفى. ويرى ابن الوزير أن الإقرار بوجود الله تعالى هو الحق والأحوط، إذ هو الاحتمال الوحيد الذى لا مضرة فى الأخذ به " فمن لم يثبت الرب قديما أثبت العالم قديما، ومن لم يثبت أسماءه الحسنى بلا سبب أثبت الإحكام العجيب للعالم بلا سبب، ومن لم يقبل الإيمان بالبرهان والقرآن قبل الكفر بلا قرآن ولا برهان" (١)

ومن هنا إذا قال الكافر أو غيره من المتكلمين: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟ أمكن الرد عليه بأنه إذا أمكن وجود العالم بغير خالق، فأولى منه وجود الرب بغير خالق.

ويرسم ابن الوزير طريقا لمداوة نفوس المؤمنين من بعض هذه الوسوس: بالفرع إلى الله تعالى بالتوبة والاستغفار، وطلب أسباب الرقة فإن الشك الذى يعرض للنفس قد يكون عقوبة بذنب، وتخويف النفس من الوقوع فى الشقوة الكبرى بعذاب الآخرة، فإن من طبائع النفوس الإيمان عند شدة الخوف، ولذلك يرجع كثير من العقلاء عند الموت عن عقائدهم القبيحة، وذلك ليس لتجلى برهان حيثئذ، بل لأن القلب لقي البرهان بلا معارض.

يقول ابن الوزير: فالنفس كما أنها بعيدة الإيمان، فإنها بعيدة الأمان، وخوفها أعظم لأعوان على الإيمان، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ رَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ (٢)

(١) ابن الوزير: إشار الحق ص ٦٠

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٤ وانظر ابن الوزير: إشار الحق ص ٥٩

ويسوق ابن الرزير كثيرا من الأدلة والبراهين النقلية والعقلية، كما يقدم المساعدات العلاجية النفسية والروحية، المستمدة من مشكاة النبوة، لمداواة نفوس المؤمنين مما يعترها في بعض الأحيان من الشكوك، كما أنه يصل بالأسلوب العقلاني المقنع بالمعارضين والجاحدين لوجود الله تعالى ببساطة ووضوح إلى موقف لا يستطيعون فيه إلا أن يقرؤا بوجود الخالق سبحانه وتعالى.

٢- موقف ابن الوزير من الصفات الإلهية

إذا أردنا تبين هذا الموقف - على الرغم من أننا نستطيع الآن التنبؤ به - بعد معرفتنا لطريقته في إثبات وجود الله تعالى، وكيف انه انتهج موقف السلف الصالح، فإننا لا بد أن نشير أولا إلى موقف المسلمين عامة من الصفات الإلهية، خاصة وأن هذا الموضوع أخذ جهدا عقليا وفكريا كبيرا من كافة الفرق الإسلامية.

وهناك تباين كبير بين موقف الصحابة والسلف ومن سلك مسلكهم من التابعين وموقف المتكلمين والفلاسفة المتأخرين الذين تعمقوا المسائل، ولم يكتفوا بموقف الصحابة من الإيمان الجملي، وتناول الصفات الإلهية بطرق مختلفة ومن جوانب محدثة، فبحثوا عن علاقة الذات بالصفات، وهل هي عين الذات أو زائدة عليها، وفرقوا بين الصفات من حيث نسبتها إلى الذات ونسبتها إلى الفعل، ومن حيث القدم والحدوث، فما دفع بعضهم إلى التأويل وبعضهم إلى التشبيه والتجسيم وبعضهم إلى التعطيل، ودفع جميعهم إلى تكفير بعضهم بعضا.

وقد كان المتكلمون والفلاسفة في غنى عن كل ذلك لو التزموا منهجا آمنا إلتزمه الصحابة والسلف الصالح، خاصة وأن "العقول لها حد تقف عنده وهو العجز عن التكيف لا تتعداه، ولا فرق بين البحث في كيفية الذات وكيفية الصفات" كما يقول ابن الوزير، ويسخر من ذلك الإنسان الذي يجهل نفسه التي بين جنبيه ثم يتأدى في العناد ويبحث في كيفية ذات الله وصفاته فيقول:

"فإنك قد حجبت عن حقيقة نفسك مع علمك بوجودها وعن كيفية إدراكاتك مع أنك تدركها، وإذا عجزت عن إدراك كيفية ما بين جنبيك، فأنت عن إدراك ما ليس كذلك أعجز هذه طريقة السلف"^(١)

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ١٦

أما موقف المسلمين عامة من الصفات فيتمثل في اتجاهات ثلاثة:
الأول: إثبات الصفات جميعا لله تعالى كما جاء بها الكتاب والسنة من غير تأويل لشيء منها.

الثاني: نفى الصفات جميعها عن الله تعالى وتأويل ما ورد فيها.

الثالث: نفى بعض الصفات وإثبات بعضها.

وفي كل واحد من هذه الاتجاهات الثلاثة توجد خلافات تباعد بين أصحابه وتفرق بينهم، فالمثبتون للصفات مثلا لم يكونوا - رغم اتفاقهم في الإثبات - فريقا واحدا، وإنما بالغ بعضهم في الإثبات حتى صار إلى التشبيه والتجسيم كالهاشمية والكرامية، وبقى أكثرهم على الإثبات المبرأ من التشبيه والتنزيه الخالي عن التعطيل، كما هو معروف عن أئمة السنة والسلف^(١).

كذلك نفاة الصفات كانوا فرقا متعددة ومتباينة كالباطنية والفلاسفة وكثير من المعتزلة.

أما من أثبتوا بعض الصفات ونفوا بعضها فهم معظم المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة.

أما موقف ابن الوزير من الصفات:

فهو يرتبط بعقيدته في الذات الإلهية، فكما أن العقول تعجز عن معرفة ذات الله تعالى على جهة التصور والتفصيل أو على جهة الإحاطة على حد علم الله تعالى، فإنها تعجز عن معرفة حقائق صفاته وكيفيات تعلقها بذاته، وعنده أن مخالفة هذه القاعدة هو الأساس الذي أدى إلى حدوث المشكلات والبدع المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته وأسائه.

خاصة وأن القرآن يوقفنا على أن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢) وقد روى عن النبي ﷺ، من النهي عن التفكير في ذات الله تعالى والأمر بالتفكير في آلائه، وهو أيضا ما روى عن الصحابة والتابعين.

وقد نشأت الفتن المتصلة بهذه المسألة، ووجدنا المشبهة والمُعطلة إنما وقعوا فيما وقعوا

(١) ابن تيمية: مجموعة الرسائل الكبرى ١١٩/١ والأشعرى: المقالات ٢٥٧/١.

(٢) الشورى: ١١.

فيه من البدع بسبب الخوض في مسائل ليست مما يدركه العقل "فغلاتهم يعطلون الذات والصفات والأسماء الجميع، ومنه الباطنية، ودونهم الجهمية، ومن الناس من يوافقهم في بعض ذلك دون بعض"^(١).

ومن هنا فموقف ابن الوزير التعطيل ورفض التشبيه لأنه لم يكن موقف السلف والمعتلة والمشبهة في نظره "إنما أتوا من تعاطى علم ما لا يعلمون، ولو أنهم سلكوا مسالك السلف في الإيمان بما ورد من غير تشبيه لسلموا، فقد أجمعوا على أن طريقة السلف أسلم ولكنهم ادعوا أن طريقة الخلف أعلم، فطلبوا العلم من غير مظانه، بل طلبوا علم ما لا يعلم، فتعارضت أنظارهم وعارض بعضهم بعضا في الأدلة السمعية.

فالمشبّهة ينسبون خصومهم وسائر أئمة الإسلام جميعا إلى التشبيه ويدعون في تفسيره ما لا تقوم عليه حجة، والكل حرّموا طريق الجمع بين الآيات والآثار الإقتداء بالسلف الأخيار والاقْتصار على جليات الأبصار وصحاح الآثار"^(٢). وهذا هو السبب فيما أحدثه المعتزلة والأشاعرة من البدع فيما يتعلق بالصفات الإلهية.

وقد كَفَّرَ بعضهم بعضًا على الرغم من أنهم قد لجأوا إلى التأويل، يقول ابن الوزير:

"ويدلك على قبح تأويل هذه الأسماء الشريفة في الفطر كلها أنك تجد المعتزلي يستبج تأويل الأشعرية للحكيم غاية الاستبجاح"^(٣). والأشعري يستبج تأويل المعتزلة البغدادية للسميع البصير المرید غاية الاستبجاح"^(٤). والسني يستبج تأويل المعتزلة والأشعرية للرحمن والرحيم والحكيم، غاية الاستبجاح، والكل يستبجون تأويل القرامطة لجميع الأسماء الحسنی غاية الاستبجاح"^(٥).

يؤيد هذا ما قاله ابن تيمية: "المتكلمة والمتفلسفة أكثر خلق الله تناقضا واختلاف، وكل

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٥

(٢) السابق ص ٩٥، ٩٦، والعواصم والقواصم ج ٢ الوهم ١٦ الإشكال الثامن.

(٣) لأن غلاة الأشعرية يذهبون إلى نفي حكمة الله تعالى، وإيجاب تأويله بالمحكم لصفة من غير حكمة له في ذلك الإحكام. والمعتزلة أثبتوا الحكمة ولكن سموها غرضا. انظر ابن تيمية في فتاويه ج ٨ ص ٨٩.

(٤) لأن غلاة المعتزلة يذهبون إلى نفي السميع البصير المرید. وتقييها في الظاهر، وإيجاب تأويلها بالعليم.

(٥) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٨

فريق يرد على الآخر فيما يدعيه قطعياً^(١) وغنى عن البيان تلك المعارك الفكرية والكلامية الطاحنة التي نشأت بين مختلف الفرق الكلامية بسبب هذه المشكلة التي أسيء البحث فيها، لمخالفتهم للمنهج الحق، وكيف قاتلت الفرق بعضها بعضاً وكفرت بعضها بعضاً.

وكانت محنة خلق القرآن، وهل هو قديم أم محدث؟ والفتن التي وقع فريسة لها كبار علماء الإسلام مثل الإمام أحمد بن حنبل الذي تعذب فيها كثيراً خير شاهد على ضلال الفرق وبحثها في أمور، هي في غنى عنها.

بل إن ابن الوزير نفسه وبسبب طريقته في اتباع السلف الصالح^(٢) وانتهاج طريقتهم قد عانى كثيراً، في سبيل ذوده السنة النبوية ومعتقد أهل الحديث والسلف الصالح. خاصة من الزيدية، وأمثالهم من الفرق المعاصرة له.

ومن هنا علينا ألا نستغرب تلك الإفازة الكبيرة التي نجدها عند ابن الوزير في معالجته لأمثال هذه المسائل الاعتقادية، حينما نقرأ مؤلفة الضخم "العواصم والقواصم" فإننا نجده بحراً لا ساحل له لكثرة ما يورده في المسألة الواحدة من الإشكالات والتنبهات والحجج والبراهين النقلية والعقلية.

إضافة إلى الأقوال التي يوردها والأدلة التي يجللها، والمعارضات التي يناقشها، مما يدل على تعمقه في كثير من هذه المسائل وإحاطته الدقيقة بكثير من إشكالات هذه المسائل الشائكة.

ومن هنا يجب أن نطمئن إلى النتائج التي يصل إليها، فهو لا ينتهي إلا إلى نتائج يطمئن إليها عقله وفؤاده بعد إعمال الفكر وتدقيق النظر - وهذا هو المنهج النقدي - ولا شك أن ابن الوزير قد استفاد جيداً من التراث الفكري والعقائدي الضخم الذي قد سبقه.

ولذلك وجدناه في هذه المسألة يستحسن بعض المؤلفات ويثبت أقوال أئمة أرتضى

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ج ١١ ص ٣٣٨

(٢) اتجاه السلف الصالح يسمى السلفية، وهي تطلق ويراد بها أحد معنيين: الأول حقبة تاريخية معينة تختص بأهل القرون الثلاثة المتقدمة، كما في الحديث "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم" (رواه البخاري ١١/٢٤٤) من حديث عبد الله بن مسعود. الثاني: الطريقة التي كان عليها الصحابة والتابعون، ومن تبعهم بإحسان، من التمسك بالكتاب والسنة وتقديمها على ما سواهما، العمل بهما على مقتضى فهم الصحابة والسلف. انظر: الأسفرايني: لوامع الأنوار ١/٢٠

وجهة نظرهم واطمئن إلى معتقدتهم، كما ينقل عن "أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي" (٤٨١هـ) ما ملخصه، أن معرفة العامة التي لا ينعقد شرائط اليقين إلا بها ثلاثة:

١- إثبات الصفة باسمها من غير تشبيه.

٢- نفى التشبيه عنها من غير تعطيل.

٣- الإيناس من إدراكها ومن ابتغاء تأويلها.

أما مذهب السلف أن كل من بلغه حديث من أحاديث الصفات يجب عليه فيه سبعة أمور:

١- التقديس.

٢- التصديق.

٣- الاعتراف بالعجز.

٤- السكوت.

٥- الإمساك

٦- الكف.

٧- التسليم.

أما التقديس فَيَتَنَزَّهِهِ اللهُ تَعَالَى عَنْ مِثَابَةِ الْمَخْلُوقَاتِ جَمِيعَهَا.

وأما التصديق: فهو الإيـان بأن ما ذكره حق على الوجه الذي أراد.

وأما الاعتراف بالعجز: فهو أن يقر بأن معرفة مراده عليه الصلاة والسلام ليس من شأنه.

وأما السكوت: فهو الإمساك بدينه لأنه يوشك أن يكفر، لو خاض فيه وهو لا يشعر

- أى فى البحث فى الكيفية - كقول السائل للإمام: كيف استوى؟ وإجابته المشهورة: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيـان به واجب، والسؤال عند بدعة.

وأما الإمساك: فلا يتصرف فى تلك الألفاظ بالتبديل والزيادة والنقصان، بل لا ينطق

إلا بذلك اللفظ.

وأما الكف: فإنه يكف باطنه عن البحث والتفكير فيه.

وأما التسليم: فألا يعتقد برسول الله ﷺ، وأصحابه وتابعيهم تهمة، لقيام الدليل على صدقه عليه الصلاة والسلام، ومعرفته بما يجوز على الله مما لا يجوز وعدالة الصحابة وتابعيهم. وثناء الله تعالى عليهم في كتابه العزيز، وشهادته لهم بأنهم خير القرون، فهذه سبع وظائف إعتقد السلف وجوبها^(١).

ومن هنا يؤكد أحد الباحثين المعاصرين^(٢) أن ابن الوزير هنا يتبنى المنهج الجملي في العقائد، بل في الأسماء والصفات لأنها من الأمور الخبرية المتفق على الاعتقاد الجملي فيها، حكى هذا الإتفاق شيخ الإسلام ابن تيمية في أثناء حديثه عن الفرق بين الاختلاف في الأحكام العملية والإعتقادية، وأن الخوض في تفاصيل الأحكام العملية جائز بخلاف القولية، فيكفي فيها الإقرار بالجميل، وإلا فقد "ذم أهل الأهواء والخصومات، وذم أهل الجدل والخصومة فيه، لأنه شر وفساد من غير حاجة"^(٣).

ولا تنسى أن الفطرة وما جبلت عليه تلعب دورا كبيرا في الإقرار بمعرفة صفات الله سبحانه وتعالى، وعلى توحيد الأسماء والصفات. ويلعب مفهوم الفطرة - كما مر بنا - دورا هاما عند ابن الوزير في هذه المعرفة العميقة، فالخلق في نظره مفتطورون على كون الخالق سبحانه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأعظم وأكمل من كل شيء، فهذا مستقر في فطر الناس - في نظره - وهو ضروري في حق من سلمت فطرته.

وتفصيل ذلك إنما يعلم بالسمع الذي جاءت به الرسل، فدلالة الفطرة على الصفات واضحة بيّنة، فإن كل مُحدّث لا بد له من مُحدّث، وهذا المُحدّث لا بد أن يكون قادرا، عالما، مريدا، حكيما، فالفعل يستلزم القدرة، والإحكام يستلزم العلم، والتخصيص يستلزم الإرادة، وحسن العاقبة يستلزم الحكمة.

وفي الفطرة الإقرار لله تعالى بالكمال المطلق، الذي لا نقص فيه من وجه من الوجوه، وكذلك في الفطرة تنزيهه عن النقائص والعيوب.

(١) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢ الوهم ١٥

(٢) د. علي بن جابر الحرابي: ابن الوزير وأراؤه الاعتقادية ٤١٠٢ - ٤١٢

(٣) ابن تيمية: الفتاوى ج ٦ ص ٣٥٤

فواهب الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام - إلى غير ذلك من صفات الكمال - أولى بالاتصاف بها من غيره.

ولذلك كان قول نفاة الصفات مخالفا لفطر الناس، موصوفا بالشذوذ والنكران، حتى التزموا - بسببها - من الباطل والمحال، ما لا يحصيه إلا ذو الجلال^(١)

فإذا توقفنا عند المعتزلة مثلا فيما أحدثوه من البدع المتعلقة بالصفات الإلهية فنجد:

١- قول بعضهم بأن الله تعالى صفة تؤثر في سائر صفات الكمال الذاتية الأربع، وبها تخالف ذات الله تعالى سائر الذوات، وهي صفة المخالفة، لكن هذه الصفة لم ترد في كتاب الله تعالى ولا في سنة النبي ﷺ.

٢- قول الكثيرين منهم بنفى السميع البصير والمريد وإيجاب تأويلها بالعلم، وهو تأويل لا يتمضي في مثل قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٢) وقوله في حكاية قول الخليل: ﴿يَتَأْتَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾^(٣)

٣- ومن ذلك قول البهاشمة أن الله تعالى يرى بإرادة حادثة لا فيه ولا في غيره، ولا يحتاج في خلقها إلى إرادة. والحازم - كما يقول ابن الوزير - يوازن بين الممتنعات فيرد أشدها امتناعا في الفطرة، ولعل وجود العرض لا في محل بل لا في العالم ولا خارجه وتأثيره فيمن لم يوجد فيه أبعد مما فروا منه^(٤)

٤- وكذلك قول أبي على الجبائي في مسألة القرآن، إن الله تعالى يتكلم مع التالى وأن الصوت كامن في الحروف في المصاحف، وسبب ذلك، هو الاعتقاد بأن السمع قد ورد بأن كلام الله تعالى هو المسموع في المحارب، المكتوب في المصاحف، وأن منكر هذا كافر، وذلك إنما ينتج عن تقصيره في علم السمع^(٥)

(١) انظر د. عثمان بن علي حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج ١ ص ٢١٣، ٢١٤ ط ٢ الرياض عام ١٤١٥ هـ.

(٢) سورة البقرة آية ١٨٥

(٣) سورة مريم آية ٤٢

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٠ والعواصم والقواصم ج ٢ الوهم ١٥

(٥) ابن الوزير: العواصم ج ٢ الوهم ١٥ وإيثار الحق ص ١٢٤

أما الأشاعرة فلهم في الصفات بعض الأقوال المبتدعة فيها:

١- قولهم بدوام وصف الله تعالى بالكلام، ووجود ذلك في القدم والأبد، وجعله مثل صفة العلم لا يجوز خلوه عنه طرفة عين. مع أن الشرع لم يرد - كما يقول ابن الوزير - إلا بأن الله تعالى متكلم وأنه كلم موسى تكليماً ونحو ذلك. وما زاد على هذا فبدعة في الدين، قد أدت إلى التفرق المنهى عنه^(١).

٢- وما ذهب إليه غلاتهم في نفي حكمة الله تعالى وإيجاب تأويل "الحكيم" بالمحكم لصنعه من غير حكمة له في ذلك الإحكام^(٢).

هذا وقد ابتدع الأشاعرة والمعتزلة في قولهم بنفي حقيقة الرحمن والرحيم وما في معناها من الرؤف والودود وحكموا بصرفها عن ظواهرها وتعطيلها عن حقائقها إلى المجاز المحض، وكل ذلك بمجرد ظنهم أن الدلالة العقلية القاطعة دلت على ذلك، بينما الحقيقة أن تلك الأدلة التي أُلجأتهم إلى التأويل قد انتهت إلى غاية الدقة ووردت عليها الشكوك الصعبة حتى اختلف في صحتها أئمة المعقول.

ومن هنا يُلزم ابن الوزير كلاً من الأشاعرة والمعتزلة بحجة مفحمة حين يقول: "فمخالفة الحق فيها - أي المسائل السابقة - على جهة التأويل لا تكون كفراً ولا فسقاً على جميع قواعد العقلاء، ولا يشك أحد في أن الفوز بالأمان من الكفر الموجب الخلود في النار أرجح من الفوز بالظفر بالحق في تلك الدقائق التي كثر اختلاف العقلاء فيها^(٣)."

ويرد ابن الوزير قول الأشاعرة والمعتزلة هذا بأن إثبات الصفات جميعاً لله تعالى من غير تشبيه واعتقاد أن ظواهر ذلك مدح لله تعالى هو الحق، وهو كذلك الأسلم والأحوط في الدين، أما إنه الحق فلكثرته ما ورد من هذه الأسماء في الكتاب والسنة دالاً على أنه على جهة التمدح، من غير أن ينكر ذلك أو يحذر من اعتقاده أحد من الصحابة والتابعين.

وأما أنه الأحوط والأسلم في الدين، فلأن الإجماع قد انعقد على أن مخالفة العقل إذا تجرد عن السمع، ليست بكفر ولا فسق، وإن كان فيها مخالفة ضرورة العقل. كما انعقد الإجماع كذلك على أن مخالفة السمع الضروري كفر وخروج عن الإسلام^(٤).

(١) السابق ص ١٠٥

(٢) السابق ص ١١٩

(٣) السابق ص ١٢١، ١٢٢

(٤) د. رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامي ص ٢٤٠ - ٢٤٢

ولذلك يقول ابن الوزير: "والذى وضح لى فى هذا وضوحا لا ريب فيه بحسن ترفيق الله... أن الكلام فى ذات الله على جهة التصور والتفصيل أو على جهة الإحاطة على حد علم الله، كلاهما باطل، بل من المتشابه الممنوع الذى لا يعلمه إلا الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾^(١) ولقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢).

وإنما تصور المخلوقات وما هو نحوها، ولما ورد من النهى عن التفكير فى ذات الله والأمر بالتفكر فى آلائه"^(٣). لأن التفكير فى ذات الله - عز وجل - وأسمائه وصفاته من بدع المشبهة على اختلاف أنواعهم وبدع المعطلة على اختلافهم أيضا، فغلاتهم يعطلون الذات والصفات والأسماء الجميع، ومنهم الباطنية، ودونهم الجهمية، ومن الناس من يوافقهم فى بعض دون بعض.

ومن هنا فابن الوزير يقرر إثبات الصفات بلا تشبيه ولا تعطيل وان إمرارها على ظاهرها هو الحق والأسلم والأحوط فى الدين، على حسب ما تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة، والذى نجده واضحا عند أمثال ابن تيمية من العلماء الإجلاء.

وقد ألف الإمام الشوكانى (عام ١٢٥٠هـ) بعد ابن الوزير رسالة سماها "التحفة فى مذهب السلف" يسلك فيها نفس مسلك ابن الوزير والسلف الصالح فيما يتصل بمنهجه فى اعتقاد الصفات والأسماء الإلهية.

وفى صفة الرحمة لله تعالى التى يثبتها ابن الوزير والسلف الصالح، يرد على زعم من اعتقدها مجازا ولغيره حقيقة بقوله: "وقد ثبت أن الرحمن مختص بالله تعالى وحده يجرم إطلاقه على غيره، ولو كانت الرحمة له مجازا ولغيره حقيقة كان العكس أوجب وأولى، وما المانع للمسلم من إثباتها صفة حمد ومدح وثناء، كما علمنا ربنا، مع نفى صفات النقص - المتعلقة برحمة المخلوقين - عنه تعالى، كما أثبتنا له الحى العليم الخبير المريد، مع نفى نقائص المخلوقين فى حياتهم المستمرة"^(٤).

(١) سورة طه آية ١١٠

(٢) سورة الشورى آية ١١

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢ الوهم ١٥ وإيثار الحق ص ٩٣

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٥

وقد حكى إجماع المسلمين على حسن إطلاق الرحمة على الله من غير قرينة تشعر بالتأويل. كما ذكر أن الله سبحانه كرر التمدح بالرحمة أكثر من خمسمائة مرة في كتابه الكريم منها باسمه الرحمن أكثر من مائة وسبعين مرة، وباسمه الرحيم أكثر من مائتى مرة، وجمعها للتأكيد مائة وست عشرة مرة^(١).

أما فيما يتصل بألفاظ مثل التحيز والانتقال وإثبات الجسم ونفيه، فهى من ألفاظ المحدثه المبدعة لما علم من الشرع أنها لم تنقل عن أحد من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولا عن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أحد من الأئمة والمحدثين.

وإنما كانوا يراعون لفظ القرآن الكريم والحديث فى النفى والإثبات فى الأسماء والصفات، ولا يأتون بلفظ مبتدع فى النفى والإثبات، لأن ذلك ليس له ضابط، بل كل قوم يريدون معنى غير المعنى الذى أراده أولئك بخلاف ألفاظ الرسول ﷺ فإنها متضمنة كل معنى صحيح، سواء علم مراده بها أو لم يعلم، فإنه يجب التصديق بكل ما أخبر به^(٢).

ومن هنا يقرر ابن الوزير أن العجز عن المعرفة التفصيلية فى ذات الله - عز وجل - وصفاته أمر ضرورى، لأن كل ما لم يشاهد - ولا مثل له فى المشهودات استحاله تصويره فى الذهن، وما استحاله تصويره فى الذهن استحاله أن يعرف إلا على سبيل الجملة.

وفى معرض الرد على منهج المعتزلة فى إنكار الصفات والرؤية، فقد أكثر أهل الكلام، الجدل والتأويل واشتد الأمر وعظم الخطر، يصور ابن الوزير عقيدة أهل السنة بقوله:

"ولما اضطرب الناس فى هذا ودق الكلام فيه، عظم الخطر، اعتصم الجماهير من أهل السنة بالإقرار بما ورد فى الآيات والأحاديث، على الوجه الذى أراده الله - تعالى - مدعين للعلم بذلك الوجه لا رادين لما ورد فى ذلك من السمع، ولا مشبهين لله تعالى بما لحقه من صفات النقص معتقدين أن الله تعالى كما وصف نفسه فى قوله "ليس كمثله شئ" منزهين لله تعالى من كل ما يقتضى النقص، من شبه المخلوقين فى أفعالهم وذواتهم وصفاتهم"^(٣).

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٢، ١٣٤

(٢) انظر ابن تيمية انظر شرح حديث النزول لأبن تيمية ص ٧٨ - ٨٠ والفتاوى ج ٣ ص ٨١

(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٣٣٥

د ابن الوزير والتوفيق بين المتكلمين

لم يقتصر المنهج النقدي لإبن الوزير، على ما رأيناه من نقض لآراء المتكلمين التي جاءت مخالفة لما عليه أهل السنة وسلف الأمة وإنما تضمن منهجه النقدي محاولة جادة وإيجابية تجاه التوفيق بين مختلف الفرق الكلامية الإسلامية، خاصة بين الأشاعرة والمعتزلة، وهم يمثلون غالبية المتكلمين، ويمثل مذهبيهما القاسم الكبير والعريض لعامة المسلمين.

هذا الاتجاه الإيجابي لمحاولة إيجاد مساحة مشتركة بين مختلف الفرق الإسلامية المتعارضة يكاد يكون فيها ابن الوزير غير مسبوق، وهو هنا يحاول تأكيد روابط العقيدة الإسلامية بين المسلمين ومد جسور الوفاق بين مدارسهم الفكرية لتدعيم وحدتهم العقائدية، حيث إنهم خير أمة أخرجت للناس.

ولذلك وجدنا ابن الوزير يحاول أن يزيل التعارض وما يشبه الاختلاف بين مدرستي المعتزلة والأشاعرة فيما يتصل بمسائل عقائدية هامة وخطيرة متصلة بإرادة الله تعالى وقدرته على هداية العصاة، كما يؤكد موقفهم فيما يتعلق بمسألة الحكمة الإلهية ومسألة الجبر والإختيار تلك المسائل الشائكة التي أدت إلى فرقة المسلمين، على الرغم من إنتهاء الفرق فيها - كما يرى ابن الوزير - إلى الإتفاق، لو أمعنا النظر في حقيقة مواقفهم.

ولذلك يصرف ابن الوزير كثيرا من جهده النقدي، ليبين لنا - على عكس ما شاع - أن المعتزلة والأشاعرة متفقون فيهما، وأن القول بوجود خلاف بينهما في ذلك، ليس إلا نتيجة تقصير في فهم مذهب كل من الفريقين في بنائه الكلي، أو نتيجة سوء التعبير عن الرأي من بعض أتباع هذا المذهب أو ذاك، أو نتيجة الجدل وإرادة التغلب على خصم دون إعتبار للحقيقة.

ولن نستطيع أن نستعرض كل المسائل الكلامية السابقة التي تناولها ابن الوزير للتوفيق بين كل من الأشاعرة والمعتزلة، خاصة وأنه يتناول هذه المشكلات بعمق وتوسع كبيرين في مؤلفيه "العواصم والقواصم" و "إيثار الحق"، ويحلل كثيرا من النصوص الواردة عند كل فريق من أجل الوصول إلى حقيقة موقفه الفكري والعقائدي الصحيح دون الأزمات التي يلصقها الخصوم به.

ولذلك سيتناول البحث مشكلة واحدة من هذه المشكلات العقائدية الهامة، كأنموذج للمجهود النقدي الهام الذي قام به ابن الوزير، في صورته الإيجابية، للتوفيق بين كل من المعتزلة والأشاعرة، وهى إرادة الله للمعاصي والقبائح عند كلا الفريقين، وقدرته تعالى على هداية العصاة عندهم.

١- إرادة المعاصي والشروع:

ذهب المعتزلة إلى أن إرادة الله تعالى للشرك والمعاصي ونحوها، لا تتفق مع عدله، فلو كان القبح مراد لله لاستوت منزلة الإيمان مع الكفر والفسق، كما كان يتساوى المنكر مع المعروف، فلا أمر ولا نهى، لكن الله تعالى عدل حكيم لا يفعل القبيح ولا يريد، كما يقول القاضى عبد الجبار^(١).

وقد استدل المعتزلة على ذلك بالكثير من الأدلة السمعية والعقلية. فأما السمعية فقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾^(٣). أما أدلتهم العقلية، فتقوم في مجموعها على أساس أن إرادة المعاصي والقبائح تستلزم المحال على الله تعالى، فمحال أن تتعلق إرادته بذلك، كما أن نهيته تعالى عن المعاصي يدل على كراهيته لها، فلو كان مريدا لها لوجب أن يكون راضيا بها ومحبا لها، كيف وقد نهى سبحانه وتعالى عنها؟

وكما لا يريد الله تعالى - في مذهب المعتزلة - ما يقع من العباد من شرك وقبائح، فإنه سبحانه لا يريد لهم الإضلال، ولكنه يترك الضالين دون هداية لعلمه بعدم جدوى

(١) انظر القاضى عبد الجبار: المغنى ٦ / ٣٤١ وابن المرتضى: المنية والأمل ص ٦

(٢) سورة البقرة آية ٢٠

(٣) سورة غافر آية ٣١

اللفظ معهم، ولذلك يؤول المعتزلة النصوص التي تنسب إلى الله تعالى إضلال عباده، كما يؤولون ألفاظ "الختم" و "الوقر" و "الأكنة" في الآيات التي وردت بها^(١).

وهم إذ ينفون تعلق إرادة الله تعالى بالشروع والمعاصي، فإنما يهدفون إلى إثبات العدل الإلهي وتحقيق التنزيه الخالص لله تعالى عن إتيان القبيح أو الجور. فالمعتزلة هنا قد اعتقدوا "أن الأمر يستلزم الإرادة، والنهي عدم الإرادة، فجعلوا إيمان الكافر مرادا وكفره غير مراد"^(٢).

أما الأشاعرة فقد شاع عنهم القول بعموم الإرادة الإلهية وتعلقها بكل ما في الكون، بما في ذلك الكفر والمعاصي، فحيث أن هذه أمور حادثة، فإنه يجب أن تكون مرادة لله تعالى^(٣)

وعلى هذا جاء قول الغزالي عن الله تعالى: "إنه يريد للكائنات مدبر للحادثات، فلا يجرى في الملك والملكوت قليل ولا كثير ولا صغير ولا كبير، خير أو شر، نفع أو ضرر، إيمان أو كفر... طاعة أو عصيان، إلا بقضائه وقدره وحكمته ومشئته"^(٤).

وعلى هذا الأساس يكون تعلق إرادة الله تعالى بالكفر والمعاصي ونحوها من قبائح العباد موضع خلاف جوهرى بين المعتزلة والأشعرية

القدرة على هداية العصاة:

وهي من القضايا التي تفرعت عن البحث في قضية الإرادة الإلهية: فالأشعرية يقولون بالإرادة الشاملة لكل الكائنات، محافظة منهم على إطلاق قدرته تعالى على كل شئ.

أما المعتزلة فإنهم - إلا القليلين - قد أوجبوا تأويل آيات المشيئة، على أنه تعالى لو شاء أن يكره العصاة على الطاعة لفعل، لأنه لو كان يعلم لهم لطفًا إذا فعل لهم أطاعوه لوجب عليه فعل ذلك، وهو سبحانه لا يخل بالواجب.

(١) انظر القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص ٤٥٩ تحقيق د. عبد الكريم عثمان القاهرة ١٩٦٥ م

(٢) التفتازانى: شرح العقائد النسفية ص ٩٩

(٣) الأشعرى: الإبانة في أصول الديانة ص ٤٢، ٤٣ المدينة المنورة عام ١٩٧٥ م والشهرستانى: الملل والنحل ١/ ٨٧، ٩٢

(٤) الغزالي: الأربعين في أصول الدين ص ٦ والإحياء ١/ ١٥٦ طبعة دار الشعب بدون تاريخ.

فإيجاب الكثيرين منهم للطف والصلاح والأصلح على الله، وتأويلهم لآيات المشيئة الواردة في القرآن الكريم على أنها مشيئة الإلحاء والقسر والاضطرار^(١).

. وربطهم بين الأمر والإرادة على معنى أن كل ما أمر الله به فقد أراده وكل ما لم يأمر به فليس بمراد له تعالى^(٢) كل هذا قد أدى في مذهبهم إلى الجدل من قدرة الله تعالى.

فإن الله تعالى إذا كان قد كره كُفْر الكافر وعضيان العاصي وأراد الإيوان والطاعة منهما، وإذا كان لم يدخر - في رأى المعتزلة - عن عباده من الألفاظ التى بها يعدلون عن طريق الغى شيئاً، كما صرح بذلك القاضى^(٣)، فإن بقاء الكفر والمعاصى مع ذلك يفيد أن الله - تعالى عن ذلك - لم يقدر على هداية العصاة والكافرين.

وقد عبر عن ذلك التفتازانى فى شرحه^(٤) وهو كذلك مخالف لما عليه جميع فرق أهل السنة، كما نص على ذلك ابن الوزير^(٥) فهل يمكن التوفيق بين الفريقين؟

ابن الوزير وقضية الإرادة الإلهية:

تناول ابن الوزير فى مبحث الإرادة الإلهية المسألتين السابقتين بالنظر والتحقيق الدقيق ليؤكد على أنها كليهما محل اتفاق من المعتزلة والأشاعرة، على عكس ما أشاعه من لم يعن بتحقيق مذاهب الفريقين فيهما. وقد وضح اتفاق الفريقين فى كل مسألة على حدة.

١- إرادة الكفر والمعاصى ونحوها: يرى ابن الوزير أن بعض الأشعرية قد ظنوا أن الآيات التى فى نفوذ المشيئة فى قوة أن الله تعالى يريد للموجودات بأسرها، حسنة كانت أم قبيحة، وأنه تعالى غير يريد لما لم يوجد، سواء كان حسناً أم قبيحاً.

لكن هذا فى رأيه ليس تحقيق مذهبهم، وإنما قال بعضهم بأن المعاصى مراده مجاز لا حقيقة، بمعنى: أن أسبابها التى هى أفعال الله تعالى كل القدرة والدواعى هى المراد، فتنزلت المعاصى عند القائلين بذلك منزلة غرض الغرض.

(١) انظر الزمخشري: الكشاف تفسير قوله تعالى: "ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها" ج ٢٠ / ٢٢٠

(٢) الشهرستاني: الملل والنحل ١ / ٥١ وانظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٦ ص ٦٩ وما بعدها تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م

(٣) القاضى عبد الجبار: المغنى ١٣، ٩٧ وما بعدها.

(٤) انظر التفتازانى: شرحه على العقائد النسفية.

(٥) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٧ ص ١٠١ وما بعدها، ص ١٤٩ وما بعدها.

ورغم إن إطلاقهم المجازى هذا لا يبيح نسبتهم إلى القول بإرادة الكفر والمعاصى حقيقة، كما أن أحدا لم ينسب إلى الزمخشري القول بالأمر بالفسق حقيقة حين قال بأن الله تعالى أمر بذلك مجازا، فإن ابن الوزير يقرر أن هذا الإطلاق المجازى أيضا ليس هو تحقيق مذهب الأشعرية، والدليل على ذلك أمران:

الأول: إن الكثيرين منهم لا يميزون الإغراض على الله تعالى.

الثانى: أن غرض الغرض لا يكون إلا خيرا محضا، وليس كذلك هنا، فمن ظن منهم أن آيات التمدح بكمال القدرة ونفوذ المشيئة فى قوة أن القبائح مرادة لله تعالى فقد وهم وأخطأ فى ذلك. وأفحش منه غلطا من ظن أنها مرادة لله تعالى - كالجوينى مثلا - ولا يقول بذلك - فى رأيه - أهل الآثار، لأن المحبة عندهم غير الإرادة ولا يطلق أحدهما حيث يطلق الآخر إلا بدليل خاص.

لكن بعض الأشعرية أجاز ذلك بناء على أنه مجاز وتجويزهم له لا يصح مستندا للدعوى عليهم بأن ذلك حقيقة عندهم، لأن من الأصول المشهورة عندهم أن المحبة لا تطلق على الله تعالى إلا مجازا، فمن نسب إليهم القول بأن الله تعالى يحب المعاصى - وإن صرح به بعضهم - فقد وقع فى خطأ حيث روى عنهم إطلاق المحبة على الإرادة دون تقييده بأنه مجاز عندهم^(١).

ونحن هنا أمام قضيتين نسبتا إلى الأشاعرة، وقد أخذ بالقول بهما بعضهم، الأولى أن الله يريد المعاصى، والثانية أنه تعالى يحب المعاصى، والقضية الأولى ترد كثيرا فى أقوال الأشعرية، أما الثانية فقد صرح بها بعضهم فى قول الجوينى فى كتاب الإرشاد على ما يذكر ابن الوزير^(٢).

ولكن وكما نعلم فقول الجوينى من قبيل الإطلاق المجازى، لأن المحبة مما لا يوصف به الله تعالى عنده إلا على سبيل المجاز، فمرد القضيتين إلى الإرادة، إذن ما الذى أراده ممن صرح من الأشعرية بأن المعاصى ونحوها مرادة لله تعالى؟

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٤٩، ٢٥٣

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٥ ص ٤٠٣، ٤٠٦، وما بعدها ولذلك يحذر ابن الوزير هنا فيقول: "فإياك أيها السنن الاغترار بكلام الجوينى هذا، فإنه خلاف الكتاب والسنة والفترة، وكل واحد يؤخذ من قوله ويترك إلا من عصمه الله من الأنبياء والمرسلين. ص ٤٠٦ السابق.

يحيينا ابن الوزير على ذلك بأن هؤلاء لم يقصدوا بقولهم هذا أن المعاصي من جنس المراد المطلق، وهو الذي يراد لنفسه من جميع الوجود ولا يكره من وجه قط، حيث إن المعاصي ليست من هذا الإجماع، لأن كراهة المكلفين لها واجبة وفاقاً مع وجوب الرضا عليهم بقضاء الله تعالى، ولأن الله تعالى يكرهها بالنص.

فهم حين قالوا إنها مرادة فإنما عنوا نوعاً آخر من المرادات، وهو ما يراد لغيره ويكره لنفسه، فهو مكروه حقيقة والمراد به غيره كاليمين الغموس. ويقرر ابن الوزير أنه إنما توهم الخطأ على هؤلاء لما لم يوضحوا ذلك ويكثرون من ذكره دائماً^(١).

ويستدل على أن هذا هو تحقيق مذهب الأشعرية بما يلي:

١- إن السمع لم يرد بإرادة المعاصي ولا نص السلف الصالح على ذلك، فقد أجمعوا على أن إرادة القبيح ليست صفة مدح بخلاف ما ورد به السمع من نفوذ المشيئة في كل شيء.

٢- على أن "الأشعرية قد نصوا على أن الله تعالى لا يوصف بصفة نقص ولا بصفة لا مدح فيها ولا نقص، وإرادة القبيح لغير وجه الحسن إن لم يكن نقصاً كانت مما لا مدح فيه قطعاً، فيجب ألا يوصف بها الرب عز وجل على قواعد الجميع"^(٢).

٣- أنه قد ثبتت موافقتهم على أنه تعالى لا يريد المعاصي بالنص منهم على ذلك بالإقرار به لا بالإلزام والاستنباط. فالشهرستاني - وهو إمام علومهم العقلية - قد ذكر في كتابه "نهاية الإقدام" إن إرادة الله تعالى عندهم لا يصح أن تعلق إلا بأفعاله سبحانه دون كسب العباد سواء كان طاعة أم معصية، وأن معنى قولنا أن الطاعات مرادة ومحبوبة ومرضية هو أن الله تعالى يريد أفعاله المتعلقة بها وهي الأمر والثناء في الدنيا والثواب في الآخرة.

ومعنى قولنا أن المعاصي مكروهة ومسخوطة هو أن الله تعالى يريد أفعاله المتعلقة بها، وهي النهي والذم في الدنيا والعقاب والذم في الآخرة.

(١) انظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٣٣، ٢٣٤

(٢) السابق ٢٣٣.

وقد احتج الشهرستاني على ذلك بأن "الإرادة هي التي تخصص الفعل بوقت دون وقت وقدر دون قدر، ووجه دون وجه، ويستحيل - كما يقول - أن تخصص فعل الغير وأن تقع غير مخصصة فيتخلف عنها أثرها، ذلك محال"^(١).

وقد صرح الشهرستاني بعد ذلك بأنه "على هذه القاعدة لم يكن البارئ تعالى مريدا للمعاصي والقبائح والشرور من حيث أنها معاصي وقبائح وشرور، ولا مريدا للخيرات والطاعات والمحسن من حيث هي كذلك، بل هو مريد ما تجدد وحدث في العالم من حيث أنها مخصصة بالوجود دون العدم ومتقدرة بأقدار دون أقدار ومتوقفة بأوقات دون أوقات... فالأفعال كلها من حيث تخصصها وتجدها مرادة لله تعالى كلها، وهي متوجهة إلى نظام في الوجود وصلاح في العالم"^(٢).

فقول الشهرستاني هذا صريح في أن الله تعالى لا يريد المعاصي حقيقة، لأن الإرادة لا تتعلق إلا بفعل المرید ذاته، وأما فعل غيره فلا تتعلق به الإرادة، وفي هذا دليل على أن الأشعرية إذ يقولون إن المعاصي مرادة فإنما يعنون أنها مرادة بالتجدد والتخصص الذي هو أثر من قدرة الله تعالى التي تتعلق بجميع الكائنات.

وقد علق ابن الوزير على قول الشهرستاني السابق بأنه "كلام صحيح المعاني قوى المباني، وإنما يتجلى بمعرفة مذاهبهم في خلق الأفعال وتمييز ما هو أثر قدرة الرب بفعل الغير أن العزم والنية لا يتعلقان به مع أنها من أنواع الإرادة"^(٣).

وقد وجد ابن الوزير في هذه النصوص السابقة برهانا كافيا على موافقة الأشعرية للمعتزلة في هذه المسألة، ويتأيد هذا بنصوص أخرى للباقلاني والآمدى تؤكد ما يذهب إليه - بحق - ابن الوزير لو أردنا إستقصاءً وعمقاً^(٤).

إذن هل هناك تعارض بين ما ورد من النصوص في هذه المسألة؟

(١) الشهرستاني: نهاية الإقدام ٢٥١ وما بعدها وانظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٥٣، ٢٥٤

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٥ الوهم ٢٨ ص ٢٦٤ أ وانظر د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ص ٢٥٣ - ٢٦٣

(٣) ابن الوزير: السابق ج ٥ ص ٣٨١، وما بعدها، وإيثار الحق ص ٢٧٦

(٤) انظر الآمدى: غاية المرام ص ٦٥، ٦٩ والباقلاني: التمهيد ص ٤٨ القاهرة عام ١٩٤٧

يؤكد ابن الوزير أنه لا تعارض بين هذه النصوص التي تمسك بها كل فريق، أما ما تمسك به المعتزلة، فإنه يفيد أنه - تعالى - يكره المعاصي ولا يجبها، وذلك معلوم بالضرورة من كتاب الله تعالى، وقد قال به أهل الأثر وجماهير النظار، واتفقت عليه الأشعرية والمعتزلة.

وأما ما تمسك به الأشاعرة فإنه في التمدح بكمال الله تعالى على هداية العصاة خصوصا وعلى كل شيء عموما، والتمدح بنفوذ إرادته، ولا تعارض بين التمدح بذلك وبين كراهيته - تعالى - للمعاصي.

وقد أول المعتزلة آيات هذا النوع بمشيئة القسر والإجاء، وظنوا - كما يقول ابن الوزير - أنه ليس في مقدور الله تعالى لطف للعصاة، لكنهم بعد إيهام الاختلاف الشديد قد رجعوا إلى الإجماع في هذه المسألة العظمى، وهي قدرة الله تعالى على اللطف بالعصاة، وأنه غير واجب عليه، فتبقى الآيات في التمدح على ظاهرها. وقد قرر ذلك ونص عليه إمام الزيدية يحيى بن حمزة في كتابه "التمهيد" في باب النبوات كما نص عليه غيره من علمائهم.

أما المسألة الثانية فهي:

٢- الهداية على قدرة العصاة:

يعتقد كل المسلمين أن إرادة الله تعالى، نافذة وأنه لا راد لما أراد، وأنه على كل شيء قدير. لكن المعتزلة - أو معظمهم - خالفوا في قدرته تعالى على هداية العصاة، وخلافهم في ذلك مبني على مذهبهم في إيجاب اللطف على الله تعالى.

فقد زعم الكثيرون منهم أن الله تعالى يريد لفعل جميع ما يقدر عليه من هداية المكلفين واللطف بهم، بل اعتقدوا أن ذلك واجب عليه، وقد أدى بهم ذلك إلى القطع - حين لم يفعله - بأنه غير قادر عليه تنزيها له تعالى عن الإخلال بالواجب.^(١)

وقد احتج هؤلاء بمثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَّمَ اللَّهُ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾^(٢). مع أن هذه الآية لا دليل فيها - كما يقول ابن الوزير - على ما استدلوا بها عليه لما يلي:

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٩١، ٢٩٢، والعواصم والقواصم ج ٥ ص ٤٢٢، ٤٢٣

(٢) سورة الأنفال آية ٢٣

١- إن الآية خاصة بالكافرين الذين غيروا الفطرة واستحقوا العقوبة^(١) بالخذلان وسلب الألفاظ، فهي كقوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ .

٢- إنها خبر عن صفتهم بألفاظه الخفية، وهو اللطيف لما يشاء المتمدح بقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ تَخَلَّفُونَ﴾^(٢). فالآية تقتضى أنه تعالى ما علم فيهم خيرا، لا أنه ما علم أنه يقدر على هدايتهم، وكل بين الأمرين وأين أحدهما من الآخر!

٣- ثم إن هذه الآية ذم لهم، فيجب حملها على ما يرجع إلى كسبهم الإختياري من الإصرار والعناد الذى يستحقون الذم عليه، لا على ما يرجع إلى خلقتهم التى هى فعل الله تعالى يغيرها كيف يشاء، ولا ذم عليه فيها جمعا بينها وبين قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾^(٣).

٤- وأخيرا، فلو سلمنا أن الآية تحتمل ما ظنوا وما ذكرنا لكان ما ظنوه ممتنعا بسائر الآيات السابقة، لقدرة الله تعالى على كل شئ، ولكونه ﴿وَمَا يُضِلُّ بِمَةِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^(٤)، ولكونه تعالى خلق الخلق على الفطرة حتى غيرهم آباؤهم، ولا يجوز العدول عن هذه الأمور الثلاثة البينة بمجرد احتمال لا حجة عليه^(٥).

ولقد أدرك المعتزلة شناعة ما ذهبوا إليه - كما يقول الدكتور رزق الحجر^(٦) - فحاولوا الاعتذار عنه بقولهم: إنه تعالى غير قادر على اللطف بالعصاة، وهو مع ذلك لا يوصف بالعجز، لأن اللطف بالأشقياء - فى ظنهم - محال كوجود ثان لله - تعالى عن ذلك - والقادر على كل شئ لا يوصف بالقدرة على المحالات، لأنها ليست بشئ، وإلا لزم أن يوصف بالقدرة على لا شئ.

والحق أننا لو خيرنا بين شرين أحدهما نفى قدرة البارى تعالى وثانيهما نسبة الإخلال

(١) سورة البقرة آية ١٨

(٢) سورة الزخرف آية ٦٠

(٣) سورة البقرة آية ١٧٥

(٤) سورة البقرة آية ٢٦

(٥) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٤٨، ٢٤٩

(٦) د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ص ٢٦٨ وما بعدها.

بالواجب إليه سبحانه - وهو ما فرت منه المعتزلة إلى نفى القدرة على هداية العصاة -
لقضيت عقولنا باختيار الثانى، لأننا نستطيع أن نسوغ هذا الاختيار بأنه تعالى إنما ترك
الواجب لحكمة قد استأثر بعلمها، والله تعالى من الحكم التى لتخفى على عقولنا ما لا
يحصى، لكننا لا نستطيع أن نسوغ نفى القدرة، لأن ذلك قدح فى الربوبية، هذا ما عبر ابن
الوزير فى كتابه "إيثار الحق"^(١).

بل إنه ليرد على المعتزلة ما اعتذروا به من أن اللطف بالأشقياء محال كوجود ثان للرب
- عز وجل - وأنه تعالى قد بنى الأشقياء على بنية لا تقبل اللطف، مبينا أن ما اعتذروا به
يناقض أصول مذهبهم فى قوله: "قلنا الإحالة ممنوعة، وعلى تقدير تسليمها فيلزم المعتزلة
قبح التكليف، لأن إزاحة أعدار المكلفين عندهم واجبة"^(٢).

واعتذارهم - فى نظر ابن الوزير - عن القول بعدم القدرة على هداية العصاة بأنه ليس
فى معلومه تعالى لهم لطف، فهو مردود بما يلي:

١- إنهم زادوا باعتذارهم هذا على تعجيزه نفى علمه سبحانه وتعالى.

٢- إن كل مبطل لا يعجز عن مثل حيلتهم هذه فى تعجيز الله سبحانه، كما زعمت
الفلاسفة فى تسويغ قولهم بأن هذا أفضل عالم ممكن.

٣- إن الأدلة كثيرة مشهورة على قدرة الله تعالى على كل شئ عموما، وعلى هداية من يشاء
باللطف خصوصا.

٤- إن الله سبحانه قد احتج على إنتفاء بمجموع صفتى العلم والقدرة فى قوله
تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ
عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾^(٣). "لأن القادر متى كان جاهلا فقد يفوته مراده بسبب جهله، والعالم
متى كان عاجزا فاته مراده بسبب عجزه، ومن جمع بين تمام العلم وتمام القدرة،
إستحال أن يفوته مراده قطعا عقلا وسمعا، فدل العقل والبرهان على أن عالم الغيب
كما لم يمسه السوء، كذلك لا يمسه من أراد نجاته من السوء"^(٤).

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ٢٩٢، ٢٩٣، والعواصم والقواصم ج ٥ الوهم ٢٨ ص ٢٧٣ وما بعدها،

(٢) السابق ج ٥ ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٣) سورة فاطر آية ٤٤

(٤) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٥ ص ٢٨٥.

وهكذا وبعد أن بحث ابن الوزير في نصوص كلا الفريقين يقرر أن "تحقيق مذهبهم يقضى بإجتماع كلمتهم على أن الله تعالى قادر على هداية من يشاء باللطف واليسير، وعلى أن الله تعالى لا يريد المعاصي والقبايح وهذا عجيب لا يكاد أحد يصدق به إلا بعد شدة البحث والتنقير.

وسبب اجتماعهم في المعنى أن الخطأ منهم - الجميع - لما فُضح من الجانبين لم يخف عليهم، وما زالوا ينظرون ويناظرون ويعتذرون عن شنيع العبارات حتى اجتمعوا وهم لا يقصدون ذلك الإجماع^(١). وأنا أبين ذلك من نصوصهم وكتبهم المعروفة^(٢).
وقد بين لنا ابن الوزير فيما سبق اجتماع الفريقين على نفى إرادة المعاصي، فكيف يبين عن اجتماعهم في هذه المسألة؟

يقرر ابن الوزير موافقة المعتزلة لغيرهم في قدرة الله تعالى على اللطف بالعصاة بناء على أنهم قد اعترفوا بذلك عندهم وعلى أصولهم في مسألتين:

الأول: أن اللطف إنما امتنع في حق بعض المكلفين لأجل البنية التي خلقهم الله تعالى عليها - كما يقولون - وهي بنية مخصوصة فيها غلظة وقساوة، وهو تعالى قادر عند جميع المعتزلة على تغيير بنيتهم وخلقهم على بنية الأنبياء والملائكة، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾^(٣).

ويدل على موافقة المعتزلة هنا أن كل بنية قابلة للطف أو غير قابلة فإنها عارضة يمكن تغييرها لا ذاتية، لأن الأجسام عندهم كلها متماثلة في ذواتها وإنما تختلف بالصفات والأحوال العارضة، فتغيير ذلك ممكن لله تعالى. وإذا كانت قدرة الله على كل شيء عموماً، وعلى هداية كل أحد خصوصاً، منصوصة قطعية معلومة من الدين ومن إجماع المسلمين، فهل يخالف المعتزلة في ذلك؟

(١) يشير د. السيد رزق الحجر إلى اعتراف عدد من المتكلمين بتلك الحقيقة التي أشار إليها ابن الوزير وهي تعصب الفريقين وعدم رغبتهم في الاتفاق. ومن ذلك ما نص عليه الغزالي من أن الرأي لو أعجب المعتزلي قبل أن يعلم مصدره ثم اكتشف أنه لا شرعي، فإنه يردده على الفور، وكذلك يفعل الأشعري (الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص ٧٧).

(٢) ابن الوزير: إثبات الحق ص ٢٧٣

(٣) سورة الزخرف آية ٦٠

أنا حين نستمع قول ابن الملاحمى فى كتابه "الفائق" "إن الله خلق الكفار على بُنية يعلم أنه لا لطف لمن خلق عليها، مع قدرته على أن يخلقهم على بنية قابلة للطف، بل على مثل بنية الأنبياء والأولياء لحكمة لا يعلمها إلا هو، فإن قيل: فلم خلقه؟ علمنا بأنه على كل شىء قدير". حين نستمع إلى هذا القول الذى حكاه عنه ابن الوزير نتأكد أن خلافهم هنا لفظى، لأن القلوب القاسية، أو تعليم تلك النفوس الجاهلة، ولو أراد الله تعالى قلب جبال من حديد ماء عذبا أو هباء منثورا لم يزد على أن يقول لذلك كن فىكون، كيف وليس إلا قلب القلوب القاسية وتلين القساوة وترقيق الطبع الغليظ؟^(١).

فثبت أن الله قادر على هداية العصاة عند الجميع، لكن المعتزلة شرطوا أن تكون هدايتهم بتغير بُنيتهم، وسائر الناس قالوا إن ذلك ممكن من غير تغيير بنية.

يؤكد هذا "أن الأجسام عندهم متماثلة فى ذواتها، وإنما اختلفت بما أكسبها الله تعالى من الأمور الزائدة على الذرات من أغراض وصفات وأحكام وأحوال، ويعتبر كل شىء منها مقدورا لله تعالى، ولا فرق عندهم بين الملك والبشر والمؤمن والكافر إلا فيها، فثبت أن تغييرها عندهم مقدور لله تعالى"^(٢).

وبذلك انتهى ابن الوزير إلى تقدير أن المعتزلة قد رجعت "بعد القطع بقبح ظواهر القرآن والسنة وآثار السلف وركوب كل صعب وذلول فى تأويل ذلك إلى مثل ما بدأ به أهل السنة"^(٣).

الثانية: أن المعتزلة يجيزون - إلا أبا على الجبائى - أن يزيد الله تعالى فى شهوات المكلفين ويخلق من أسباب المعاصى ما يعلم أن المعاصى تقع عنده، ولو لم يخلق لم تقع، وقد قاسوا فى ذلك على ابتداء التكليف، فإن الله تعالى كلف أهل النار، وهو يعلم أن تكليفهم يكون سببا لوقوع معاصيهم، ولو لم يكلفهم لم تقع منهم المعاصى، وعلى هذا يجوز أن جميع المعاصى ما وقعت إلا لزيادة فى الشهوات، والدواعى وقع الإمتحان به لشدة الإبتلاء، ومن ذلك خلق الشياطين عندهم.

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٥ ص ٣٠٢ وما بعدها.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٥ ص ٤٢٩، وإيثار الحق ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٥ ص ٤٢٩ وما بعدها.

والنتيجة التي ينتهي إليها ابن الوزير من ذلك أن الله تعالى قادر على هداية من وقعت منه المعاصي بترك هذه الزيادات والدواعي والقدرة، فتجويز قدرة الله تعالى على اللطف بهذا المعنى بيّن واضح "فثبت أن تأويلهم لآيات المشيئة بالإكراه، ومحافظتهم على ذلك مجرد لجاج مع الخصوم وزيادة في المراء المذموم والله المستعان"^(١)
وخلاصة الموضوع:

لقد كان مراد أهل السنة في مسألة الإرادة أن يكون الله تعالى غالباً غير مغلوب كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ﴾^(٢).

"ولم يصادم هذه القدرة المعتزلة، إنما خالفوا في العبارة حيث قالوا إن الله تعالى إنما أراد مجرد تعريض الأشقياء لخير فقد حصل مراده الذي هو التعريض فلم يكن مغلوباً على مراده كما مضى وما يرد عليه. قالوا وأراد تمكين العباد مع علمه بأنه يكون وسيلة إلى المعاصي فقد أراد عندهم سببها لعلمه بذلك بل أجاز جمهورهم أن يتلى الله تعالى المكلفين بعد تمام التكليف بزيادة في خلق الشهوات والشياطين ومُضلات الفتن بحيث تقع عندها المعاصي وهو يعلم أنه لو لم يفعل ذلك أطيع وما عصي، وهذا هو الاضلال الذي تميزه الأشعرية وتظن المعتزلة أنها تمنعه وهو الذي يسميه بعض الأشعرية ارادة لوقوع المعاصي أولها وإنما اختلفت عباراتهم، فإن الجميع قد اتفقوا على نفى الجبر وعلى ثبوت الاختيار وعلى أن الله تعالى ملك عزيز غالب غير مغلوب، وعلى أن الاضلال إن كان من جنس العقوبات لا من جنس الابتلاء والامتحان لم يكن إلا بعد الاستحقاق بالذنوب كعقاب الآخرة لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولاً﴾^(٣).

ومن هنا ينتهي ابن الوزير إلى أنه "لولا اللجاج في المراء وتمكن التعادى في القلوب لكانوا فرقة واحدة واجتمعوا على جهاد أعدائهم من الكفار الملاحدة"^(٤).
إن المتكلمين من الأشعرية والمعتزلة متفقون على أن الله تعالى لا يريد الكفر والفسق

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٦٩، والعواصم ج ٥ ص ٤٢٥ وما بعدها.

(٢) سورة يوسف آية ٢١

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٥٥

(٤) السابق ص ٢٥٥

والعصيان باعتبار كونها كذلك، ومن قال باختلافهم في ذلك فإنما لعدم تدقيقه في تحقيق مذهب الأشعرية وتحريه لحقيقة مقاصدهم في أقوالهم.

والجدير بالذكر حقا أن الأشعرية كثيرا ما يربطون بين تصريحهم بإرادة الله تعالى لجميع الموجودات وبين قضائه وقدره، مما يدلنا على أنه هو المقصود بالإرادة هنا.

وهذا الربط نراه واضحا عند الغزالي في نصوص الإحياء^(١) حيث نفهم ما يقصده الغزالي بالإرادة على أنه إرادة إيجاد الأشياء لا إرادة ذواتها، بل إن الأشعرى، وهو الذى قال إن إرادة الله تعالى بجميع ما يقبل الاختصاص^(٢).

فإذا قارنا قوله بما قاله الشهرستاني والآمدى علمنا يقينا أنه يتحدث عن إرادة الإيجاد، لا الإرادة التى تلازم محبة المراد والأمر به، وإرادة إيجاد الأشياء هذه إنما تعود إلى معنى القضاء الذى هو بمعنى العلم والكتابة والتقدير من غير أن يعنى ذلك شيئا من الجبر.

هذا هو حقيقة مذهب الأشعرية. فلا يصح حمل تصريحاتهم بإرادة المعاصى على الحقيقة، وقد علمنا أن ذلك مجاز عندهم، كما أننا لم نحمل قول الزمخشري أن الله يأمر بالفسق مجازا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾^(٣) لم نحمل قوله هذا على الحقيقة لما كان قد نص على أن ذلك مجاز.

وهذا يؤكد لنا صحة ما انتهى إليه ابن الوزير عندما قال: "إن تجويز إرادة القبيح ممنوع عند أهل السنة والأشعرية... وما يوجد من خلاف ذلك في كلامهم فإنه مجاز حقيقة إرادة أفعال الله الحسنة المتعلقة بأفعال العباد القبيحة"^(٤) أن الأشعرية والمعتزلة - في نظر ابن الوزير - أخطأوا في العبارة ووقفوا في المعنى، لأن قدرة الله على تغيير البنية التى بنى عليها الأشقياء هى قدرته على اللطف بعينها. فارتفع الخلاف وما بقى إلا اللجاج في المراء بين أهل الكلام. إن الفريقين لم يختلفا في جواز الإضلال من الله تعالى، عقوبة على ذنب أو ابتلاء وامتحان. وما قيل من خلاف المعتزلة في ذلك غير صحيح، فإن جمهور المعتزلة قد

(١) الغزالي: إحياء علوم الدين ١ / ٥٦

(٢) الشهرستاني: الملل والنحل ١ / ٨٧، وابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٥٣

(٣) سورة الإسراء آية ١٦

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٦٩ وما بعدها.

أجازوا أن يبتلى الله المكلفين بعد تمام التكليف بزيادة في خلق الشهوات والشياطين ومضلات الفتن، بحيث تقع عندها المعاصي، وهو يعلم أنه لو لم يفعل ذلك أُطع وما عُصى، وهذا هو الإضلال الذي تجيزه الأشعرية وتظن المعتزلة أنه تمنعه.

وعلى هذا فإنه قد حق لإبن الوزير أن يقرر أن الجميع قد اتفقوا على أن الله تعالى ملك عزيز غالب غير مغلوب، وعلى أن الإضلال إن كان من جنس العقوبات لا من جنس الابتلاء والامتحان لم يكن إلا بعد الاستحقاق بالذنوب كعقاب الآخرة لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١) فلولا اللجاج في المرء وتمكن التعادي في القلوب - لكانوا - كما يقول - فرقة واحدة، واجتمعوا على جهاد أعدائهم من الكفار والملاحدة.

وفي الحقيقة يبرهن منهج إبن الوزير النقدي لعلماء الكلام على إمكانية التوفيق بين المذاهب الكلامية الإسلامية - في وقت مبكر - ومحاولة إيجاد أكبر مساحة ممكنة من أوجه الاتفاق بين هذه المذاهب من أجل توحيد الأمة والقضاء على عوامل الاختلاف بينها من ناحية وتأكيد وحدة وجهتها العقائدية القائمة على التوحيد الخالص ضد خصومها من الملاحدة ومنكرى الديانات من ناحية ثانية. وهذا النقطة جديرة بمبحث مستقل، وهي محاولة ابن الوزير التوفيق بين الفرق الكلامية في هذا الوقت المبكر.

(١) سورة الإسراء آية ١٥

الفصل الثالث

قواعد المنهج عند ابن الوزير

قواعد المنهج عند ابن الوزير

لقد كان المسلمون حتى وفاة النبي ﷺ و صدر الصحابة (رضوان الله عليهم) على منهاج واحد، وسبيل متحد في الاعتقادات والأحكام، ولهذا كان بينهم من الوفاق العملي ما يجعلهم أولى الناس بالدخول في قوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾^(١).

دينهم الذي يعتمدون عليه الكتاب والسنة؛ عنهما يصدرون، وإليهما يتحاكمون، وبهما يحتجون، لم يعرضوا عن نصوص الوحي، ولا عاضوها، ولم يعطلوا أحكامه ولا حرفوها، ولا يقبله من أحد- وان علت في النفوس منزلته - مقالة في الدين حتى تكون موافقة للكتاب والسنة غير مخالفة لهما.

هكذا كان أصحاب رسول الله ﷺ، ومن تربي على نهجهم من التابعين حتى إذا كان آخر عهدهم بدأت بعض الاتجاهات الشاذة تطل برأسها على الواقع الإسلامي من الكلام في الصفات الإلهية، وفي سر القدر: نفيًا وإثباتًا، والخوض في نصوص الوعد والوعيد والطعن في الصحابة أو المغالاة فيهم، إلى غير ذلك من المقالات الفاسدة التي استشرت بعد ذلك.

ثم لم تلبث هذه الاتجاهات أن تطورت لتصبح فرقا ونحلاً، لكل منها من المقالات والاعتقادات ما تخالف به جماعة المسلمين، مثل الخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة، ثم أخذت هذه الفرق في الانقسام والاختلاف، لكل منها مقالات واعتقادات تخالف بها نظيراتها، وتصفها بالإضلال أو الكفر على أساسها.

(١) سورة آل عمران آية ١١٠

وهذه الفرق والنحل على اختلافها وتباينها يجمعها: الاستبداد بالرأى في مقابلة النص، وإختيار الهوى في معارضة الأمر. لكن الغريب في الأمر أنه ما من فرقة منها إلا وتدعى لنفسها إصابة الحق، وتحقيق مراد الشارع، وأنها الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة الموعود بها في حديث: "تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، أو اثنين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة"^(١).

وفي رواية عن ابن عمر مرفوعا: "وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة، قال: من هي يا رسول الله؟ قال: "ما أنا عليه وأصحابي"^(٢).

وفي حديث: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك"^(٣) ومن الغريب أن تجد كل فرقة من هذه الفرق المختلفة المتنازعة المتلاعنة تستند إلى نصوص الكتاب والسنة - وإن كان بعضها قد يضع الأحاديث ويختلقها تأييدا لمقاتته - فيما تقول وتدعيه، وتتخذها حجة في الرد بها على نظيراتها.

فالوعيدية (الخوارج والمعتزلة) يحتجون بحديث: "والله لا يؤمن، والله لا يؤمن. قيل: ومن يا رسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه"^(٤).

وفي مقابلهم المرجئة يحتجون بحديث: "ما من عبد قال لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة"^(٥).

ونفاة القدريون يحتجون بحديث: "كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه أو يمجسانه"^(٦).

(١) سنن الترمذى بتحفة الأحوذى ج ٧ باب افتراق هذه الأمة ص ٣٩٧ - ٣٩٨ عن أبي هريرة: حديث صحيح.

(٢) سنن الترمذى ج ٧ الإيمان ص ٣٩٩ - ٤٠٠ وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب لأن في سننه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي (وهو ضعيف).

(٣) رواه مسلم في صحيحه ٣ / ١٥٢٣ كتاب الإمارة باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة حديث رقم ١٩٢٠ رواه البخارى بلفظ مقارب ٦ / ٦٣٢ فتح البارى كتاب المناقب والحديث رقم ٣٦٤٠.

(٤) صحيح البخارى ١٠ / ٤٤٣ "فتح البارى" كتاب الأدب باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه... حديث رقم ٦٠١٦.

(٥) صحيح البخارى ١٠ / ٢٨٣ فتح البارى كتاب اللباس حديث رقم ٥٨٢٧.

(٦) سبق تخريج الحديث.

وفي مقابلهم مثبتة القدر انغالون فيه (الجبرية) يحتجون بحديث: "إعملوا فكل ميسر لما خلق له" (١)

والمشبهة يحتجون بحديث: "خلق الله آدم على صورته... (٢)" وفي مقابلهم المعطلة يحتجون بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٣)

والقائلون بالبداء في حق الرب تعالى يحتجون بحديث: "من سره أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره، فليصل رحمه" (٤)

فالناظر في أمر هذه الفرق والنحل يقف حائرا، وكذلك متعجبا: الكل يدعى النجاة لنفسه دون غيره، والكل يستدل بالكتاب والسنة، وهم جميعا: مختلفون غير متفقين، متنازعون غير مؤتلفين، ونحن نعلم يقينا: أن الكتاب حق، وأن السنة حق، لكن لا يمكن أن يكونا دليلا للمقالة ونقيضها، ومستندا للمذهب وضده.

إضافة إلى أن حديث رسول الله ﷺ أخبر أن الفرقة الناجية واحدة لا أكثر، وهذه الفرقة قد فاقت الحصر، وكلها يدعى السلامة والنجاة، وعند المقارنة بين الطوائف ومعتقداتها، نجد البون الشاسع، كما نجد بعض الطوائف تضلل الأخرى، وقد تكفرها، بل أفراد الطائفة الواحدة تفسق وتكفر بعضها بعضا، لذلك لا سبيل إلى معرفة الطائفة الناجية من الهالكة إلا من خلال عقيدتها، ثم عرضها على المعايير النبوية: وهو قوله - عليه الصلاة والسلام -: "ما أنا عليه وأصحابي"، وذلك يقتضى أن أى فرقة تنكبت منهج الاستدلال بالكتاب والسنة - كما هو منهج الصحابة والتابعين - إلى منهج أهل الابتداع و الأهواء أهل الكلام، كالاستدلال بالحدوث والأكوان، على وجود الله تعالى، فليسوا من أهل السنة، فالفطرة - كما يرى ابن الوزير - من أوضح الأدلة على وجود الله سبحانه، مع طريقة القرآن الكريم التي عرضنا لها عنده.

ومن هنا فالميزان الذى توزن به جميع الأقوال والأعمال والاعتقادات، وجميع الفرق

(١) صحيح البخارى ٨ / ٧٠٩ كتاب التفسير سورة الليل حديث رقم ٤٩٤٩

(٢) صحيح البخارى ١١ / ٣ كتاب الاستئذان باب بدء السلام حديث رقم ٦٢٢٧

(٣) سورة الشورى آية ١١

(٤) صحيح البخارى ١٠ / ٤١٥ كتاب الأدب حديث رقم ٥٩٨٥

والمذاهب " ما أنا عليه اليوم وأصحابي ". فلا يكفي أحدا من الناس أو فرقة من الفرق أن تدعى النجاة حتى تعرض نفسها وأقوالها، وأعمالها واعتقاداتها على هذا الميزان، كما لا يكفي أحدا أن يستدل بالكتاب والسنة حتى يقف على فهم الصحابة - رضوان الله عليهم - هذين المصدرين: الكتاب والسنة.

وعند ابن الوزير أن أعرف الناس بالكتاب والسنة هم أهل الحديث، فهم أعلم الناس بأقوال الرسول ﷺ، أحواله، وأعظمهم تمييزا بين صحيحها وسقيمها، وأعرف الناس بمعانيها، أشدهم اتباعا لها، يردون المجمل إلى المبين من الكتاب والسنة يجعلون ما جاء فيها هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه، لا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصل دينهم، وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة في الوحيين، يوردون ما اختلف فيه من مسائل العقيدة، وغيرها إلى الكتاب والسنة، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، فإن اتباع الظن جهل، واتباع الهوى بغير هدى من الله ظلم، وهما جماع الشر.

ومن هنا فقد تبين لنا من كل ما سبق أن ابن الوزير اتخذ من منهج أهل السنة والجماعة أو السلف الصالح منهجا وحيدا لمعرفة العقائد الإسلامية، وتأكيدها، والدفاع عنها ويتميز هذا المنهج بوضوحه الشديد، ووحدة مصدره المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

كما يمتاز بأنه منهج واحد لا اختلاف فيه بين أتباعه القدماء والمحدثين، فقد امتاز منهج أهل السنة والجماعة في مسائل الدين - أصوله وفروعه - بخصائص جعلتها أكثر موافقه للحق وإصابة له، يمكننا أن نجمل بعضا من خصائصها، وهي متمثلة جميعا عن أئمة أهل السنة بوضوح تام مثل الإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية وتلاميذه من السلف الصالح، كما هي عند ابن الوزير الذي تأثر خطاهم وسار على دربهم في التأسى بالسلف الصالح، كما يمكننا أن نتبين نفس المنهج العقدي عند تلاميذ ابن الوزير كالإمام الصنعاني والإمام الشوكاني، دون اختلاف يذكر.

أما أهم الخصائص العامة لهذا المنهج فتتمثل في:

١- وحدة المصدر: فالسلف الصالح لا يتلقون أمور دينهم إلا عن مشكاة النبوة، لا عقل ولا ذوق ولا كشف، بل هذه إن صحت كانت مُعْضِدة لحجة السمع (الكتاب والسنة) فكيف بمن عارض بها دلائل الكتاب والسنة، وأكثرها

جهالات و خيالات فاسدة. وبهذا نفهم كيف أن رسول الله ﷺ أنكر على عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) النظر في صحيفة من التوراة^(١)، وهو الكتاب المنزل من السماء، وإن شابه التحريف فهو أفضل من كثير من الأقيسة العقلية، والخيالات الصوفية.

ولذلك قال ابن عبد البر: "ليس في الاعتقاد كله، في صفات الله وأسمائه، إلا ما جاء منصوصا في كتاب الله، أو صح عن رسول الله ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من الأخبار الأحاد في ذلك كله أو نحوه يسلك له ولا يناظر فيه"^(٢).

٢- منهج توقيفي: فهو منهج يقوم على التسليم المطلق لنصوص الكتاب والسنة، لا يردون منها شيئا، ولا يعارضونها بشيء، لا بعقل، ولا ذوق، ولا منام، ولا غير ذلك، بل يقفون حيث تقف النصوص، ولا يتجاوزونها إلى إعمال رأي أو قياس أو ذوق... ملتزمين قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٣).

ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يكتب كتابه في "الرد على المنطقيين" ينقد فيه المنطق الأرسطي والأساليب اليونانية التي كانت قد تسربت إلى الفكر الإسلامي والعقائد الإسلامية، وكذلك يصنع مثله ابن الوزير في مؤلفه "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان"^(٤) يوضح فيه المحجة البيضاء، ويؤكد على أن مذهب أهل السنة الإتياع لا الابتداع.

(١) روى الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن ثابت أنه قال: "جاء عمر بن الخطاب إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك؟ قال: فتغير وجه النبي ﷺ، قال عبد الله: فقلت له: ألا ترى ما بوجه رسول الله ﷺ فقال عمر: رضينا بالله ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد ﷺ رسولا، قال: فسرى عن النبي ثم قال: "والذي نفسي بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم، إنكم حظي من الأمم وأنا حظكم من النبيين" رواه أحمد في مسنده ٣ / ٤٧٠، ٤٧١

(٢) انظر ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١١٧، ١١٨

(٣) سورة الحجرات آية ١، وانظر عثمان بن علي حسن: منهج الاستدلال ص ٤٠ - ٤٧

(٤) انظر مقدمة تحقيق ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان المرفقة بالبحث.

والذى دفعهم إلى ذلك أن غير أهل السنة من الفرق المنتسبة إلى الإسلام أصّلوا لأنفسهم قواعد، حاكموا إليها النصوص، فما وافق منها تلك القواعد قالوا به معضدين لا محتجين، وما خالف ردوه: إما بتضعيف - إن كان حديثاً - أو تأويل، وإن حسنوا المعاملة فوضوا العلم به وعزلوه عن سلطان الحكم والاحتجاج، حتى أحدثوا في دين الله تعالى من المقالات الشنيعة، ما ضاهوا به، أو سبقوا اليهود والنصارى وعباد الأصنام.

قال يونس بن عبد الأعلى^(١): "سمعت الشافعى، يوم ناظره حفص الفرد، قال لى: يا أبا موسى... سمعت من حفص كلاماً لا أقدر أن أحكيه"^(٢). وقال ابن عيينه: "سمعت من جابر الجعفى^(٣) كلاماً خشيت أن يقع عليّ وعليه البيت"^(٤).

٣- تجنب الجدل والخصومات في الدين: خوفاً من الاختلاف والتفرق، فقد كان للسلف موقف واضح وصريح من الجدل والمرء والخصومات في مسائل العقائد، حتى عدوا الكلام والحديث في مشكلاته من البدع، التى شددوا النكير على مقترفيها.

ولذلك - وكما مر بنا - وجدنا إجماعاً من أهل السنة على رفض علم الكلام وعدم الخوض في مسائله، خاصة وأن أئمة الإسلام الكبار من أمثال الشافعى ومالك وأحمد ابن حنبل كانت لهم مواقف حازمة من المشتغلين بهذا العلم مشهورة، ولهم فيه كلمات مأثورة، فهذا مالك بن أنس يقول: "الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه، وينهون عنه، نحو الكلام في رأى جَهْم في القدر وكل ما أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في دين الله وفي الله عز وجل، فالسكوت أحب إلى، لأنى رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في دين الله إلا فيما تحته عمل"^(٥).

خاصة وأن هذا العلم علم مستحدث، أدى إلى كثير من الخلافات بين

(١) انظر الذهبى: السير ١٢ / ٣٤٨ - ٣٥١ ترجمة رقم ١٤٤ وتذكرة الحفاظ للذهبى ٢ / ٥٢٧، ٥٢٨
ترجمة رقم ٥٤٥

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢ / ١١٦

(٣) الحافظ بن حجر العسقلانى: التهذيب ١ / ١٢٣ ترجمة رقم ١٠٧ والذهبى: ميزان الاعتدال ١ / ٣٧٩ - ٣٨٤

(٤) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢ / ١١٦

(٥) السابق ٢ / ١١٦

المسلمين، فقد كان "المسلمون أمة واحدة في عهد رسول الله ﷺ، أيام الخلفاء الراشدين، ليس بينهم خلاف في أمر العقيدة، وعلم من النبي ﷺ، ومن الخلفاء الراشدين أن الذى كان عليه المسلمون في أعصارهم هو سبيل الهدى، ومنهج الحق، وطريق السلامة"^(١).

قال ابن عبد البر: "والذى قاله مالك (رحمه الله) عليه جماعة من العلماء قديما وحديثا، من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف ذلك أهل البدع، المعتزلة وسائر الفرق، وأما الجماعة فعلى ما قال مالك"^(٢) وذلك فيما لم تكن هناك ضرورة، كرد باطل أو خوف من ضلالة أن نعم، فالواجب بيان الحق ودفع الباطل على ما أشار إليه ابن عبد البر (رحمه الله).

ولذلك وعلى الرغم من خوض ابن الوزير - كما سبق لاحظنا - لعلم الكلام في الرد على فِرَق علم الكلام وتوضيح تهافت مسالكهم العقلية والجدلية، ونقد مختلف أدلتهم في معرفة وجود الله ومعرفة صفاته تعالى، إلا أننا نجد كثيرا ما يعتذر في مؤلفاته عن الخوض في مثل هذه المسائل، التى يرى أنه لم يخض فيها إلا لضرورة الكشف عن تهافت هذا المذاهب التى فرقت الأمة، وجعلت بعضها يرمى بعضها بالكفر والفسوق.

٤- إتفاق السلف فى مسائل العقيدة: لقد كان من ثمرة صحة المنهج، وصدق قضاياه: أن يتفق أهل السنة على مسائل الاعتقاد مع اختلاف أمصارهم، وهذا نجده واضحا فى تلك القواعد التى سلموا بها جميعا، وتلك الأصول الواحدة التى عادوا إليها جميعا.

ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد أحد أئمة أهل السنة، وهو الإمام الأصبهاني^(٣) يقول: "ومما يدل على أن أهل الحديث هم أهل الحق أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم فى

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٤٥٧

(٢) السابق ١١٦ / ٢

(٣) الملقب بقوام أهل السنة، حافظ للحديث، ومعرفة للرجال ولد عام ٤٥٧هـ وتوفى عام ٥٣٥هـ وأهم مصنفاته الترغيب والترهيب" و "الجامع فى التفسير" وغيرها. انظر للذهبي: السير ٢٠ / ٣٢٢، ٣٢٣.

الديار، وسكون كل واحد منهم قطرا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون على طريقة لا يجيدون عنها، ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد، ونقلهم واحد، لا ترى فيهم اختلافًا، ولا تفرقا في شيء ما، وإن قل، بل لو جمعت ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنه جاء عن قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا؟" (١)

ونحن نرى أن اتفاق السلف الصالح في مسائل العقائد يكشف عن وحدة المنهج العلمي الأصولي الذي يتبعونه في معرفة عقائد الدين الإسلامي، ورد فروعه إلى أصوله، مما يدل على أنهم ينهجون في بحوثهم العقدية مناهج علمية تتصف بالموضوعية والبعد التام عن الذاتية، نظرا لأنهم جميعا، يشتغلون - خاصة - بعلوم الحديث، ويردون كل معتقد إلى أصله من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

٥- منهج وسط " فمنهج أهل السنة وسط في جميع مسائله، وهذه الوسطية استفادوها من اعتمادهم على الكتاب والسنة، من غير غلو أو تقصير، كما قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل، في خطبته المشهورة: " الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى... " إلى أن قال " ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.. " (٢)

ولذا نجد أهل السنة في كل المسائل المتنازع عليها بين فرق الأمة كانوا أسعد الطوائف بموافقة الحق والصواب، إذ التزموا الوسط والاعتدال القائمين على الكتاب والسنة" (٣)

ففي باب الأسماء والصفات: هم وسط بين أهل التعطيل الذين ألدوا في آيات الله وصفاته، فنفوا حقائق ما نعت الله به نفسه، حتى شبهوه بالعدم والموات، وبين أهل التمثيل الذين ضربوا له الأمثال وشبهوه بالمخلوقات، فثبت أهل السنة لله تعالى ما دلت النصوص على إثباته، ونفوا ما دلت النصوص على نفيه: أثبتوا الأسماء الحسنى، والصفات العلى، ونفوا كيف والمثل والشبه بالمخلوقات، فكان إثباتا بلا تمثيل،

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة (مخطوط) ورقة رقم ١٦٤ مكتبة أحمد الثالث تحت رقم ١٣٩٥ تركيا.
(٢) الإمام أحمد بن حنبل: الرد على الجهمية والزنادقة تحقيق د. عبد الرحمن عميرة ص ٨٥ الرياض عام ١٣٩٧هـ.

(٣) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٣ / ١٤١، ٣٧٣، ٣٧٥.

نفيا بلا تعطيل، فهم أخص وأسعد الناس بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١).

وفي باب القدر، "هم وسط بين المكذبين لقدرة الله تعالى وشمول علمه ومشيتته وخلقته وبين المفسدين لدين الله تعالى، الذين أنكروا مشيئة العبد واختياره وقدرته وفعله حتى صاروا بمنزلة المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾^(٢).

فأثبت أهل السنة للعبد مشيئة، واختيارا، وقدرة، وعملا، هم وسط بين الوعيدية الذين كفروا المسلمين بارتكاب الكبيرة، وجعلوهم مخلدين في النار بعد أن أخرجوهم من الإيمان بالكلية، ورحموهم من الشفاعة، وبين المرجئة القائلين: إيمان الفاسق وإيمان الأنبياء والصالحين سواء.

فقال أهل السنة: الإيمان أصل وشعب يزيد بالطاعة وينقص؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا نُئِيتَ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٣). وقال تعالى: ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾^(٤).

وفي الصحابة هم وسط بين الغالية من الشيعة الذين قدسوا آل البيت، وساقوا فيهم الإمامة والعصمة، بل ادعى بعضهم إلهية عليّ (رضى الله عنه) وبين الخوارج - وشاركهم في ذلك الشيعة في غير آل البيت - الذين ناصبوا سائر الصحابة العدا، ونسبوهم إلى الكفر والمروق من الدين.

فقال أهل السنة: الصحابة أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ، وهم في الفضل متفاوتون، أعلاهم في الفضل الخلفاء الأربعة، ثم باقى العشرة المبشرين بالجنة، ولا يعتقدون فيهم العصمة، ويمسكون عما شجر بينهم ويقولون: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٥).

ويبرهن ابن الوزير في كتابه "العواصم والقواصم" على صحة مذهب أهل السنة

(١) سورة الشورى آية ١١

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٨

(٣) سورة الأنفال آية ٢

(٤) سورة المدثر آية ٣١

(٥) سورة الحشر آية ١٠

الذي هو مذهب السلف فيقول: "في إقامة البرهان على أن الحق هو مذهب السلف وعيه برهانان: عقلي وسمعي، أما العقلي، فمعنيان: كلي وتفصيلي أما البرهان الكلي، فيكشف بتسليم أربعة أصول هي مسلمة عند كل عاقل.

الأول: أن أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد هو النبي ﷺ، فإن جميع ما ينفع في الآخرة أو يضر لا سبيل إلى معرفته بالتجربة كما عرف الطب بالتجربة، إذ لا مجال للعلوم التجريبية إلا بما يشاهد على سبيل التكرار، ومن الذي رجع من ذلك العالم، فأدرك بالمشاهدة ما نفع وضر، فأخبر عنه، ولا يدرك بقياس العقل، فإن العقول قاصرة عن ذلك، والعقلاء بأجمعهم معترفون بأن العقل لا يهدى إلى ما بعد الموت، ولا سبيل يرشد إلى وجه ضرر المعاصي، ونفع الطاعات، لاسيما على سبيل التفصيل والتحديد، كما وردت الشرائع، فأقروا بجملتهم أن ذلك لا يدرك إلا بنور النبوة، وهي قوة وراء قوة العقل، يدرك بها من أمر الغيب في الماضي والمستقبل أمور، لا على طريق التعريف بالأسرار العقلية"^(١)

ويضرب ابن الوزير مثلا لذلك ببعض الأحداث النبوية مثل "خبر البعث، وشق جبريل لقلبه عليهما السلام، وغسله بماء زمزم، وحشوه السكينة والحكمة وقوله ﷺ: "فكأننا أشاهد الأمر مشاهدة"^(٢)

الثاني: أنه ﷺ، بلغ الخلق ما أوحى إليه من صلاح العباد في معادهم ومعاشهم، وأنه ما كتم شيئا من الوحي، ولا طواه عن الخلق، فإنه لم يبعث إلا لذلك... والله تعالى يقول: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَيِّينٍ ﴾^(٣)، وعلم ذلك منه ﷺ علما ضروريا في سائر أحواله من حرصه على إصلاح الخلق، وشغفه بإرشادهم إلى صلاح معادهم ومعاشهم...

الثالث: إن أعرف الناس بمعاني كلامه، وأحراهم بالوقوف على كنهه، ودرك أسرارهم، هم الذين شاهدوا الوحي والتنزيل، وعاصروه وصحبوه، بل لازموا آناء الليل والنهار، مستمرين لفهم معاني كلامه، تلقيه بالعمل به أولا، والنقل إلى من بعدهم ثانيا، والتقرب إلى الله تعالى بساعه وفهمه وحفظه ونشره."^(٤)

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٧١

(٢) السابق ج ٣ ص ٣٧٢.

(٣) سورة التكوير آية ٢٤

(٤) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٧٤

ويؤكد ابن الوزير على أهمية الاعتقاد بأن النبي ﷺ، قد أوضح الإسلام وبينه أفضل تبين، وأن الصحابة فهموا عنه أفضل فهم بقوله: "تتهمون رسول الله ﷺ بإخفائه، وكتمانه عنهم، حاشا منصب النبوة عن ذلك، أم تتهمون أولئك الأكابر في فهم كلامه، وإدراك مقاصده، أو تتهمونهم في إخفائه وستره بعد الفهم، أو تتهمونهم في معاندته من حيث العلم، ومخالفته على سبيل المكابرة من الاعتراف بتفهمه وتكليفه، فهذه الأمور لا يتسع لعاقل ظنها."^(١)

الرابع: أنهم في طول عصرهم إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى البحث، والتفتيش، والتنقير، والتأويل، والتعرض لمثل هذه الأمور، بل بالغوا في زجر من خاض فيه وسأل عنه.

البرهان الثاني: وهو التفصيلي، وهو أن تقول: إدعينا أن الحق هو مذهب السلف، وأن مذهبهم هو توظيف الوظائف السبع^(٢) وقد ذكرنا برهان كل وظيفة منها، فمن خالف، فليت شعري، أيخالف في قولنا الأول: أنه يجب تقديس الله وتنزيهه عن المخلوقات ومشابقتها، أم في قولنا الثاني: أنه يجب عليه التصديق والإيمان بما قاله الرسول ﷺ، على المعنى الذي أراده؟ أم في قولنا الثالث: أنه يجب عليه الإعراف بالعجز عن كنه ذات الله تعالى وصفاته؟ أم في قولنا الرابع: أنه يجب عليه السكوت عن السؤال، والخوض فيما وراء طاقته؟ أم في قولنا الخامس أنه يجب إمساك اللسان عن تعبير الظواهر بالزيادة والنقصان؟ أم في قولنا السادس: أنه يجب عليه كف القلب عن التفكير فيه مع العجز عنه، وقد قال لهم عليه السلام: "تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في ذات الله"^(٣)؟

أما في قولنا السابع: أنه يجب عليه التسليم لله تعالى، ولرسوله ﷺ ولأصحابه الناقلين عنه لوازم الشريعة. فهذه الأمور بينها برهانها، ولا يقدر أحد على جحدها وإن كان

(١) السابق ج ٣ ص ٣٧٥

(٢) ذكرناها عن ابن الوزير من قبل وقد عالجها في كتابه العواصم ج ٣ ص ٣٤٠ وهي ما يجب على المسلم اعتقاده متابعة للسلف وهي وظائف سبع: التقديس، والتصديق، والاعتراف بالعجز، والسكوت، والإمساك، والكف، والتسليم.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في "العرش" فيما ذكره السخاوي في "المقاصد الحسنة" ١٥٩ والبيهقي في "الأسماء والصفات" ص ٤٢٠ عن ابن عباس، وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" ٦/٦٦، ٦٧

كارها، إن كان من أهل التمييز، فضلا عن العقلاء العلماء، فهذه هي البراهين العقلية"
ثم يورد ابن الوزير الدليل السمعي على صحة مذهب السلف بقوله:

"البرهان السمعي على ذلك. وطريقة أن نقول: الدليل على أن الحق هو مذهب
السلف: أن نقيضه بدعة، والبدعة مذمومة، وضلالة، والخوض في التأويل بدعة، فكان
نقيضه - وهو الكف عن ذلك - سنة محمودة، فهذه ثلاثة أصول: أحدها: أن البحث
والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة. الثاني: أن كل بدعة مذمومة. الثالث: أن
البدعة إذا كانت مذمومة كان نقيضها - وهو السنة القويمة - محمودة، ولا يمكن النزاع
في شيء من هذه الأصول، وإذا سلم، أنتج أن الحق هو مذهب السلف."^(١)

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٧٦، ٣٧٧

دراسات حول المنهج

فإذا توقفنا عند قواعد المنهج العقدي عند ابن الوزير، فإننا سنجد قواعد منهجية محددة تمثل مرجعية دينية ثابتة، يصدر عنها ابن الوزير، وعامة أئمة أهل السنة، وهي القواعد المنهجية التي توحد بين أهل السنة قديما وحديثا. وهو يطبق هذه القواعد في كل مؤلفاته. خاصة في ممارسته لها - حين يناقش خصومه - في مختلف المسائل العقائدية.

وأردنا أن نقدم هذا المدخل حول دراسة المنهج من حيث اللغة والمصطلح والقواعد المنهجية من أجل إكتشاف القواعد المنهجية التي اعتمد عليها ابن الوزير في صياغة القضايا التي تناوها في مصنفاته والتي قامت الدراسة بالوقوف عليها.

وقد جاء في مختار الصحاح "قواعد" البيت أساسه^(١) فالقواعد تمثل هنا الأساس من البيت. أما "المنهج" فهو الطريقة، بمعنى الطريق الواضح المستقيم الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى غاية معينة^(٢) ويوضح اصطلاح (المنهج) في اللغة العربية كترجمة للاصطلاح الأوربي method الذي كان يستعمله أفلاطون قديما بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة، كما نجدها كذلك عند أرسطو وأحيانا كثيرة بمعنى (البحث). والمعنى الأشتاقي للأصلي لها يدل على الطريق أو المنهج المؤدى إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات^(٣)

فاصطلاح (المنهج) في أشد معانيه عمومية، هو وسيلة تحقيق الهدف، وهو الطريق

(١) محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح تحقيق مصطفى ديب البغا مادة قعد ص ٣٤٦ طبعة ثانية الجزائر عام ١٩٩٠م

(٢) د. جميل صليبا: المعجم الفلسفي ج ٢ ص ٤٥٣ دار الكتاب اللبناني، بيروت عام ١٩٧٣م

(٣) د. عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي وكالة المطبوعات الكويت الطبعة الثالثة عام ١٩٧٧

المحدد لتنظيم النشاط، أما معناه الفلسفى على وجه الخصوص فهو وسيلة المعرفة، فالمنهج هو طريق الخروج بالنتائج الفعلية من موضوع ما، للتوصل إلى قانون عام أو مذهب جامع، أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيباً دقيقاً بحيث يؤدي إلى الكشف عن حقيقة مجهرية أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة.

ومن هنا يمكن القول أن المنهج هو القانون، أو القاعدة التى تحكم أى محاولة للدراسة العلمية، وفى أى مجال. ومن ثم تختلف المناهج باختلاف العلوم التى تبحث فيها، فلكل علم منهج يناسبه، مع وجود حد مشترك بين المناهج المختلفة، وقد تتعاون مجموعة من المناهج المختلفة لخدمة ومعالجة فن واحد^(١).

ومن هنا فعلم المناهج علم بعدى؛ بمعنى أنه يقف وراء العلوم، كى يحلل طرائقها، ويحدد مسالكها، وعليه فلاشتغال بالقضايا العلمية، والمسائل التفصيلية فى العلوم، غيرت الاشتغال بمسالك تلك القضايا والمسائل، وكيفية ورودها على هذه الحال، أو تلك، ومعرفة مصادرها، وأدلتها، وهو ما يسمى عند المحدثين من العلماء بفلسفة العلوم^(٢).

وقد كانت مشكلة المنهج هى مشكلة العلم فى صميمه، ذلك أن شرط قيام العلم وتقدمه - بغض النظر عن موضوعه ومادته البحثية - أن تكون هناك طريقة صحيحة تطوى تحتها شتات الوقائع، والمفردات المبعثرة هنا وهناك، بغية تفسير ما قد يوجد بينها من روابط أو علاقات، تنظمها قوانين محددة.

وإن تأخر العلوم ناشئ - فى العادة - عن تأخر المناهج؛ بمعنى أن لا تكون هناك مناهج محددة واضحة، ومتفق عليها؛ فيسير كل عالم - فى فنه - على غير هدى وبصيرة خبط عشوائي، دون أن يصل إلى نتيجة مفيدة؛ فتتعارض القضايا، وتضطرب المسائل.

فتقدم العلم وتأخره - كما يقول أحد الباحثين المعاصرين^(٣) - مرتين بمسألة المنهج،

(١) د. حسين عبد الحميد رشوان: العلم والبحث العلمى ص ٢٧١ الإسكندرية، وجمال محمد عبد

الحميد موسى: منهج البحث العلمى عند العرب ص ٢٧٣ بيروت عام ١٩٧٢ م

(٢) السابق ص ٣١، ٣٢

(٣) السابق ص ٢٧١

يدور معها وجودا وعدما. ولذا يمكن أن يقال: إن المنهج يحفظ للعلم نظامه واتساقه كما أنه يضبط العقل البشري، الأعمال الذهنية، بقواعد ثابتة، بحيث تعينه على الوصول إلى الحقيقة فيما يبحثه من موضوعات، سواء كانت هذه الموضوعات متصلة بالعلوم الطبيعية، أو العلوم الإنسانية والدينية. ونجد أمثلة واضحة لتطبيق العلماء المسلمين منذ وقت مبكر للمناهج العلمية في مختلف علومهم العربية والإسلامية.

ففي مناهج التفسير: قعد العلماء مناهجا لتفسير القرآن الكريم، على نحو ما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية، وتابعه في ذلك ابن كثير، قال شيخ الإسلام - وهو يعرف بأصول التفسير - "قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره، ومعانيه، والتميز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل..."^(١).

فإذا أردنا التوقف قليلا عند قواعد منهج التفسير عند ابن الوزير فإننا نجده يعقد في كتابه "إيثار الحق" فصلا خاصا يبين فيه منهجه في تفسير كتاب الله تعالى: حيث يركز على التفريق بين التفسير والتحريف والتأويل، والتبديل، ويحذر من عبارات أهل الأهواء والابتداع ويعرف بمراتب المفسرين وهما عنده مرتبتان:

الأولى: مرتبة الصحابة، وعلى رأسهم ابن عباس وابن مسعود، لما ثبت من الثناء عليهما في القرآن الكريم. والثانية: مرتبة التابعين ومن أشهرهم مجاهد بن جبر المكي وعطاء ابن أبي رباح وقتاده وغيرهم.

ثم يأخذ في توضيح منهجه في التفسير الذي يتبع فيه قواعد علمية، وهي تتطابق مع منهج السلف الصالح، ويرى أن مراتب التفسير فيما يرجع منه إلى الدراية، ترجع إلى سبعة أنواع:

١- تفسير المتكررات كثيرا مثل آيات الأسماء والربانية والصفات والمشية والأسماء المعروفة بالدينية وهي الإسلام والإيمان والإحسان والمسلمون والمؤمنون والمحسنون، وكذلك أسماء الظالمين والفاسقين والكافرين وسائر ما يتعلق بالاعتقاد ويحتاج إلى مزيد بحث وانتقاد ما تورده الأدلة والشبه والردود والمعارضات. وهذا

(١) انظر د. علي عبد المعطى محمد: رؤية معاصرة في علم المناهج ص ٢٥٥ دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية عام ١٩٤٨ م

القسم ينبغي أن يكون مقررا في مقدمات التفسير حتى يشبع فيه الكلام من غير تكرير^(١).

٢- تفسير القرآن بالقرآن: حيث بتكرر ذلك في ذكر الشيء في كتاب الله -تعالى- وتكون بعض الآيات أكثر بيانا وتفصيلا، ومنه تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾^(٢) بأهل الكتاب، كقول مجاهد لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتُرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾^(٣).

٣- التفسير النبوي: وهو مقبول بالنص والإجماع ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٤). ومنه تخصيص العمومات، مثل تحريم الصلاة على الحائض، وتفصيل أحكام الصلاة والزكاة والصوم والحج وشروط قطع يد السارق، ويلحق بذلك أسباب النزول.

٤- الآثار الصحابية الموقوفة عليهم وأجودها ما لا تمكن معرفته بالرأى سواء رجعنا بالرأى إلى العقل أو إلى الاستنباط من اللغة، ومن كانت عاداتهم الإشعار بالرأى في ذلك، كما ذكره أبو بكر رضى الله عنه حين فسر الكلاله برأيه^(٥)، أما إذا جزموا بالتحريم ونحوه، كان دليلا على رفعه، وهذا يحتاج إلى معرفة الإسناد إليهم.

٥- ما يتعلق باللغة العربية على الحقيقة، وتؤخذ من مصادرها الأصلية، مع مراعاة تقديم الحقيقة الشرعية، ثم العرفية، ثم اللغوية، كحقيقة الصلاة في الشرع، بأنها أقوال وأفعال مخصوصة، مبتدأة بالتكبير ومختتمة بالتسليم^(٦)، على اللغوية التي هي الدعاء مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^(٧) أى آذع لهم، ومعرفة تفسير المشترك كالقرء بالأطهار والحيض^(٨).

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٤٦، ١٥٠

(٢) سورة النساء آية ٢٧

(٣) سورة النساء آية ٤٤ وانظر الإيثار ص ١٥٠، ١٥١

(٤) سورة الحشر آية ٧ وانظر لابن الوزير: إيثار الحق ص ١٥٢ - ١٥٣

(٥) ابن كثير: التفسير ج ٢ ص ٢٠٠ والإيثار ج ١ ص ٢٥٥

(٦) منصور بن يونس البهوتى: كشف القناع ج ١ ص ٢٥٥

(٧) سورة التوبة آية ١٠٣

(٨) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٥٤، ١٥٥

٦- المجاز، وهذا ركن مهم في منهج ابن الوزير، حيث يترتب عليه تأويل بعض أسماء الله الحسنى وصفاته العلى وردها إلى المجاز، وهذا من البدع التى تسربت إلى أهل الإسلام ولذلك يشترط ابن الوزير فى إعتبار المجاز ثلاثة قرائن تحدثنا عنها من قبل وهى العقلية والعرفية واللفظية، ويرى ابن الوزير أنه يجب منعه فى القرآن الكريم والحديث الشريف^(١).

٧- ما لم يصح فيه شئ من جميع ما تقدم ويختلف فيه أهل التفسير كتفسير الحروف التى فى أوائل السور وتفسير الروح ونحو ذلك مما لم يصح دليل على تفسيره، وما ليس معنى ضرورة تلجئ إلى وجوب البحث عنه، وهذا الجنس لا بأس بنقله مع بيان أنه لم يصح فيه شئ وعدم تعلق مفسدة به، ولا دخول شبهة فى تحليل أو تحريم^(٢).

وهكذا وجدنا لابن الوزير منهجا علميا فى تفسير القرآن الكريم، كذلك نجد له منهجا علميا فى معرفة العقائد الإيمانية. يمكن أن نستخلص قواعده الواضحة من مؤلفاته ورسائله وهى قواعد تشبه كثيرا تلك القواعد التى نجدها فى منهج أهل السنة عامة لرجوعهم جميعا إلى مصدر واحد يصدر عن هو القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة وإقتدائهم بالصحابة والتابعين وإجادتهم لعلوم الحديث الذى يستشهدون به حين يؤسسون لهذه القواعد، أو حين يشكل عيهم الأمر.

ولذلك نجد مثلا أحد أئمة أهل السنة وهو "عبد العزيز المكى" حين يناظر أحد علماء المعتزلة وهو "بشر المريسى" (٢١٨هـ) يحرص على بيان المنهج العقدى، وهو منهج أهل السنة والجماعة، فيقول للخليفة المأمون: "ولكننا نؤصل بيننا أصلا فإذا اختلفنا فى شئ من الفروع رددناه إلى الأصل، فإن وجدناه فيه وإلا رمينا به، ولم نلتفت إليه.

ثم وجه الحديث للمأمون عندما سأله عن الأصل بينه وبين بشر المريسى فقال: "يا أمير المؤمنين بينى وبينه ما أمرنا الله عز وجل واختاره لنا وعلمناه وأدبنا به فى التنازع والاختلاف، ولم يكلفنا إلى غيره، ولا إلى أنفسنا واختيارنا فنعجز". فطالبه المأمون بأصل ذلك فى كتاب الله تعالى فتلى "المكى" قول الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ

(١) السابق ص ١٥٥ والروض الباسم ج ٢ ص ٢٠٥

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٥٦، ١٥٧.

وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

ثم يتابع المكي حديثه: فهذا تعلم من الله وتأديبه واختياره لعباده المؤمنين ما أصله المتنازعون بينهم، وقد تنازعت أنا وبشر يا أمير المؤمنين وبيننا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ كما أمر الله عز وجل. فإذا اختلفنا في شيء من الفروع رددناه إلى كتاب الله، فإن وجدناه فيه وإلا إلى سنة نبيه ﷺ، فإن وجدناه فيها وإلا ضربناه في الحائط ولم نلتفت إليه" (١).

وقد أقر المأمون هذا المنهج فقال: "فافعلوا وأصلاً بينكما هذا واتفقا عليه، وأنا الشاهد عليكم، والحافظ لما يجري بينكما" (٢).

(١) نقلا عن د. مصطفى حلمي: منهج علماء الحديث من أصول الدين ص ٤٦ دار الدعوة الإسكندرية

عام ١٩٨٢م

(٢) عبد العزيز المكي: الخيدة. ص ٩٧ مطابع الشرق الأوسط الرياض.

قواعد المنهج العقلي عند ابن الوزير

١- الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسنة:

وصورة هذه القاعدة: أن ما أخبرنا به الرسول ﷺ عن ربه - تعالى - فإنه يجب الإيمان به - سواء عرفنا معناه، أو لم نعرف - لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة، وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه، وكذلك ما ثبت باتفاق الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب "مسائل الاعتقاد" يوجد عامته منصوصا في الكتاب والسنة متفقا عليه بين سلف الأمة، كما يقول ابن تيمية^(١).

وهذا نجده واضحا عند ابن الوزير في كتابه "العواصم والقواصم" حين يؤكد على "إن ما أخبر به الرسول عن ربه، فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، فما جاء في الكتاب والسنة، وجب الإيمان به، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، وما تنازع فيه المتأخرون فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق على إثبات لفظ أو نفيه حتى يعرف مراده، فإن أراد حقا قبل، وإن أراد باطلا رد، وإن إشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا، ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ، ويفسر المعنى كما تنازع الناس في الجهة والتحيز^(٢).

فقد آمن أهل الإسلام بأن الله تعالى ربهم، ومليكنهم، وأنه حكيم، عليم، قدير، رحمن رحيم، أرسل الرسل لهدايتهم، وأنزل معهم الكتاب والميزان، فما أخبر به الرسول عن الله فالله أخبر به، وهو سبحانه إنما أخبر بعلمه، ويمتنع أن يخبر بنقيض علمه، وما أمر به الرسول فهو من حكم الله، والله أمر به، وهو العليم الحكيم.

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٣ / ٤١

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٤ س ١٣٨، ١٣٩

قال تعالى: ﴿لَٰكِنَ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ ٱلْمَلٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِدًا﴾^(١). وهذا يقتضى أن ما أبلغه الرسول ﷺ حق من عند الله يوافق علم الله ومراده فالواجب على كل واحد أن يقابل ما أمر به، أو تُهى عنه بالطاعة والانقياد، فمن قبل عن الرسول ما أخبر به فعن الله قبل، ومن أطاع الرسول فيما أمر به فقد أطاع الله.

وقد نفى الله سبحانه الإيـان عن المعرضين عن ذلك بقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ ولم يكتف بذلك بل لابد من الإذعان والقبول ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢).

ويساعد على تأكيد هذا أن الإيـان فى النفوس فى أصل الخلقة، فقد تقدم أن الله تعالى فطر الناس على الدين الحق - كما فى الحديث النبوى الشريف الذى عرضنا له من قبل - أى أنه تعالى خلقهم على محبته، ورجائه، وعبادته، وأن هذه الفطرة لو خليت وعدم المعارض، لبقيت على حالتها من السلامة، والاستقامة، ولكن قد يعرض للفطرة ما يغيرها، ويجولها إلى ميل الكفر والشرك والضلال، وعليه؛ فمسائل الدين موافقة لفطر الناس - قبل التغيير والتحويل - لا تجد مسألة منها إلا وفى الفطرة ما يشهد لها بالصحة والسلامة.

ويتضح لنا من تأمل منهج ابن الوزير أن الإيـان بنصوص الكتاب والسنة على ضربين أحدهما: إيـان مجمل وهذا من فروض الأعيان، فيجب على كل أحد - ممن أسلم وجهه لله - تعالى - ورضى بالإسلام ديناً، وبالرسول ﷺ، نبياً ورسولاً، الإيـان بنصوص الكتاب والسنة، سواء ظهرت له معانيها ووضحت مدلولاتها، أم لا، فهذا حظ العامة، ومن لا يعرف العربية، ومن فى معانها ممن اشتبه عليه معنى آية أو حديث، فما زال كثير من الصحابة، ومن بعدهم، يمر بآية أو لفظ وهو لا يدرك معناه، إلا ويؤمن به، ويكل أمره إلى عالمه، ومثله وقع لأبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب "رضى الله عنهما"^(٣).

وهذا لا يعنى أن فى النصوص ما لا يدرك معناه بحال، بل معانى النصوص المفهومة من لغة التخاطب، لكن قد يقوم بالشخص من عوامل القصور ما هو مدعاة إلى عدم

(١) سورة النساء آية ١٦٦

(٢) سورة النساء آية ٦٥

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ١٦٥، ١٦٦ وابن تيمية: مجموع التفسير ص ٣٨٠ الهند عام ١٣٧٤ هـ

الفهم، ووضوح الخطاب عنده، فالواجب على المسلم الإيمان بالنص - بعد معرفة صحة مخرجه - إيمانا عاما مجملا، ومن غير أن يشترط فهم معناه، أو إدراك حقيقته، وهذا في حق عامة المسلمين.

وقد أشرنا من قبل إلى أن ابن الوزير، فيما يتصل بالمتشابهات أن في قسم من القرآن الكريم لم يصح فيه شيء عن السلف، ويختلف فيه أهل التفسير، كتفسير الحروف التي في أوائل السور، وتفسير الروح ونحو ذلك مما لم يصح دليل على تفسيره، وليس معنا ضرورة تلجئ إلى وجوب البحث عنه، فإن علينا الإيمان به حتى ولو لم نعلم تفسيره.

وهذا القسم فيه مخاطرة كبير وخوف البدعة والعذاب، وهو ما يتعلق بذات الله تعالى ونحو ذلك من المتشابهات، وقسم دون، مثل تعيين الشجرة التي أكل منها آدم واسمها وأسماء أهل الكهف وأسماء سائر المبهات وتطويل القصص والحكايات. فهذا - في رأى ابن الوزير - لا بأس من بيان أنه لم يصح فيه شيء وعدم تعلق مفسدة به، ولا دخول شبهة في تحليل أو تحريم^(١).

والثاني: إيمان مفصل وهو من الفروض الكفائية، وهو خاص بكل من قام عند الدليل وبيان له المدلول، وظهر معناه، فإذا حصل ذلك عنده، صار الإيمان في حقه فرضا متعينا، وإلا فالأصل فيه أنه كِفائي، قال شارح الطحاوية: "ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية"^(٢) لكن من قدر عليه وجب عليه تحصيله، طلبا لحماية الدين، كفاية المسلمين بتعليمهم وتفهمهم إياه، وهو بحر تتفاوت فيه همم الطالبين، وبقدر المعرفة به، تكمل المعرفة بالله وبدينه. قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(٣).

كذلك يقول شارح الطحاوية: "فالواجب كما التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره وتلقى خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسفيه معقولا أو نحمله شبهة أو شكاً، أو نقدم عليه آراء الرجال، وزبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم والتسليم

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٦٦ والروض الباسم: ج ٢ ص ٢٠٥

(٢) القاضي على بن علي بن أبي العز الحنفى: الطحاوية: ص ٤ تحقيق شعيب الأرنؤوط دمشق عام

١٩٨١

(٣) سورة المجادلة آية ١١

والانقياد والإذعان، كما نوحده المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل. فهما توحيدان لا نجاة من عذاب الله إلا بهما، توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول...^(١).

أدلة القاعدة: وهى من الكتاب والسنة، وأقوال السلف والعلماء، والمعقول:

أولاً: دلالة القرآن الكريم على القاعدة:

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢) فهذا قسم من الله تعالى بذاته الكريمة، مما يدل على عظم الأمر بالمقسم عليه، وخطورته، ومع تقدم "لا" على القسم دلالة على النفي، وإظهاره لقوته، ثم حصوله ووقوعه على التحاكم للرسول ﷺ، وذلك فى جميع الأمور الإخبارية والإنشائية

وقد يحصل هذا التحاكم عند كثير من الناس من غير مواطاة القلب لذلك، وانشرح الصدر به، فهذا يكون مسلماً فى الظاهر كما هو حال كثير من المنافقين، ومن شابههم من الزنادقة، فيبقى الإيمان منفيًا، وحتى يعمر القلب بالرضى والتسليم، والقبول والإذعان.

ولذلك جعل الله من شرط الإيمان التخلص من الحرج النفسى الذى هو الضيق من الأوامر، والشط فى الأخبار ثم أردف - سبحانه - ذلك بذكر المصدر المؤكد (تسليماً)، بعد أن ذكر فعله، وأمر به.

كذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِإِذْنِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٣).

ووجه الدلالة هنا، أن الله انزل الكتاب على ضربين:

ضرب مُحْكَم يعرف معناه وتدرك حقيقته، وضرب متشابه لا يدركه إلا الله تعالى والنكته أن الراسخين فى العلم يتلقون الجميع بالإيمان و التصديق، فيؤمنون بالمحكم

(١) الطحاوية ص ١٦٠

(٢) سورة النساء آية ٦٥

(٣) سورة آل عمران آية ٧

ويعملون به ويؤمنون بالمتشابه ويفرضون العلم بحقيقته وكنهه إلى المتكلم به - سبحانه -
ومن هنا إمتدحهم - تعالى - وجعلهم في درجة الرسوخ، والتمكن من العلم، حيث
عرفوا قدرهم، وشدوا الأمور إلى معاقدها ولم يحرفوا الكلم عن موضعه، فيعملون فيه من
التكلف والتمحل، ما يخرجهم عن أوضاع اللغة التي نزل بها.

ويعلق ابن الوزير على هذه الآية بقوله: " فمن شرط الإيثار وعزائمه الإيثار بمتشابه
القرآن، فمن علم معناه آمن به على اليقين ومن لم يعلمه آمن به على الجملة.

"ويتابع ابن الوزير قوله " وقد اختلف الناس كثيرا في الراسخين هل يعلمون التأويل
مع الله أم لا؟ وينبغي [على] من تلا كتاب الله الشريف أن يؤثر هذه الآية بزيادة التدبر
فإنها قاعدة عظيمة للكلام في تفسير كتاب الله تعالى، وقد ثبت في أمالي السيد الإمام أبي
طالب وفي نهج البلاغة عن علي عليه السلام أن الراسخين لا يعلمون ذلك" (١) وسوف
نعرض لهذه المسألة باستفاضة حين نتحدث عن رفض ابن الوزير للتأويل (٢).

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

روى الإمام أحمد في مسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال: "لقد
جلست أنا وأخي مجلسا، ما أحب أن لي به حمر النعم، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخة من
صحابه رسول الله ﷺ، جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا
حجرة، إذ ذكروا آية من القرآن، فتهاورا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله
ﷺ، مغضبا، قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: "مهلا يا قوم! بهذا هلكت الأمم
من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتب، وبعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل
يُكذَّب بعضه بعضا، بل يُصدَّق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه
فردوه إلى عالمه" (٣).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فهذا الحديث ونحوه مما ينهى فيه عن معارضة حق
بحق، فإن ذلك يقتضى التكذيب بأحد الحقين، أو الاشتباه والحيرة، والواجب التصديق
بهذا الحق، وهذا الحق، فعلى الإنسان أن يصدق بالحق الذى يقوله غيره، كما يصدق بالحق

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٤١ وانظر مقدمة الدراسة والتحقيق للباحث.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٤١٧ - ٤١٩

(٣) الإمام أحمد: المسند ١٠ / ٢٣٠ حديث رقم ٦٧٠٢ دار المعارف. ورواه مسلم مختصرا في صحيحه ٤

/ ٢٠٥٣ كتاب العلم - باب النهي عن إتباع متشابه القرآن.. حديث رقم ٢٦٦٦.

الذى يقوله هو، ليس له أن يؤمن بمعنى آية استدلال بها، ويرد معنى آية استدلال بها مناظره، ولا أن يقبل الحق من طائفة، ويرده من طائفة أخرى" (١).

ويؤكد ابن الوزير على أن الدين قد جاء به الرسول ﷺ، وفرغ منه، ولم يبق بعد تصديقه به بدلالة المعجزات الباهرات إلا اتباع الدين المعلوم، الذى جاء به لا استنباطه بدقيق النظر كما صنعت الفلاسفة الذين لم يتبعوا الرسل، وعلى هذا درج السلف" (٢).

كما يؤكد ابن الوزير على أن هناك الأحاديث الصحيحة المشهورة بل المتواترة فى حصر أركان الإسلام والإيمان والتنصيص عليها، وتدوال الصحابة فمن بعدهم لها يروها سلفهم لخلفهم عن سلفهم، واضحة جامعة لشرائط الإسلام والإيمان" (٣).

ومن ذلك ما رواه الترمذى فى سننه عن أبى رافع وغيره، قال: "لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتينى الأمر مما أمرت به، أو نهيت عنه؛ يقول: لا أدري، وما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه" (٤).

ففى هذا الحديث الإنكار الشديد على من آمن وصدق بالكتاب دون السنة؛ إذ هو تفریق بين الله ورسوله، وإيمان ببعض وكفر ببعض، وعقد الإيمان يقتضى التصديق بجميع ما بلغه وأخبر به الرسول ﷺ من آيات الله المحكمات. ولذلك يقول ابن الوزير فى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (٥).

واتفق أهل الإسلام على أن المراد بالرد إلى الله ورسوله الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله، ولو لم يكونا وافيين ببيان مهات الدين، ما أمرهم الله بالرجوع إليهما عند الاختلاف" (٦).

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٨ / ٤٠٤

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١١

(٣) السابق ص ١١٨

(٤) الترمذى: السنن ٧ / ٣٠٩، ٣١٠ كتاب العلم باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النيب حديث

رقم ٢٦٦٥ أبو عيسى "هذا حديث حسن صحيح"؛ وأبو دواد فى سننه ٥ / ١٠ - ١٢ كتاب السنة

فى لزوم السنة، حديث رقم ٤٦٠٤ - ٤٦٠٥ وابن ماجه فى سننه ١ / ٧ صبح ابن ماجه المقدمة.

(٥) سورة النساء آية ٥٩

(٦) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٧

ثالثاً: أقوال السلف والعلماء ودلائلها على القاعدة:

لما أُسِرَ برسول الله ﷺ، إلى بيت المقدس، فلما عاد وأخبر الناس بذلك، فكذب به المشركون، وافتتن بذلك آخرون.. قال ابن شهاب: قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: "فتجهز ناس من قريش إلى أبي بكر، فقالوا له: هل لك في صاحبك يزعم أنه قد جاء بيت المقدس، ثم رجع إلى مكة في ليلة واحدة! فقال أبو بكر: أو قال ذلك؟ قالوا: نعم قال: فاشهد لئن كان قال ذلك لقد صدق.. قال أبو سلمة: فيها سمي أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)"^(١).

فرضى الله عنه إنما علق التصديق بالخبر على صحة نسبته إليه ﷺ فإن صحت النسبة، صح الخبر وكان مطابقاً للأمر في نفسه، وهو موقف المؤمن من أخبار النبي ﷺ، يبحث في طرقها وأسانيدها، وصحة مخرجها، لا في إمكان وقوعها، أو سلامتها عن المعارض العقلية، أو الذوقية، بل يؤمن بالخبر متى صح، ويرد ما أشكل عليه فهمه إلى عالمه والمتكلم به.

هذا وقد سأل رجل الإمام الزهري: "يا أبا بكر، قول النبي ﷺ: ليس منا من شق الجيوب"^(٢) ما معناه؟ فقال الزهري: من الله العلم وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم"^(٣). ووجهه: التسليم للنصوص، وإن لم ندرك حقيقتها، وعدم معارضتها بالشبه والخيالات، وقد سئل الإمام مالك عن الاستواء فقال: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، الإيذان به واجب، والسؤال عند بدعة"^(٤).

فهذا السؤال - كما يراه الإمام مالك - بدعة، لأنه يؤدي إلى التكذيب بالنصوص، والواجب الإيذان بها، والتسليم له، وإن لم ندرك حقيقة ما دلت عليه من العلم بالكيفية.

وابن الوزير يرى أن هذا السؤال يحوم حول آيات متشابهات، يجب علينا الإيذان بها دون بحث عن حقيقتها، ودون تأويل عقلي لها، كما فعل المتكلمون والفلاسفة، يقول

(١) البيهقي: دلائل النبوة ٢ / ١١ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان المكتبة السلفية المدينة المنورة عام ١٣٨٩هـ.

(٢) يعني حديث "ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية" رواه البخاري في صحيحه ٣ / ١٦٦ كتاب الجنائز - حديث رقم ١٢٩٧

(٣) فتح الباري ١٣ / ٥٠٤

(٤) رواه البيهقي في كتاب الأسماء والصفات ص ٤٠٨ تعليق محمد زاهد الكوثري دار السعادة مصر.

ابن الوزير: "وقد مدح الله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وأخبرنا أنه جل جلاله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فعتقدنا على ذلك عقائدنا وضمناه ضمائرنا وطوينا عليه طوايانا، وعلمنا أن ما ناقض معناها ظاهرا فهو من المتشابه الذي يجب علينا الإيثار بتنزيله والوقوف عما لا نعلمه من تأويله"^(١).

دلالة المعقول على القاعدة: ونذكر هنا وجهين:

الأول: أن عدم العلم بالحقائق لا يفنى وجودها وثبوتها في نفس الأمر، فما أخبر به الصادق المصدوق هو حق ثابت في نفس الأمر سواء أعلمنا صدقه أم لم نعلمه، كما أن من أرسله الله للناس رسولا هو رسول الله سواء علم الناس أنه رسول الله أم لم يعلموا ذلك، وما أخبر به عن الله فهو حق وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به فهو أمر الله وإن لم يطعه الناس، فثبوت الرسالة والرسول وما أخبر به ليس موقوفا على وجودنا، فضلا عن عقولنا ومعقولاتنا^(٢) فلا يسع أحدا آمن بالله ورسالته إلا التصديق بجميع ما أخبر به الرسول ﷺ، وعدم التفريق بين النصوص في الإيثار، وإلا وقع في تناقض ظاهر، بل كل دليل يدل على الإيثار ببعض النصوص، فهو يدل على الإيثار بالبعض الآخر، و كل شبهة يزعم أصحابها أنهم يقدحون بها في بعض النصوص، أمكن خصومهم بمثلها وأعظم منها القدح فيما لديهم من نصوص، فلم يبق بعد ذلك إلا التناقض والاضطراب، أو التشبهى والهوى ومجرد الدعوى التي يمكن كل أحد أن يقابلها بمثلها وأشد.

الثاني: أنه إذا علم الإنسان أن الله - تعالى - أصدق قيلا، وأحسن حديثا، وأن رسوله هو رسوله الثابت بالنقل والعقل والبراهين اليقينية، ثم وجد في عقله ما ينازعه في خبر الرسول كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى ما هو أعلم به منه، فإن العامي يصدق أهل الاختصاص - في جميع العلوم كالطب والهندسة والفلاحة - ما يقولونه دون اعتراض، وأن كل ما يقوله، ويخبر به من مقدرات الأغذية والأشربة، واستعمالها على وجه

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٧٠ وما بعدها. وإيثار الحق ٨٨

(٢) عبد العزيز المحمد السلطان: الكواشف الجليلة عن معانى الواسطية ص ٤٥، ٤٦ مكتبة الرياض الحديثة ط ١٣٩٨ هـ وانظر عثمان بن علي حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد

مخصوص، مع ما فى ذلك من الكلفة والألم، وما ذلك إلا لغلبة الظن أنه - أى الطبيب - أعلم منه، إن تصديقه ومتابعته أقرب إلى حصول الشفاء، مع علمه أن الطبيب قد يخطئ.

بل إن كثيراً من الناس لا يحصل له الشفاء بما يصفه له الطبيب، ومع هذا نجده يقبل خبره ويقلده فى ذلك .. فكيف حال الناس مع الرسل - عليهم الصلاة والسلام - وهم الصادقون المصدقون، بل لا يجوز أن يخبر الواحد منهم خلاف ما هو الحق فى نفس الأمر! ^(١).

قواعد الالتزام بالقاعدة :

وقاعدة الإيثار بجميع نصوص الكتاب والسنة تؤدى إلى تحقيق كثير من الفوائد أهمها: تحقيق معنى الإيمان قال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ لَا يَبْجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(٢).

كذلك مجانية مسالك الأمم الضالة، الذين ردوا على الرسل ما أخبروا به، واعترضوا عليهم بالاعتراضات الباطلة ؛ كما قالت اليهود لموسى "عليه الصلاة والسلام" : ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ ^(٣).

أيضا بطلان كون العقل وحده يستقل فى تحصيل المعرفة الدينية، أو كونه شرطاً فى تحصيلها، بحيث لا تؤمن بالنص حتى يوافق العقل فيما دل عليه، ويقال هذا - أيضا - فى الكشف والذوق.

وتفيد القاعدة السابقة فى ثبوت عصمة الرسول ﷺ، فى جميع ما يبلغه، ويخبر به، حيث أنه لم يأمر إلا بما أمر به الله - تعالى - ولم يخبر إلا بما أخبر به الله - تعالى - فيستحيل فى حقه ﷺ، أن يخبر بشئ يكون مخالفاً للحق، قال تعالى : ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۗ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ^(٤).

(١) انظر ابن تيمية : درء تعارض العقل / ١ / ١٤١

(٢) سورة النساء آية ٦٥

(٣) سورة البقرة آية ٥٥

(٤) سورة النجم آية ٢ - ٤

كذلك درجة الراسخين في العلم هو الإيثار بجميع ما أنزل الله - تعالى - من الكتاب والحكمة، إيماناً عاماً مجملًا، وإذا استبان لهم معنى آية أو حديث لا يسعهم إلا الانقياد والإذعان له، وإذا اشتبهت عليهم بعض النصوص فوضوا العلم بها إلى قائلها والمتكلم بها وقالوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾^(١)

كما أن الالتزام بهذه القاعدة يحقق النجاة من مذاهب المبتدعة، حيث ردت كل طائفة منهم من النصوص ما زعموا أنه يخالف ما عندهم من الحق، واعترضوا على كل ما استدل به خصومهم، بالشبه والخيالات الفاسدة والباطلة.

والمؤمن الحق يعتقد أن هذه النصوص إنما خرجت من مشكاة واحد؛ كتابا متشابهها يصدق بعضه بعضا، كما أن هذه القاعدة تسد باب التأويل البدعي، لأن المتأول يجترئ على النص بالتحريف دون المؤمن بمحكمة ومتشابهه دون تأويل.

كما يدفع توهم التعارض بين الوحي والعقل، كما وقع لأهل البدع الذين أنكروا نصوص البرزخ والصراط والميزان، ورؤية الله في الآخرة، وغير ذلك بدعوى عدم تصور ذلك في العقل^(٢) فجعلوا العقل حاكما على النصوص، وعند أهل السنة والجماعة: الشرع هو الحاكم قال ﷺ: "لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لم جئت به"^(٣)

وقد طبق ابن الوزير هذه القاعدة في كل مؤلفاته، ومارسها - كما رأينا في نقده للمتكلمين في تقديمهم للأدلة العقلية والجدلية الفلسفية حين برهنوا على وجود الله تعالى - فقد أكد ابن الوزير كثيرا على عدم حاجة المسلم إلى هذه البراهين والأدلة الجدلية، خاصة وأنها أدلة غير بسيطة، اختلف فيها المتكلمون والفلاسفة، على الرغم من أن أدلة القرآن الكريم واضحة وسهلة وميسورة، والنفس ليست في حاجة إلا إلى التنبيه الذي يذكره القرآن الكريم في آياته، ليذكر تلك النفوس الغافلة، كما يحدث حين يذكرها بالموت في قوله تعالى: "وإنك ميت وإنهم ميتون" أو قوله تعالى "كل نفس ذائقة الموت" على

(١) سورة آل عمران آية ٧

(٢) انظر للشاطبي: الاعتصام ١ / ٢٣١ وما بعدها.

(٣) أورده النووي في الأربعين وقال: "حديث حسن صحيح، رويناه في كتاب الحججة بإسناد صحيح" وكتاب الحججة لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي. وانظر جامع العلوم والحكم ص ٣٣٨ حديث رقم ٤١.

الرغم من أن هذا الأمر واضح لكل نفس وليس هناك شئ مؤكد للإنسان مثل حقيقة أن ميت، ومع ذلك يذكره القرآن الكريم للإنسان من باب تنبيه النفوس الغافلة.

وابن الوزير - كما مر بنا - ينبه أن هذه الطرائق الكلامية والجدلية لم يسلكها الصحابة ولا التابعون، ولا أشاروا على المسلمين باتباعها، لذلك يرى أن السلامة في الرجوع إلى طرائق القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهي طرائق بسيطة ومؤثرة وواضحة، يدركها العامي كما يدركها العالم دون فرق يذكر.

فالفطرة الإنسانية السوية تعرف الخالق وتقر الإيمان به دون أدلة عقلية مفتعلة، بحيث أن معرفة الدليل - كما يرى ابن الوزير - تستلزم تصور المدلول عليه قبل كذلك، كما أن معرفة الاسم تقتضى تصور المسمى من قبل، حتى تمكن المطابقة.

ومن هنا يمكننا أن نفهم تعجب القرآن الكريم حين يقول: "أفى الله شك فاطر السموات والأرض". ولذلك أكثر العلماء والعقلاء على أن العلم بالخالق والإيمان به ضرورة لا تحتاج إلى نظر، لأنها حقيقة بديهية أولى واضحة، ولو احتاجت إلى استدلال لتسلسل الأمر كما يقول المناطقة.

وقد استشهد ابن الوزير على صحة هذه الحقيقة في مناقشاته مع خصومه من المتكلمين والفلاسفة بكثير من آيات القرآن الكريم، وبيعض الأحاديث النبوية الشريفة الصحيحة مثل "كل مولود يولد على الفطرة"، ورغم ذلك آتى له بأدلة عقلية وتجريبية من الوقائع الحياتية المشاهدة في حياة الإنسان حين تلم به الخطوب والمخاطر، فيلجأ إلى الله لجوء المضطر، وهذا مشاهد حين تلم بالناس الكوارث والمصائب، فنجد جميع البشر يلجأون إلى الله مستغيثين به، وقد أشار القرآن الكريم أيضاً إلى ذلك - كما مر بنا.

ومن الجدير بالانتباه أن ابن الوزير في تطبيقه لهذه القاعدة يمارس قاعدة نبوية شريفة، هي التيسير على الإنسان المسلم، وعدم التعسير والتشديد عليه، وقد كانت هذه وصية النبي ﷺ، لأصحابه حين كان يرسلهم في مختلف الجهات من أجل تبليغ رسالته وتعليم من يكونون في المناطق البعيدة والنائية، بل كانت أحاديثه الشريفة ناطقة بذلك إلى كل المسلمين في كل زمان ومكان.

وقد تكاثرت الأحاديث النبوية في الحُص على ذلك؛ فكان عليه السلام إذا بعث سرية قال: يَسْرُوا ولا تعسروا، وبشّروا ولا تنفروا"^(١) وقال عليه [الصلاة] والسلام - "قاربوا وسددوا وبشروا" هكذا في الصحيح"^(٢). ولما أخبروه: أن عمرو ابن العاص صلى بهم وبه جنابة، ولم يغتسل من شدة برد الماء، سأله - عليه السلام - عن ذلك فقال: "إنى سمعت الله يقول: "لا تقتلوا أنفسكم"^(٣) فضحك النبي ﷺ".^(٤)

ومن هنا رأى - ابن الوزير - أن طلب الأدلة والبراهين الكلامية على الإيذان بالله من المسلمين، خاصة من عامتهم هو نوع من التعسير على الأمة والتشديد الذى لا موضع له ولا ضرورة تقتضيه ولذلك يقول فى أهم مؤلفاته: "سعادة الخلق أن يعتقدوا الشئ على ما هو عليه اعتقادا جازما لجلبة قلوبهم على موافقة الحق؛ لأنه ليس مطلوب الدليل المفيد، بل الفائدة هى حقيقة الحق على ما هى عليه، ولهذا قال رسول الله ﷺ: "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه، وينصرانه، ويمجّسائه"^(٥).

فمن اعتقد حقيقة الحق فى الله تعالى، وفى صفاته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر فهو سعيد وإن لم يكن ذلك بدليل مجرد كلامى، ولم يكلف عباده إلا ذلك، وذلك معلوم

(١) أخرجه البخارى ٦٩، ومسلم ١٧٣٤ من حديث أنس، وأخرجه من حديث أبى موسى الأشعري أحمد ٤ / ١٣٩٩، ٤١٢، والبخارى ٣٠٣٨، ومسلم ١٧٣٢، وأبو داود ٤٨٣٥، والبيهقى ٢٤٧٥.
(٢) رواه بهذا اللفظ مسلم ٢٨١٦ من حديث أبى هريرة، وقد ورد بألفاظ أخرى عن غير واحد من الصحابة.

(٣) سورة النساء آية ٢٩

(٤) عن عمرو بن العاص قال: احتلمت فى ليلة باردة فى غزوة ذات السلاسل، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فيممت ثم صليت بأصحابى الصبح، فذكروا ذلك النبى ﷺ فقال: "يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟ فأخبرته بالذى منى من الأغتسال، وقلت: إنى سمعت الله يقول: "ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيمًا" فضحك رسول الله ﷺ، ولم يقل شيئاً، أخرجه أحمد ٤ / ٢٠٣، ٢٠٤، وأبو داود ٣٣٤، والدارقطنى ١ / ١٧٨، والحاكم ١ / ١٧٧، والبيهقى ١ / ٢٢٦ من طريق يزيد بن أبى حبيب، عن عمران بن أبى أنس، عن عبد الرحمن بن جبير المصرى، عن عمرو بن العاص، وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن عبد الرحمن بن جُبَيْر لم يسمعه من عمرو إلا فيما قاله البيهقى.

(٥) أخرجه من حديث أبى هريرة: مالك ١ / ٢٤١، وأحمد ٢ / ٢٣٣، ٢٨٢، ٣٩٣، ٤١٠ والبخارى ١٣٥٨ و ١٣٥٩، ١٣٨٥ و ٤٧٧٥ و ٦٥٩٩، ومسلم ٣٦٥٨، وأبو داود ٤٧١٤، والترمذى ٩٣٩ والطحاوى فى "مشكل الآثار" ٢ / ١٦٢، والبيهقى ٨٤، وأبو نعيم فى "الحلية" ٩ / ٢٦.

على الضرورة بجمللة أخبار متواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، في توارد الأعراب عليه، وعرضه الإيمان عليهم، وقبوله ذلك، وإنصرفهم إلى رعاية الإبل والمواشى من غير تكليف إياهم التفكير في المعجزة، ووجه دلالتها، في حدوث العالم، وإثبات محدثه، وسائر الصفات، بل الأكثر من أجلاف العرب لم يفهموا ذلك، ولم يدركوه بعد طول المدة، بل كان الواحد منهم يحلفه عليه السلام فيقول أنشدك بالله الله أرسلك رسولاً؟ فيقول: "الله أرسلنى رسولاً"^(١) فكان يصدقه بيمينه وينصرف.

ويقول الآخر إذا قدم عليه، ونظر إليه: والله ما هذا وجه كذاب^(٢) وأمثال ذلك مما لا يُحصى، بل كان يسلم في غزوة واحدة في عصر الصحابة آلاف، لا يفهم الكثيرون منهم أدلة الكلام، ومن كان يفهم، فيحتاج أن يترك صناعته، ويختلف إلا معلمة مدة، ولم ينقل قط شيئاً من ذلك. فعلم علماً ضرورياً أن الله تعالى لم يكلف الخلق الإيمان والتصديق على طريقة المتكلمين"^(٣).

ومن هنا يؤكد ابن الوزير على ضرورة الإيمان والتسليم بكل ما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة سواء ما تعلق منها بأصل الإيمان من الاعتقاد بوجود الله تعالى ووحدانيته، ومعرفة صفاته تعالى على وجه الإجمال دون تفصيل، أو ما تعلق باليوم الآخر من البعث والثواب والجنة والنار وبقية المغيبات التي لا يمكن للإنسان إدراكها في هذه الحياة ولكن يعرفها عن طريق الأخبار النبوية بها. ولذلك كان قول ابن الوزير في العواصم: "إن ما أخبر به الرسول عن ربه، فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه، أن لم نعرف، فما جاء في الكتاب والسنة وجب الإيمان به، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها"^(٤).

(١) أخرجه البخارى ٦٣، ومسلم ١٢، والترمذى ٦١٩، والنسائى ٤ / ١٢٣ - ١٢٤، وأبو دواد ٤٨٦ حديث أنس بن مالك.

(٢) أخرجه أحمد ٥ / ٤٥١، والترمذى ٢٤٨٧، والدرامى ١ / ٣٤٠، وابن ماجه ١٣٣٤، ٣٢٥١ من طريق عوف ابن أبى جميلة، عن زرارة بن أوفى، عن عبد الله بن سلام قال: لما قدم النبى ﷺ: انجفل الناس عليه، فكنت فيمن جفل، فلما تبينت وجهه، عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، فكان أول شئ سمعته يقول: "أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا الناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام" وصححه الحاكم ٣ / ١٣، ووافقه الذهبي، وله شاهد من حديث ابى هريرة عند الحاكم ٤ / ١٢٩. وقوله: "إنجفل الناس عليه" أى: ذهبوا إليه مسرعين.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٨٧، ٣٨٨

(٤) السابق ج ٤ ص ١٣٨، ١٣٩

وكذلك على المسلمين الإيذان بالمتشابه حيث لم نكلف معرفة حقيقته على وجه الدقة والتفصيل، وسيأتى بيان كل ذلك فى قاعدة أخرى من قواعد العقائد عند ابن الوزير وهى قاعدة "الإيذان بالمتشابه والعلم بالمحكم" إن شاء الله تعالى.

القاعدة الثانية: اشتغال الكتاب والسنة على أصول الدين: دلالة ومسائله.

صورة القاعدة: "إن كل ما يستحق أن يسمى أصول الدين قد جاء بيانه فى الكتاب والسنة وبيانا شافيا قاطعا، مع بيان أدلته، وسبل الاهتداء إلى معرفته".

المراد بأصول الدين^(١): اشتهر عند المتكلمين تقسيم الدين إلى أصول وفروع، أو علميات وعمليات، وأن القدح فى مسائل الأصول واحد، من خالفه كفر أو فسق، وأما مسائل الفروع فليس لله (تعالى) فيها حكم معين، ولا يتصور فيها الخطأ، بل كل مجتهد - فيها - مصيب لحكم الله - تعالى - وبنوا على هذا التفريق أحكاما منها:

أ - التكفير بالخطأ فى مسائل الأصول دون مسائل الفروع.

ب - إثبات الفروع بخبر الواحد دون الأصول.

وهذا أصل ضلال المتكلمين، حيث سلبوا الفروع حكم الله المعين، ثم جعلوا الحق فيها ما يعتقدوه كل أحد بحسبه، وهو مذهب السفسطة، بل الحق الذى دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة أن الحق واحد لا يتعدد، وأن المجتهدين المختلفين فى مسألة ما منهم المصيب ومنهم المخطئ، ولذلك قال النبى ﷺ: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر"^(٢).

ومن هنا فالكفر والفسق أحكام شرعية، وليست مما يستقل العقل بدركه. فالتكلمون سموا ما وضعوه من الآراء والشبهات "أصول الدين" وهذا، كما قال ابن تيمية: "اسم عظيم والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم، فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك، قال المبطل: قد أنكروا أصول الدين، وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سماه هذه أصول الدين"^(٣).

(١) انظر مختصر الصواعق ٢ / ٤١٣

(٢) رواه البخارى فى صحيحه ١٣ / ٣١٨ فتح البارى كتاب الاعتصام باب أجر الحاكم إذا اجتهد.

حديث رقم ٧٣٥٢.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤ / ٥٦

فالتقسيم الصحيح لمسائل الدين، هو تقسيمها إلى خبر وطلب، فهذا هو الذى ينضبط، وكلا القسمين تدخل فيه الفروع والأصول، وما يكون دليله القطع أو الظن، ويكفر جاحده أو لا يكفر، وكذا يستدل فيهما بالشرع و بالعقل، ليس العقل خاصا بأحد القسمين دون الآخر.

فالكتاب والسنة اشتملا على أصول الدين التى تستحق هذا الاسم، وعلى براهين هذه الأصول، وأدلتها السمعية والعقلية، وما جاء به الرسول ﷺ، كامل كاف وشاف يدخل فيه كل حق.

ومن هنا فوصف الله تعالى - فى نظر ابن الوزير - للقرآن الكريم بأنه ﴿ تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾^(١) و ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٢) لا يشك أن يدخل فى ذلك بيان مهمات الدين الاعتقادية، وإن كانت عقلية، ويدخل فيه ما بيّنه النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾^(٣) ولقوله تعالى فى خطاب النبي ﷺ: ﴿ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٤) فهذا بيان جملى ومنه قوله ﷺ: إني أوتيت القرآن ومثله معه " الحديث.

ولذلك يقول ابن الوزير: "وما يصلح الاستدلال به فى هذا المقام قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾^(٥) فلولا أن كتابها هو موضع الحجة عليها فى أمور الدين ومهماته ما اختص بالدعاة إليه ونحو قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ ﴾^(٦).

فجعل الكتاب فى بيان الدين وحفظه وتمييز الحق من الباطل، كالميزان فى بيان الحقوق الدنيوية وحفظها، بل جعل الحق مختصا بالنص والميزان معطوفا عليه بالمفهوم أى والميزان بالحق، وقال بعد الأمر بوفاء الكيل والميزان ﴿ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٧).

(١) سورة النحل آية ٨٩

(٢) سورة الأنعام آية ٣٨

(٣) سورة الحشر آية ٧

(٤) سورة النحل آية ٤٤

(٥) سورة الجاثية آية ٢٨

(٦) سورة الشورى آية ١٧

(٧) سورة الأنعام آية ١٥٢

ويعلل ابن الوزير ذلك "لأنه يحتاج إلى المعاملة بالكيل والوزن، وإن وقع التظالم الخفى فى مقادير مئاقل الذرى أو أقل منه، ولم يقل ذلك بعد الأمر بلزوم كتابه واتباع رسله، لأنه لا حاجة ولا ضرورة إلى البدعى فى الاعتقاد، وأما الفروع العلمىة فلما وقعت الضرورة إلى الخوض فىها بالظنون، لم يكن فىها حرج بالنص والإجماع".

وىؤكد ابن الوزير على أن الأصل فى الأدلة الإعتقادية مردود إلى الكتاب والسنة بقوله: "ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾"^(١).

واتفق أهل الإسلام على أن المراد بالرد إلى الله ورسوله الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله، ولو لم يكون وافين ببيان مهمات الدين، ما أمرهم الله بالرجوع إليهما عند الاختلاف"^(٢).

ومن هنا قال شيخ الإسلام: "إن رسول الله ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه، باطنه وظاهره، علمه وعمله، فإن هذا الأصل هو أصل العلم والإيمان، وكل من كان أعظم اعتصاما بهذا الأصل كان أولى بالحق علما وعملا"^(٣).

فالكتاب والسنة هما العمدة فى معرفة الدين، أصوله وفروعه، دلائله ومسائله، فجعل القرآن والسنة إماما يؤتم به فى أصول الدين وفروعه، هو دين المسلمين، وهى طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان وطريقة أئمة المسلمين، فلم يكن هؤلاء يقبلون من أحد أن يعارض القرآن ولا الأسئلة بمعقوله أو خياله، بل ينظر فى أقوال الناس وآرائهم، وتعرض على نصوص الكتاب والسنة، وتختبر بها، فيقبل منها ما وافق النصوص، ويرد ما خالفها، كائنا من يكون القائل بها.

هذا الفهم عند ابن تيمية يتطابق تماما مع ما يشته ابن الوزير فى مؤلفاته عن هذه القاعدة وغيرها من قواعد المنهج العقدى، الذى هو نفس منهج جميع علماء أهل السنة قديما وحديثا، دون اختلاف يعتد به، وربما يكون الاختلاف، فى مدى الأهمية التى قد تعطى لهذه القاعدة أو تلك بحسب ظروف العصر، ومقتضياته العلمىة، والمشكلات الدينىة المثارة فىه.

(١) سورة النساء آية ٥٩

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٧

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٩ / ١٥٥، ١٥٦

ثم يقول ابن الوزير: "أجمع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن في القرآن ما أدعيت من معرفة أدلة التوحيد من غير ظنٍ ولا تقليد، وكما أن المتكلم ينظر في كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد غيره، فكذلك من نظر في القرآن يتعلم منه الأدلة من غير تقليد، بل القرآن العظيم هو الذي تعلم منه المتكلمون النظر، لكنهم غالوا في النظر ولم يقتصروا على القدر النافع"^(١)

ولذلك قال شارح الطحاوية: "ومن المحال لا يحصل الشفاء، والعلم واليقين من كتاب الله، وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المنحرفين، بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله، هو الأصل، ويتدبر معناه، ويعقله، ويعرف برهانه، ودليله العقلي والخبري السمعي، ويعرف دلالاته على هذا، وهذا، ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة جملة ويقول وإن أرادوا بها ما يخالفه رد"^(٢)

ويجب أن نعلم أن بيان الرسول ﷺ، لمسائل الدين على وجهين:

تارة يبين الأدلة العقلية الدالة عليها، والقرآن الكريم - كما يؤكد على ذلك ابن الوزير - مملوء من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية على المعارف الإلهية، والمطالب الدينية. وتارة يخبرها خبراً مجرداً - كأحوال البرزخ ومسائل الغيب ونحو ذلك - لما قد أقامه من الآيات البيّنات، والدلائل اليقينية على أنه رسول الله المبلغ عن الله، وأنه لا يقول إلا الحق، وأن الله شهد له بذلك^(٣)

أدلة القاعدة: وهي من الكتاب والسنة والمعقول والفطرة:

من الكتاب الكريم: شمول الدين، اتساعه لكل ما ينفع الناس: إجمالاً وتفصيلاً، كما قال تعالى: ما فرطنا في الكتاب من شيء^(٤) وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾^(٥) وقوله ﴿مَا كَانَتْ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصَدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٦)

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٨

(٢) القاضي علي بن علي أبو العز الحنفي: الطحاوية ص ١٦٧ تحقيق شعيب الأرنؤوط دمشق عام

١٩٨١

(٣) الطحاوية ص ١٦٧

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٣ / ١٣٦

(٥) سورة النحل آية ٨٩

(٦) سورة يوسف آية ١١١

قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي آلِ كَتَبٍ مِنْ شَيْءٍ ﴾ أى فى اللوح المحفوظ، فإنه ثبت فيه ما يقع من الحوادث، وقيل. أى فى القرآن، أى ما تركنا شيئاً من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه فى القرآن، إما دلالة مبينة مشروحة، وإما جملة يتلقى بيانها من الرسول ﷺ أو من الإجماع، أو من القياس الذى ثبت بنص الكتاب... ثم قال: "فصدق الله بأنه ما فرط فى الكتاب من شىء إلا ذكره، إما تفصيلاً وإما تأصيلاً"^(١)

والآيات الأخرى تدل على صحة المعنى الثانى، أو يقال آية الأنعام، المراد بها اللوح المحفوظ لما يحتمله السياق من ذلك، وآيتا النحل ويوسف المراد بهما: القرآن الكريم. وهما نص فى مسألتنا هذه.

ولذلك يذكر ابن الوزير قول أحد أئمة العترة الطاهرة هو الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة (٧٤٨هـ) عليه السلام فقد ذكر فى أوائل كتابه "التمهيد: فى القول بوجوب النظر فقال: "إن أثر القرآن مشتمل على ذكر الأدلة وشرحها، ولنذكر هنا آية واحدة ليقاس بها الباقى وهى قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ إلى آخر السورة فالله تعالى حكى فى هذه الآية إنكار الناكرين للإعادة وقرر وجه شبههم وأجاب عن كل واحدة بجواب يخصه، وطول فى بيان ذلك إلى قوله وأما الآيات الدالة على إثبات الصانع وصفاته والنبوة والرد على منكريها، فأكثر من أن تحصى"^(٢)

كما يذكر ابن الوزير العلامة يحيى بن منصور من علماء العترة قد صنف كتابه "الجملة الإسلامية" ومكثه بالاحتجاج بالآيات القرآنية. وكذلك عبد الرحمن العلوى الحسينى فى كتابه "الجماع الكافى" فى مجلده السادس يقول: "وإنما جاءت الرسل عليهم الصلاة والسلام بغاية الحججة على من سألها ما بين الله وأنزل فى كتبه إليها، ولم يعد ذلك إلى غيره؛ ولن تكون حجة أبلغ على الله من حجج الأنبياء عليهم السلام التى بلغوها عن الله تعالى لخلقها ولا أهدى لهم إن قبلوها وذلك فى قول الله تعالى: ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أِنِّى إِلَهُكُمْ فَأُطِيعُوا أَلْسَمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ .

(١) سورة يوسف آية ١١١

(٢) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٩ مصر عام ١٣٤٩هـ

وقال إبراهيم في محاجة قومه ﴿ قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنْتُمْ وَاَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَامُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾ [الشعراء: ٧٥-٨١] فدلهم عليه بالقدرة والتدبير...

وكذلك محمد ﷺ حين سأله قومه عن الله عز وجل، إذا يقولون من يعيدونا فأمره الله تعالى بالجواب لهم: " قل الذي فطركم أول مرة "

وقال من لا شرط له ﴿ أُولَئِكَ يَرَى الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ [يس: ٧٧-٧٨] وقال لنبيه ﷺ ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مُوقَدُونَ ﴿٨٠﴾ [يس: ٧٩-٨٠] ^(١)

ويكتفى ابن الوزير بالأدلة العقلية الواردة في القرآن الكريم دون الأدلة الكلامية والجدلية لأنها أوضح دلالة وأصدق في الفطرة ولذلك يقول بعد ذكر الأدلة العقلية القرآنية السابقة: " فلم يكلف الله سبحانه نبيه ﷺ من الحجة والجواب غير ما قاله في الكتاب وبلغني أن النبي ﷺ، قال له قومه انسب لنا ربك فنزل عليه جبريل عليه السلام بسورة قل هو الله أحد ^(٢) "

وعلى الرغم من اختلاف ابن الوزير مع المعتزلة - كما رأينا - في كثير من أصول مذهبهم إلا أنه يستشهد هنا بأمر أصاب فيه القاضي عبد الجبار، الذي هو إمام من أئمتهم، في المجلد الرابع من المحيط في النبوات في ذكر إعجاز القرآن:

" واتفق فيه أيضا استنباط الأدلة التي توافق العقول وموافقته ما تضمنه لأحكام العقل على وجه يبهر ذوى العقول ويحيرها، فإن الله سبحانه بينه على المعانى التي يستخرجها المتكلمون بمعاناة وجهد بألفاظ سهلة قليلة تحتوى على معان كثيرة كما ذكره عز وجل في نقض مذاهب الطبيعيين في قوله تعالى: " وفي الأرض قطع متجاورات " الآية وفي الآيات التي ذكرها في نفى الثاني وفي غير ذلك من الأبواب التي لا تكاد تحصى ^(٣) "

(١) السابق ص ١٩، ٢٠

(٢) ابن الوزير: ترجيح ص ٢١

(٣) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٢١

وهناك الكثير من الآيات القرآنية الدالة على القاعدة المنهجية التي يصدر عنها ابن الوزير منها: وصف القرآن بأنه الحق، وأن الهداية والنجاة معقودة على اتباعه والتزامه تصديقا قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمَ مَا يَتَّقُونَ ﴾^(٣)

فترك العباد من غير هداية وإرشاد، يتنافى مع حكمه الله تعالى في محبته لذلك، كما أن إثبات كمال الدين وتمام نعمته واضح في الكتاب العزيز بقوله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾^(٤) قال الشاطبي: "فكل من زعم أنه بقي من الدين شيء لم يكمل، فقد كذب بقوله: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾"^(٥) وقال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية: "هذه أكبر نعم الله (عز وجل) على هذه الأمة، حيث أكمل -تعالى- لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم (صلوات الله وسلامه عليه).." ^(٦)

كذلك قصر القرآن الكريم الهداية على الالتزام بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، من الإيمان والدين، قال تعالى: ﴿ فَإِنِ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ ﴾^(٧) ومعلوم لدى الخاصة والعامة أن الصحابة لم يكن لهم مصدرا للهداية سوى الكتاب والسنة.

أما دلالة السنة النبوية على القاعدة: فيذكر ابن الوزير ما رواه مالك في الموطأ عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "يا أيها الناس قد سننت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض، وتركتكم على السنة الواضحة ليلها كنهارها إلا أن تضلوا بالناس يمينا وشمالا"^(٨)

(١) سورة الأحزاب آية ٤

(٢) سورة الإسراء آية ٩

(٣) سورة التوبة آية ١١٥

(٤) سورة المائدة آية ٣

(٥) انظر الشاطبي: الاعتصام / ٢، ٣٤، ٣٠٥

(٦) ابن كثير: التفسير.

(٧) سورة البقرة آية ١٣٧

(٨) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١١

وما رواه ابن ماجة عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ، وفيه"، وأيم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء". قال أبو الدرداء: "صدق والله رسول الله ﷺ، تركنا والله، على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء"^(١) وعند ابن ماجة من طريق العرياض بن سارية (رضي الله عنه) نحو حديث أبي الدرداء (رضي الله عنه).
 "لا يزيع عنها إلا هالك"^(٢).

ففيه شاهد بأن النبي ﷺ، بيّن للناس ما يصلح شأنهم من أمري الدنيا والأخرى والبيان أمر زائد على البلاغ، فالرسول ﷺ ترك أمته على النواضحة الغراء، وأصول الدين حظيت من هذا البيان بالنصيب الأوفى، والحظ الأوفر، بل هي مما تدعو الحاجة إلى بيانه، وتتوافر الهمم على نقله كذلك ما قاله سلمان الفارسي (رضي الله عنه) لما قيل له "قد علمكم نبيكم كل شيء، حتى الخراءة! قال: فقال: أجل..."^(٣).

ومن هنا يشير ابن الوزير إلى أهمية بيان الرسول لكل الأصول والفروع في الدين، خاصة وأن القرآن الكريم يذكر ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾^(٤) و﴿ لِقَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾^(٥) ولا معنى للإرسال إلا البيان"^(٦). ولقوله تعالى في خطاب النبي ﷺ: ﴿ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٧) فهذا بيان جملي ومنه قوله ﷺ: "إني أوتيت القرآن ومثله معه" الحديث^(٨).

دلالة المعقول على القاعدة: لقد تقدم بيان تعليم النبي ﷺ، أصحابه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول

-
- (١) صحيح ابن ماجة ١ / ٦ المقدمة حديث الألباني ورواه ابن أبي عاصم في السنة ١ / ٢٦ وانظر سلسلة الأحاديث الصحيح ج ١ حديث رقم ٦٨٨
 (٢) صحيح ابن ماجة ١ / ١٣ المقدمة حديث رقم ٤١
 (٣) صحيح مسلم ١ / ٢٢٣ كتاب الطهارة حديث رقم ٢٦٢ والترمذي في سننه ١ / ٢٧ كتاب الطهارة رقم ١٦ قال أبو عيسى "وحدث سلمان. حديث حسن صحيح."
 (٤) سورة الإسراء آية ١٥
 (٥) سورة النساء آية ١٦٥
 (٦) ابن الوزير: إشار الحق ص ١٠٥
 (٧) سورة النحل آية ٤٤
 (٨) ابن الوزير: إشار الحق ص ١٠٧

إليه غاية المطالب، بل هذه خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة، أن لا يكون بيان هذه المطالب قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام^(١).

ومن المعلوم للمؤمنين أن الرسول ﷺ أعلم الناس بالله ودينه، وأنصحهم للأمة، وأفصحهم عبارة وبيانا من يُغره، فاجتمع في حقه كمال العلم والقدرة والإرادة، ووجود القدرة التامة والإرادة الجازمة يوجب وجود المراد؛ فعلم قطعا أن ما بينه الرسول ﷺ من أمور الدين، حصل به المراد؛ وما أراده من البيان فهو مطابق لعلمه، وعلمه بذلك أكمل العلوم، فكل من ظن أن غير الرسول أعلم بذلك منه، وأكمل بيانا منه وأحرص على هدى الخلق منه فهو من الملحددين لا من المؤمنين^(٢). كذلك يدل ختم الرسالة والنبوة بالرسول ﷺ، على كمال الدين وتمامه وكفايته، فلو قال قائل: إن أصول الدين لم يبينها الرسول ﷺ، وإن النصوص إن قصرت عن بيانها، للزم من قوله حاجة الناس إلى رسول جديد - وذلك إذا أحسن الظن بالقائل - وإلا فقوله مروق من الدين ظاهر، وكيف والله تعالى يقول: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾^(٣) قال الحافظ ابن كثير "صدقا في الأخبار، وعدلا في الطلب"^(٤).

دلالة الفطرة على القاعدة: من المعلوم - فطرة - أن صلاح القلوب والأرواح يقدم على صلاح الأبدان، فكم من خبيث النفس، قد ضاقت عليه الأرض بما رحبت وكم من طيب النفس منشرح الصدر وهو لا يعبأ بشظف العيش، وكدر الحياة.

وكلما كانت حاجة الناس إلى شيء ما، أكد وأكثر من غيره كان مبدولا لهم، مسورا أكثر من غيره، يوضحه، ولما كانت حاجة الناس إلى الهواء تفوق كل حاجة - من حوائج البدن - كان مبدولا لهم في كل مكان، وزمان، لا يمنعه أحد، ولا يتصرف فيه بشر، ويقال هذا - أيضا - في الماء بالنسبة إلى غيره، وهكذا مراتب الحاجات.

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٥ / ٧، ٨

(٢) السابق ٥ / ٣٠، ٣١

(٣) سورة الأنعام آية ١٥

(٤) ابن كثير ٢ / ١٦٧، ١٦٨ طبعة دار إحياء الكتب العربية. وانظر: عثمان محمد علي حسن / منهج

الإستدلال على مسائل الاعتقاد ج ١ ص ٢٥٦، ٢٥٧

ومعلوم أن حاجة الناس إلى معرفة ربهم، وخالقهم، ومعبودهم، فوق مراتب هذه الحاجات كلها، لذا كان اشتغال الكتاب والسنة وكلام السلف على ذكر العقائد وتقريرها وبيانها أكثر من غيره، ذكرًا وبيانًا، وتقريرًا، ونقلًا، وهذا من كمال حكمة الله تعالى وتام نعمته وإحسانه، بل كانت الطرق إلى تحصيل ذلك أكثر وأوسع وأبين من غيره^(١).

فوائد الالتزام بالقاعدة: وجوب النظر في الشريعة بعين الكمال، لا بعين النقصان، واعتبارها اعتبارًا كليًا في العقائد والعبادات والمعاملات، وعدم الخروج عنها البتة، لأن الخروج عنها تيه وضلال، ورمى في عمية، كيف وقد ثبت كمالها وتامها؟

ومن هنا إعتبر ابن الوزير أن الزيادة في الدين والنقص فيه هو معنى البدعة، فمن الزيادة في الدين أن يدخل فيه ما لم يكن على عهد رسول الله ﷺ، وعهد الصحابة رضی الله عنهم مثل القول بأنه لا موجود إلا الله، كما هو قول الإتحادية، وأنه لا فاعل ولا قادر إلا الله كما هو قول الجبرية، وأمثال ذلك من الغلو في الدين، وإنما وردت الشرائع بتوحيد الله في الربوبية وذلك بلا إله إلا الله، له الأسماء الحسنى، وتوابع ذلك المنصوصة، والمجمع عليها كتوحيد بالعبادة^(٢).

الاستغناء بالكتاب والسنة عن النظر في الكتب المتقدمة كالنوراة والزبور، لما أصابها من التحريف والتبديل والنقصان؛ فالقرآن الكريم كتاب مستقل بنفسه ناسخ لما قبله، لم يجوج الله - تعالى - أهله إلى كتاب آخر - كما هو حال أهل الزبور والإنجيل مع التوراة - والقرآن مشتمل على جميع ما في الكتب الأخرى من المحاسن، وعلى زيادات كثيرة لا توجد فيها، مع ضمان لحفظ نزاهة النص عن التحريف، ولهذا كان مصدقًا لما بين يديه من الكتاب، ومهيمنًا عليه، يقرر ما فيه من الحق، ويبطل ما حرف منه، وينسخ ما نسخه الله تعالى^(٣).

ولذلك ورد قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٤) ويعلق على الآية ابن الوزير

(١) انظر مختصر الصواعق ١ / ٦١ وعثمان بن علي: منهج الاستدلال ج ١ ص ٢٥٧

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ١٠٠، ١٠١ والشاطبي: الاعتصام ٢ / ٣١٠، ٣١١

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٩ / ١٨٤، ١٨٥

(٤) سورة النساء آيات ٥٩ - ٦٠

بقوله: "ولا شك أن القرآن الكريم أعظم ما قضى به ودعا إليه ثم سنته التي هي تفسير القرآن وبيانه، كما أجمعت عليه الأمة في تفاصيل الصلاة والزكاة، وسائر أركان الإسلام وفي الموارد وغيرها"

ثم يقول ابن الوزير حين يورد قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(١) وما أبلغ قوله فصلناه على علم، وأعظم موقعه عند المتأملين، لأن العلوم تقل وتتلاشى في جنب علم الله تعالى بما ينفع ويصلح من البراهين والأساليب، وما يضر ويفسد من ذلك، بل قد جاء في الحديث الصحيح أن علم الخلائق في علم الله تعالى، كما يأخذه الطائر من البحر بمنقاره^(٢)

ويستشهد ابن الوزير بقول النبي ﷺ، برواية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال: "القرآن الكريم فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، من ابتغى الهدى من غيره أضله الله" إلى قوله "من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن دعى إليه هدى إلى صراط مستقيم"^(٣)

ويزعم المتكلمون أنهم بأصولهم وأدلتهم وطرائقهم، يدفعون الشبه، والشكوك عن الدين وما دروا أن الشبه والشكوك زادت بذلك. قال الطحاوية: "ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله، وكلام الرسول، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين"^(٤)

ولذلك يقول ابن الوزير: "ينبغي للخلق أن يعرفوا جلال الله وعظمته بقوله الصادق والمعجز، لا بقول المتكلمين: إن الأعراض حادثة، وإن الجواهر لا تخلو من الأعراض الحادثة، فهي حادثة، ثم الحادثة تفتقر إلى محدث، فإن تلك التقسيمات والمقدمات الرسمية تشوش قلوب المؤمنين، لاسيما وهي صادرة من غير مليّ بالدين، ولا مضطلع بحمل شريعة سيد المرسلين والأولين والآخرين ﷺ.

والدلالات الشرعية الصادرة عن الله اللطيف الخبير، وعن رسوله البشير النذير تقع

(١) سورة الأعراف: إيثار الحق ١١٠

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ١١٠

(٣) السابق ١١١

(٤) الطحاوية ص ١٦٧

وتسكن النفوس وتغرس في القلوب الاعتقادات الصحيحة الجازمة، ولقد بعد عن التوفيق من سلك طريقة المتكلمين، وأعرض عن كتاب رب العالمين^(١)

ولذلك ينقد ابن الوزير المتكلمين ويرى:

"إن هؤلاء إنما أتوا من شدة النظر والتدقيق، فيما لا تعرفه العقول، لأن دوام الفكرة في المحارات يضعف الفهم ويمرض صحبته، ومن أمثلة ذلك التجربة بالضرورة كثرة الشط في النية والطهارة، فإنه قد أورث الوسواس الفاحش مع جماعة من أكابر العلماء، كالشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد^(٢) (٧٠٢هـ / ١٣٠٢م) ممن بلغ المرتبة الكبرى في العلوم^(٣)

ولا يعنى ذلك أن ابن الوزير يمنع من النظر والتأمل والاعتبار، فهو يقول:

"إن الكفار متى سألونا الدليل على ثبوت الإسلام، قلنا لهم: انظروا في ملكوت الحق، فإن نظرنا لأنفسنا لا يولد العلم لكم، وذكرنا الأدلة التي نظرنا في صحتها لا ينفعكم أيضاً، فإن ذكرها لكم من غير أن تنظروا في صحتها لا يولد العلم لكم، وعلى الجملة؛ فإيجاد العلم بصحة الإسلام في قلوب الكفار غير مقدور للمسلمين لا بأدلة الكلام، ولا بأدلة السلف.

لأن وجود العلم متوقف إما على نظر الكفار على الوجه الصحيح أو، إلى خلق الله تعالى له، كلاهما غير مقدور لنا، فلم يبق إلا أنا نأمرهم بأن ينظروا فيما نظرنا فيه على مقتضى ما خلق الله في عقولهم السليمة، ومقتضى ما علمهم الله على ألسنة أنبيائه الكرام عليهم الصلاة والسلام، فبمجموع العقل وبعثة الرسل تمت الحجة عليه بإجماع المسلمين، بل إجماع العقلاء المنصفين، قال الله تعالى: ﴿لَعَلَّأَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾^(٤)

وفىما يتصل بتطبيق ابن الوزير لهذه القاعدة، فإننا نجد يطبقها على نطاق واسع جدا خاصة في المسائل المتصلة بإثبات وجود الله، ووحدانيته، ومعرفة صفاته تعالى، فعلى الرغم

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٦٤

(٢) من أبرز العلماء بالأصول، مجتهد وله تصانيف كثيرة في الفقه وأصوله.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣٨

(٤) سورة النساء آية ١٦٥ وانظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٥٧٢، ٥٧٣

من التراث الكلامي الضخم الذي سبق ابن الوزير في هذه المسائل، إلا أنه يأخذ موقفا حازما من هذه التراث، حيث لا يوافق المتكلمين -سواء من هم الأشعرية أو المعتزلة- في مباحثهم على إثبات وجود الله تعالى، فقد اعتمدوا في استدلالهم على أساس حدوث العالم واحتياجه إلى محدث هو الله تعالى.

وقد بذل المتكلمون جهدا عقليا كبيرا - في غير طائل - في إثبات حدوث العالم، والرد على من قال بقدمه، وكانت أشهر أدلتهم على ذلك - كما مر بنا - دليل الجوهر الفرد، حيث حاولوا إثبات حدوث الجواهر بأعراضها، واحتياجها لمحدث هو الله تعالى، وكذلك دليلهم الممكن والواجب الذي ينسب إلى الإمام الجويني، وأخذه عنه كثير من الأشاعرة، والمعتمد على جواز العالم وحاجته إلى واجب الوجود الذي هو علته.

وكذلك رفض ابن الوزير لأدلة الفلاسفة، وقد كانت أشهر أدلتهم دليل التناهي الذي قال به الكندي الفيلسوف، حيث إن العالم منتهى من حيث الزمان والمكان والجرم، ويحتاج إلى اللامتناهي، الذي هو علته.

وكذلك دليل الإمكان والوجوب الذي قال به الفارابي وتابعه فيه ابن سينا، والذي قُسم فيه الوجود إلى ممكن وواجب، فإذا كان العلم ممكن الوجود، فهو في حاجة إلى واجب الوجود الذي هو علته، وأيضا دليل الحركة الذي أخدع الفلاسفة المسلمون عن أرسطو، فإذا كان العالم متحرك، فهو في حاجة إلى محرك له لا يتحرك.

يرفض ابن الوزير كل هذه الأدلة جميعا - كما سبق وأن رأينا - لصعوبة تحقيقها وفهمها وبعدها عن الفطرة السليمة واختلافها عن أدلة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، المعتمد على فطرة الإنسان البسيطة والسوية.

ويقدم ابن الوزير - كما رأينا - أدلته المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث أنها في نظره، قد اشتملا على كل قواعد أصول الدين وفروعه.

وابن الوزير قد نقل كل الأدلة السابقة، ورأى أن القرآن الكريم ليس فيه آية واحدة تُبنى صحة الدلالة فيها على ثبوت العرض الكوني الذي يعتمد عليه كل المتكلمين في أدلتهم، بدليل خلو تفاسير القرآن الكريم من التنبيه على ذلك، خاصة في تفسير هذه الآيات المتصلة بوجود الله تعالى.

كذلك يثبت ابن الوزير في مؤلفاته خاصة "ترجيح أساليب القرآن على أساليب

اليونان" أن الأنبياء جميعا - عليهم السلام - قد جروا في إستدلالهم على وجود الله تعالى على طريقة الأحوال والآيات دون الأكوان، وعلى ذلك سار الصدر الأول والأئمة الغلبة من المسلمين، فقد استدلوا جميعًا بالأجسام المحكمة المعبر عنها بالصنع المحكم بما تحكم به العقول من دلالة المصنوع المحكم على صانعه، دون أن يعتمدوا في شئ من ذلك على دليل الأكوان، وهذا واضح في احتجاج الخليل إبراهيم عليه السلام على قومه.

وبعد أن يضرب ابن الوزير كثيرا من الأدلة على صحة هذا يرى أنه لا مناص من اللجوء إلى الأدلة العقلية التي وردت في القرآن الكريم - فهي في نظره - أفضل الطرق وأنفعها لإثبات وجود الله تعالى^(١).

القاعدة الثالثة: "لا نسخ في الاخبار ولا في أصول الدين"

صورة القاعدة: "إن مسائل الاعتقاد، من الإيمان بالله - تعالى - وأسمائه، وصفاته وأفعاله، ورسالاته، واليوم الآخر، ونحو ذلك من الأمور الثابتة، التي جاءت بها جميع رسل الله، من لدن آدم إلى محمد (عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم) لا يدخلها نسخ أو تعديل".

تعريف النسخ: لغة: يطلق النسخ في اللغة على معنيين^(٢) الأول: الرفع والإزالة، فيقال نسخت الشمس الظل، إذا ازالته وحلت، ونسخ الشيب شبابه، إذا صار شيخا. ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾^(٣).

الثاني: النقل والتحويل، وهو تحويل الشئ من حالة إلى أخرى مع بقاءه في نفسه، فيقال: نسخ العسل؛ إذا نقل من خلية إلى أخرى، ومن ذلك تناسخ الموارث، لأنها تنتقل من قوم إلى قوم، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٤) وهو نقل الأعمال إلى الصحف. والنسخ حقيقة في المعنيين المتقدمين، مقول فيها بالإشتراك اللفظي^(٥).

(١) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢ الوهم ١٥، ترجيح أساليب القرآن ص ١١٤، ١١٥.

(٢) ابن منظور: لسان العرب ٦١ / ٣٠ مادة نسخ.

(٣) سورة البقرة آية ١٠٦.

(٤) سورة الجاثية آية ٢٥.

(٥) الآمدى: الأحكام ٢ / ٢٣٦.

أما معنى النسخ في الإصطلاح:

أ- النسخ فى اصطلاح السلف المتقدمين: أعم منه فى كلام المتأخرين من الأصوليين: قال ابن القيم: "ومراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ: رفع الحكم أو تقييده أو حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتبيينه، حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة: نسخا، لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد.. ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى، وزال عنه به إشكالات أوجبها حمل كلامهم على الإصطلاح الحادث المتأخر"^(١).

ب- معنى النسخ فى اصطلاح الأصوليين (المتأخرين): تعددت تعريفات الأصوليين وأهمها: تعريف ابن الحاجب: النسخ رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر^(٢).

شرح التعريف وإخراج المحترزات: قوله: رفع الحكم الشرعى، ليخرج المباح بحكم الأصل. فإن رفعه بدليل شرعى ليس نسخا. وقوله: بدليل شرعى: ليخرج رفعه بالموت والنوم والغفلة والجنون. وقوله: متأخر: ليخرج نحو: صل عند كل زوال إلى آخر الشهر.

فقه القاعدة: الشريعة نوعان: خبر وأمر، والخبر يدخل فيه الماضى والمستقبل والوعد والوعيد، ويشمل ما أخبر الله تعالى به عن ذاته، وصفاته، وأفعاله، وما أخبر أنه كان أو سيكون من أخبار، والنار والحساب والعقاب والبعث والحشر والجزاء.

كل هذا ونظيرة يدخل فى جملة الأخبار، التى يجب على المسلم مقابلتها بالتصديق والتسليم، ويعلم أنها كلها حق، مطابقة للأمر فى نفسه. ومن ثم لا يجوز أن يدخل أخبار الله - تعالى - النسخ أو التبديل، بل هى محكمة ثابتة^(٣).

ولهذا قال أبو جعفر النحاس فى معرض الرد على من يجوز النسخ فى الأخبار: "وهذا القول عظيم جدا، يؤول إلى الكفر؛ لأن قائلًا لو قال: قام فلان، ثم قال: لم يقم، ثم قال: نسخته لكان كاذبا"^(٤).

(١) ابن القيم: أعلام الموقعين ١/ ٣٥.

(٢) حاشية التفتازانى ١٨٥/ ٢.

(٣) انظر أبى محمد مكى بن أبى طالب القيس: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخة ص ٥٧ بتحقيق د. أحمد حسن فرحات جامعة الإمام عام ١٣٩٦هـ.

(٤) أبى جعفر بن محمد بن إسمايل الصفار: النسخ والمنسوخ فى القرآن ص ٣ تصحيح محمد أمين الخانجى مصر عام ١٣٢٣هـ.

أما النوع الثانى - من نوعى الشريعة - فهو الأمر، والنهى منه؛ لأنه أمر بالترك. ويدخل فى ذلك العبادات: أصولها وفروعها، وجميع المعاملات. وكذا فضائل الأخلاق. والأمر وإن كان النسخ يدخله فى الجملة، لكن نستثنى منه كليات الشريعة، من الضروريات والحاجيات والتحسينات، فالشريعة مبنية على حفظ هذه الكليات^(١).

فأصول العبادات: كالصلاة والصوم، والزكاة، والحج، وما يحفظ الضروريات الخمس، وما يحقق العدل والإحسان، وما يجلب الفضيلة، ويدفع الرذيلة، كل ذلك لا يقع فيه النسخ، وإنما يقع فى تفاصيل هذه المسائل، وهو ما يتعلق بالهيئات، والكيفيات، والأمكنة والأزمنة، والأعداد، وهو جزء يسير إذا ما قورن، بكليات الشريعة.

قال شيخ الإسلام: "كتاب الله نوعان؛ خبر وأمر، أما الخبر فلا يجوز أن يتناقض، ولكن قد يفسر أحدا الخبرين الآخر؛ ويبين معناه، وأما الأمر فيدخله النسخ، ولا ينسخ ما أنزل الله إلا بما أنزله الله، فمن أراد أن ينسخ شرع الله الذى أنزل برأيه وهواه كان ملحدا، وكذلك من دفع خبر الله برأيه ونظره كان ملحدا"^(٢).

وفى "العواصم والقواصم" نجد ابن الوزير يرد على اعتراض المعترض بصعوبة الاجتهاد فى الشريعة لكونه متوقفا على معرفة الناسخ من المنسوخ، بأنه جهل مفرط "لأن معرفة ذلك يسيرة، فإن النسخ قليل فى الشريعة بالنظر إلى التخصيص، وما يدخله ضرب من التعارض"^(٣).

ثم يضرب ابن الوزير أمثلة بأفضل المؤلفات فى ناسخ الحديث ومنسوخه كتاب "الاعتبار" للحافظ الحازمى (٥٨٤هـ) وهو مبسوط كثير الفوائد، ولا يخرج منه إلا منسوخ القرآن الكريم. كما صنف الإمام محمد بن المطهر كتاب "عقود العقيان فى الناسخ والمنسوخ من القرآن"^(٤).

ثم يورد ابن الوزير الذى يتطابق - فى النسخ - رأيه مع رأى أهل السنة، فى عدم نسخ

(١) الشاطبى: الموافقات ٣/ ١٠٤، ١٠٥، ١١٧.

(٢) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٠٨.

(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ٢٠٠، ٢٠١ تحقيق بكر بن عبد الله ابو زيد وعلى بن محمد العمران مكتبة مكة المكرمة عام ١٤١٩هـ.

(٤) السابق ج ١ ص ٢٠٥.

الأخبار جملة ما أجمع العلماء على نسخه، وجملة ما اشتهر من هذا النسخ، وكذلك المختلف في نسخه ويقول:

"فهذه تسعة وتسعون حكما أجمع أهل العلم على حكم سبعة وعشرين منها، واشتهر النسخ من غير خلاف نعرفه في ثمانية أحكام، وشذ المخالف في نسخ ثلاثة عشر حكما، وشذ القائل بنسخ حكمين، واشتهر الخلاف منها في ثمانية وأربعين حكما أكثرها أو كثير منها لم يجمع فيه شرائط النسخ، بل يكون من العموم والخصوص أو التعارض الذي يرجع فيه إلى الترجيح^(١)."

ويتعلق بنسخ الخبر أمور: الأول: تلاوة الخبر: وهذا يجوز وقوع النسخ عليه اتفاقا، لأن النسخ إنما يقع على ذات التلاوة، لا على حقيقة الخبر، وذلك كنسخ آية الرجم من سورة الأحزاب، وختامها قوله: "والله عليم حكيم"^(٢). ويشمل الخبر هنا ما لا يتغير مضمونه، كالإخبار بإثبات وجود الله، وما يتغير مضمونه كالإخبار بإيمان زيد أو كفره.

الثاني: التكليف بالإخبار عن شيء ما: فإذا كان مما يتغير مضمونه فلا خلاف في جواز نسخه، أما إن كان مما لا يتغير مضمونه؛ كالإخبار بوجود الله ووحدانيته ووجود الجنة والنار ونحو ذلك، فيه تفصيل لا متسع هنا لذكره.. والصحيح: أن النسخ لا يقع في مثل هذه الصورة؛ لأنه إثبات الخبر ونقيضه من قبل الحكيم الخبير، وهذا محال في العقل والسمع. قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٣).

الثالث: مضمون الخبر: فالخبر إما أن يتضمن ما لا يتغير حكمه كوجود الله ووحدانيته وحدوث العالم، فهذا لا خلاف في عدم نسخه، أما إذا تضمن الخبر ما يتغير حكمه، ففيه ثلاثة مذاهب:

١- لا يجوز نسخه مطلقا، ماضيا كان أو مستقبلا، وعدا أو وعيدا، وهو مذهب أبي بكر الباقلاني واختيار ابن الحاجب^(٤)، وصححه الأصفهاني، ونسب إلى الإمام الشافعي.

(١) السابق ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) انظر مسند الإمام أحمد ٥/١٣٢.

(٣) سورة النساء آية ٨٢.

(٤) انظر حاشية التفنازاني: ١٩٥/٢.

٢- يجوز نسخه مطلقا، وهو مذهب أبي الحسين البصرى، والقاضى عبد الجبار، وأبى عبد الله البصرى^(١). واختاره الأمدى^(٢).

٣- التفصيل: الجواز فى المستقبل دون الماضى، وذلك لأن نسخ الماضى يوجب الكذب، حيث تحقق مضمونه، وأما فى المستقبل فلا مانع من نسخه، وهذا اختيار البيضاوى^(٣).

وهذا المذهب اقرب المذاهب إلى الحق، قال الشوكانى: "والحق منعه - أى النسخ - فى الماضى مطلقا، وفى بعض المستقبل وهو الخبر بالوعد والوعيد"^(٤) وذلك لأن نسخ الوعيد عفو تمدح الله به.

٤- أن يأتى النص فى سياق الخبر، لكن مرادا به الأمر فىكون طلبا فى صيغة الخبر، فهذا من الأحكام الشرعية لا من الأخبار، ومن ثم يدخله النسخ، ومثاله قوله تعالى: ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾^(٥). ولهذا قال الضحاك بن مزاحم: "يدخل النسخ على الأمور والنهى، وعلى الأخبار التى معناها الأمر والنهى"^(٦).

يخبرنا الله - تعالى - عن قوم فعلوا كذا، أو استباحوا أمرا وتمتعوا به، ولم يحرم ذلك عليهم، ثم يخبرنا - تعالى - بنسخ ذلك الأمر بالنسبة لنا، حظرا كان أم إباحة، فهذا نسخ لذات الفعل، لا لنفى الخبر.

ومن هنا يقول الباحث عثمان بن على حسن^(٧) والمقصود هنا: أن ما يمحض للخبرية منا لنصوص، لا يجوز أن يقع فيه نسخ، بل لا يمكن أن يتصور ذلك، لما يستلزمه من كذب المخبر، وسبق جهله، وحدوث علمه، وكله مما يجب تنزيه الله (تعالى) عنه.

فكل ما أمكن وقوع النسخ فيه فهو من باب الأحكام الشرعية الطلبيه، وإن جاء فى صيغة الخبر، أو كان له نوع تعلق بالأخبار، كما تقدم، وعليه يفهم كلام من قال: لا يدخل

(١) انظر لأبى الحسين: المعتمد ١/ ٤١٩.

(٢) الأمدى: الإحكام ٢/ ٢٦٦.

(٣) البيضاوى: منهاج الوصول فى معرفة علم الأصول ص ٤٠ مصر عام ١٣٨٩هـ.

(٤) إرشاد الفحول ص ١٨٩.

(٥) سورة يوسف آية ٤٧.

(٦) ابن القاسم هبة الله بن سلامة: الناسخ والمنسوخ ص ٨، ٩ الحلبي ط ٢ مصر عام ١٣٨٧هـ.

(٧) عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ص ٢٦٧ - ٢٧٣.

النسخ إلا على الأوامر والنواهي فقط، وهو قول مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة وغيرهم.

ومن قال: يدخل النسخ على الأمر والنهي والخبر الذي في معناهما، مثلما روى عن الضحاك بن مزاحم، ومن قال بدخول النسخ على الأمر والنهي والخبر ولم يفصل، وبه قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم والسدي^(١).

فالأول قوله صريح في المسألة، والثاني فصل فيها، والثالث أجمل ولم يبين مراده لكن يحمل كلامه على ما كان له نوع تعلق بالخبر، ولم يكن خبراً محضاً^(٢).

والمقصود بيان أن النسخ لا يقع في الأخبار، ولا في أصول الدين، وكليات الشريعة، بل هذه الأمور مما اتفقت عليها الرسل جميعهم، فلم تتناسخ بتلاحق الرسل والأنبياء.

وأدلة هذه القاعدة، من الكتاب والسنة، والمعقول:

أولاً: دلالة القرآن الكريم على القاعدة، وذلك من وجوه:

الوجه الأول: إثبات أن دين الأنبياء واحد، وأنهم جميعاً ينتسبون إلى الإسلام الذي هو دين الله - تعالى - ولن يقبل الله من أحد ديناً سواه، وهذا واضح في قوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾^(٤) ففي هذه الآية دلالة على اتفاق الأنبياء على ما بعثوا به من التوحيد، والحق والقسط، والأصول التي اتفقت عليها الشرائع، وفيها دلالة على أن طريق الأنبياء واحد، وأن دعوة كل واحد منها من صميم دعوة الآخر، وأن من أعرض عن اتباع محمد ﷺ، بحجة أنه متابع لمن قبله من الرسل، فهو كافر بجميع الرسل، مكذب لرسوله الذي يزعم أنه متبع له^(٥).

(١) انظر الناسخ والمنسوخ لأبي القاسم ص ٨، ٩.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ٤٢٤ - ٤٢٧

(٣) سورة الشورى آية ١٣.

(٤) سورة آل عمران آية ٨١.

(٥) تفسير السعدي ١/ ٣٩٦، ٣٩٧.

وهذا الوجه، تدل عليه آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾^(١) وغيرها كثير.

الوجه الثاني: إثبات أن الرسل جميعا اتفقوا على الدعوة إلى التوحيد وأصول الإيمان، مما يدل على أن مسائل الاعتقاد لا تختلف باختلاف الأزمنة أو الأماكن، ومن ثم لا يدخلها نسخ أو تعديل، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَسَأَلْنَا مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾^(٣).

الوجه الثالث: أمر الله - تعالى - رسوله محمدا ﷺ، بالإقتداء بمن قبله من الرسل، وهذا الاقتداء إما أن يقع على الدين كله، أصولا وفروعا، فتدخل مسائل الاعتقاد في ذلك دخولا أوليا، وإما أن يقع على أصول الدين دون فروعه - لإثبات النسخ في الفروع - وهذا عين مسألتنا، وإما أن يقع على فروع الدين دون أصوله، وهذا باطل لا يشهد له نقل ولا عقل.

والدليل هنا قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ آفْتِدَةٌ﴾^(٤) وذلك بعد أن ذكر الله - تعالى - الرسل قبله، وما هداهم إليه من الحق والصراط المستقيم. وقوله تعالى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَعَكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾^(٥).

الوجه الرابع: إثبات علم الله - تعالى - وإحاطته بكل شئ، وموافقته للأمر في نفسه، وأنه لا اختلاف فيه ولا تضاد، ولا يتطرق إليه جهل أو نسيان، ولا حدوث أو بدء^(٦) قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَن خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٧) وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ

(١) سورة البقرة آية ١٨٣.

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٥.

(٣) سورة الزخرف آية ٤٥.

(٤) سورة الأنعام آية ٩٠.

(٥) سورة الحج آية ٧٨.

(٦) البدء: هو الظهور بعد الخفاء، أو كما يقول صاحب القاموس المحيط ٢٩٦/٤ مادة بدأ له في الأمر، وبدء وبدء أي نشأ له فيه رأى.. " وهذا لا يجوز في حق الله ويتنزه الله - تعالى - عنه لكمال علمه وحكمته وإرادته.

(٧) سورة الملك آية ١٤.

أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿^(١)﴾ وَقَالَ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ ﴿^(٢)﴾ وَقَالَ ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ ﴿^(٣)﴾.

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة: عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: "قال رسول الله ﷺ: أنا أولى الناس ببعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء أخوة العلات (*)، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد" ﴿^(٤)﴾.

والمقصود من الحديث أن أصل دينهم واحد هو التوحيد، وإن اختلفت فروع الشرائع، قال الحافظ بن حجر ﴿^(٥)﴾ قال القسطلاني: "يريد أن الأنبياء أصل دينهم واحد وفروعهم مختلفة، فهم متفقون في الاعتقادات المسماة بأصول الدين، كالتوحيد وسائر علم الكلام، يختلفون في الفروع وهى الفقهيات" ﴿^(٦)﴾.

فإذا كان الاتفاق في أصل الدين حاصلًا بين جميع الأنبياء، ولم يتناسخ بتقادم عهودهم وتجدد عصورهم، فهو دليل على أن أصول الدين لا يدخلها النسخ ولا التعديل.

ثالثا: دلالة المعقول على القاعدة: والعقل يدل على القاعدة من وجهين:

أحدهما: لقد ثبت بالأدلة السمعية والعقلية وصف البارى - سبحانه - بالعلم، على الوجه الذى يليق بكماله، وعلمه - سبحانه - لا يعتره حدوث ولا تجدد ولا تغير، بل هذه المعايير من وصف المخلوق، ويكون سببها الجهل أو الهوى أو الغفلة أو الخطأ، وكل ذلك مما يتنزه الله - تعالى - عنه، والقول بوقوع النسخ في الأخبار وعقائد الإيمان يأتى على هذه القاعدة بالهدم والنقض؛ فلزم اعتقاد دفع النسخ من أخبار الله وعقائد الإيمان.

والثانى: القول بوقوع النسخ في الأخبار وأصول الدين والإيمان وبراءتها من النسخ

(١) سورة الطلاق آية ١٢.

(٢) سورة مريم آية ٦٤.

(٣) سورة النساء آية ١٢٢.

(*) العلات: الضرائر.

(٤) رواه البخارى فى صحيحه ٤٧٨/٦ فتح البارى حديث رقم ٣٤٤٣، ومسلم فى صحيحه ٤/١٨٣٧ حديث رقم ٢٣٦٥ وما بعده.

(٥) فتح البارى ٦/٤٨٩.

(٦) القسطلاني: إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى ٥/٤١٦ دار الكتاب العربى مصر ط ٧ عام ١٣٢٤ هـ وانظر عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٨١ بتصرف.

والتعديل، فيه تحقيق صفة العلم لله - تعالى - على الوجه الذى يليق بذاته العلية، حيث اثبتناه لله تعالى ما أثبتته لنفسه من صفة العلم وغيرها من صفات الكمال، ونفينا عنه ما نفاه عن نفسه من صفات كالجهل والغفلة وغيرها.

القول بثبات أصول الدين الإيمان، وعدم دخول النسخ عليها، فيه إمام بجميع الأنبياء والمرسلين، وهو الذى أمر الله - تعالى - نبيه ﷺ، أن يعلنه فى الناس ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾^(١). وقد أمر الله - تعالى - رسوله بالافتداء بهدى السابقين له من الأنبياء، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّيِهِمْ آقَدْتَهُ﴾^(٢).

والقول بالنسخ فى الأخبار وأصول الدين فيه موافقة أهل الابتداء من الرافضة ومن شايعهم، ومخالفة أصحاب الأهواء والبدع، وبخاصة فيما خالفوا فيه الحق.

إذا بطل القول بالنسخ فى الأخبار وأصول الدين، فإعمال الأدلة التى قد يظهر بينها تعارض أولى من إسقاط أحدها، يل يجب إعمالها جميعا، ومحاولة التعرف على وجه تنفق عليه، وإن خفى فوض إلى عالمه، ولهذا قال النبى ﷺ، للمتنازعين فى القدر: "...فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه"^(٣).

كل دعوى ترد نصوص العقائد الإيمانية، والأخبار المحضة، بحجة نسخها، فهى دعوى باطلة لا يلتفت إليها. لقد وعد الله - تعالى - فى غير ما موضع من كتابه الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالفوز وجنات النعيم، وتوعد الذين كفروا بالخسران والجحيم، فلو جوزنا نسخ هذه الأخبار لكان ذلك خلفا، لا يجوز على الله - تعالى - وهو الذى لا يخلف الميعاد، أما تجاوزه عن عصاة المؤمنين، بعد ما توعدهم، فذاك محض فضله وإحسانه، يسبغه على ما يشاء من عبادة ﴿كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾^(٤).

وقد طبق ابن الوزير هذه القاعدة التى آمن بها، وهو عدم النسخ فى الأخبار، وفقا لمذهب أهل السنة وأصحاب الحديث، ووجدناه يعرض لها فى بعض المسائل العقائدية

(١) سورة الأحقاف آية ٩.

(٢) سورة الأنعام آية ٩٠.

(٣) الإمام أحمد: المسند ١٠/٢٨٨ - ٢٣٠ حديث رقم ٦٧٠٢ قال الشيخ أحمد الكوثرى: إسناده صحيح، ورواه مسلم مختصرا فى صحيحه ٤/٢٠٥٣ حديث رقم ٢٦٦٦.

(٤) سورة الإسراء آية ٥٨ وانظر عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال ج ٢ ص ٢٨٢ وما بعدها.

والفقهية التي يتناولها في مؤلفاته خاصة "العواصم والقواصم" وكذلك "الروض الباسم" الذي هو ملخص له.

فهو يعرض للنسخ حين يناقش موضوع إنكار خصمه طريق معرفة إجماع الفقهاء بأن لا يقبل الخبر، حتى يعلم أنه غير منسوخ^(١).

وكذلك حين يعرض لرأى العلماء الذين أجازوا الرواية عن النبي ﷺ، بالمعنى جملة ما صح من النسخ، وما ادعى فيه، وما اختلف فيه^(٢).

وكذلك نجد ابن الوزير يستفيض في الحديث عن النسخ حين يناقش خصمه الذي يرى عدم إمكان الاجتهاد في عصره، لتوقفه على معرفة الناسخ من المنسوخ.

فيحلل ابن الوزير هذا الموضوع، ويورد كثيرًا من المؤلفات التي تمثل تراثًا دينيًا عظيمًا عرفه ابن الوزير، ورأى أن الإطلاع عليه، لا يمثل أى صعوبة للمشتغلين بالأصول، ومسائله، بل يعتبر معرفته أسهل من معرفة العام والخاص فيما يتصل بهذه المسائل^(٣).

وقد كنا نأمل أن يعرض ابن الوزير لمزيد من الموضوعات المتصلة بالنسخ، في الشريعة، وأن يناقش المثبتين له من الفريق المخالف لأهل السنة، ولكن ابن الوزير لم يكن يختلق المسائل أو يفترض الموضوعات الدينية التي يبحثها، بل كان يناقش ويمحص بالنقد بشكله السلبي والإيجابي، تلك الإشكالات التي يعترض بها عليه وعلى أهل السنة في زمنه.

وربما لو وردت عليه إشكالات ومسائل متصلة بهذه القاعدة لأعطاها حقها من النقاش والتمحيص وأتى فيها بالشيء الكثير. ولكن يحمد له، واقعيته، واشتغاله بالمهم من المسائل.

القاعدة الرابعة: رد التنازع إلى الكتاب والسنة

صورة القاعدة: "إن كل ما تنازعت واختلفت فيه الأمة من أصول الدين وفروعه، يجب رده إلى الكتاب والسنة، طلبا لرفع التنازع، ودفع الاختلاف ومعرفة الحق من الصواب".

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ١٢٠ وما بعدها.

(٢) السابق ج ١ ص ٤٣٠ - ٤٣٣.

(٣) السابق ج ١ ص ٤٢٣ - ٤٢٥.

معنى القاعدة: ورد معناها في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة، حيث إن الاختلاف هو سنة الله في خلقه، وهو موضع الاختبار والتمحيص الإلهي للبشرية قال تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ (١) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ﴿١﴾. ونهى الله تعالى عن التفرق والاختلاف فقال: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٢).

أما في السنة فقد ذكرنا من قبل حديث افتراق الأمة الوارد بألفاظ مختلفة مثل قوله ﷺ: "تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة"، وفي رواية "كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي" (٣).

والاختلاف المذكور في القرآن قسمان: من جهة مدحه أو ذمه، ومن جهة ذاته (٤):

أولاً: من جهة مدحه أو ذمه، وهو نوعان:

الأول: الاختلاف الذي يذمه الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ (٥).

الثاني: الاختلاف الذي يحمده فيه إحدى الطائفتين: ﴿ وَلَٰكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ ﴾ (٦) وهذا النوع مذموم بسبب فساد النية، ويسبب البغى والحسد، وإرادة العلو في الأرض بالفساد، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ نَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ (٧).

ثانياً: من جهة ذاته، وهو نوعان: الأول: اختلاف تنوع: وهو على وجوه: أن يكون كل

(١) سورة هود آية ١١٨، ١١٩.

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٥.

(٣) سبق تخريجها.

(٤) انظر ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم ١/١٢٦ تحقيق د. ناصر بن عبد الكريم، طبعة الرياض عام ١٤٠٤هـ.

(٥) سورة البقرة آية ١٧٦.

(٦) سورة البقرة آية ٢٥٣.

(٧) سورة البقرة آية ٢١٣.

واحد من القولين أو الفعلين حقا مشروعاً، كالاختلاف في القراءات التي اختلف فيها الصحابة وقال فيها النبي ﷺ: "كلاكما محسن"^(١). أو الاختلاف في صفة الأذان والإقامة. أو أن يتفق القولان في المعنى ويختلفان في اللفظ والعبارة، كالاختلاف في التعريفات والتعبير عن المسميات، أو اختلاف الصحابة في صلاة العصر اثناء سيرهم إلى بني قريظة^(٢).

الثاني: اختلاف تضاد: كالاختلاف بين المشبهة والمعطلة في الصفات، والمخرج من هذا يكون بالرد إلى الله ورسوله فيظهر ما خفى من الدليل أو الدلالة، فيرتفع التنازع، ويتبين وجه الحق والصواب. ولذلك قال شارح الطحاوية: "والأمور التي تتنازع فيها الأمة في الأصول والفروع، إذا لم ترد إلى الله ورسوله لم يتبين فيها وجه الحق، بل يصير فيها المتنازعون على غير بيّنة من أمرهم"^(٣).

ومعنى الرد إلى الله ورسوله، هو الرد إلى كتابه، بمعنى إذا اختلف اثنان في مسألة من مسائل الدين فيلزمهما الرجوع إلى كتاب الله - تعالى - لرفع الخلاف. والرد إلى الرسول هو الرد إليه ﷺ في حياته، وعلى سنته بعد مماته^(٤) فمن لم يجد حكم المسألة المختلف عليها في القرآن الكريم لزمه النظر في السنة، وهو واجد فيها ما يشفي علته، لا محالة، إما نصاً وإما إحالة على قياس أو نحوه، وقد حكى ابن القيم الاجماع على هذا^(٥).

وهذا الرد يعتبر عند التنازع والاختلاف من مقتضيات الإيثار وموجباته. فمن رد أمره كله إلى الله ورسوله كان مؤمناً بالله، مستجيباً لله ورسوله، وصدق فيه قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٦).

ويذكر ابن الوزير كثيراً من الآيات القرآنية التي تؤكد ضرورة الرجوع إلى كتاب الله

(١) البخارى: الصحيح ٧٠ / ٥ حديث رقم ٢٤١٠ ومسند أحمد ١ / ٤١٢، ٤٥٦.

(٢) البخارى: الصحيح ٤٣٦ / ٢ حديث رقم ٩٤٦، وصحيح مسلم ٣ / ١٣٩ حديث رقم ١٧٧٠.

(٣) القاضى على بن على بن أبى العز الحنفى: شرح العقيدة الطحاوية ص ٥١٥.

(٤) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢ / ٣٥، ٢٢٩.

(٥) ابن القيم: أعلام الموقعين ١ / ٤٩، ٥٠.

(٦) سورة النور آية ٥١.

تعالى وسنة رسوله ﷺ، عند الاختلاف، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾^(١) ويعلق ابن الوزير على هذه الآية بقوله: "واتفق أهل الإسلام على أن المراد بالرد إلى الله ورسوله الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله، ولو لم يكونا وافيين ببيان مهات الدين ما أمرهم الله بالرجوع إليهما عند الاختلاف"^(٢).

وهذا طبعي - في نظر ابن الوزير - في كل دين سماوى منزل من عند الله تعالى حيث يذكر القرآن الكريم: ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِئَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾^(٣) فلولا أن كتابها هو موضوع الحجة عليها في أمور الدين ومهات ما اختص بالدعاء إليه ونحوها قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ ﴾^(٤).

فجعل الكتاب في بيان الدين وحفظه وتمييز الحق من الباطل كالميزان في بيان الحقوق الدنيوية وحفظها، بل جعل الحق مختصا به بالنص والميزان معطوفا عليه بالمفهوم، أى والميزان بالحق^(٥).

هذا وقد وصف القرآن الكريم بأنه ﴿ تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٦) و﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٧) ويقول ابن الوزير هنا: "ولا شك أنه يدخل في ذلك بيان مهات الدين الاعتقادية وإن كانت عقلية ويدخل فيه ما بينه النبي ﷺ، قوله تعالى:

﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾^(٨) وقوله تعالى في خطاب النبي ﷺ: ﴿ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٩) فهذا بيان مجمل ومنه قوله ﷺ: "إني أوتيت القرآن ومثله معه.. الحديث"^(١٠).

(١) سورة النور آية ٥٩.

(٢) ابن الوزير: لإيثار الحق ص ١٠٧.

(٣) سورة الجاثية آية ٢٨.

(٤) سورة الشورى آية ١٧.

(٥) ابن الوزير: إيثار الحق ١٠٧.

(٦) سورة النحل آية ٨٩.

(٧) سورة الأنعام آية ٣٨.

(٨) سورة الحشر آية ٧.

(٩) سورة النحل آية ٤٤.

(١٠) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٧.

وقد عقب ابن تيمية من قبل على هذه الآية الكريمة بقوله: "وفي هذه الآيات أنواع من العبر الدالة على ضلال من تحاكم إلى غير الكتاب والسنة، وعلى نفاقه، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو عقليات، من الأمور المأخوذ عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب وغير ذلك من أنواع الاعتبار"^(١) يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَوكَ مَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِن أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾^(٢)

وكذا من أسس قواعد وأنشأ أقوالا بحسب فهمه وتأويله، ولم يجب على الأمة اتباعها ولا التحاكم إليها حتى تعرض على ما جاء به الرسول ﷺ، فإن طابقته ووافقتة، وشهد لها بالصحة، قبلت حينئذ، وإن خالفته وجب ردها وأطرحها، فإن لم يتبين فيها أحد الأمرين جعلت موقوفة وكان أحسن أحوالها أنه يجوز الحكم والإفتاء بها، ويجوز تركه؛ وأما أنه يجب ويتعين فكلا^(٣)

ومن هنا يؤكد ابن الوزير على أن رسول الله ﷺ، مازال يوصى أمته بالرجوع إلى كتاب الله عند الاختلاف والتمسك به عند الافتراق، وكان ذلك هو وصيته عند موته، وجاء ذلك على كل لسان حتى اعترفت به المبتدعة، كما اعترفت بورود النهي عنه.. بل جاء ذلك صريحا في كتاب الله على أبلغ صيغ التأكيد قال الله عز وجل:

﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾^(٤)

ويجمع الباحث "عثمان بن علي حسن" المخالفين لهذه القاعدة أصنافا، يجمعهم الإعراض عن التحاكم للكتاب والسنة^(٥) منهم من جعل إتيان الأجداد والآباء في أصل

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٥٨.

(٢) سورة النساء آية ٦٢

(٣) ابن قيم الجوزية: زاد المعاد ١/ ٣٨.

(٤) النساء: ٥٩-٦١

(٥) انظر الشاطبي: الاعتصام ٢/ ٣٤٧-٣٥٥.

الدين هو المرجوع إليه دون غيره، حتى ردوا بذلك براهين الرسالة وحجة القرآن، ودليل العقل فقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾^(١)

وكذلك رأى الإمامية فى اتباع الإمام المعصوم - فى زعمهم - وإن خالف ما جاء به النبى المعصوم حقا هو محمد ﷺ، فحكّموا الرجال على الشريعة، ولم يحكموا الشريعة على الرجال.

وكذلك يلحق بهم المقلدة لمذهب إمام، يزعمون أن إمامهم هو الشريعة، فلا يأخذون قولاً حتى يكون موافقاً لقول إمامهم، وكذلك من جعل أقوال إمام من أئمة الزهد والتصوف هى الحكم، أو من عارض الشريعة برأيه وقياسه، وجعل ذلك أصلاً يعتمد عليه، ويرد إليه كل نزاع، ويدخل فيهم أهل التحسين والتقيح العقلين^(٢)

أدلة القاعدة: من القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وإجماع الأمة، وأقوال السلف.

أولاً: دلالة القرآن الكريم على القاعدة:

١- أن الوحي إنما نزل لرفع الخلاف، ودفع النزاع بين الناس فى أمر دينهم ومعتقداتهم من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) ومن هنا يقول ابن كثير: "فإن القرآن أصل بين الناس فى كل يتنازعون فيه، وهدى للقلوب، ورحمة لمن تمسك به"^(٤)

٢- أمر الله - تعالى - المتنازعين أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، فى قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٥)

ويفسر ابن كثير الآية بأنها أمر من الله (عز وجل) بأن كل شى تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه، أن يرد التنازع فى ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ ذَالِكُمْ اللَّهُ﴾^(٦)

(١) سورة الزخرف آية ٢٢.

(٢) التحسين والتقيح العقلين من أصول الأحكام التى عولت عليها المعتزلة فى آرائهم.

(٣) سورة النحل آية ٦٤

(٤) تفسير ابن كثير ٥٧٤ / ٢.

(٥) سورة النساء آية ٥٩.

(٦) سورة الشورى آية ١٠.

٣- ذم المعرضين عن الكتاب والسنة، المتحاكمين للطاغوت، التاركين التحاكم إلى الله ورسوله، ووصفهم بالكفر والنفاق ومن ذلك قوله تعالى. ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ (١) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنتَفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿ (١)

وقد اختلف في سبب نزول الآية السابقة إلى روايات، يجمعها: العدول عن الكتاب والسنة، والتحاكم إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت في الآية (٢)

ويؤيد هذا أيضا قوله تعالى. "وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنتفقين يصدون عنك صدودا" ويؤكد أيضا قوله تعالى. ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٣)

ويعلق ابن الوزير على تفسير هذه الآية بقوله: "ولا شك أن القرآن الكريم أعظم ما قضى به ودعا إليه ثم سنته التي هي تفسير القرآن وبيانه، كم أجمعت عليه الأمة في تفاصيل الصلاة والزكاة وسائر أركان الإسلام وفي الموارد وغيرها.

ومن ذلك ما جاء فيمن لم يحكم بما أنزل الله من الآيات الكريمة في آية: "فأولئك هم الكفارون" وفي آية "الظالمون" (٤) وفي آية "الفاسقون" وقوله تعالى ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ (٥)

٤- ثناء الله تعالى على من رد موارد النزاع إلى الكتاب والسنة ليتبين وجه الحق فيها وجعل ذلك من ثمار الإيمان، بل هو حقيقة الإيمان بالله ورسوله، بعد دعوتهم إليه، ووصفهم بعدم الإيمان، ونبعتهم بالظلم ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٦) وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَخَشِيَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿ (٦)

(١) سورة النساء آية ٦١

(٢) ابن كثير: التفسير ١ / ٥١٩ طبعة إحياء الكتب العربية. وانظر ابن الوزير: إيثار الحق ١١٠

(٣) سورة النساء آية ٦٥

(٤) سورة المائدة آية ٤٤.

(٥) سورة الإسراء آية ٩، أنظر ابن الوزير: إيثار الحق ١١٠، ١١١

(٦) سورة النور آية ٥١، ٥٢.

ثانيا: دلالة السنة على القاعدة:

من أشهر الأحاديث دلالة على القاعدة، حديث افتراق الأمة الذي ذكرناه سابقا "تفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي". فقد ذكر ﷺ أن العاصم من ضلال هذا التفرق هو الالتزام بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه في عهد الرسالة ولا شك أنهم كانوا على الكتاب والسنة، طاعة، واتباعا، وتحاكما ورضا بحكمهما.

كذلك ما رواه مالك - بلاغا - أن رسول الله ﷺ قال: "تركتم فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه". كذلك حديثه ﷺ "أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة".

ولذلك يؤكد ابن الوزير في كتابه "ترجيح أساليب القرآن" على أن ما ثبت عن رسول الله ﷺ، وأهل بيته من الحث على الرجوع إلى كتاب الله وتفضيله على غيره مما فيه هدى كثير وتقصيه مما يطول.

ويورد حديثا مشهورا على ذلك مما رواه السيد الإمام أبو طالب في أمالية والحافظ أبو عيسى الترمذى في جامعه من حديث - بن عبد الله الهمداني صاحب على عليه السلام قال: مررت في المسجد فإذا الناس يخوضون في الأحاديث فدخلت على علي عليه السلام فأخبرته فقال: أقد فعلوها؟ قلت: نعم، قال: أما إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ألا إنها ستكون فتنة قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم" (١).

ثالثا: دلالة الإجماع وأقوال السلف على القاعدة:

يقول ابن الوزير بإجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد كل أدلة

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٥، ١٦.

التوحيد من غير ظن ولا تقليد^(١). كما يقول في مكان آخر عن علماء الإسلام أنهم أجمعوا على حسن الرجوع إلى الكتاب والسنة في جميع الأحوال على الإطلاق، واجمعوا على وجوب ذلك على بعض المكلفين في جميع الأحوال وعلى جميع المكلفين في بعض الأحوال^(٢).

ولذلك سيؤكد تلميذ ابن الوزير الإمام الشوكاني على أنه: "اتفق المسلمون سلفهم وخلفهم من عصر الصحابة إلى عصرنا هذا أن الواجب عند الاختلاف في أي أمر من أمور الدين بين الأئمة المجتهدين، هو الرد إلى كتاب الله سبحانه وسنة رسوله ﷺ الناطق بذلك الكتاب العزيز: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٣). ومعنى الرد إلى الله سبحانه: الرد إلى كتابه، ومعنى الرد إلى رسوله ﷺ: الرد إلى سنته بعد وفاته، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين^(٤).

وعن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال: "سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي ﷺ، يقرأ خلفها، فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهة وقال: كلاهما محسن، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا"^(٥). ووقع مثل ذلك بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم (رضى الله عنه)^(٦).

ومن هنا لا يكون غريباً أن نجد الربيع (صاحب الشافعي) يقول: "سمعت الشافعي يقول: "إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بها، ودعوا ما قلته" وفي رواية يقول الشافعي: "كل حديث عن النبي ﷺ فهو قولي وإن لم تسمعه مني"^(٧).

فوائد الالتزام بالقاعدة: رد التنازع إلى الكتاب والسنة فيه تحقيق الإيثار بالله (تعالى) واليوم الآخر حيث جعل (تعالى) هذا الرد من موجبات الإيثار ولو ازمه، بل هو شرط في

(١) السابق ص ١٧.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ٦٠.

(٣) سورة النساء آية ٥٩.

(٤) الشوكاني: شرح الصدور ٥٩٣ الرياض ط ٣ عام ١٤٠٨ هـ.

(٥) البخاري: صحيح البخاري ٧٠ / ٥ فتح الباري كتاب الخصومات حديث رقم ٢٤١٠ وفي مسند أحمد ٤١٢ / ١، ٤٥٦.

(٦) البخاري: صحيح البخاري ٣٠٣ / ١٢ فتح الباري حديث رقم ٦٩٣٦.

(٧) تقي الدين على بن سبكي: مجموعة الرسائل المنيرية ٩٨ / ٣ مصر عام ١٣٤٦ هـ.

صحته. وكذلك يعتبر عدم رد التنازع إلى الكتاب والسنة من صفات المنافقين، بل هو عين النفاق، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾^(١).

ومن هنا يقول ابن حزم: "لا يسع مسلماً يُقِرُّ بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ، ولا أن يأبى عما وجد فيهما، فإن فعل بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلاً الخروج عن أمرهما، وموجب لطاعة أحد دونهما فهو كافر لا شك عندنا في ذلك"^(٢). وكفره هنا كفر نفاق، لأنه: يزعم الإيمان بالله ورسوله.

كما أن رد التنازع إلى الكتاب والسنة فيه إثبات عصمة الشريعة وأن فيها الفصل، والفرقان والهدى، وأن التنازع يرتفع ويندفع بمجرد الرد إليهما، كما أن فيه حسم لمادة التقليد، لأن من أوقف دينه على آراء الرجال، دار معهم حال هداهم، وحال ضلالهم، وهو ما نعه الله - تعالى - على المشركين ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴿٣١﴾ قُلْ أُولَٰئِكَ جِئْتَكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِمْ كَافِرُونَ ﴿٣٢﴾ فَاتَّقِمْنَا مِنْهُمْ فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴿٣٣﴾

إن هذه القاعدة تحقق الجماعة والألفة ونبذ الاختلاف والفرقة^(٤) وفيها مجانبة طريقة أهل الابتداع من المتكلمة والمتصوفة، المعتمدين على الأصول العقلية والخيالات الصوفية في أصل الديانة.

ولذلك يقول ابن الوزير عن علماء الكلام^(٥): "فلو استطاع أهل الكلام أن يصنعوا في أمور الدين المهمة، موازين حق تميز الحق من الباطل، على وجه واضح يقطع الخلاف ويشفى الصدور.. إنها أتوا من أنهم تركوا الاعتماد على تعلم الحق، من الكتاب الذي

(١) سورة النساء آية ٦١.

(٢) ابن حزم: الإحكام ١/١١٠ بتصرف.

(٣) سورة الزخرف آية ٢٣ - ٢٥.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٥/١٧.

(٥) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٨.

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذي أنزله من أنزل الميزان، ليتعرف به الحق بعد دلالة الإعجاز على صدقه كما يعرف الحق، في الأموال بالميزان بعد دلالة العقل على صحته. ولذلك جمعها الله تعالى في قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾^(١).

ومن هنا فليس غريبا أن نجد ابن الوزير يحمل حملةً شديدة من النقد اللاذع على من يشكك في صحة هذه القاعدة التي أصبحت عند المسلمين بمثابة البديهية الواضحة المسلم بها من جميع الفرق الإسلامية في كل زمان ومكان فيقول: "فقد تبين بهذا أن المعارض شكك في رجوع المسلمين إلى القرآن العظيم والسنة النبوية، والله تعالى جعل الكتاب والسنة النبوية عصمة لهذه الأمة، ولم يجعلها عصمة للقرن الأول ولا الثاني" ثم يبين ابن الوزير أن هذه القاعدة معترف بها من قبل كل الفرق الإسلامية حتى فرقة المعتزلة، ولكنها عند أهل الحديث أوضح وأكد فيقول: "فالمشكك في هذا يجب عليه أن ينظر في الجواب حتى على مذهب المعتزلة والزيدية، فليس هذا يخص أهل الحديث، الذين يذودون عنها ويحامون عليها"^(٢).

وقد عرض ابن الوزير هذه القاعدة، ومارسها في كل مؤلفاته تقريبا، حيث نجده يحاول في كل كتبه أن يرد كل تنازع إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، حيث رأى - كما مر بنا - أن فيها معيار الحق الأقصى الواضح والمبين، لكل أصول الدين وفروعه، ولا يمكن للإنسان المسلم أن يلتمس حلا لمشكلاته الدينية عامة، والعقدية خاصة، إلا فيها، حيث أن أى إشكال قد قدم له القرآن الكريم وكذلك السنة النبوية حلا إلهيا صحيحا، لمن يريد التماسه.

بل إننا لنجد ابن الوزير يؤكد على هذه القاعدة في بداية مؤلفاته ومقدماتها، هذا نجده واضحا في باكورة هذه المؤلفات، مثل كتابة "العواصم والقواصم" والذي هو اضخم كتبه وأعمقها، في مناقشة الخصوم والاحتجاج عليهم، وكذلك في كتابه "الروض الباسم: الذي هو ملخص واف لكتابه السابق، كما نجده واضحا في مؤلفيه "إيثار الحق" و"ترجيح أساليب القرآن" وهما من المؤلفات التي كتبها في وقت متأخر من حياته.

وهو في كل ذلك يرى - كما يرى أهل السنة جميعا - أن القرآن الكريم والسنة النبوية

(١) سورة الشورى آية ١٧.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ٦٤.

قد اشتملت على أصول كل المباحث الدينية، خاصة منها المتصلة بأمور العقائد الإلهية، بل هذه هي الوظيفة الأولى للدين - في نظره - عند كل الأنبياء والمرسلين، وفي مختلف الكتب السماوية عامة قبل أن يلحقها التغيير والتبديل، وفي القرآن الكريم والسنة النبوية خاصة.

وقد استشهد ابن الوزير بكثير من الآيات القرآنية على ذلك مثل قوله تعالى: ﴿ مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿ تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٢) وكذلك قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ ﴾^(٣) حيث جعل الكتاب فيه بيانا لدين الله وحفظه مختصا به بالنص.

ومن هنا كان إنكار ابن الوزير شديدا على من احتكم إلى غير كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، والتي جعلها من مقتضيات الإيثار، وثمراته. ولذلك كان اهتمام ابن الوزير بحديث افتراق الأمة، ذلك الحديث الذي شغل كثيرا من العلماء والأئمة الملمين وعلى رأسهم الإمام الغزالي حجة الإسلام، وشيخ الإسلام ابن تيمية.

فهذا الحديث يوضح القانون والمعايير للفرقة الناجية، وهو ما كان عليه النبي وأصحابه، ولهذا توقف ابن الوزير عند هذا الحديث طويلا بالشرح والتحليل، والإحتكام إلى معناه، من أجل توضيح الطريق إلى النجاة وتعبيد السبيل لكل المسلمين، على انتهاجه، للفوز بالسعادة في الدنيا والآخرة، حيث وجد ابن الوزير في الكتاب والسنة طوق النجاة في بحر الاختلافات الكثيرة التي غرقت فيها مختلف الفرق الإسلامية، بابتعادها عن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ واحتكامها إلى أصول أخرى غير القرآن الكريم والسنة النبوية.

وقد وجدنا ابن الوزير يحتكم دائما في معرفة أصول الدين ومبادئ العقائد الإسلامية إلى الكتاب والسنة، فهو حين يعالج موضوع معرفة الله تعالى والإيمان به، يرى أن القرآن قد أشار إلى طرق معرفة ذلك وهي الفطرة ودلالة المعجزة ودلالة الآفاق.

في القرآن الكريم والسنة النبوية، بما فيها غنية لا لتماس معرفة صفات الله بالتنزيه

(١) سورة الأنعام آية ٣٨.

(٢) سورة النحل آية ٨٩.

(٣) سورة الشورى آية ١٧.

والتقديس دون تشبيه أو تجسيم، مثل ذلك الذى وقعت فيه مختلف الفرق المعطلة أو المشبهة والمجسمة، كما هو واضح في مختلف الفرق الكلامية.

فقد استغنى ابن الوزير بالقرآن الكريم وآياته عن طرق الجدليين والمؤولين الذى زاد باختلافهم تفرق الأمة، حيث تخطوا في ما بين أساليب جدلية مستوردة عن الآراء والأفكار اليونانية، ومنهاج ذوقية صوفية أخذوها عن القدماء، على الرغم من أن طريق الاتباع ما زال واضحا مطروقا للنبي ﷺ وأصحابه والسلف الصالح.

وقد وجدنا ابن الوزير يلتمس البراهين على وجود الله تعالى، وعلى صدق النبي ﷺ، وعلى معرفة الغيبات من الجنة والنار والثواب والعقاب وأمور الآخرة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، بل إن ابن الوزير يحاول التقريب - كما مر بنا - بين مختلف الفرق الإسلامية المعتدلة كالأشاعرة والمعتزلة، برفع التعارض بينهما وتقريب شقة الخلاف، لرأب الصدع بين فرق الأمة، من أجل توحيدها، استنادا إلى وحدة المصدر ووحدة المعيار الذى يحتكم إليه من القرآن والسنة.

وهذا أيضا ما وجدناه واضحا في كثير من المسائل الاعتقادية التى عاجلها عند مختلف الفرق الإسلامية التى قرب بينها، مثل مسألة الجبر والاختيار أو القضاء والقدر، وخلق الشرور فى العالم، وكثير من مسائل التأويل إضافة إلى اكتشاف الحكمة فى كل الأمور الإلهية، التى اعترفت بها كثير من الفرق الكلامية المختلفة، واتضح وجه الاختلاف بينها فى اللغة وموضوعات الإصلاح.

كل هذا نجده واضحا عند ابن الوزير فى معالجته العقدية لمختلف المسائل التى يتناولها فى رسائله ومؤلفاته، بل إن الرد إلى الكتاب والسنة، يعتبر عند ابن الوزير بمثابة المنطلق فى مصنفاته، ببراعة نادرة، من أجل إثبات عصمة الشريعة، وأن فيها الفصل والفرقان والهدى، والحسم لمادة التقليد، وفتح باب الاجتهاد عند التسليم بأصول ومبادئ هذا الدين، استنادا إلى الكتاب والسنة، كما أن فيه جمع الأمة وتوحيدها على صعيد الاتباع لا الابتداع، الذى انزلت عليه مختلف الفرق باحتكامها إلى العقل الخالص دون النقل أحيانا، أو باتباع أساليب اليونان ومنطق الفلاسفة وخيالات الصوفية فى كثير من الأحيان.

ولذلك تمزقت الأمة وتفرقت باتخاذها معايير أخرى ومناهج بعيدة عما أنزل الله تعالى،

وإلا كيف نفسر اختلاف وتشعب فرق المعتزلة مثلا إلى كثير من الفرق الفرعية كالجبائية والجاحظية والثامية والبهاشمة وغيرها من فرق الاعتزال^(١)، وكيف نفسر افتراق وتعدد فرقة الشيعة إلى أمامية وأثنى عشرية وزيدية وباطنية وغيرها من فرق الشيعة^(٢) هذا فضلا عن بقية الفرق التي تفرعت إلى فرق أصغر مثل الخوارج وغيرها.

القاعدة الخامسة: درء التعارض بين العقل والنقل

صورة القاعدة: "مما ينبغى اعتقاده أن نصوص الكتاب والسنة الصحيحة لا يعارضها شئ من المعقولات الصريحة"

فقه القاعدة: إن العقل خلقه الله - تعالى - وجعل من وظائفه أن يفهم عنه، ويعقل دينه وشرعه، فلا يجوز في حقه أن يرد شيئا من الوحي - الكتاب والسنة - بحجة أنه يخالف قضية العقل، بل الشريعة كلها بأخبارها وأحكامها ليس فيها ما يعلم بطلانه بالعقل، بل العقل يشهد بصحتها على الإجمال والتفصيل.

أما الإجمال: فمن جهة شهادة العقل بصحة النبوة وصدق الرسول ﷺ فيلزم من ذلك تصديق النبي ﷺ، في كل ما يرويه من الكتاب والحكمة.

أما التفصيل:، فمسائل الشريعة ليس فيها ما يرده العقل، بل كل ما أدركه العقل من مسائلها فهو يشهد له بالصحة تصديقا وتعصيда، وما قصر العقل عن دركة مسائلها؛ فهذا لعظم الشريعة، وتفرقها.

فالشريعة - كما تقدم - قد تأتى بها يحير العقول، لا بما تحيله العقول. فالله - تعالى - أنزل الكتاب (الشرع) وانزل الميزان - وقياس العقل منه - فهما في الإنزال إخوان وفي معرفة الأحكام شقيقان، ولذلك لن تجد نصا شرعيا صحيحا صريحا - أى صحيحا في ثبوته وصرىحا في دلالته - معارضا لقياس صحيح صريح، هذا لا يمكن بحال، بل الشرع الصحيح والعقل الصريح متصادقان متعاضدان، متناصران، يصدق أحدهما الآخر، ويشهد أحدهما بصحة الآخر^(٣)

(١) راجع: الملل والنحل - الشهرستاني - وأيضا الفصل في الأهواء والملل والنحل لابن حزم الأندلسي.
(٢) راجع بيان مذهب الباطنية للدليمي - تحقيق د. السيد محمد سيد - طبع مركز المخطوطات - جامعة المنيا.

(٣) ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين ١ / ٣٣١، ٣٣٢ وابن الوزير: ترجيح اساليب القرآن على أساليب اليونان ص ١٧ - ٢٠ وإيثار الحق ص ١٨

ومما يستفاد من كتب ابن الوزير وكذلك مؤلفات أهل السنة أن العلوم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- قسم ضروري، لا يمكن التشكيك فيه، وهو المعارف البديهية والضرورية كعلم الإنسان بوجوده.

٢- قسم نظري، يحصل بالكسب والنظر، وهو يفتقر إلى القسم الأول ويبنى عليه.

٣- قسم لأي علم البتة، إلا أن يعلمه الإنسان، أو يجعل له طريقا إلى العلم به وذلك كالمغيبات.

أما القسم الضروري: وهو ما يلزم إدراكه للإنسان بالضرورة - إلا عند من فسدت فطرته أو فقد عقله - فلا يمكن تصور معارضته للنقل الصحيح، لكنه قد يخفى على البعض - بسبب غفلة أو عادة، فتحتاح العقول إلى التنبيه عليه والإشارة إليه. وهو لا يتصور معارضته للنقل الصحيح.

وأما القسم النظري: فلا يستطيع أحد أن يقطع فيه بوجه، بحيث يلزم منه اتفاق العقلاء على تقريره، بل منه الصحيح والباطل، والمتردد بينهما. وقد قال الشاطبي: "وقد زعم أهل العقول أن النظريات لا يمكن الاتفاق عليها عادة لاختلاف القرائح والأنظار"^(١).

وهذا القسم لا يرتفع الاختلاف عنه إلا بالإخبار عن حقيقة المعلومات في أنفسها لأن المعلومات لا تختلف باختلاف الأنظار، إذ هي حقائق في أنفسها. وتعيين صحة وجه من وجوه الاختلاف لا يصح إلا بالقطع، وقد عجز العقل عن إقامة القطع، فلا بد من خبر الشارع.

وأما القسم الثالث (المغيبات): فلا سبيل للعقل فيه، بل هو خالص لإخبار الشارع جملة وتفصيلا ابتداء وانتهاء، لكن قد يدرك العقل حسن بعض المسائل الكبار، كبعض صفات الله - تعالى - والبعث والجزاء، ونحو ذلك على سبيل الإجمال.

ولذلك فالمعلومات جميعها مفتقرة لخبر الشارع، أما النظرية والغيبية فافتقارها واضح؛ لأن العقل لا يستقل في دركها، على وجه مقطوع به، وأما الضرورية ففتقر إلى خبر

(١) الشاطبي: الاعتصام ٢/٣١٩.

الشارع في نحو تنبه لغافل، أو إرشاد لقاصر أو إيقاظ لمغمور بالعوائط^(١)، وهذه فائدة بعثة الرسل، وقد قال - تعالى - : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾^(٢) فالموت وإن كان العلم به ضروريا إلا أن النفوس تحتاج إلى التذكير به، والتنبيه إليه^(٣).

فتبين أن العقل متصف بالنقص والتقصير، فهو في العلوم الضرورية مفتقر إلى التنبيه والتذكير، وفي النظرية مفتقر إلى القطع، وعلى ذلك فلا يصح أن يكون حكما في مسائل النزاع، فضلا عن أن تعارض به نصوص الوحي.

والعقل وإن لم يدرك بعض حقائق الشرع فهو لا يحيلها، لأن عدم العلم ليس علما بالعدم، بل كل ما أخبر به الشارع أو أمر به، فهو إما أن يكون معقول المعنى والكيف، أو أن يكون معقول المعنى دون الكيف، وهذا الأخير، مما اختص الله بعلمه، وتأويله.

والعلوم الضرورية والمكتسبة - نظرية وتجريبية - هي من قبيل ما يعتاده علم الإنسان في الحياة الدنيا، وأما العلوم الغيبية وما في حكمها فهذا إنما تعرف حقيقته من جهة خبر الشارع، مثل أسماء الله - تعالى - وصفاته، وأحكام البرزخ، وأخبار الصراط والميزان وأحوال الآخرة^(٤).

وليس في العقل ما يشهد بإحالة شئ منها، وإنما فيه إثبات عجز العقل عن درك مسائلها على حقيقتها، وما ذلك إلا لكمال الشريعة وتفوقها، أما أن يأتي الشرع بما يعلم العقل بطلانه فهذا محال، ولهذا لم يكن في معجزات الأنبياء ما يستلزم اجتماع النقيضين أو رفعهما، ولا التحدى بأن الواحد أكثر من الاثنين ونحو ذلك، وهذا متفق عليه بين أهل الإسلام^(٥).

وإذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية، فعلى شرط أن يتقدم النقل، فيكون متبوعا، ويتأخر العقل، فيكون تابعا فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يسرح النقل^(٦).

(١) عثمان بن علي حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج ١ ص ٣٥٣، ٣٥٤.

(٢) سورة الزمر آية ٣٠ وانظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢١، ٢٢.

(٣) السابق ص ٤٤.

(٤) انظر الشاطبي: الاعتصام ٢/ ٣٢٤ والإيجي: المواقف ص ٣٨٢ - ٣٨٤ وسيف الدين الأمدى:

غاية المراد في علم الكلام ص ٣٠٢ وما بعدها تحقيق د. حسن محمود عبدا لعزيز مصر عام ١٩٧١م.

(٥) الشاطبي: الاعتصام ٢/ ٣٢٤ وما بعدها.

(٦) الشاطبي: المواقفات ١/ ٧٨.

ولذلك قال الشهر ستانى - فى معرض معارضته الوحى بالعقل: "إن أول شبهة وقعت فى الخليفة: شبهة إبليس (لعنه الله) ومصدرها استبداده بالرأى فى مقابلة النص، واختياره الهوى فى معارضته الأمر، واستكباره بالمادة التى خلق منها وهى النار، على مادة آدم - عليه السلام - وهى الطين"^(١)

ومن هنا قيل، إن أول من استعمل القياس الفاسد إبليس^(٢)، ومن ذلك تشعبت كل الشبهات، فالواجب على كل مؤمن تحكيم الشرع فى كل شئ، وإن ظهر تعارض فيتهم عقله وفهمه أولاً، ويجعله مشتبهاً، ويجعل نصوص الشرع محكمة، قال شارح الطحاوية^(٣): "وكل من قال برأية وذوقه وسياسته مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول، فقد ضاهى إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه حيث قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾"^(٤)

فعمدة من يخالف الكتاب والسنة هو الاحتجاج بقياس فاسد أو نقل كاذب، أو خطاب شيطانى، الأول يسميه صاحبه: عقلا وضرورة، والثانى يسميه: نصا وشرعا وليس هو كذلك، بل هو إما نقل مكذوب أو دلالة ضعيفة. والثالث يسميه: مكاشفة وإلهاما، وإنما هو تنزلات الشياطين^(٥)

ولذلك تجد بين المعارضين للنصوص بما يسمونه عقليات من الاختلاف والتنازع فى هذه المعقولات ما لا يقدر أحد على جمعه، بل لا تكاد تتصور اتفاق اثنين منهم فى أمر من الأمور العقلية، حتى فى الأمور التى يدعى فيها كل واحد منهم القطع والضرورة^(٦) ولهذا يقول ابن الوزير: "فمن أدعى من المتكلمين معارضته الدليل العقلى القطعى للدليل السمع والنقل ليس عنده إلا مجرد الدعوى، بل أذكياءهم ما زالوا يغلطون فى اعتقاد القطع فى كثير من الأمور"^(٧)

(١) الشهر ستانى: الملل والنحل ١/١٦

(٢) ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين ١/٢٥٤ - ٢٥٦

(٣) شارح الطحاوية ص ١٦٨

(٤) سورة الأعراف آية ١٢

(٥) ابن تيمية: مجموعة الفتاوى ١٣/٦٤ - ٦٨

(٦) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢١

(٧) السابق ص ١٢١

ولا ينسى ابن الوزير أن يشير هنا إلى بعض الأوهام - التي يجذرنا من الوقوع فيها - والتي قد تدخل على بعض الموحدين فيقول: "طائفة من أولى السمع اتقنوا علم السمع وعلموا منه بعض القواعد علما صحيحا، وتواتر لهم ما لم يتواتر لغيرهم لشدة بحوثهم وقطعهم الأعمال في ذلك ثم نازعهم في ذلك جماعة من علماء المعقولات المقصرين في علم السمع، كبعض المعتزلة خصوصا المتأخرين في نفى الشفاعة للموحدين ونفى الرجاء للمذنبين.

فظن أولئك الذين اتقنوا ما علموا من السمع أن العلوم العقلية هي المعارضة لما عرفوه من السمع الحق في ذلك لشبهة أن المعارضين لهم فيه يدعون التحقيق في المعقولات، فيعادون علم المعقولات ومن خاض فيه حتى من أهل السنة وظنوا أن الإصغاء إليه والنظر فيه يستلزم البدعة من غير بد، ولو نظروا بعين التحقيق لعلموا أن خصومهم في هذه المسألة إنما أتوا من التقصير في علم السمع وإقلال البحث عنه، وما شابوا به جدالهم من المعقولات، فإنما ادعوا فيه على العقل ما هو برئ منه كما يدعون على العقل تقييح خطاب الله لنا بالعموم المخصوص في العقائد من غير بيان مقترن به، ولم يعلموا أنه يرد عليهم هذا بعينه في عمومات الوعد كعمومات الوعيد، فلو حرم تخصيص الوعيد بالأدلة المنفصلة عنه لحرم تخصيص الوعد كذلك، بل أولى وأحرى. وحيثئذ يحصل بطلان مقصودهم"^(١)

ولهذا ما زال السلف ينكرون على من عارض النصوص برأيه، واشتد نكيرهم في ذلك كما نقل ذلك عن الصحابة والتابعين، وأئمة الفقه والدين كأبي حذيفة ومالك والشافعي وغيرهم.

ونقل الشاطبي آثارا كثيرة تؤكد هذا المعنى ثم قال: "فهذه الآثار وأشباهاها تشير إلى ذم إثارة نظر العقل على آثار النبي ﷺ،" وقال في موضع آخر: "فالحاصل من مجموع ما تقدم أن الصحابة ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاء في السنن بأرائهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أولا"^(٢)

(١) السابق ص ١٢١ ويذكرنا هذا التنبيه بتحذيرات الإمام الغزالي في كتابه المنقذ من الضلال، من شبهات وأخطاء قد يقع فيها بعض المشتغلين بالعلوم.

(٢) الشاطبي: الاعتصام ٢/٣٣٤، ٣٣٦.

وقد نتج عن مقابلة الشرع بالعقل عند بعض الفرق المبتدعة ظهور "التأويل المذموم" الذى هو فى حقيقة الأمر تحريف وتبديل لكلام الله ورسوله، ورغم ذلك، فهم لا يتفقون على رأى واحد ومذهب متحد، حتى قال ابن الوزير: "...ولذا لا تجدهم يجزمون بالتأويلات التى يذهبون إليها"^(١).

ويقول فى موضع آخر: "إنك تجد المعتزلى يستقبح تأويل الأشعرية للحكيم غاية الاستقباح، والأشعرى يستقبح تأويل المعتزلة البغدادية السميع البصير المرید غاية الاستقباح، والسنى يستقبح تأويل المعتزلة الأشعرية للرحمن الرحيم غاية الاستقباح، والكل يستقبحون تأويل القرامطة لجميع الأسماء الحسنی غاية الاستقباح"^(٢).

أما أسباب توهم التعارض بين النقل والعقل، ووجوه دفعه: فقد حللها ابن تيمية الذى تأثر به ابن الوزير إلى حد بعيد فى هذه التحليلات الأصولية الرائعة.

يقول ابن تيمية: "ومتى تعارض فى ظن الظان الكتاب والميزان، فأحد الأمرين لازم: إما فساد دلالة ما احتج به من النص: بأن لا يكون ثابتا عن المعصوم، أو لا يكون دالا على ما ظنه، أو فساد دلالة ما احتج به من الميزان (القياس) بفساد بعض مقدماته أو كلها، لما يقع فى الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة"^(٣).

مثال ذلك: أن يكون العقل ليس بصحيح، أو أن يكون صحيحا، لكنه ليس بصريح: وذلك أن عامة موارد النزاع من الثواب والعقاب، وغير ذلك من أنباء الغيب.

فالنصوص الثابتة فى الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بيّن قط، لا يعارضها إلى ما فيه واضطراب بسبب الشبه والخيالات، والتى مبناها على معان متشابهة، وألفاظ مجملة، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق^(٤).

ولهذا فكل ما يحتج به أهل البدع من المعقولات فى معارضة النصوص تجد له معارضا آخر من المعقولات، ينفى عنه صفة القطع والضرورة، فلا يصح أن يكون دليلا مستقلا، فضلا عن معارضة النصوص به، فضلا عن تقديمه عليها.

(١) وابن الوزير: إيثار الحق ١٢٧، ١٢٨.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٨.

(٣) ابن تيمية: الرد على المنطقين ص ٣٧٣ بتصرف.

(٤) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥١ وانظر ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢، ٤١٥، ٤١٦.

يقول ابن الوزير: "إن كون الدليل العقلي قاطعا من المواضع التي اختلف فيها أهل الدعوى للذكاء والكمال في التدقيق.. فإن كثيرا من أهل العقول يقصر في هذا الموضوع؛ فيظن في بعض العقليات أن دليله قاطع وليس بقاطع في نفس الأمر.. ولا يدري أن قطة بأنه قاطع بغير تقدير ولا هدى، ولا كتاب منير"^(١).

المثال الثاني: أن يكون العقل صحيحا صريحا، لن يكون النقل مكذوبا موضوعا: وذلك بتقصير الناظر في دلالة السمع بعد التيقن من دلالة العقل، فيظن في السمع الصحة، والأمر ليس كذلك^(٢) فيظهر عنده التعارض وهو تعارض بين دليل صحيح ودليل فاسد، والدليل الفاسد لا يصلح أن يكون فضلا عن أن يعارض به الدليل الصحيح، بل الواجب تقديم الدليل الصحيح سمعيا كان أو عقليا. ومثال ذلك كثير من المرويات الموضوعة عن رسول الله ﷺ^(٣).

ويدخل في هذا إذا كان أحد الدليلين قطعيا والآخر ظنيا، سواء كان في ثبوته أو دلالته، فالواجب تقديم المقطوع به سندا ومنتنا، سمعيا كان أو عقليا.

المثال الثالث: أن يكون النقل صحيحا، لكن غلط المستدل في الاستدلال به فيظهر التعارض نتيجة الفهم القاصر، فالتقصير في معرفة النقل تارة يكون في معرفة طريق وتمييز الصحيح من السقيم، وتارة يكون في معرفة دلالاته وتحقيق معانيه.

والخلاصة أنه إذا ظهر تعارض بين الدليل النقلى والدليل العقلي، فلا بد من أحد

ثلاثة احتمالات:

أولا: أن يكون أحد الدليلين قطعيا والآخر ظنيا، فيجب تقديم القطعي نقليا كان أم عقليا. وأما إن كان ظنيا فالواجب تقديم الراجح؛ عقليا كان أم نقليا.

الثاني: أن يكون أحد الدليلين فاسدا، فالواجب تقديم الدليل الصحيح على الفاسد سواء أكان نقليا أو عقليا.

الثالث: أن يكون أحد الدليلين صريحا والآخر ليس بذاك، فهنا يجب تقديم الدلالة

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٧، ١٢٨ بتصرف.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٤، ١٢٥.

(٣) انظر في ذلك أبي الحسن على بن عراق الكنائى: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشيعية الموضوعة تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق بيروت عام ١٩٧٩ م.

الصریحة على الدلالة الخفية، لكن قد يخفى من وجوه الدلالات عند بعض الناس ما قد يكون بينا وواضحا عند البعض الآخر، فلا تعارض في نفس الأمر عندئذ.

أما أن يكون الدليلان قطعيين - سندا ومتنا - ثم يتعارضان، فهذا لا يكون أبدا لا بين نقلين، ولا بين عقليين، ولا بين نقلی وعقلی^(١).

ولكن لا يستطيع أن يقوم بإدراك ذلك على وجهه الصحيح إلا من بلغ درجة الاجتهاد. والاجتهاد عند ابن الوزير مبنى على أصول منها "معرفة صحيح الأخبار، ومنها معرفة التفسير المحتاج إليه من الكتاب والسنة. ومنها معرفة الناسخ والمنسوخ. ومنها: رسوخ في علوم الاجتهاد أى رسوخ، وكل منها صعب شديد، مدركه بعيد"^(٢).

أدلة القاعدة: وهى من الكتاب والسنة والإجماع وأقوال العلماء:

أولا: دلالة القرآن الكريم على القاعدة:

١ - طالب القرآن الكريم بالنظر والتفكر والتدبر فى كتاب الله المشهود الذى هو الكون وفى كتاب الله المتلو الذى هو القرآن مخاطبا بذلك أولى الألباب والعقول، وكم من آية فى القرآن وقد ختمت بقوله تعالى "أفلا تعقلون" "أفلا تذكرون" ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾^(٣) ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٤). فلو أن فى القرآن ما يخالف قضايا العقول لما أمر بهذا التدبر والتفكر، والذى يكشف عادة عن مواطن الضعف والقصور والتعارض فلما أمر بذلك لزم أن يكون منزها عن التعارض فى نفسه، وعن التعارض مع العقل الصحيح. ومن هنا يؤكد ابن الوزير على حرص القرآن الكريم على دعوة الإنسان المسلم إلى التفكير والتدبر فى آيات الله الكونية، وقد جمع الله تعالى ذلك فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾^(٥). إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلْقُونَ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٠.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ٢٢٧.

(٣) سورة محمد آية ٢٤.

(٤) سورة النساء آية ٨٢.

(٥) سورة البقرة آية ١٦٤.

فالتفكر في هذه الأمور هو النظر المأمور به. وعلى ذلك درج السلف من غير ترتيب المقدمات على قانون أهل المنطق، بل قد شهد كتاب الله على أن ذلك يفيد البيان حيث قال: ﴿سُنِّيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾^(١) ثم توعد من زعم أن ذلك لم يفده بيانا بقوله ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَرِيدٌ﴾^(٢).

وقد أتى ابن الوزير في كتابه "إيثار الحق" بكثير من الآيات القرآنية التي تدفع المسلم إلى التأمل والاعتبار والاستبصار، مما يدل بشكل قاطع على أن إعمال العقل والنظر لا يتعارض مع القرآن، بل هو مطلب أساسي وجوهري وفريضة من فرائض الإسلام، يقول ابن الوزير "وكيف ينكر هذا أو يستبعد، وقد حكى الله عن الهدهد وهو من العالم البهيمي أنه وحّد الله واحتجّ على صحة توحيده بهذا الدليل المذكور في الآفاق.

قال الله تعالى حاكيا عنه: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خُجِرُ الْخَبَةِ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣) يعنى: المطر والنبات، فاحتج بحدوث هذين الأمرين العجيبين المعلوم حدوثهما مع تكرارهما بحسب حاجة الجميع إليهما... وقد أشارت الرسل عليهما السلام إلى هذا المعنى في قوله تعالى ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤).

٢- الآيات التي دلت على قطع الحجة، وإسقاط المعذرة بإرسال الرسل وإنزال الكتب، قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾^(٥).

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ^ع إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٦). فلو كان في العقول ما ينافي المنزل من الكتاب والحكمة، لما قامت به الحجة وسقطت به المعذرة.

ومن هنا يقول ابن الوزير: "وعلى كل حال فالنبوات وآياتها البينة ومعجزاتها الباهرة

(١) سورة فصلت آية ٥٣.

(٢) سورة فصلت آية ٥٣.

(٣) سورة النمل آية ٢٥.

(٤) سورة إبراهيم آية ١٠ وانظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٥٢.

(٥) سورة النساء آية ١٦٥.

(٦) سورة التوبة آية ١١٥.

علمنا ببطلانه بطلان الأحكام العقلية. ومن ذكر ذلك ابن تيمية وابن دقيق العيد والزركشى فى شرح جمع الجوامع^(١)

٤- قال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾^(٢) فهذا شاهد بأن كل من خالف الشرع المنزل فإنما يتبع ظنه وهواه، وإن سماه معقولا ومكاشفة أو حقيقة أو برهانا أو يقينا، فإن الأسماء لا تغير من حقائق الأشياء.

ولذلك يعرض ابن الوزير بعض ما يظن أن فيه تعارض بين السمع والعقل، فيقول: "أن يتقن المتكلم بعض الأدلة العقلية حتى لا يشك فى صحتها وهى كذلك ثم يعتقد لتقصيره فى علم السمع أن السمع ورد بنقيض ذلك الأمر المعلوم فيقع فى الكفر الصريح كابن الراوندى وسائر من صرح بالردة لذلك"^(٣)

ويورد صورة أخرى من التعارض الظاهري، يقع فيه البعض فيقول: "قوم أسرفوا فى التقصير فى علم السمع تارة فى طلب معرفة نصوصه وألفاظه وطرق صحتها وتارة فى معانيها، وتارة فى كيفية الجمع بين المتعارض فيقدمون العموم على الخصوص والظواهر على النصوص. ونحو ذلك حتى ظنوا فى بعض الأمور أن السمع ورد به ورودا ضروريا أو قطعيا، ولم يرد به السمع أصلا لا ضرورة ولا قطعيا ولا ظنا، ثم عارضته أدلة كثيرة جلية عقلية أو سمعية أو كلاهما، كالنواصب والروافض وكثير من الوعيدية والمبالغين فى التكفير والتفسيق والتقنيط والتبري من كثير من أهل الإسلام والمبتدعة الذين لهم ذنوب وهفوات لا تخرج عن الإسلام"^(٤)

ويضرب ابن الوزير أمثلة من علم الكلام ومشكلاته المشهورة المعروفة، والتي ثارت بين مختلف الفرق الإسلامية خاصة بين المعتزلة والأشاعرة، فيقول: "ومن ذلك خاض كثير من الناس فى مسألة القرآن، وتكفير كل منهم لمن خالفه بغير برهان حتى اعتقد بعض المحدثين قدم التلاوة وجحد حدوث صوت التالى، مع اعترافه بحدوث التالى وحدث لسانه ووجودهما قبل التلاوة.

وقد قال الغزالي: "إن هذا ما درى ما القديم، وقال البيهقي أن من عرف معنى هذا رجع عنه، وإنما كانت هفوة ممن لم يتعقل هذا، وحتى قال الشيخ أبو على الجبائى أن الله

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١٧، ١١٨

(٢) سورة النجم آية ٢٣.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١٨

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١٨

تعالى يتكلم مع التالى، وأن الصوت كامن فى الحروف فى المصاحف، وكل ذلك لاعتقادهم أن السمع ورد بأن كلام الله هو المسموع فى المحاريب المكتوب فى المصاحف وإن منكر هذا كافر" (١).

ويعلل ابن الوزير هذه الأخطاء فى الأحكام بقوله: "وما قالوه من أن ذلك كلام الله فى الجملة حق، ولكن لا بد من الفرق بين التلاوة والتملو والحكاية والمحكى، وهو فرق ضرورى فإن التملو المحكى كلام الله بغير شك والتلاوة والحكاية فعل لنا مقدور اختيارى بغير شك. ولا شك أن ما هو مقدور لنا واقع باختيارنا غير المعجز الذى لم يقدر عليه أحد" (٢).

ومن هنا يبرر ابن الوزير مقالة الشيخ ابى على السابقة بقوله: "فالشيخ أبو على خاف ما خاف أهل الأثر فى المرتبة الأولى من الله مع صوت كل قارئ حتى يكون السامع لكل قارئ سامعا لكلام الله على الحقيقة، كما سمعه موسى عليه السلام، كل هذا حتى لا يخالف الإجماع والنص حيث قال تعالى: ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾" (٣).

ومن هنا يرى ابن الوزير أنه لا حرج على الإنسان أن يتابع السمع والأثر، ويخالف المعقول إن بدا بينهما تعارض فى الظاهر، وهو فى الحقيقة غير متعارض فيقول: "فأى حرج على أهل الأثر إذا تابعوا السمع، وخالفوا من المعقوليات ما هو أدق من المعقول الذى خالفه أبو على فى هذه المذاهب التى لولا [أنه] رواها عنه أصحابه لعدت من تشنيع الأعداء عليه" (٤).

ثانياً دلالة السنة على القاعدة:

١- قوله ﷺ: "قد تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك" (٥). ففيه إثبات كون الشريعة المنزلة واضحة المعالم، بيّنة القسّمات، وأن تركها - وتركها قد يكون بمعارضتها - هو علامة الهلاك، وسمة البوار.

(١) السابق ص ١١٩.

(٢) السابق ص ١١٩.

(٣) سورة التوبة آية ٦.

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١٩.

(٥) رواه ابن ماجه فى سننه ١٤/١ صحيح ابن ماجه المقدمة حديث رقم ٤١، وصححه الإلبانى وقد

تقدم تخريجه.

٢- وقد اعترف المتكلمون بأن طريقة السلف أسلم، وأنهم لم يخوضوا في معارضة الشريعة بالآراء والأقيسة ونحوها، والسلامة من أعظم الغايات التي يطلبها المسلم لدينه وعرضه وماله، وما سواها هو التعرض للهلاك والبوار.

٣- ما روى مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: "أيها الناس قد سُنت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض، وتركتم على السنة الواضحة ليلها كنهارها إلا أن تضلوا يمينا وشمالا" يوضحه أنه لو كان الدين مأخوذاً من النظر، لكنا قبل النظر غير عالمين ما هو دين الإسلام وإنما نخترعه نحن وهذا باطل ضرورة^(١).

ولذلك يقول ابن الوزير في "الروض الباسم": "وذكر النووى في "شرح المهذب": أنه صح عن الشافعى رضى الله عنه، أنه قال: "إذا صح الحديث فاعملوا به ودعوا مذهبي" قال النووى: "ورد هذا المعنى عنه بألفاظ مختلفة" .. وهذا يدل على تعظيمه رضى الله عنه، للسنن النبوية ومحبهه لتقديم العمل بها على الآراء القياسية والأنظار المبنية على كثير من الأمارات العقلية.

وذكر النووى رحمه الله: "أن كثيرا من علماء الشافعية عملوا على مقتضى هذه القاعدة فى مسائل كثيرة، منها اختيار التأذين بالصلاة خير من النوم، فإن قول الشافعى الجديد أن ذلك ليس بسنة، لكنهم خالفوه لما صح الحديث فى ذلك.. ومسألة تحريم الزكاة على موالى بنى هاشم وبنى المطلب، وقدم ابن كثير فى كتاب "إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبيه" الحديث على مذهب الشافعى"^(٢).

٣- قوله ﷺ: "إياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة"^(٣) فى الحديث الذى تقدم إبطال جميع المحدثات، وفى هذا الحديث، الأمر بمجانبتها، والنهى عن قربانها، إضافة إلى كونها ضلالة.

ويورد ابن الوزير كثيرا من الأحاديث النبوية الصحيحة لتأكيد ذلك مثل حديث النبى

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١١.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ٢٠٨، ٢٠٩ وانظر فى ذلك النووى: شرح المهذب فى المجموعة ٦٣/١ و ٩٢/٣.

(٣) رواه الترمذى فى سننه ٧/ ٣٢٠ كتاب العلم حديث رقم ٢٦٧٨ قال أبو عيسى "هذا حديث حسن صحيح" ورواه الحاكم فى مستدرکه ١/ ٩٥، ورواه ابن أبى عاصم فى السنة ١/ ١٧ حديث رقم ٢٧.

ﷺ أنه قال: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى، عضوا عليها بالنواجذ. وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة"^(١).

ثالثاً: دلالة الاجماع وأقوال العلماء:

١- قال الشاطبي: "إن هذا هو المذهب للصحابة - رضى الله عنهم - وعليه دأبوا، وإياه اتخذوا طريقاً إلى الجنة، فوُضُولا، ودل على ذلك من سيرهم أنه لم ينكر أحد منهم ما جاء من ذلك، بل أقروا وأذعنوا لكلام الله ورسوله ﷺ ولم يصادموه ولا عارضوه بإشكال، ولو كان شئ من ذلك لنقل إلينا، كما نقل إلينا سائر سيرهم وما جرى بينهم من القضايا، والمناظرات والأحكام الشرعية، فلما لم ينقل إلينا شئ من ذلك دل على أنهم آمنوا به، وأقروه كما جاء، من غير بحث ولا نظر"^(٢).

وقال في موضع آخر: "إن الصحابة ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاء في السنن بأرائهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على عهدهم أو لا"^(٣).

ومن هنا يذكر ابن الوزير إجماع الصحابة - رضى الله عنهم - في عدم معارضة الأخبار الصحيحة أو مناقضتها بالمعقول أو بالقياس أو بالآراء الفاسدة، وقد تواتر ذلك عنهم، على الرغم من خوضهم ومناقشتهم لكثير من الأمور العملية والعبادات في الإسلام والتي هي موضوع اجتهاد ونظر بحسب العموم والخصوص.

يقول ابن الوزير: "وقد صح ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم بتواتر النقل عن التابعين من نقلة الآثار، وسير السلف صحة لا يتطرق إليها ريب، ولا يخالجهما شك، كما تواتر خوضهم في مسائل الفرائض، ومشاوراتهم في أحكام الوقائع الفقهية العملية، وحصل العلم به أيضاً بأخبار آحاد لا يتطرق الشك إلى مجموعها"^(٤).

(١) أخرجه أحمد ٤/١٢٧، وأبو داود ٤٦٠٧ والآجری فی "الشريعة" ص ٤٦ وابن عاصم ٣٢ و ٥٧ من طريق الوليد بن مسلم وصححه ابن حبان ٥، وأخرجه الترمذی ٢٦٧٦، والطحاوی فی "مشکل الآثار" ٢/٦٩ وابن أبی عاصم ٥٤، وابن ماجه ٤٤، والدارمی ١/٤٤، والآجری ٤٧، وصحيح الحاكم ١/٩٥ وقال الترمذی: حسن صحيح ووافقه الذهبي وأخرجه ابن ماجه ٤٣ من طريق عبد الرحمن بن مهدي، والبيهقي ١٦/٥٤١.

(٢) الشاطبي: الاعتصام ٢/٣٣١، ٣٣٢.

(٣) السابق ٢/٣٣٦.

(٤) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٨٢.

ثم يوضح ابن الوزير هذا الأمر بقوله: "قد عرف على القطع أن هذه بدعة مخالفة لسنة السلف، لا كخوض الفقهاء في التفاريع، فإن ذلك - وإن كان محدثا - فليس فيما نقل عن السلف زجر عن الخوض فيه، بل نقل عنهم الإمعان في الخوض في مسائل الفرائض فعرف جواز الخوض فيه"^(١).

ولذلك لم يكن غريبا أن يهاجم ابن الوزير علم الكلام، ويرفضه رفضا تاما، ويفضل عليه الإيمان المبني على الفطرة السليمة، ويرى أنه إيذان لا يتزعزع نظرا لأنه لا يمكن أن يداخله الشك فيقول:

"وأما ما أبدع من فنون المجادلات، فهو بدعه مذمومة عند أهل التحصيل، وذلك أن ما يشوشه الجدل أكثر مما يمهدده، وما يفسده أكثر مما يصلحه، والجدل يضاهى ضرب الشجرة بالمدقة من الحديد رجاء تقويتها، وهو يكسر أجزاءها ويفسدها، والمشاهد تكفيك في هذا بيانا، وناهيك بالعيان برهانا.

فقس عقيدة أهل الدين والصلاح والتقوى من عوام الناس، فضلا عن خواصهم بعقيدة المتكلمين والمتجادلين، فترى اعتقاد العامي في الثبات كالطود الشامخ، لا تحركه الصواعق، وعقيدة المتكلم الحارس عقيدته بتقسيمات الجدل كخيوط مرسل في الهواء تفيئه الريح مرة هكذا، ومرة هكذا"^(٢).

وقد وضح ابن الوزير في كتاب "العواصم والقواصم" في تحليل طويل أن الصحابة والسلف الصالح لم يخوضوا في المسائل الاعتقادية ولا في الأخبار الصحيحة، ولكن أعملوا عقولهم واجتهادهم في المسائل العملية فيقول: "إنهم في مسائل الفرائض ما اقتصروا على شأن حكم الوقائع، بل وصفوا المسائل، وفرضوا فيها ما تنقضي الدهور ولا يقع مثلها، لأن ذلك مما أمكن وقوعه، فصنفوا حكمه ورتبوه قبل وقوعه، إذ ظنوا أنه لا ضرر في الخوض فيه، وفي بيان حكم الواقعة قبل وقوعها، وكانت العناية بإزالة البدع ونزعها من النفوس أهم، إلا أنهم لم يتخذوا ذلك صناعة، لعلمهم أن الاستمرار بالخوض فيه أكثر من الانتفاع ولولا أنهم كانوا قد حذروا من ذلك، لما فهموا تحريم الخوض فيه"^(٣).

(١) السابق ج ٣ ص ٣٨٣.

(٢) ابن الوزير: العواصم ج ٣ ص ٣٨٣.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٨٣.

السابق ج ٣ ص ٣٨٣.

كما نجد ابن الوزير يورد قولاً ثانياً، قريباً من ذلك فيقول: "وقال مالك: أرأيت إن جاءه من هو أجدل منه، أيدع دينه كل يوم لدين جديد، يعنى أن أقوال المتكلمين تتقاوم وقال لا يجوز شهادة أهل البدع والأهواء، فقال بعض أصحابه في تأويل كلامه: إنه أراد بأهل الأهواء: أهل الكلام على أى مذهب كانوا"^(١).

وقال أبو يوسف (تلميذ الإمام مالك): من طلب العلم بالكلام تزندق، وقال الحسن: لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوهم، ولا تسمعوا منهم. وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا، ولا ينحصر ما نقل عنهم فيه من التشديد^(٢). ومن هنا لم يكن غريباً أن نجد الشافعى أيضاً يقول: "كل شئ خالف رسول الله ﷺ، سقط ولا يقوم معه رأى ولا قياس، فإن الله - تعالى - قطع العذر بقول رسول الله ﷺ فليس لأحد معه أمر ولا نهى غير ما أمر هو به"^(٣).

رابعاً: دلالة العقول على القاعدة:

١- إن مورد مناط التكليف هو العقل، يدور معه وجوداً وعدمًا، وذلك ثابت بالاستقراء التام، فلو جاءت الشريعة على خلاف ما تقتضيه العقول لكان لزوم التكليف على العاقل أشد من لزومه على المعتوه والنائم والصبى، إذ لا عقل لهؤلاء يصدق أو لا يصدق، فلو سقط التكليف عن هؤلاء لكان سقوطه عن العقلاء أولى وأحق، وذلك مناف لوضع الشريعة فكان ما يؤدى إليه باطلاً^(٤).

ومن هنا نجد ابن الوزير يرد على أحد المعترضين عليه بقوله: "ولما وقف هذا المشار إليه على أبياتى^(٥) هذه حسب أنى استدلت على السمع بالسمع، وظن أن مرادى "أصول

(١) ابن الوزير: العواصم ج ٣ ص ٣٨٥.

(٢) السابق ج ٣ ص ٣٨٥.

(٣) الشافعى: كتاب الأم ١٩٣/٢ كتاب الصيد والذبائح باب إرسال الصيد.

(٤) الشاطبى: الموافقات ٢٧/٣، ٢٨.

(٥) بيت من قصيدة قالها ابن الوزير فيها:

[أصول دينى كتاب الله لا العرض.. وليس لى فى أصول غيره غرض] يقول ابن الوزير هنا قصدت بهذا البيت: أن القرآن معجز، لا يقدر عليه أحد من البشر، فإنه يعلم بدليل العقل أنه من عند الله تعالى وذلك يقتضى صحة النبوة، وصدق رسول الله ﷺ، وصدق ما جاء به عن الله تعالى على كل مذهب. انظر العواصم ج ٣ ص ٤٢٢، ٤٢٣.

دينى "السمع لا العقل، وظن أن أهل السنة لا يرون العقل شيئاً، كأنه لا يعلم إجماع المسلمين أنه لا تكليف على صبي ولا مجنون، ولا بد من نظر العقل، ولذلك أمر الله بتدبير كتابه، فبأى شئ يتدبره إلا بالعقل؟ وإنما منعوا من وضع النظر فى غير موضعه، ومن الطرائق المبتدعة لضارة نسأل الله الهداية"^(١).

٢- أرسل الله الرسل إلى العباد قطعاً للحجة إنما تدرك دلالاتها بالعقل فلو كان فيما جاءوا به ما ينافى العقول، لما كان فى إرسال الرسل قطع للحجة.

٣- دل الاستقراء على جريان الشريعة على مقتضى العقول بحيث تصدقها العقول الراجحة، وتنقاد إليها؛ طائفة أو كارهة - من الكره لا الإكراه."^(٢).

ومن هنا نجد ابن الوزير يضع قانوناً لمعرفة ما ينبغى عند وجود تعارض ظاهر - وهو فى هذا يتطابق مع منهج السلف وأهل الحديث - فيقول: "نظرنا فى نصوص كتاب الله وصحيح سنة رسول الله ﷺ، فإن وضح الحق من غير دقة وغموض، ولا تعارض بين النصوص، ولم يجب التأويل بأمرين جلى مأمون الخطر بإجماع أو ضرورة، فلا معدل عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وآله.

وإن وقع التعارض المحقق وسعنا الوقوف فى ذلك، وكلنا علمه إلى الله تعالى امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ وإن كان التعارض غير محقق، وإنما هو اختلاف يمكن فيه الجمع جرياً على القواعد الصحيحة المجمع عليها فى الجمع بين المختلفات، وتركنا من حاد عنها بالمعاذير الخفية".

ثم يوضح لنا ابن الوزير هذه القواعد التى ينبغى اتباعها: "وهذه القواعد هى مثل تقديم النص على الظاهر المحتمل، والخاص على العام، والمبين على المجهول، والمعلوم على المظنون، والمتواتر على الأحاد، والناسخ على المنسوخ، والمشهور على الغريب والصحيح على الضعيف، والمتفق على صحته على المختلف فى صحته، وكلام أئمة كل فن على من خالفهم ممن لا يعرف ذلك الفن، أو يعرف منه اليسير ولا يعرف ما عرفوه، فإن الأمر فى ذلك كما قيل ليس العارف كالبارع فى المعرفة... وكذلك نرجع فى شروط ذلك كله إلى الأدلة المقبولة"^(٣).

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٤٤٠، ٤٤١.

(٢) الشاطبى: الموافقات ٣/ ٢٨، ٢٩.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٤٤.

١- إثبات عصمة الشارع الحكيم، وذلك بعد أن تقرر بالأدلة والبراهين اليقينية أن ليس في الشرع ما يخالف مقتضيات العقول الصحيحة، كما أنه ليس في العقل الصحيح ما يخالف نصاً صحيحاً صريحاً من نصوص الكتاب والسنة.

٢- من قدم الشرع الصحيح على العقل عند ظهور التعارض كان قد قر بالشرع - ولو قدر مع ذلك بطلان الدليل العقلي - لكن غايته أن يكون قد صدق بالشرع بلا دليل عقلي، وهذا مما ينتفع به الإنسان، بخلاف من قدم الدليل العقلي، زعماً منه أنه هو الصحيح مطلقاً، فهذا لا عقل معه ولا شرع، وذلك هو الخسران المبين^(١).

ومن هنا ينصح ابن الوزير الأمة بالاستهداء بالقرآن الكريم والسنة النبوية بقوله: "فاستخصوا القرآن واستهدوه واستخبروه واستشفوه، فإنه الناصح الذي لا يغش، والهادي الذي لا يضل والمحدث الذي لا يكذب، والطيب الذي لا يخطئ. فأتهموا فيه آراءكم، واستغشوا فيه أهواءكم، واستغنوا بمنطق القرآن عن منطق اليونان، وانظروا فيما أمركم بالنظر فيه، متبعين في كيفية النظر لرسوله الذي أثنى على متبعية"^(٢).

٣- من علم بعقله أن هذا رسول الله، علم أنه أخبر بشيء ثم وجد في عقله ما ينازعه في خبره، كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه، وأن لا يقدم رأيه بين يديه، وأن يعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه، وأنه أعلم بالله - تعالى - وأسمائه وصفاته وأفعاله واليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب ونحوه من العلوم، مع تسليم العامة لهؤلاء فيما يقولونه ويخبرون به ويأمرون به، فقبول خبر الرسول وأمره ونهيه أكد، لجواز الخطأ على أولئك دون الرسول ﷺ^(٣).

٤- عدم صحة الإيمان المشروط كمن يقول: أنا لا أؤمن بخبر الرسول ﷺ، حتى أعلم انتفاء المعارض العقلي، أو أنا لا أؤمن حتى تصدقه رؤيا النوم، أو الكشف أو الذوق، أو

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٧٧.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٩٣.

(٣) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٤١.

نحو ذلك من الشرائط، فهذا إيمان لا يصح وصاحبه فيه شبه من الذين ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ
حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ﴾^(١).

٥- من قال: لا استدلال بالشرع حتى أعلم انتفاء المعارض العقلية، لزمه محذوران:
الأول: عدم الإقرار بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى يبحث بحوثاً مطولة جرياً وراء
المعارض العقلية، مع أن كل طائفة من الطوائف المختلفة تدعى دلالة العقل على ما هبت
إليه، فيؤول الأمر إلى الحيرة والاضطراب.

الثاني: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء تعتقده، مما أخبر به الرسول ﷺ، إذ لا يوثق
بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات قد اضطربت واختلفت، فيلزم عزل الكتاب والسنة
عن الدلالة والإرشاد؛ فتنفى حقيقة الرسالة^(٢).

ولذلك يقول ابن الوزير: "ومن المعلوم أن الكفار لو اعتذروا بالشبه وجاءوا
بفيلسوف يجادل عنهم وطلبوا من النبي ﷺ، ترك الجهاد حتى يتعلموا أدلة الكلام، ويحيب
النبي ﷺ، على جميع شبه الفلاسفة القادحة في العلم حتى يؤمنوا على يقين، ما عذرهم
النبي ﷺ في الكفر يوماً واحداً"^(٣).

ويبين ابن الوزير أن أدلة العقول تتعارض ومعرفة ذلك مما تحتاج معه إلى مدة طويلة
لتعلمه، ولذلك النجاة في الأخذ بالشرع واللجوء إلى النقل بقوله متابعاً لحديثه السابق:
"وكيف يمهلهم ويترك جهادهم حتى يتعلموا ذلك! وتعلم ذلك على الوجه المرضي لم
يحصل لأهل الدربة في النظر إلا في مدة طويلة، وإذا جازت المهلة في مدة النظر حتى
يحصل للناس العلم بما ذكره المعتزلة، وجب الرجوع في معرفة مدة المهلة إلى الناظر لأن
الناس يختلفون في سرعة حصول العلم بالنظر على حسب فطنهم، ومعرفة ذلك بالوحي
بعد انقطاعه غير ممكنة، فلزم الخصم إمهال من اعتذر بذلك حتى يقر بحصول العلم له
وأنه مُعاند، أو الرجوع إلى ما بدأ به أهل الحديث من الدعاء والجهاد والاكتفاء ببيان الله
تعالى"^(٤).

(١) سورة الأنعام آية ١٢٤.

(٢) شرح الطحاوية ص ١٧٨، ١٧٩.

(٣) ابن الوزير الروض الباسم ج ٢ ص ٥٧٧.

(٤) السابق ج ٢ ص ٥٧٧.

٦- تحكيم الشريعة على آراء الرجال ومذاهبهم جعلها الأصل الذى يرجع إليه عند الاختلاف، والحكم الذى يفرع إليه عند التشابه، وأن الآراء والمذاهب لا يحتج بها حتى تكون موافقة للكتاب والسنة.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١). ولهذا قال ابن عباس (رضى الله عنهما) لمن عارضه بقول أبى بكر وعمر "أراهم سيهلكون، أقول قال النبى ﷺ، ويقولون نهى أبو بكر وعمر"^(٢).

ومن هنا يقول ابن الوزير: "فمن ادعى عدم بيان أدلة الإسلام بعد هذا لم يقبل منه ولا يلتفت إليه، وقد نص الله على ما يكذب القائل لذلك فى قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أوتُوا أَلْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ أَلْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾^(٣). وقوله تعالى فى التسلية لرسوله ﷺ والبيان لحد ما يجب عليه: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾^(٤). فى العلم ببواطنهم، وما لا يطمع فيه بصير، ولا جاء به كتاب منير، وكيف تطمع فى أهل الزيف وقد حكى الله تعالى عنهم:

"أنهم جادلوا يوم القيامة"^(٥)، وأنكروا ما صنعوا من معاصيه - سبحانه - حتى شهدت عليهم أيديهم وأرجلهم، وبعد أن شهدت عليهم لم يكن حد حجاجهم ولا خمد شواظ جداولهم بل قالوا لأعضائهم: لم شهدتم علينا؟ قالوا انطقنا الله الذى أنطق كل شئ. فمن بلغ فى اللجاج إلى هذا الحد، كيف يطمع السنى أو الجدلى أن يفحمه بالدليل ويهديه إلى سواء السبيل؟! هيهات أن يكون ذلك أبدا، وكان الإنسان أكثر شئ جدلا"^(٦).

٧- سد باب التأويل الفاسد، والتحريف، فإن القرامطة والجهمية وغيرهم من المتأولة لم يلجأوا إلى تحريف النصوص، وإخراجها عما دلت عليه من المعانى إلى التأويل أو

(١) سورة الجاثية آية ١٨.

(٢) بيان العمل ٢/ ٢٤٠.

(٣) سورة آل عمران آية ١٩.

(٤) سورة آل عمران آية ٢٠.

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٨٨.

(٦) انظر ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ج ٢ ص ١، ٢، ومجموع الفتاوى ١٦/ ٤٤٠.

التحريف، ظنا منهم أن في ذلك مخرجا من التكذيب بالنصوص، وما دروا أن تعطيل النصوص، عما دلت عليه من المعاني، هو حقيقة التكذيب^(١).

ولهذا يشير ابن الوزير إلى صعوبة التأويل، ويرى أن بعض الآيات الكريمة وبعض الأحاديث الشريفة يمكن أن يتأولها العلماء الراسخون، والبعض الآخر من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله يقول في معرض رده على بعض خصومه:

"هذا مقام وعر، قد تعرض له المعترض وأبدى صفحته، ورام أن يكذب الرواة فيما لم يفهم تأويله وهذا بحر عميق لا يمكن ركوبه إلا في سفين البراهين القاطعة، وليل بهيم لا يحسن مسراه إلا بعد طلوع أهلة الأدلة الساطعة.. إنه لا يلزم من رد بعض التأويلات؛ فيقع ذهنه على تأويل رديّ مردود، فيحسب هو أو غيره ممن يقف على تأويله أنه لا تأويل للحديث إلا ذلك، فإذا انكشف بطلان ذلك التأويل تطرقوا في ذلك إلى القدم في الحديث، وهذا باطل! فإن أقصى ما في الباب: أن يطلب المتأول تأويلا صحيحا فلا يجده، لكن عدم الوجدان في النظر لا يدل على عدم المطلب من الوجود"^(٢).

ويبرهن ابن الوزير على ذلك بالقسمة الثنائية في مناقشة الخصم فيقول:

"وذلك لأن الباحث عن التأويل إما أن يكون من العلماء أو لا، الثاني: ليس له أن يتأول قطعا، والأول: إما أن يكون من الراسخين في العلم أو لا. الثاني: ليس له أن يتأول ظاهرا؛ لأن الله تعالى لم يجعل ذلك له، في جميع أقوال المفسرين لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ﴾"^(٣).

وأما الأول - وهم الراسخون في العلم - فإما أن يكون الجاهل بالتأويل بعضهم أو كلهم، إن كان بعضهم فلا مانع منه؛ لأن الآية لم تثبت العلم بالتأويل لبعضهم بنص ولا ظاهر، كما أن آيات الإجماع لم تثبت حرمة مخالفة بعض الأمة.

ويدل عليه أن الراسخون في جميع الفرق يختلفون في التأويل على وجوه متنافية، فلو كان الواحد منهم لا يجوز عليه الخطأ في التأويل لم يصح ذلك، ولم يكن لمن بعده مخالفته

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٤١.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٤١٥، ٤١٦.

(٣) سورة آل عمران آية ٧.

ويدل عليه: أن موسى الكليم من الراسخين إجماعاً مع أنه ما عرف تأويل ما أحاط الخضر بتأويله، فكيف يحيط غير الكليم بعلم الله؟ مع أن علم الكليم والخضر في علم الله تعالى، كما يأخذ الطائر بمنقاره من البحر، كما قال الخضر - عليه السلام -^(١).

٨- أن المؤمنين إذا سمعوا آيات الله تتلى وجلت قلوبهم، وزادتهم إيماناً، أما المتكلمة والمتفلسفة والمتشيععة، فتزيدهم ريباً وشكاً ونفاقاً، لأنهم يشترطون انتفاء المعارض العقلي أو الذوقي أو حكم الإمام المعصوم الغائب، وذلك غير مقدور عليه عند أعيان جملتهم، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾^(٢). وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْتَهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هِدَايَةً إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٣٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾^(٣).

ومن هنا يرى ابن الوزير أن الفطرة الإنسانية حاکمة على الإنسان بالإيمان بالله والتسليم له سبحانه وتعالى دون أدلة المتكلمين وحجج الفلاسفة الجدليين بالعقل وبعثة [الرُّسُل] على أنه إنما أريد بالمجتملة العامة في الظاهر بعض الرسل، ويرد ابن الوزير على خصمه الذي يرى ضرورة تعلم علم الكلام، لقيام الحجة على الكافرين يقول:

"أن الكفار متى سألونا الدليل على ثبوت الإسلام قلنا لهم: أنظروا في ملكوت السماوات والأرض ومعجزات الأنبياء ونحو ذلك من أدلة الإسلام على الإنصاف وطلب معرفة الحق، فإننا نظرنا لأنفسنا لا يولد العلم لكم، وذكرنا للأدلة التي نظرنا في صحتها لا ينفعكم أيضاً، فإن ذكرها لكم من غير أن تنظروا في صحتها لا يولد العلم لكم، ولا بأدلة السلف.

لأن وجود العلم متوقف إما على نظر الكفار على الوجه الصحيح أو على خلق الله تعالى له، وكلاهما غير مقدور لنا، فلم يبق إلا أن نأمرهم بأن ينظروا فيما نظرنا فيه على مقتضى ما خلق الله في عقولهم السليمة، ومقتضى ما علمهم الله على ألسنة أنبيائه الكرام عليهم الصلاة والسلام، فبمجموع العقل وبعثة الرسل تمت الحجة عليهم بإجماع

(١) البخارى الفتح ١/ ٢٦٣ وانظر ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٤١٧.

(٢) سورة الأنفال آية ٢.

(٣) سورة التوبة آية ١٢٤، ١٢٥.

المسلمين بل بإجماع العقلاء المنصفين، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾^(١).

ثم يتابع ابن الوزير احتجاجه على خصمه مزاجا بين حجة العقل وبعثة الرسل اللتين تتعارضان في تدعيم كل منهما للأخرى وتساعدان الإنسان في تحقيق الإيثار بقوله: "وإذا كانت حجة الله علينا وعليهم إنما هي العقل وبعثة الرسل، ونحن فيها على السواء في القدر الذي تقوم به الحجة، ويحصل معه التمكن من الإسلام، لم يجب علينا أن نعرفهم بأمر قد شاركونا في التمكن من معرفته بغير علم منها"^(٢).

ويؤيد ابن الوزير رأيه بقوله: "ألم تر أنه لم يجب على المفتي أن يفتي العاصي في حضرة الرسول، فكذلك لا يجب علينا أن نعرف الكفار بمقتضى العقول مع وجود العقول"^(٣).

١٠ - من شهد للرسول ﷺ، بالصدق في الجملة، ولم يتابعه في مفردات كلامه وأخباره، بل قابلها بما يسميه عقلا أو وجدا أو كشافا، لم يكن مؤمنا بالرسول؛ كالحاكم يقول: هؤلاء الشهود صادقون في كل ما يشهدون به، وهو لا يثبت بشهادة أحد منهم حقا، لم يكن في تعديله إياهم فائدة^(٤).

ولذلك يرى ابن الوزير أنه ليست هناك حاجة إلى تعلم المحاجة والجدل وعلم الكلام، من أجل التأثير في القلوب إلى [أن] تدخل إلى الإسلام وتميل إلى الإيثار يقول: "عن بلاغة منطقته، من متكلم أو حدث أو عامي، ولا يجب تعلم الكلام لذلك، فليس كل من قرأ الكلام تمكن من تميل القلوب المصروفة عن الكفر إلى الإسلام، إنما يتمكن من ذلك من أهل الكلام من آتاه الله تعالى صفاء الذهن، وحسن الفهم، والبراعة في تعليم غوامض العلم، وأهل هذه الصفة قليل في المتكلمين كما كان الذين ابتكروا علم الكلام وسبقوا إليه"^(٥).

(١) سورة النساء آية ١٦٥.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٧٢، ٥٧٣.

(٣) السابق ج ٢ ص ٥٧٣.

(٤) ابن تيمية: دره تعارض العقل والنقل ٥/٣٣٦، ٣٣٧.

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٧٥.

ويرى ابن الوزير أن النبي ﷺ، لم يشتغل بعلم الكلام، ولا السلف الصالح فعلوا ذلك يقول: "فإنه - عليه السلام - لم يشتغل ببيان كيفية النظر وتعليم العقلاء ذلك، بل دعا الناس إلى الإسلام، وقاتلهم عليه وبلغ ما أوحى إليه، والعلماء ليسوا أبلغ من الأنبياء وقال تعالى في حق الأنبياء: ﴿ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾^(١) وكذلك العلماء فإنما هم ورثة الأنبياء، وأهل السنة قد قاموا بحق الوراثة للعلم النبوي، وقد علمنا أن رسول الله ﷺ، لم يأمرنا بالمناظرة قبل قتال الكفار، وإنما أمرنا بالدعاء قبل القتال حتى اشتهرت الدعوى النبوية وقاتل عليه السلام قبل الدعوة"^(٢).

ومن هنا يورد ابن الوزير كثيرا من آيات القرآن الكريم التي تبين إقامة الحجة على كثير من أقوام الكفر والضلال فيقول: "والحكيم قد أنبأنا من عتوهم وإصرارهم على الباطل بما لم نكن نعرفه إلا بتعريفه سبحانه وتعالى فقال: ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾^(٣) لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴾^(٤). وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾^(٥).

ثم يتساءل التي ليسوا أهلا لها ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى ﴾^(٦).. وقال تعالى في بيان علمه ببواطنهم، وحكمته في ترك هداية غوايتهم: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾^(٧) وقال تعالى في إقامة الحجة عليهم بخلق العقول وبعثة الرسول: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾^(٨) وقال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾^(٩).

(١) سورة يس آية ١٧.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٧٦.

(٣) سورة الحجر آية ١٤.

(٤) سورة الأنعام آية ١١١.

(٥) سورة السجدة آية ١٣.

(٦) سورة الأنفال آية ٢٣.

(٧) سورة فصلت آية ١٧.

(٨) سورة الإسراء آية ١٥.

فهذه الآيات الكريمة وأمثالها تعرف السنن قيام حجة الله تعالى على الخلق في إيضاح سبيل الحق، فيدعوهم إلى الله تعالى مقتديا برسله الكرام - عليهم أفضل الصلاة والسلام - مكتفيا من البيان بما في القرآن مقتصرا في الفرق بين الحق والباطل بالفرقان، يستصبح بنوره في ظلم الخيرات، ويمثل مطاع أمره في ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾^(١) ولا يتعدى حدود نصحه في الإعراض عن الجاهلين والمجانبة للخائضين في آيات رب العالمين^(٢)

أما فيما يتصل بتطبيق ابن الوزير لهذه القاعدة، فإننا نجده يستعرضها ويؤسس لها في كل المناقشات والمحاورات التي يخوضها مع علماء الكلام - كما مر بنا - خاصة المعتزلة منهم، والذين يقدمون العقل على النقل كأساس لمذهبهم الكلامي، ووقعهم في شبهة التأويل للآيات المتشابهات، فهم لا يفوضون فيها، أو يقولون بالمجاز، بل يؤلونها، ويقعون في التعطيل، حيث يزيلون حقيقتها، خاصة فيما يتصل بالله تعالى وصفاته.

ومن المعروف لنا الآن أن كثيرا من مجادلات ابن الوزير وقعت مع الشيعة الزيدية، الذين هم في أصل اعتقادهم على مذهب المعتزلة فيما يتصل بالعقائد. لذلك نجد دفاع ابن الوزير عن هذه القاعدة واضحا في مجادلاته ومناظراته مع هؤلاء الشيعة الزيدية وكذلك مع المشبهة والمجسمة والحشوية، ممن يعتقدون بتعارض المعقول مع المنقول، وكذلك يناقش كثيرا من الفلاسفة والمفكرين والزنادقة والدهرية ممن يصرحون بتعارض العقل مع الشريعة الإسلامية، ويؤثرون الخضوع للعقل دون الشريعة ويتوقفون عند تعارض ظواهر النصوص الدينية، في تحاول لإقامة نوع من التناقض والتضاد بين نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وبين العقل والقدرة الاستنباطية التي يتميز بها الإنسان عن بقية أجناس الخليقة^(٣)

ويتابع ابن الوزير نفس نقده السابق على فرق أخرى بقوله: "والشيعة أكثر فرقا، وأشد أخته فأمر المعتزلة. والزيدية فرقة واحدة من الشيعة، قد تفرقت إلى مخرعة، ومطرفيه، وجارودية، وصالحية، وحسينية، وفي الفروع مؤيدية، وهادوية، وناصرية، وقاسمية.. ووقع بينهم تفسيق وتأثيم على الاختلاف في الفروع.. دع عنك الأصول، واشتد

(١) سورة البقرة آية ١٤٨

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢١

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١٨، ١١٩، ١٢٧، ١٢٨ والروض الباسم ج ٢ ص ١٢٧

اختلافهم من بعد الإمام المنصور عليه السلام في الأئمة، فافترقوا على الإمام الداعي، وعلى الإمام المهدي أحمد بن الحسين افتراقا قبيحا وكفر بعضهم بعضا"^(١).

ومن هنا فليس بين العقل والنقل - عند ابن الوزير - تناقض، هذا التناقض المزعوم هو نتيجة الجهل بالنقل، والانحطاط عن مرتبة العقل، ولا مفر من الاعتقاد على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التي في الأخذ بها والصدور عنها النجاة كل النجاة، لمن يرد برد اليقين، ويركن إلى المنهج القويم الذي يمثل بالنسبة للمسلم المنهج الأحوط والأسلم.

القاعدة السادسة: حجية فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة

صورة القاعدة: إذا كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، أقرب عصرا من النبوة وأعمق صلة بكلام رسوله، وأصح لسانا، وأفصح بيانا: كان فهمهم لنصوص الكتاب والسنة - ولا سيما ما يتعلق منها بمسائل الاعتقاد - حجة على من بعدهم.

من المسلم به أن السلف الصالح هم أعلم الناس بلغة القرآن الكريم، فلقد نزل كتاب الله بلسان العرب، جاريا على معهودهم في الكلام، وعادتهم في الخطاب، فكل من كان من لسان العرب متمكنا، كان للقرآن أشد فهما وأحسن إدراكا، ولا يعلم أحد أفصح لسانا وأشد بيانا وأقوم خطابا من أهل القرون الأولى المفضلة، ولا أولاهم في هذا الفضل والسابق من أصحاب رسول الله ﷺ، فلا يكون في الأمة بعد القرون الأولى أحد أفصح لسانا، ومن ثم فلا يقدر أحد أن يفهم القرآن من هذه الجهة، أفضل ولا أحسن من أصحاب القرون الأولى، بل كل من جاء بعدهم فهو دونهم في الفصاحة والبيان، والفهم والإدراك، عقلا وحسًا.

ولذلك يقول الإمام الشافعي: "ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها - أي العرب - حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه.. وهكذا لسان العرب عند خاصتها

(١) ص ١٤٥، والعواصم والقواصم ج ٣ ص ٤٥٧ - ٤٥٩.

وعامتها: لا يذهب منه شيء عليها، ولا يطلب عند غيرها، ولا يعلمه إلا من قبله عنها، ولا يشركها فيه إلا من اتبعها في تعلمه منها، ومن قبله منها فهو من أهل لسانها"^(١).

ثم قال - رحمه الله - : "إنها بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل الكتاب أحد جهل لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانية وتفرقتها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها..."^(٢).

ومن هنا كانت نشأة الابتداء لجهل اللغة و جهل كل أسرارها ومعانيها ومن هنا يقول السيوطي: "وقد وجدت السلف قبل الشافعي أشاروا إلى ما أشار إليه من أن سبب الابتداء للجهل بلسان العرب"^(٣).

ولذلك كان من الطبيعي أن يكون السلف أعلم بتفسير القرآن الكريم ممن سواهم، لتمكنهم من العربية التي هي لغة القرآن، كان فهمهم له أرسخ، وإدراكهم لمعانية أعمق وأشمل، ممن جاء بعدهم، إضافة إلى حرصهم على حفظه، وتعلم معانيه، ومعرفة تفسيره من الرسول ﷺ، فيما أشكل عليهم فهمه، أو من بعضهم بعضا، ممن هم فوقهم في العلم والفهم: "فما فهمه الصحابة والسلف من القرآن أولى أن يُشار إليه مما فهمه من بعدهم، إذ اتفقت كلمتهم في باب معرفة الله - تعالى - ومعرفة أسائه وصفاته وأفعاله، واليوم الآخر وغير ذلك من مسائل الاعتقاد والأصول، ولا يحفظ عنهم في ذلك خلاف مشهور ولا شاذ..."^(٤).

ومن هنا رأينا كيف جعل ابن الوزير أن من أحسن طرق تفسير القرآن الكريم: تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة النبوية الشريفة، ثم بأقوال الصحابة والتابعين والسلف الصالح من العلماء. وقد كان هذا دائما نهج الأئمة من أهل السنة والجماعة، فقد نص الإمام أحمد

(١) الشافعي: الرسالة ص ٤٢ - ٤٤.

(٢) السابق ص ٥٠.

(٣) السيوطي: صون المنطق ص ٢٢.

(٤) انظر ابن الجوزي: الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله ٢/

٥٠٩، ٥١٠ الرياض عام ١٤٠٨ هـ

(رحمه الله) على أنه رجع إلى الواحد من الصحابة في تفسير القرآن إذا لم يخالفه غيره منهم^(١).

ولا تجد كتابا من كتب السلف - ومن على طريقتهم من أهل السنة - إلا ويذكرون فيه أقوال الصحابة والتابعين وأئمة الهدى، يفسرون بها القرآن والحديث ويستدلون بها على من خالفهم، ويتعصمون بها في معرفة الحق والصواب.

وما يوجد من اختلاف بين الصحابة والتابعين في تفسير بعض الحروف، فأكثره اختلاف تنوع لا تضاد، فتارة يصفون الشيء الواحد بصفات متنوعة، وتارة يذكر كل منهم من الحرف المفسر نوعا أو شخصا على سبيل المثال لا الحصر، ومنهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو بنظيره، ومنهم من ينص عليه بعينه، يحسبها من لا علم عنده اختلافا فيحكيها أقوالا، وهي بمعنى واحد^(٢).

ومن البديهي أنه يمتنع، قول بعض السلف من الصحابة والتابعين في كتاب الله الخطأ المحض، ويمسك الباقيون عن الصواب، فلا يتكلمون به؛ فيخلو عصرهم عن ناطق بالصواب، وقائم بالحق، حتى يكون ذلك فيمن بعدهم من المتأخرين، هذا لا يكون بحال^(٣).

ومن هنا يقول شيخ الإسلام: "ولا نجد إماما في العلم والدين؛ كمالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، ومثل الفضيل وأبي سليمان ومعروف الكرخي وأمثالهم، إلا وهم مصرحون بأن أفضل علمهم ما كانوا فيه مقتدون بعمل الصحابة، وهم يرون أن الصحابة فوقهم في جميع أبواب الفضائل والمناقب"^(٤). ثم يأتي بعد الصحابة التابعون وتابعوهم.

فقد حصل لهم من العلم بمراد الله ورسوله ما هو أقرب إلى منزلة الصحابة ممن هم

(١) الحافظ أبي عبد الله النيسابوري: المستدرک ٢/٢٥٨ حلب بدون تاريخ.

(٢) انظر مختصر الصواعق ٢/٣٤٦، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٤٢.

(٣) ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين ٤/١٥٥ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد لبنان ١٩٧٣.

(٤) ابن تيمية: شرح العقيدة الأصفهانية ص ١٢٨ تقديم الشيخ حسين محمد مخلوف القاهرة

دونهم، وذلك لملازمتهم لهم، واشتغالهم بالقرآن حفظاً وتفسيراً وبالحديث رواية ودراية،
ورحلاتهم في طلب الصحابة وطلب حديثهم وعلومهم مشهورة معروفة.

ومن هنا قال الشاطبي: "وصار مثل ذلك لمن بعدهم، فالتزم التابعون الصحابة في
سيرتهم مع النبي ﷺ، حتى فقهوا، ونالوا ذروة الكمال في العلوم الشرعية"^(١).

ولفضل الصحابة والتابعين في معرفة دين الله وشرعته قال ابن مسعود (رضي الله
عنه): "إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ، خير قلوب العباد، فاصطفاه
لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير
قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله
حسن، وما رأوا شيئاً فهو عند الله سيئاً"^(٢).

ومصدق ذلك قول النبي ﷺ: "إن الله اختار اصحابي على الثقلين سوى النبيين
 والمرسلين"^(٣). فالصحابه أفقه الأمة وأبرهم قلوباً، وأعمقهم علماً، وأقلهم تكلفاً،
وأصحهم قصداً، وأكملهم فطرة، وأتمهم إدراكاً، وأصفاهم أذهاناً: شاهدوا التنزيل
وعرفوا التأويل، وفهموا مقاصد الرسول، وليس من سمع وعلم ورأى حال المتكلم كمن
كان غائباً لم ير ولم يسمع، أو سمع وعلم بواسطة، أو وسائط كثيرة.

وعليه فالرجوع إلى ما كان عليه الصحابة من الدين والعمل متعين - قطعاً - على من
جاء بعدهم ممن لم يشاركهم في تلك الفضيلة (فضيلة الصحبة)^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومن هنا من قال من النفاة: إن طريقة الخلف أعلم
وأحكم وطريقة السلف أسلم، لأنه ظن أن طريقة الخلف فيها معرفة النفي، الذي هو

(١) الشاطبي: الموافقات ١/ ٩١، ٩٢.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ٥/ ٢١١ حديث رقم ٣٦٠٠ طبعة المعارف. قال محققه - شاکر - إسناده
صحيح رواه أبو داود الطيالسي في مسنده بلفظ مقارب ١/ ٣٣ دار المعرفة بيروت. وفي مجمع
الزوائد ١/ ١٧٧، ١٧٨ قال الهيثمي "رواه أحمد والبيزار والطبراني في الكبير، ورجاله ثقات"

(٣) ذكره الحفاظ ابن حجر في مقدمة الإصابة ١/ ١٣، ١٤، وقال: "روى البيزار في مسنده بسند رجاله
موثقون من حديث سعيد بن المسيب عن جابر.. ثم ذكر الحديث.

(٤) ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين ١/ ٧٩، ٨٠ وانظر عثمان بن علي حسن: ومنهج الاستدلال على
مسائل الاعتقاد ص ٥٠٤، ٥٠٥.

عنده حق، وفيها طلب التأويل لمعاني نصوص الإثبات، فكان في هذه عندهم: علم بمعقول، وتأويل لمنقول، ليس في الطريقة التي ظنها طريقة السلف، وكان فيها - أيضا - رد من يتمسك بمدلول النصوص، وهذا عنده من أحكام تلك الطريقة.

ومذهب السلف عنده عدم النظر في فهم النصوص، لتعارض الاحتمالات، وهذا عنده أسلم؛ لأنه إذا كان اللفظ يحتمل عدة معانٍ، فتفسيره ببعضها دون بعض فيه مخاطرة، وفي الإعراض عن ذلك سلامة من هذه المخاطرة.

"فلو كان قد بين وتبين لهذا وأمثاله أن طريقة السلف إنما هي إثبات ما دلت عليه النصوص من الصفات، وفهم ما دلت عليه، وتدبره وعقله، وإبطال طريقة النفاة، وبيان مخالفتها لصريح المعقول وصحيح المنقول، علم أن طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم، وأهدى إلى الطريق الأقوم.. إن طريقة النفاة المنافية لما أخبر به الرسول طريقة باطلة شرعا وعقلا، وإن من جعل طريقة السلف عدم العلم بمعاني الآيات، وعدم إثبات ما تضمنته الصفات، فقد قال غير الحق: إما عن عمد وإما خطأ.. وهؤلاء النفاة هم كذابون: إما عمدا وإما خطأ: على الله وعلى سلف الأمة وأئمتها، كما أنهم كذبوا: إما عمدا، وإما خطأ، على عقول الناس، وعلى ما نصبه الله - تعالى - من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية"^(١).

وهذه الدعوى (طريقة الخلف أحكم وأعلم من طريقة السلف) هي محاولة لبسط العذر للمتأخرين في مخالفتهم سلف الأمة وأئمتها، فقالوا: السلف من الصحابة والتابعين لم يمهّدوا أصول الدين ولم يقرروا قواعده، وذلك لانشغالهم بالجهاد وفتح البلاد، كما يزعم أرباب السياسة والملك أنهم وضعوا من القواعد والمناهج لتيسير دفعة الحكم من المقامات والأحوال ما قصر عنه السلف، وذلك لانشغالهم بالجهاد والقتال، أو بعلمهم الظواهر والرسوم^(٢).

"فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم وكمال بصائرهم، وتالله، ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل من النقل ٥/٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) ابن تيمية: التسعينية (ضمن الفتاوى الكبرى) ٥/٣٠٥ تقديم حسنين مخلوف دار المعارف بيروت

كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهمهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء. فالتأخرون في شأن، والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شئ قدراً^(١).

وسيتبين لنا اتفاق ابن الوزير مع شيخ الإسلام ابن تيمية في رؤيته لهذه القاعدة، حيث يتسامى بفهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة، ويرى في فهمهم حجة على الأمة، يحتج بها علماء الإسلام إلى آخر الزمان بعد نصوص الكتاب والسنة، حيث إنهم أخذوا مباشرة عن مشكاة النبوة، وليس بعد فهمهم فهم.

وهذا واضح لكل ذى عقل، فكلما كان العهد أقرب إلى عهد النبوة، كان رجاله أكثر فهماً لمقاصد الرسول ﷺ، وأعظم عمقا في إدراك معانى النصوص: وذلك لما خصوا به من فضيلة الاختيار والاجتباء، ومعرفة لغة التخاطب، فقد كانوا هم أصحاب اللغة مع كثرة صحبتهم واجتماعهم بصاحب الرسالة، أو من نقل عنه من أصحابه.

أدلة القاعدة: وهى من القرآن والسنة، والإجماع وأقوال العلماء، والمعقول.

أولا دلالة القرآن الكريم على القاعدة: وذلك من وجوه أهمها.

١ - قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾^(٢). والوسط: الخيار العدل، فالصحابة خير الأمة، وأعد لها في أقوالهم وأعمالهم وإدراكهم ونياتهم، وبهذا استحقوا أن يكونوا شهداء للرسول على أممهم يوم القيامة^(٣).

والله تعالى يقبل شهادتهم عليهم، فهم شهداؤه والشاهد المقبول عند الله هو الذى يشهد بعلم وصدق فيخبر بالحق مستندا إلى علمه به كما قال تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾^(٤).

فمن خالفهم فقد خالف الذى شهدوا به، لأنه ليس مع الخلق شئ من الحق خلافا ما

(١) من كلام شارح الطحاوية ص ١٢.

(٢) سورة البقرة آية ١٤٣.

(٣) ابن كثير: التفسير ١/ ٢٧٥، ٢٧٦.

(٤) سورة الزخرف آية ٨٦.

شهد به الصحابة، وهذا لا يكون، فمن شهدوا له كان معهم، وكان هو على الحق بشهادتهم له، ومن لم يشهدوا له لم يكن معهم، ولم يكن هو على الحق^(١).

٢- ويستشهد ابن الوزير بقوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾^(٢) على أن المقصود بها أولا الصحابة الذين آمنوا بالإسلام في أول الدعوة، ونصروا الرسول ﷺ، في دعوته وفي الجهاد معه لنشر الإسلام^(٣) وإعلاء كلمة الله.

٣- قوله تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾^(٤).

روى ابن جرير بسنده عن محمد بن كعب القرظي أنه قال: "مر عمر بن الخطاب برجل يقرأ: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ حتى بلغ (ورضوا عنه) قال: وأخذ عمر بيده، فقال: مَنْ أَقْوَالِكَ هَذَا؟ قال: أبي بن كعب. قال: لا تفارقني حتى أذهب بك إليه، فلما جاءه قال عمر: أنت أقرأت هذا هذه الآية هكذا؟ قال: نعم. قال: أنت سمعتها من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: لقد كنت أظن أنا رفعنا رفعة لا يبلغها أحد بعدنا. فقال أبي: بلى، تصديق هذه الآية في أول سورة الجمعة: ﴿ وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(٥).

وفي سورة الحشر: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾^(٦). وفي الأنفال: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(٧).

(١) انظر د. محمد رشاد خليل: اعتقاد لأهل السنة والجماعة ضمن بحوث ودراسات في أصول الدين كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٨.

(٢) سورة آل عمران آية ١١٠.

(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٠٣.

(٤) سورة التوبة آية ١٠٠.

(٥) سورة الجمعة آية ٣.

(٦) سورة الحشر آية ١٠.

(٧) سورة الأنفال آية ٧٥ أنظر الطبري ٨/١١.

وعمر بن الخطاب كان يقرأ الآية برفع (الأنصار) وبعدم إلحاق الواو في "والذين اتبعوهم" فبين له أبي قراءة الخفض وإلحاق الواو^(١) قال عمر: "لقد كنت أظن أنا رفعنا رفعه لا يبلغها أحد بعدنا". والاتباع للسابقين إن لم يكن في الدين والعلم والإيمان ففى أى شىء يكون؟

ولذلك يقول ابن الوزير في "العواصم والقواصم": "إن أعرف الناس بمعانى كلامه، وأحراهم بالوقوف على كنهه، ودرك أسراره، هم الذين شاهدوا الوحي والتنزيل، وعاصروه وصحبوه، بل لازموه آناء الليل والنهار، مستمرين لفهم معانى كلامه، وتلقيه بالعمل به أولاً، والنقل إلى من بعدهم ثانياً، والتقرب إلى الله بسماعه وفهمه وحفظه ونشره"^(٢).

ثانياً: دلالة السنة النبوية على القاعدة: وهى من وجوه عدة أهمها:

١- يذكر ابن الوزير ما روى عن ابن عمر عن أبيه - رضى الله عنهما: أن رسول الله ﷺ، قام فيهم فقال: "أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذى يلونهم، ثم يفسو الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف، ويشهد الشاهد ولا يستشهد"^(٣) الحديث رواه الإمام أحمد والترمذى.. وهو حديث مشهور جيد، قال ذلك الحافظ ابن كثير فى "الإرشاد"^(٤).

ثم يعلق ابن الوزير على الحديث بقوله: "وفيه ما يدل على أنه أراد بأصحابه أهل زمانه، يفهم من قوله: "ثم الذين يلونهم" فإنه جعل أهل زمانه طبقة، ثم الذين يلونهم، فلم يكن ليخرج من لم يره ممن أدرك زمانه، مع دخول من لم يره من التابعين الذين لم يدركوا زمانه.

٢- قوله ﷺ: "خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم..."^(٥) وهذه الخيرية خيرية دين وعلم وفضل، فلا يجوز أن تخلو هذه العصور الفاضلة من الحق والصواب،

(١) الطبرى: السابق ١١ / ٨.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٧٤.

(٣) رواه الشافعى فى "الرسالة" ص ٤٧٣ - ٤٧٤ واحمد ١ / ١٨، ٢٦ والترمذى ٤ / ٤٠٤ والحاكم فى "المستدرک" ١ / ١١٣ من حديث عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وقد صححه الترمذى والحاكم

والذهيبى، وابن كثير، وأحمد شاكر.

(٤) ابن كثير: الإرشاد ٢ / ٤٠١.

(٥) تقدم تحريجه.

حتى يكون فيمن بعدهم من أهل القرون المفضولة من يعلمه لأنه يلزم من ذلك أن يكون هذا القرن المتأخر خيرا من القرون الفاضلة، ولو في هذا الوجه، وهذا ما يدل نص الحديث على بطلانه، بل يجب تقديمهم على من بعدهم في كل باب من أبواب الخير^(١).

٣- قوله ﷺ، في الفرقة الناجية: "ما أنا عليه اليوم وأصحابي"^(٢) فكل من أراد أن يكون من الفرقة الناجية لزمه أن يركب سفينتها، وسفينه النجاة: ما عليه النبي ﷺ وأصحابه: من العلم والاعتقاد والعلم الصالح ومن يرغب عنها، فقد سفه نفسه.

٤- قوله ﷺ: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة"^(٣).

قال ابن القيم: "فقرن سنة خلفائه بسنته وأمر باتباعها، كما أمر بإتباع سنته، وبالغ في الأمر بها حتى أمر بأن يُعَضَّ عليها بالنواجذ..."^(٤).

ويقول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرْتَهُمُ رُكْعًا سَجْدًا يَتَّعُونَ فِضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَزَعٍ أُخْرِجَ شَطْفُهُ فَفَازَرَهُ فَأَسْتَغْلَظَ فَأَسْتَوَىٰ عَلَىٰ سَوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾^(٥).

ويفسر ابن الوزير هذه الآية معلقا بقوله: "فما أكرم قوما ذكروا في التوراة والإنجيل والقرآن، ووصفوا بالسبق والهجرة والنصرة والإيمان أولئك أصحاب رسول الله ﷺ، الذين صدعت ممدوح الوحي قرآنا وسنة، بأنهم خير الناس وخير القرون، وخير الأمة. ولو لم يرد من فضائلهم الشريفة، إلا حديث "ما بلغ مدُّ أحدهم ولا نصيفه"^(٦).

(١) ابن القيم: أعلام الموقعين ٤/ ١٣٦.

(٢) تقدم تحريجه.

(٣) تقدم تحريجه.

(٤) ابن القيم: أعلام الموقعين ٤/ ١٤٠.

(٥) سورة الفتح آية ٢٩.

(٦) حذف المصنف الجواب للعلم به، أي: لكفاهم بذلك فخرا، وهو من باب قوله تعالى في سورة الرعد، الآية ٣١ "ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بل لله الأمر جميعا" أنظر "زاد المسير" ٤/ ٣٣٠ تحقيق شعيب الأرنؤوط. والحديث بتامه: "لا تسبوا الصحابة، فو الذي نفسى بيده، لو أن أحدكم انفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه" أخرجه البخارى ٣٦٧٤ ومسلم ٢٥٤٠ والترمذى ٣٨٦٠ وأبو داود ٤٦٥٨ وأحمد ٥١١/٣ وابن أبي عاصم ٩٨٨ والبغوى ٣٨٥٩ كلهم من حديث أبي سعيد الخدرى، ورواه مسلم من حديث أبي هريرة، مسلم ٢٥٤١ وابن ماجه ١٦١٠.

كما يؤكد ابن الوزير على فضل السلف الصالح بقوله: "فرض الله عن السابقين منهم واللاحقين، والمتبوعين منهم والتابعين، من أهل الحرمين، والهجرتين والمسجدين، والقبلتين، والكتابين، والبيعتين^(١) والثمان^(٢)، وعن البعوث والجنود، وأهل حجة الوداع والوفود^(٣)."

٥- يورد ابن الوزير أيضا حديث أبي مخذورة فإن رسول الله ﷺ علمه الأذان عقيب إسلامه، واتخذ مؤذنا^(٤) من ذلك الوقت، وذلك يدل على عدالته من قبل الخبرة لأن العدالة معتبره في المؤذن، إذ هو مخبر بدخول وقت الصلاة، معتمد عليه في تأدية الفرائض وأجزائها^(٥).

٦- يورد ابن الوزير أيضا أثرا صحيحا، ثابت في دواوين الإسلام، بل معلوم، ومتواتر النقل، وهو حجة قوية، وذلك أن رسول الله ﷺ، أرسل إلى اليمن عليا ومعاذا -رضى الله عنهما- واليَّين وقاضيين ومفتيين^(٦)، ولا شك أن القضاء بين الناس متركب على عدالة الشهود، ومعرفة الحاكم عدالتهم أو عدالة معدليهم، وهما غريبان في أرض اليمن، لا يعرفان عدالتهم، ولا يخبران أحوالهم، وهم لا يجدون شهودا على ما يجرى بينهم من الخصومات إلا منهم، فلولا أن الظاهر العدالة في أهل الإسلام ذلك الزمان؛ وإلا لما كان إلى حكمهما بين أهل اليمن على الإطلاق سبيل."

ومن هنا ينتهي ابن الوزير إلى نتيجة هامة فيقول: "وهذا يدل على عدالة أهل الإسلام ذلك الزمان، لا على عدالة من صحب النبي ﷺ دون غيره، وهذا أوسع من مذهب المحدثين، ولأمر ما أشار أبو الحسين على إجمال الصحابة عليه مع ذكاء أبي الحسين،

(١) الزمان: مكة والمدينة، والهجرتان: هجرة الحبشة وهجرة المدينة، والمسجدان: مسجد مكة ومسجد المدينة، والقبلتان: الكعبة والمسجد الأقصى والبيعتان: بيعة العقبة وبيعة الرضوان، والكتابين: الإنجيل والقرآن.

(٢) انظر في التعريف بهذه الغزوات لابن حزم "جوامع السير" تحقيق إحسان عباس وناصر الدين الأسد.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ١٨١، ١٨٢.

(٤) أخرجه مسلم رقم ٣٧٩ من حديث أبي مخذور رضى الله عنه.

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٠٥.

(٦) إرسال علي أخرجه البخارى "الفتح" ٦٦٣/٧، وإرسال معاذ أخرجه البخارى "الفتح" ٦٥٧/٧ ومسلم برقم ١٧٣٣.

فقد قال الذهبي مع كراهته للمعتزلة: "إنها كانت لأبى الحسين شهرة بالذكاء والديانة"^(١)، فتأمل أحوال الصحابة - رضى الله عنهم - تعلم صحة ما قاله، وحسن استخراجهم"^(٢).

٧- قوله ﷺ: "إقتدوا بالذين من بعدى: أبى بكر وعمر، واهتدوا بهدى عمار وتمسكوا بعهد [ابن] أم عبد"^(٣) أى عبد الله بن مسعود (رضى الله عنهم جميعاً). والاقْتداء بهؤلاء الصحابة فيه مزيد خصوصية على الاِقتداء بعامتهم، وهذا أمر منه ﷺ، بمتابعتهم فى الدين والهدى والعلم والإيمان. فإن لم يكن الصواب معهم ما أمر بمتابعتهم والاقْتداء بهم (رضى الله عنهم).

٨- ويؤيد ابن الوزير الاحتجاج بالصحابة والثقة بهم بحديث الجارية السوداء راعية الغنم التى أراد رسول الله ﷺ أن يتعرف إيمانها، ويختبر إسلامها فقال لها: "من ربك؟" فأشارت [إلى السماء]، أى: ربها الله. فقال لها: "من أنا؟" قالت: رسول الله. قال عليه السلام: "هى مؤمنة"، والمؤمن مقبول. وقد وصف الله رسوله بتصديق المؤمنين فى قوله تعالى: ﴿ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٤) وحديث الجارية هو ثابت فى "صحيح مسلم"^(٥) رواه الشافعى^(٦) عن مالك^(٧)، ذكر ذلك ابن النحوى فى "البدر المنير" و"الخلاصة".

وهناك كثير من الأحاديث التى يؤيد بها ابن الوزير ما يذهب إليه فى الاحتجاج بأقوال الصحابة وحسن فهمهم والاستشهاد بهم والاعتماد عليهم فى أصول الدين^(٨).

(١) المزبان ١٠١/٥.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٠٦.

(٣) رواه الحاكم فى مستدركه ٧٥/٣ كتاب معرفة الصحابة وصححه، ووافقه الذهبي والترمذى فى سننه ٣٥٣/٩ كتاب المناقب حديث رقم ٣٨٠٧ وقال: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه" وأنظر مسند أحمد ٣٨٥/٥ وحسنه الألبانى فى سلسلة الأحاديث الصحيحة مجلد ٢ حديث رقم ١٢٣٣ مكتبة المعارف الرياض عام ١٤٠٧هـ.

(٤) سورة التوبة آية ٦١.

(٥) برقم ٥٣٧ واللفظ فى المصادر: "أين الله؟ قالت: فى السماء".

(٦) الشافعى والرسالة ص ٧٥.

(٧) فى الموطأ ٢/٧٧٦-٧٧٧.

(٨) انظر ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٠٧ وما بعدها.

ثالثاً: دلالة الاجماع وأقوال العلماء على القاعدة:

الاجماع: حكى شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف على أن "خير قرون هذه الأمة - في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة - أن خيرها: القرن الأول، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم... وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة: من علم وإيمان، وعقل ودين، وبيان وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مُشكّل هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم.." (١).

أقوال علماء الأمة: من شعار أهل السنة بيان منزلة الصحابة والسلف الصالح عندهم حتى صاروا يذكرون ذلك في جملة عقائدهم، مظهرين مبايئتهم للمتتصين لهم، والغالين فيهم من فرق الرافضة والخوارج، حتى قال الإمام أحمد: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والافتداء بهم، وترك البدع.." (٢).

وقال ابن تيمية (رحمة الله): ".. ثم من طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ، باطنا وظاهراً، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والانصار.." (٣).

وقال حذيفة بن اليمان (رضي الله عنه): "اتقوا الله يا معشر القراء، خذوا طريق من كان قبلكم، والله لئن استقدمتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، وإن تركتموه يميناً وشمالاً لقد ضللتكم ضلالاً بعيداً" (٤). وقال إبراهيم النخعي (رحمه الله): "لم يدخر لكم شيء خبيء عن القوم لفضل عندكم" (٥).

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤/ ١٥٧، ١٥٨.

(٢) القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى: طبقات الحنابلة ١/ ٢٤١ دار المعارف مصر بدون تاريخ وانظر أيضاً ابن قدامة: تحريم النظر ص ٢٢.

(٣) ابن تيمية: مجموعة الفتاوى ٣/ ١٥٧.

(٤) رواه محمد بن وضاح الاندلسي في كتابه: البدع والنهي عنها ص ١٠ دار الرائد العربي ط ٢ بيروت عام ١٤٠٢ هـ وابن عبد البر في جامع العلم ٢/ ١١٩، وأصله في صحيح البخاري ١٣/ ٢٥٠: فتح الباري "كتاب الاعتصام بالسنة - باب الافتداء بسنن رسول الله حديث رقم ٧٢٨٢.

(٥) الشاطبي: الموافقات ٤/ ٧٨ وانظر عثمان بن محمد على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج ٢ ص ٥١٧ - ٥٢١.

دلالة العقل على القاعدة: وذلك من وجوه أهمها:

١- من المعلوم أن كل من كان بالمتبوع ألتصق، كان بأقواله وأحواله وإرادته أأذق وأعرف، من غيره ممن لم يشاركه فى هذه الخصلة، ومعلوم أن أسعد الناس بهذه المعرفة هم أصحاب الرسول ﷺ، وحواريوه الذين صحبوه، وشاهدوا التنزيل، وعانوا الوقائع، وعرفوا التأويل، حتى رضى الله عنهم: دينهم وعلمهم وفهمهم: ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۝ ﴾ (١)

ثم يأتى التابعون وتابعوهم من أهل السنة والجماعة المشتغلين بحديث رسول الله ﷺ، رواية ودراية، والتزاما وتطبيقا، حتى قال الشافعي: "إذا رأيت رجلا من أصحاب الحديث، فكأنى رأيت النبى حيا" (٢)

لقد قدر أن رهطا من الناس يريد بلدة معينة، لتكن مكة - مثلا - وأمامهم أكثر من طريق، أحدها يوصل إلى الغاية من غير تعيين، وبينها هم فى حيرة [من] أمرهم إذا طلع عليهم رجل دال، خبير بالطريق الموصلة، معين لهم، فصدفته طائفة وسارت حتى وصلت الغاية، وتأخرت الأخرى، حتى بلغها وصول الطائفة الأولى، أفيجوز لعاقل منهم أن يرغب بنفسه عن متابعتهم على الطريق نفسها، إن هو أراد الوصول والفلاح؟

فهؤلاء أصحاب رسول الله قد أخبرنا الله انه رضى عنهم، وأنهم مبشرين بالجنة بل نص على عشرة منهم (٣)، وفيهم الصديق، والمحدث الملهم (٤) ومن شهادته تعدل

(١) سورة الفتح آية ٢٦.

(٢) رواه عنه الخطيب البغدادي فى شرف أصحاب الحديث ص ٤٦ برقم ٩٠.

(٣) حديث العشرة المبشرين بالجنة رواه أبو داود فى سننه ٣٩/٥ كتاب السنة باب فى الخلفاء حديث رقم ٤٦٤٩ والترمذى فى سننه ٣٢٣/٩ كتاب المناقب حديث رقم ٣٧٥٨ قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن صحيح" وابن ماجه فى سننه ٢٨/١ حديث رقم ١١١ والعشرة هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى وطلحة، والزبير، وسعد بن أبى وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة بن الجراح (رضى الله عنهم جميعا).

(٤) وهو عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) انظر صحيح البخارى ٤٢/٧ "فتح الباري" حديث

شهادتين^(١) ومن حكم فوافق حكمه حكم الله من فوق سبع سماوات^(٢)، ومن قال: "إني أجد ريح الجنة^(٣) وهؤلاء أصحاب بئر معونة وهم سبعون من القراء يقولون حين غدر بهم وقتلوا: "بلغوا عنا قومنا، أنا لقينا ربنا، فرضى عنا وأرضانا"^(٤).

فكيف يجوز لمن بعدهم أن يلتمس الهدى، علما وفهها وعملا، في غير طريقهم^(٥).

٣- ويورد ابن الوزير كثيرا من الأدلة المعتمدة على النظر فيقول: "فلان العدل من ظهر عليه من القرائن ما يدل على الديانة والأمانة دلالة ظنية، إذ لا طريق إلى العلم بالبواطن وهذا ظاهر في الصحابة، فإنهم كما قال المنصور بالله:

"لولا ثقل موازينهم في الشرف والدين ما تبعوا رسول الله ﷺ، ومالوا عن إلف دين الآباء والأتراب والقرباء إلى أمر شاق على القلوب، ثقیل على النفوس، لاسيما وهم في ذلك الزمان أهل الأنفة العظيمة والحمية الكبيرة، يرون أن يقتل جميعهم وتستأصل شأفتهم حذرا من أيسر عار يلم بساحتهم أو ينسب إلى قرابتهم، ولا أعظم عارا عليهم من الاعتراف بضلال الآباء، وكفرهم، وتفضيل الأنعام السائمة عليهم فلولا صدقهم في الإسلام ومعرفتهم لصدق الرسول عليه السلام، ما لانت عرائكهم لذلك، ولا سلكوا في مذلات المسلك"^(٦).

كما يدل ابن الوزير على صحة ما يذهب إليه بقوله "ومما يدل على صحة ذلك ويوضحه: أن أكثرهم تساهلا في أمر الدين: من يتجاسر على الإقدام على الكبائر، لاسيما معصية الزنا، فقد علمنا أن جماعة من أهل الإسلام في ذلك العصر من رجال ونساء وقعوا في ذلك، فهم فيما يظهر لنا أكثر أهل ذلك الزمان تساهلا في الوقوع في المعاصي، وذلك دليل خفة الأمانة ونقصان الديانة.

(١) وهو: خزيمة بن ثابت الأنصاري (رضي الله عنه) انظر صحيح البخاري ٥١٨/٨ "فتح الباري"

كتاب التفسير حديث رقم ٤٧٨٤.

(٢) وهو سعد بن معاذ (رضي الله عنه) انظر صحيح البخاري ٤١١/٦ "فتح الباري" ٢١/٦ كتاب المغازي حديث رقم ٤١٢١.

(٣) وهو أنس بن النضر (رضي الله عنه) انظر صحيح البخاري "فتح الباري" ٢١/٦ كتاب الجهاد، حديث رقم ٢٨٠٥.

(٤) صحيح البخاري ٣٨٥/٦ "فتح الباري" كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع حديث رقم ٤٠٩٠.

(٥) عثمان بن علي حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج ١ ص ٥٢١، ٥٢٢.

(٦) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٠٩، ١١٠.

لكننا نظرنا في حالهم فوجدناهم فعلوا ما لا يفعله من المتأخرين إلا أهل الورع الشحيح والخوف العظيم، ومن يضرب بصلاحه المثل، ويتقرب بحبه إلى الله عز وجل، وذلك أنهم بذلوا أرواحهم في مرضاة رب العالمين، وليس يفعل هذا إلا من يحق له منصب الإمامة في أهل التقوى واليقين، وذلك كثير في أخبارهم، مشهور الوقوع في زمانهم^(١).

كما يؤكد ابن الوزير على مدى ورع الصحابة وشدة إحساس بعضهم بالذنب الشديد حين يقع منهم بقوله "فأخبرني على الإنصاف: من في زماننا من أهل الديانة قد سار إلى الموت نسيطا، وأتى إلى ولاية الأمر مقرا بذنبه، مشتاقا إلى لقاء ربه، باذلا في مرضاة الله لروحه، ممكنا للولاية والقضاة من الحكم بقتله"^(٢).

فوائد الالتزام بالقاعدة:

من أعظم الأصول التي تميز أهل السنة، تمسكهم بكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وإجماع سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين، ويعتبر هذا الأصل عاصما لهم من التفرق والاختلاف، وتضارب العقول والأهواء، فمن غير الصحابة وتابعيهم أفقه بكتاب الله - تعالى - وأعلم بسنة نبيه ﷺ.

١- قال عمر بن الخطاب لابن عباس (رضي الله عنهما): "كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد، وقبلتها واحدة؟! فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيمن نزل، وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرءون القرآن ولا يدرون فيمن نزل، فيكون لهم فيه رأى، فإذا كان لهم فيه رأى اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا"^(٣).

٢- النظر في عمل السلف وفهمهم للدليل، شاهد على صحة الاستدلال به، ومصداق له، فعمل السلف بالدليل مخلص له من شوائب الاحتمالات المقدره، قاطع بوجه معين، ومبين للمجمل، ورافع للإشكال^(٤)، ودافع للإسهام، قال الشاطبي: "فلهذا كله يجب

(١) السابق ج ١ ص ١١٠.

(٢) السابق ج ١ ص ١١٢.

(٣) رواه أبو القاسم بن سلام الهروي في "فضائل القرآن ومعالمه وآدابه" ص ٤٢ برقم ٩٥ تحقيق محمد تيجاني الجوهري كلية الشريعة، مكة عام ١٣٩٣هـ.

(٤) عثمان بن علي حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج ٢ ص ٥٢٣-٥٢٤.

على كل ناظر في الدليل الشرعى مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به، فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل"^(١).

ولهذا يقول ابن الوزير في حق الصحابة والتابعين: "وهذه الأشياء تنبه الغافل، وتقوى بصيرة العامل، وإلا ففى قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾"^(٢) كفاية وغنية، مع ما عاضدها من شهادة المصطفى - عليه السلام - بأنهم خير القرون، وبأن غيرهم لو انفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدَّ أحدِهِمْ ولا نصيفه، إلى أمثال ذلك من مناقبهم الشريفة ومراتبهم المنيفة"^(٣).

٣- كان ما سكت عنه الصحابة والسلف وتكلم فيه الخلف، وذلك فيما يتعلق بمسائل الاعتقاد والإيمان، كان السكوت فيه أولى وأليق، ولم يأت فيه الخلف إلا بباطل من القول وزورا"^(٤).

٤- حسم مادة الابتداع والضلال، لأن كثيراً من فرق الضلال يتعلق ببعض ظواهر النصوص فيوجهها - ليّاً وتحريفاً - لنصرة مذهبه، وتأييد بدعته. وفهم السلف لهذه النصوص هو الفيصل وهو الحق، وليس دونه إلا الضلال ﴿فَإِنَّ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنُتُمْ بِهِ فَقَدِ آهَتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾"^(٥).

ولذلك نجد ابن الوزير حين يناقش خصومه، الذين ينكرون على أهل السنة اتباعهم لأثار السلف الصالح وخاصة الصحابة الذين عاصروا النبي ﷺ وأخذوا عنه، وفهموا منه يقول لهم: "تتهمون أولئك الأكابر في فهمهم كلامه، وإدراك مقاصده، أو تتهموني في إخفائه وستره بعد الفهم، أو تتهموني في معاندته من حيث العمل، ومخالفته على سبيل المكابرة مع الاعتراف بتفهمه وتكليفه، فهذه الأمور لا يتسع لعاقل ظنها"^(٦).

٥- استعمال السلف وأهل السنة هذه القاعدة في الرد على الخصوم، ومن

(١) الشاطبي: الموافقات ٣/ ٧٧.

(٢) سورة آل عمران آية ١١٠.

(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١١٢، ١١٣.

(٤) انظر محمد رشاد خليل: اعتقاد أهل السنة والجماعة ص ٢٣٨، ٢٣٩ بحث ضمن بحوث في أصول الدين الرياض عام ١٤٠٨هـ.

(٥) سورة البقرة آية ١٣٧.

(٦) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٧٤، ٣٧٥.

نماذج^(١) ذلك: قول ابن عباس (رضى الله عنهما) للخوارج يوم أن ناظرهم: "جئتمكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ، وليس فيكم منهم أحد، ومن عند ابن عمر وعليهم نزل القرآن، وهم أعلم بتأويله"^(٢).

وفي هذا الكلام العظيم الرصين فوائد عدة منها:

- ١- بيان أن أهل البدع ليس فيهم احد من أصحاب رسول الله ﷺ، مع العلم أن أصول جميع الفرق قد ظهرت في عهدهم، فلم تجد منهم إلا الإنكار والتشنيع.
 - ٢- أن كل فرقة أو طائفة أو مذهب ليس فيهم احد من الصحابة - أو مذهب الصحابة وطريقتهم في الديانة، فهم على ضلال اجتمعوا، ولبدعة أسسوا.
 - ٣- أن الانحياز إلى جانب الصحابة، أعنى مذهبهم، والتمسك بطريقتهم هو عين الفلاح، وأساس النجاة.
 - ٤- انه يحتج على كل أحد بما كان عليه الصحابة، وليس العكس.
 - ٥- أن الصحابة أعلم بتأويل القرآن، وذلك لمشاهدتهم نزوله، ومعاينتهم وقائعه، ففهمهم له، وفقههم فيه مقدم على فهم كل أحد - ممن هو دونهم - وفقهه.
- وقد روى الحافظ الدار قطني بسنده إلى عباد بن العوام قال: "قدم علينا شريك ابن عبد الله فقلنا له: يا أبا عبد الله، إن عندنا قوما من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: "إن الله - عز وجل - ينزل إلى السماء الدنيا"^(٣) وأن أهل الجنة يرون ربهم"^(٤) فحدثني شريك رسول الله ﷺ، فهم عنم أخذوه؟"^(٥).

ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد ابن الوزير يستند إلى كثير من أقوال العلماء وائمتهم المشهورين في تأكيد أهمية الأخذ عن الصحابة والتابعين فيقول: "وقد ذكر ابن عبد البر في

(١) ذكرها صاحب منهج الاستدلال على مسائل ج ٢ ص ٥٢٥، ٥٢٦.

(٢) راجع جامع بيان العلم وفضله في هذه المسألة.

(٣) حديث النزول رواه أصحاب الصحاح والمسائيد، انظر صحيح البخارى ٢٩/٣٧ "فتح الباري" حديث رقم ١١٤٥.

(٤) إثبات رؤية المؤمنين يوم القيامة وردت بها أحاديث صحاح. انظر مثلا صحيح مسلم ١/١٦٣ وما بعدها كتاب الإيمان حديث رقم ١٨٠ وما يليه من أحاديث.

(٥) الحافظ الدارقطني عن عباد بن العوام: كتاب الصفات ص ٤٣ تحقيق عبد الله الغنيان المدينة المنورة عام ١٤٠٢هـ. ورواه عبد الله بن الإمام احمد في كتاب السنة ١/٥٨، والبيهقي في الأسماء والصفات.

ديباجة "الاستيعاب"^(١) جملة شافية مما يدل على فضل أهل ذلك الزمان، وذكر ذلك في أحاديث كثيرة، منها الحديث الصحيح الشهير أنه "لا يدخل النار أحد شهد بدرًا والحديبية"^(٢) ورواه من طرق كثيرة.

وروى الحديث المشهور من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعاً "لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة"^(٣)، ثم روى أن أهل الحديبية كانوا ألفاً وأربعمائة، وأهل بيعة الرضوان ألفاً وخمسمائة، وأهل بدر ثلاثمائة وبضعة عشر، وذكر الحديث: "إلا إنكم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمهم على الله"^(٤).

والحديث الذى فيه: "إن الله نظر إلى قلوب العباد فوجد أصحاب محمد خير قلوب العباد"^(٥) وأمثال ذلك.

وينهى ابن الوزير كل استدلالاته السابقة بقوله: "وقد ظهر بهذه الجملة بيان قوة ما أنكره المعترض على أهل الحديث، وانه مذهب العلماء الجلة من أهل الملة، قوى المواد، متصور الأدلة"^(٦).

أما تطبيق ابن الوزير لهذه القاعدة، فإننا نجد يتناولها في مختلف المناسبات الأصولية والفقهية والعقائدية، فهو - كما مر بنا - حين يعرض لمنهجه في تفسير القرآن الكريم نجده يفسر القرآن بالقرآن، ثم بالسنة النبوية التى هى شارحة ومفصلة لما هو مجمل من القرآن الكريم، ثم بأقوال الصحابة، على مذهب الإمام احمد بن حنبل "رضى الله عنه" من حيث أن القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب، والعرب أعلم بلغتهم ممن سواهم، خاصة هؤلاء

(١) ١/٢-٥ بحاشية الإصابة.

(٢) أخرجه مسلم برقم ٢٤٩٥ من حديث جابر - رضى الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم برقم ٢٤٩٥ من حديث جابر - رضى الله عنه..

(٤) أخرجه مسلم برقم ٢٤٩٦ من حديث أم مبشر - رضى الله عنها - يرويه عنها جابر.

(٥) أخرجه أحمد ٣/٥ ومن طريقه ابن الجوزى فى "الموضوعات" ١/٢٩، وأخرجه ابن عبد البر فى

"الاستيعاب" ١/٥ من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده. وهذا إسناد حسن.

(٦) رواه أحمد ١/٣٧٩ والطيالسى فى "مسند" ص ٣٣، والطبرانى فى "الكبير" رقم ٨٥٨٢

و"الأوسط" ٤/٣٦٧، والحاكم ٣/٧٨، والبيهقى فى "المدخل" ص ١١٤، من قول ابن مسعود -

رضى الله عنه - موقوفاً.

الصحابة الذين يتنزل القرآن بين ظهرانيهم، وشاهدوا الوحي ووعوا عن رسول الله ﷺ، وفهموا كل أصول الدين وفروعه^(١).

ويشير ابن الوزير دائما إلى هذه القاعدة، بأننا لا نجد كتابا من كتب السلف ومن هم على طريقتهم من أهل السنة والحديث إلا ويذكرون فيه أقوال الصحابة والتابعين، خاصة وأنهم عاصروا النبي ﷺ، وشهدوا نزول الوحي، وأثنى عليهم النبي ﷺ وأمر الأمة بالأخذ عنهم، والاتباع لهم، حيث نصت الأحاديث النبوية على أن هذه الأمة هي خير أمة، وعلى أن أفضل العصور زمن النبي، ثم تتدرج القرون من بعد بالرتبة الأقل، ويسبب هذا هو القرب من المصدر النبوي في الأخذ عنه والصدور منه.

وهذا قد أثبتته من قبل شيخ الإسلام ابن تيمية، الذي تأثر بخطاه ابن الوزير، حيث يذكر أن هذا هو منهج كثير من أئمة الإسلام كمالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وابن راهويه والفضيل والكرخي وأمثالهم الذين صرحوا بأن أفضل علمهم ما كانوا فيه مقتدين بعلم الصحابة، وأفضل أعمالهم ما كانوا فيه مقتدين بعمل الصحابة.

وقد أورد ابن الوزير، في معرض الاستشهاد على فضل الصحابة والاقتراء بهم والأخذ عنهم - كثيرا من الأحاديث النبوية الشريفة التي أشرنا إلى بعضها وتركنا كثيرا منها خوفا من الإسهاب والتطويل.

كما وجدنا ابن الوزير، يقيم الحجة وثبت بالدليل القاطع لخصومه، الذين أخذوا عليه وعلى أمثاله من علماء الحديث تقديمهم لأقوال الصحابة والتابعين والسلف الصالح على الأخذ بالرأى واستخدام القياس، حيث اعتبر - وكذلك أصحاب الحديث - أن أقوال الصحابة مقدمة على استخدام الرأى أو استعمال القياس، حيث أن مستند الصحابة دائما نص توقيفي من القرآن الكريم والسنة والنبوية الشريفة.

فالصحابة لم يستخدموا الرأى والقياس في وجود النص أو الأثر، ولذلك اعتبر ابن الوزير استخدام القياس والرأى هنا من بدع المتكلمين الذين يميلون إلى الأدلة

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ص ١١٣، ١١٤.

الجدلية والكلامية، ويتركون كثيرا من الآثار والنصوص بدعوى ضعفها، وهذا في نظر ابن الوزير - كما مر بنا - ناشئ من قلة بضاعتهم في علم الحديث والأثر وعدم عودتهم إلى أصول هذا العلم، ولذلك يؤثرون الخوض باستخدام العقل وأدلتها، والتي هي غالبا ظنية، وليست يقينية، لهذا الجهل الذي ينبغي أن يربوا بأنفسهم عنه، لو توفر قليلا من معرفة العلوم الدينية الأساسية لتقعيد قواعد الدين ومنها علم الحديث، والذي برع فيه ابن الوزير، وكانت له فيه مؤلفات عرضنا لها.

ومن هنا يخطئ ابن تيمية وكذلك ابن الوزير الظن الشائع وغير الصحيح في أن طريقة الخلف أعلم واحكم، وطريقة السلف أسلم، بأن طريقة السلف - على الحقيقة - إنما هي أعلم وأسلم لأنها إثبات ما دلت عليه النصوص - مثلا - من الصفات، وفهم ما دلت عليه، وتدبره وعقله، وإبطال طريقة النفاة، وبيان مخالفتها لصريح المعقول، وصحيح المنقول، ومن هنا كانت طريقة النفاة عند أهل السنة طريقة باطلة شرعا وعقلا.

ولذلك اختلف منهج أهل السنة والجماعة عن كلا المذهبين المتقابلين في الإسلام وهما الأشاعرة والمعتزلة، اللذين اعتبرا - في نظر أهل السنة - إما معطلة أو مبتدعة، وكلا الفريقين انزلقا إلى التأويل، مما جعل للعقل المتأثر بالفكر والاستدلال اليوناني طريقا لقواعد العقائد، التي ينبغي ألا تؤخذ إلا من النقل ومن نصوص الكتاب والسنة النبوية الشريفة الصحيحة، وفي ضوء فهم الصحابة والسلف الصالح.

ولذلك كثيرا ما نجد ابن الوزير في مؤلفاته خاصة في "العواصم والقواصم" وملخصه "الروض الباسم" ينعي على مختلف فرق الكلام، ويقرعهم بشدة لردهم إلى الصواب، خاصة فيما يتصل بالعقائد وتأسيسها، ويرى أن العقل والرأي لا ينبغي أن يقدم على القرآن الكريم أو السنة النبوية الصحيحة أو أقوال الصحابة، حتى ولو كانت عن طريق خبر الواحد، فهناك القرائن الكثيرة التي يمكن أن ترتفع بخبر الواحد حتى يصل إلى قوة التواتر أو قريبا منها. ثم يأتي من بعد العقل، ولكنه العقل الذي لم تلوثه المكتسبات الوافدة من جدل اليونان ومنطقهم الوثني البعيد عن منابع التوحيد ومشكاة النبوة.

ونجد ابن الوزير يحشد تأييد الأدلة في هذه القاعدة من أجل تنبيه الأمة وعلمائها

للاهتمام بعلوم الحديث التي تشكل دعامة أساسية لقواعد العقائد الإسلامية، التي لا غناء عنها والتي يكون في الأخذ بها والاعتماد عليها، ركيزة أساسية تجنب الأمة ويلات الاختلاف والتشرذم الناشئ من استخدام أساليب ومناهج غريبة عن الإسلام. بل إن ابن الوزير يعرض باستفاضة حين يتناول البدع وانتشارها بين المسلمين، حديث اختلاف الأمة إلى فرق ومذاهب كثيرة، تَرَبُّوا على السبعين فرقة، الناجية منها واحدة، حددها نص الحديث بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

ويرى أن هذا الحديث يؤكد على أن النجاة فيما كان يعمله النبي ويقره ويراه من الدين حيث أنه "ما ينطق عن الهوى" وهذا قد وعاه الصحابة ومن بعدهم التابعون، ولذلك حصر النجاة في الآخرة في هذه الخاصية التي حللها ابن الوزير وعمقها في كثير من مؤلفاته وردوده على خصومه من معتزلة الشيعة الزيدية الذين ناصبوه العدا لالتزامه بمنهج أهل السنة والسلف الصالح، وتجنب البدعة عند مختلف الفرق الكلامية وعلى رأسها الزيدية المتمكنون في بلاد اليمن منذ مئات السنين.

القاعدة السابعة: "ظواهر النصوص مطابقة لمراد الشارع"

صورة القاعدة: "الأصل في نصوص الكتاب والسنة إجراؤها على ظاهرها، دون تعرض لها بتحريف أو تعطيل ونحوهما، واعتقاد أن ظاهرها يطابق مراد المتكلم بها، ولا سيما ما يتعلق منها بأصول الدين والإيمان، إذ لا مجال للرأى فيها".

فقه القاعدة: تعتبر اللغة أفضل سبل الاتصال بين الإنسان وأخيه الإنسان، ويعتبر التعبير باللسان عما في الجنان أمر يمتاز به الإنسان عن بقية الكائنات، إلا أن ذلك متوقف على أمرين أساسيين:

الأول: بيان المتكلم، وقدرته على تصوير ما في نفسه من أنواع الإرادات.

الثاني: تمكن السامع من فهم لغة المتكلم. فالعجز في تحصيل أحد هذين الأمرين، أو كليهما، يعود على المقصود من التخاطب بالإبطال. ومن هنا لم يكن غريبا أن يقول أبو جعفر الطبري: "فلا شك أن أعلى منازل البيان درجة وأسنى مراتبه مرتبه، أبلغه في حاجة المبين عن نفسه، وأبينه عن مراد قائله، وأقربه من فهم سامعه"^(١)

(١) الطبري: التفسير ٦/١ المقدمة.

فمراد المتكلم إنما يكون في نفسه، ولا يعرف إلا بالألفاظ الدالة عليه، والأصل في كلامه وألفاظه أن يكون دالا على ما في نفسه من المعاني، ليس لنا طريق لمعرفة مراده غير كلامه وألفاظه، ولذا لا يحتاج المخاطب إلا إلى معرفة لغة المتكلم: ألفاظها وتراكيب تلك الألفاظ.

والمعاني المعبر عنها بالخطاب نوعان:

الأول نوع مشهور محسوس، فالمطلوب فيه لغة التخاطب فقط، وكلما كان البيان أوضح كان الفهم أرسخ.

الثاني: نوع غائب بحقيقته وهيئته، وهذا قسمان: الأول أن يكون له في الشاهد نظير يعتبر به، فهذا لا بد في تعريفه من التمثيل، والاعتبار بين الشاهد والغائب، وفهم القدر المشترك، والقدر المميز، وكلما كان التمثيل أقوى كان البيان أحسن، والفهم أكمل.

ولهذا لما خاطب النبي ﷺ، قومه بأمور لم تكن معروفة عندهم من قبل، وليس في لغتهم ألفاظ تدل على أعيانها، أتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني وجعلها أسماء لها، لما بينها من القدر المشترك، كما في الصلاة والزكاة والصيام^(١).

الثاني: ألا يكون في الشاهد نظير، فهذا لا يفهم الخطاب به، ولا يدرك بحال، بل هو أصوات لا معنى لها، وعليه: فالخطاب من حيث دلالته على مراد المتكلم نوعان:

الأول، أن يكون المتكلم مريدا التعمية والتلبيس على السامع، كأن تكون ألفاظه غير دالة على المراد، أولا معنى لها في الشاهد.

الثاني: أن يكون المتكلم مريدا البيان والهداية والإرشاد، فهذا يفهم معناه بمجرد تلاوة ألفاظه المعهودة معانيها لغة المخاطبين. ومراد المتكلم يعرف بطرق عدة منها^(٢).

أولا: أن يصرح بإرادة المعنى المطلوب بيانه.

ثانيا: أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع، مع تخلية الكلام عن أية قرينة تصرفه عن هذا الظاهر.

(١) انظر شرح الطحاوية ص ٤٦، ٤٧.

(٢) انظر شرح الطحاوية ص ١٥٨.

ثالثاً: أن يحف كلامه بالقرائن الدالة على مراده.

وعليه، فصرف الكلام عن ظاهره من غير دليل يبين مراد المتكلم، تحكُّم، سببه: الجهل أو الهوى، بل الواجب إبقاء الكلام على ظاهره، خاصة إذا عرف أن المتكلم إنما يريد البيان والنصح والإرشاد، فإذا حمل السامع كلامه على خلاف ظاهره، وخلاف ما يفهم منه عند التخاطب عادة، كان هذا إخباراً منه عن مراد المتكلم يحتمل الصدق والكذب، ولا يكون صادقاً إلا إذا تبين دليل هذا الحمل، وإلا فهو محض كذب، وتقول على المتكلم^(١).

وإن كان بعض الألفاظ يحتمل أكثر من معنى عند الإطلاق، لكن عند استعماله في السياق مفيد، لا بد من قطع الاحتمالات، وإبقاء واحد منها فقط، ولهذا لا نجد لفظاً مجرداً عن جميع القرائن الدالة على مراد المتكلم، بل هذا ممتنع وجوده في الخارج، وإنما يقدره الذهن ويفرضه، أما استعماله فلا يمكن إلا مقيداً بالمسند والمسند إليه ومتعلقاتها، وأخواتها الدالة على مراد المتكلم^(٢).

ولهذا يمكن القول بأنه ليس كل ما يحتمله اللفظ من المعاني فهو يدل عليها، بل احتمال اللفظ للمعنى شيء، ودلالته عليه شيء آخر، وحمل اللفظ على المعنى المراد به صلاحيته له تارة، ووضع له تارة أخرى.

فإن أريد بالحمل الإخبار بالوضع طُوب مُدَّعِيهِ بالنقل، وإن أريد صلاحيته لم يكفٍ مجرد ذلك في حمله عليه، لأنه يلزم من الصلاحية له أن يكون له مراد به ذلك المعنى^(٣) والسياق هو الذي يدل على المعنى المقصود، والفهم المراد.

يقول ابن القيم: "السياق يرشد إلى تبين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم"^(٤).

المراد بالظاهر: والمراد بالظاهر هنا، هو ما يتبادر إلى الذهن من المعاني، فالكلمة

(١) انظر ابن قيم الجوزية: الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة ٢٠٤ / ١ تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله الرياض عام ١٤٠٨ هـ.

(٢) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ٤ / ٢٠٤، ٢٠٥ بيروت بدون تاريخ.

(٣) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ٤ / ٢٠٤.

(٤) السابق ٤ / ٩، ١٠.

الواحدة لها معنى في سياق، وآخر في سياق آخر^(١) وهذا المعنى يخالف الظاهر عن الأصوليين، وهو ما يكون في مقابل النص^(٢)، بل الظاهر هنا يكون تارة نصا وتارة ظاهرا - بإصطلاح الأصوليين - وهذا الظاهر يجب إثباته، فهو مدلول الكلام، وعلامة مراد المتكلم، ونفيه يكون تكذيبا للمتكلم، ونفيا لمراده.

فالظاهر هو مدلول النصوص المفهوم بمقتضى الخطاب العربى، وهذا المدلول هو مراد المتكلم، ونفيه تكذيب له^(٣).

أقسام النصوص من حيث الدلالة: ألفاظ الكتاب والسنة ثلاثة أقسام من حيث دلالتها على ما تضمنته من المعانى^(٤):

الأول: نصوص لا تحتل إلا معنى واحداً، فهذه تفيد العلم واليقين بمدلولها قطعاً وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾^(٥). وقوله تعالى: ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾^(٦). قال الشافعى: "فكان بينا عند من خوطب بهذه الآية أن الثلاثين وعشراً أربعون ليلة"^(٧).

فعامة ألفاظ القرآن الكريم من هذا القسم، هذا شأن مفرداته، وأما تراكيبه فجاءت على أصح وجوه البيان وأبعدها من اللبس، وأشدّها مطابقة للمعنى، فمفرداته نصوص - على اصطلاح الأصوليين - أو كالنصوص فى مساهما، وتراكيبه صريحة فى المعنى الذى قصد بها. والمخاطبون بالقرآن، تلك اللغة سجيتهم وطبيعتهم غير متكلفة لهم، فهم يعلمون بالإضطرار المراد منها.

الثانى: نصوص تحتل غير معانيها الظاهرة منها، ولكن طرحها فى الاستعمال على

(١) الشيخ محمد بن صالح العثيمين: القواعد المثلى فى صفات الله وأسمائه الحسنى ص ٣٦ مكتبة الكوثر الإسلامية الرياض عام ١٤٠٦هـ وعثمان بن على: منهج الاستدلال ج ١ ص ٣٩٥، ٣١٠.

(٢) الباجى: الحدود ص ٤٢، ٤٣.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٣٣ / ١٧٥.

(٤) ابن الجوزية: الصواعق المرسله ٢ / ٦٧٠ - ٦٧٢.

(٥) سورة العنكبوت آية ١٤.

(٦) سورة الأعراف آية ١٤٢.

(٧) الشافعى: الرسالة ص ٢٧.

معنى واحد، جعلها تجرى مجرى النصوص التي لا تحتل غير مسماها. وكون اللفظ نصا لا يحتل إلا معنى واحداً يعرف بأحد أمرين:
أ- عدم احتمال له غير معناه وضعاً كما تقدم.

ب- ما اطرده استعماله على طريقة واحدة في جميع موارد، فإنه في معنى النص لا يقبل تأويلاً ولا مجازاً، بل التأويل.

ج- ما اطرده استعماله على طريقة واحدة في جميع موارد، فإنه في معنى النص لا يقبل تأويلاً ولا مجازاً، بل التأويل إنما هو الشاذ الذي يرد مخالفاً لنظائره، فيرد بالتأويل إليها حتى يكون موافقاً لها في الدلالة.

فعادة المتكلم في الخطاب، واطراد كلامه، وغفلة المخاطب لسماع ذلك منه تقضى بعدم إرادة غير الظاهر، خاصة إذا كان المتكلم متصفاً بالبيان، وإرادة النصح والإرشاد؛ ولهذا كان من عجيب أمر نفاة الظاهر أن نجد نصوص القرآن والسنة قد تواترت في الدلالة على معنى معين كالاستواء - مثلاً - أو العلو، ثم اردفت بإجماع الصحابة والتابعين وأئمة الدين، ثم يقول النفاة: الظاهر غير مراد، ولا نجد في هذه النصوص المتكاثرة نصاً واحداً، لا جلياً ولا ظاهراً، ولا صحيحاً، ولا ضعيفاً، يؤيد دعواهم هذه^(١).

الثالث: نصوص مجملة تحتاج إلى بيان، وهي بدونها عرضة للاحتمال، وهذا القسم نوعان:

الأول: أن يحال بيانه إلى خطاب آخر، سواء كان متصلاً به أو منفصلاً عنه، كما أحال الله - تعالى - بيان أشياء على النبي ﷺ.

الثاني: أن يكون الكلام محتملاً عدة معان، وليس معه ما يبينه ويقطع هذه الاحتمالات، وهذا ليس منه في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، شئ من الجمل المركبة، إن وقع في الحروف المقطعة المفتوح بها السور، كما سنتناوله بعد.

ويفرق ابن الوزير هنا بين "المجاز" والمتشابهة تفرقة حاسمه فيقول: "إن المجاز الذي في القرآن غير المتشابهة، وذلك أن الله أخبر أنه لا يعلم المتشابهة إلا الله، والراسخون في

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٦٤/٥ وما بعدها.

العلم على قول الجمهور من المتكلمين، والمجاز معروف جلي سابق إلى الأفهام مع القرينة، فإن العربي الجلف، المُكِبّ - لغاوته - على عبادة الأصنام إذا سمع قوله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلَىٰ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾^(١) لا يعتقد أن للذل جناحا حقيقيا أبدا وكذا إذا سمع قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾^(٢) فإنه لا يعتقد أن الجدار يعزم على الانقضاض ويريد ذلك".

ثم يتابع ابن الوزير تفريقه بين المجاز والمتشابه في القرآن الكريم بقوله: "إذا ثبت أن الكل من عامة أهل اللسان العربي يعرفون معنى ذلك لم يجوز أن يكون ذلك هو المتشابه الذي لا يعلمه إلا الراسخون، وكثير من المجاز المتعلق بصفات الله تعالى من هذا القبيل الذي لا يستحق أن يسمى متشابها"^(٣).

ثم يبين ابن الوزير القانون الثابت في تبيين الفرق بينهما بقول: "كل مجاز قرينة التجوز فيه ضرورية أو جلية غير خفية، فليس من المتشابه، وكل مجاز قرينته تنبني على قواعد نظرية دقيقة لا يعرفها إلا الخاصة من العلماء، فهو متشابه، فتأمل ذلك، فإنه نفيس الفوائد وغزير المعارف"^(٤).

الأحوال التي تصرف فيها النصوص عن ظواهرها^(٥):

الحالة الأولى: أن يكون كلام مدعى التأويل لا يحتمله اللفظ بوضعه الأول كمن فسر القَدَمَ بالجماعة بين الناس^(٦) في حديث جهنم التي تطلب المزيد من أهل العذاب: "لا يزال يلقي فيها وتقول: هل من مزيد حتى يضع فيها رب العالمين قدمه فينزوي بعضها إلى بعض ثم تقول: قد قد، بعزتك كرمك.." ^(٧).

(١) سورة الإسراء آية ٢٤.

(٢) سورة الكهف آية ٧٧.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٨ ص ٢٦٩.

(٤) السابق ج ٨ ص ٢٦٩.

(٥) انظر الصواعق المرسله ١/ ١٨٧ وما بعدها.

(٦) انظر فتح الباري ٨/ ٥٩٦ فبعد أن ذكر الحافظ طريقة السلف ذكر أقوال المتأولين، ومنها: قيل المراد إذالة جهنم، وقيل: الفرط السابق من أهل العذاب، وقيل قدم بعض المخلوقين، وقيل: مخلوق اسمه قدم وقيل: آخر أهل النار عذابا، لأن القدم آخر الأعضاء، وقيل دم إبليس، وقيل جماعة من الناس قلت: وكل هذا من التكلف والتحريف لكلام الله وكلام رسوله.

(٧) رواه البخاري في صحيحه ١٣/ ٣٦٩ فتح الباري كتاب التوحيد حديث رقم ٧٣٨٤.

الحالة الثانية: أن يكون كلامه لا يحتمله اللفظ بيسته الخاصة من تثنية أو جمع، وإن احتمله مفردا كقوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾^(١) فتفسير اليد هنا بالقدرة ممتنع.

الحالة الثالثة: أن يكون كلامه لا يحتمله اللفظ في هذا السياق المعين، وإن احتمله في غيره، كحديث الرؤية وفيه: "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته.." ^(٢) فتأويل الرؤية هنا بالعلم غاية في الامتناع، وإن جاز تفسيرها به لكن في غير هذا السياق، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾^(٣).

الحالة الرابعة: أن يكون كلامه غير مألوف الاستعمال في هذا المعنى الخاص في لغة المخاطب، وإن ألف في الاصطلاح الحادث، كمن أوّل الأفعال بالحركة، وقال إن إبراهيم (عليه السلام) استدل بحركة الكواكب على بطلان ربوبيتها^(٤).

الحالة الخامسة: أن يكون اللفظ قد طرد استعماله في معنى هو فيه ظاهر، ولم يعهد استعماله في هذا المعنى الذي تأوله المتأول، أو عهد استعماله فيه لكن نادرا، فحمله على خلاف المعهود من الاستعمال باطل، إذا إنه تلبس ينافي البيان والهدى والرشاد، بل إذا أريد استعماله في هذه المعنى غير المعهود حنوا به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به، لثلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف.

الحالة السادسة: أن يكون المعنى الذي تأوله عليه النص، ليس هو مدلول النص، ولا يدل عليه السياق، وليست هناك قرينة تأويل باطل ينافي كون المتكلم فصيحًا مبينا هاديا مرشدا^(٥).

ما يلزم صارف النصوص عن ظواهرها:

- ١- أن يبين احتمال اللفظ لذلك المعنى من جهة اللغة، وإلا كان متجنيا عليها.
- ٢- أن يقيم الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره، إذ الأصل عدمه وادعاؤه

(١) سورة ص آية ٧٥.

(٢) رواه البخارى ٣٣/٢ "فتح الباردى" حديث رقم ٥٥٤.

(٣) سورة الفيل آية ١.

(٤) انظر الجوينى: الشامل ص ٢٤٦، والرازى: أساس التقديس ص ٢٦ - ٢٨.

(٥) عثمان بن محمد حسن: منهج الاستدلال ج ١ ص ٣٩٨ - ٤٠٠.

لا بد فيه من دليل، قال ابن الوزير: "من النقص في الدين رد النصوص والظواهر، ورد حقائقها إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجب للتأويل"^(١).

٣- بما أنه قد يكون للفظ عدة احتمالات، فلا بد من بيان وجه تعيين ذلك المعنى الذى ذكره.

٤- أن يبين سلامة الدليل الصارف عن المعارض، إذ دليل إرادة الحقيقة والظاهر قائم، وهو إما قطعى وإما ظاهر، فإن كان قطعياً لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان ظاهراً فلا بد من الترجيح.

هذا ما يجب على مدعى التأويل بيانه، حتى تسلم له دعواه، وأنى له ببعض ذلك. ويؤكد هذا أن ابن الوزير يورد قول الخصم الذى يميل إلى التأويل ويرد عليه فيقول: "إن قيل ورود المتشابه في القرآن معلوم مجمع عليه، ولا بد أن يكون ظاهر المتشابه باطلاً وإلا لما وجب التأويل، فما هذا إلا التهويل؟

قلنا: أما وروده فمعلوم لا ينكر، وأما تفسيره بما يوجب أن يكون ظاهره باطلاً فغير صحيح لقول الراسخين في العلم آمنا به، كل من عند ربنا. ولذم الله الذين في قلوبهم زيغ بابتغاء تأويله، وقد تقدم هذا، فلا نسلم قبح ظاهره، بل هو محل النزاع بل نقول هو قسبان:

أحدهما: لا ظاهر له، ولا يفهم منه شيء فلا يضل به أحد، وذلك مثل حروف التهجي في أوائل السور على الصحيح كما تقدم، فحكمه الوقف في معناه، وكذلك المشترك الذى تجرد عن القرائن فى حق من لم يعرف قرينة مرجحة لأحد معانية وما جرى هذا المجرى، وقد تقدم الوجه فى جواز ورود السمع بمثل هذا، ولا يجوز القطع على خلوه عن الحكمة لجواز فهم البعض له ولو لرسول الله ﷺ وحده، أو لجواز أن تكون الحكمة فيه غير فهم معناه، ولعدم الدليل القاطع على أنا مخاطبون بهذا الجنس.

الثانى: من المتشابه ما كان له ظاهر يسبق إلى أفهام أهل اللغة، ولكن خفيت الحكمة فيه على العقول، مثل عدم العفو عن المشركين فى الآخرة، وعمن شاء الله من المذنبين مع أن العفو أرجح وأحب إلى الله تعالى فى جميع كتبه وشرائعه وأحكامه وأوامره، فهذا نؤمن

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٩.

بظاهره ولا نقول إن ظاهره باطل، بل نقول إن الحكمة فيه خفيت، ولو أنا علمناها لعرفنا حسنه، بل نقطع أنا نجهد من أن نعلم جميع حكم الله في جميع أحكامه"^(١).

ونضرب مثلا واحدا قد ذكره ابن الوزير لبعض التأويلات الخاطئة التي انزلت إليها بعض الفرق الكلامية والتي تؤدي إلى التعطيل، يقاس إليه كثير والتشبيه، إذ الرحمة ميل القلب، فنقوا عن الله - تعالى - أعظم وصف وصف به نفسه:

ابتداء الله به كتابه العزيز، وأمر المؤمنين أن يستفتحوا به في صلواتهم وقراءاتهم... وكل امرئ ذي بال، حتى أجمع المسلمون على أن - الرحمن الرحيم - من أحسن الثناء على الله - تعالى - وأجمله وأفضله، فلقنه السلف الخلف، وتعلمها الآباء والأبناء، والأكابر والأصاغر، والحضر والبدو، والخاصة والعامة، والبُلْدَاءِ والأذكىاء، وبلغ التمدح بها في الكتاب والسنة حدًا فاد المئات، وجاءت على السنة رسل الله وأنبيائه، وملائكته وعباده الصالحين.

كل ذلك على أنواع من التكرارات، وصنوف من الدلالات، لا تجد فيها لفظا واحدا يوافق ما عليه النفاة لها، وهم يعتقدون أن ظاهر هذه النصوص وأمثالها - في حق الرب (جل وعلا) - من الباطل والكفر والسب والتشبيه، فلا بد من ردها أو تأويلها، وإن أحسنوا العبارة قالوا: الواجب تفويضها"^(٢).

ولهذا نجد ابن الوزير يقول:

"إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد أو ليس بمراد. فإنه يقال له: لفظ الظاهر فيه إجمالي واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصها، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرا وباطلا، والله أحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال.

والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين: تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

(١) الشافعي: الرسالة ص ٢٧.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٠، ١٣١.

وتارة يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنه باطل، فالأول كما قالوا: فى قوله: "عبدى جعت فلم تطعمنى"^(١). وفى الأثر الآخر: "الحجر الأسود يمين الله فى الأرض فمن صافحة وقبله، فكأننا صافح الله وقبل يمينه"^(٢) وقوله: "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن"^(٣).

ثم يتابع ابن الوزير تبكيته لخصمه وتوضيح هذا الأمر بأجلى بيان حين يقول: "فقالوا: قد علم أنه ليس فى قلوبنا أصابع الحق فيقال لهم لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق، فقوله: "الحجر الأسود يمين الله فى الأرض، فمن صافحه وقبله، فكأننا صافح الله وقبل يمينه" صريح فى أن الحجر ليس هو صفة لله ولا هو نفس يمينه، لأنه قال: "يمين الله فى الأرض".

وقال "فمن قبله فكأننا صافح وقبل يمينه"، ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به، ففى نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحا لله، وأنه لى، هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس، يعنى موقوفا عليه، لم يرفعه إلى النبى ﷺ.

وأما الحديث الآخر فهو فى الصحيح مفسرا بقوله تعالى: "عبدى جعت فلم تطعمنى، فيقول: رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدى فلانا جاع، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندى، عبدى مرضت.. الخ...

وهذا صريح فى أن الله تعالى لم يمرض، ولم يجع، ولكن مرض عبده وجاع، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسرا لذلك، بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندى، ولو عدته فوجدتنى عنده، فلم يبق فى الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل.

وأما قوله: "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن" فإنه ليس فى ظاهره أن القلب متصل مباشرة ليديه، ولا مماس لها، ولا أنها فى جوفه، ولا فى قول القائل: هذا بين

(١) أخرجه مسلم حديث رقم ٢٥٦٩ من حديث أبى هريرة.

(٢) أخرجه الحاكم ٤٥٧/١ والبيهقى فى "الأسماء والصفات" ص ٣٣٣ من حديث عبد الله بن عمرو؛ بلفظ: "يأتى الركن يوم القيامة أعظم من أبى قبيس، له لسان وشفتان يتكلم عن استلمه بالنية وهو يمين الله التى يصفح بها خلقه" وفيه عبد الله بن المؤمل وقد ضعفوه.

(٣) أخرجه من حديث عبد الله بن عمرو: أحمد ١٦٨/٢ و١٧٣ ومسلم ٢٦٥٤ والبيهقى فى "الأسماء والصفات" ص ٣٤٠ وانظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٤ ص ١٣٩.

يدى، ما يقتضى مباشرته ليديه، وإذا قيل: السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون مماسا للسماء والأرض، نظائر هذا كثيرة" (١).

ويؤكد ابن الوزير أن الأحاديث النبوية أيضا تشهد بصحة هذا حين يقول:

"هذا مع دلالة الأحاديث المستفيضة بل المتواترة، وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن، كما هو مبسوط في موضعه مثل قوله: "المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن - وكلتا يديه يمين - الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا" (٢) وأمثال ذلك" (٣).

أدلة القاعدة: وهى من الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة، والمعقول (٤):

ودلالة القرآن على هذه القاعدة من وجوه، أذكر بعضها منها:

الوجه الأول: وصف القرآن بأنه موعظة وشفاء وهدى ورحمة، مما يستلزم أن ألفاظه تطابق مراد الشارع الحكيم العليم، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٥) قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥﴾.

والنفوس لا تفرح بحدِيث لا يوافق مراد المتكلم به، بل مراده وراء هذه الألفاظ، ولا سبيل إلى الوصول إليه إلا بعد الكلفة والعناء.

الوجه الثاني: مدح الله تعالى للعلماء الذين عرفوا الحق من طريق الوحي وشهدوا به، فلو كانت ظواهره لا تدل على مراد الشارع لما استحقوا هذا المدح والتكريم قال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (٦).

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٤ ص ١٤٠.

(٢) أخرجه مسلم ١٨٢٧، والنسائي ٢٢١/٨ - ٢٢٢، وأحد ١٥٩/٢، ١٦٠، والبيهقي في "الاسماء والصفات" ص ٣٢٤، والبغوى ٢٤٧٠ من حديث عبد الله عمرو.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٤ ص ١٤٣.

(٤) عثمان بن علي حسن: منهج الاستدلال ج ١ ص ٢٤٢-٤٢٦ بتصرف.

(٥) سورة يونس آية ٥٧، ٥٨.

(٦) سورة سبأ آية ٦.

الوجه الثالث: حال المؤمنين عند سماع آيات من وجل القلوب واقشعرار الجلود، ومدح الله تعالى إياهم وهم على هذه الحال يدل على أن ظواهر النصوص تطابق مراد التكلم بها. قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًا تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِمَنْ يَشَاءُ﴾ (١).

الوجه الرابع: أن صالحى أهل الكتاب من الذين تمسكوا بكتابتهم وأقاموه من غير تحريف ولا تبديل إذا سمعوا القرآن خروا للأذقان ليكون خضوعاً لله (تعالى) وإيماناً وتصديقاً بكتابه ورسوله، وقد ذكر الله تعالى ذلك عنهم في معرض التبكيت بالمشركين.

قال تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُوا بِمِةٍ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا﴾ (٢) قال ابن كثير: "أى سواء آمتم به أم لا فهو حق في نفسه أنزله ونوه بذكره في سالف الأزمان في كتبه المنزلة على رسله" (٣) ولهذا قال بعدها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحٰنَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ (٤).

الوجه الخامس: قال تعالى: ﴿تَبٰرَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ (٥) وقال تعالى: ﴿رُسلًا مُّبشِرِينَ وَمُنذِرِينَ لِقَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ (٦) وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعذِبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (٧).

فكيف يتم البلاغ ويكمل الإنذار، وتقوم الحجة، وتنقطع المَعذرة، بأمر لا تفيد ألفاظه اليقين، ولا تدل على مراد المتكلم، بل كل يستطيع حملها على ما يعتقد من مذاهب، وينتحله من نحل؟

(١) سورة الزمر آية ٢٣.

(٢) الإسراء آية ١٠٧.

(٣) ابن كثير: التفسير ٦٨ / ٣.

(٤) سورة النساء آية ١٠٧-١٠٩.

(٥) سورة الفرقان آية ١.

(٦) سورة النساء آية ١٦٥.

(٧) سورة الإسراء آية ١٥.

ويقول ابن الوزير في هذه القاعدة محذرا وموضحاً: "وإن كان لقائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها، فالظاهر هو المراد في الجميع، فإن الله لما أخبر أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، واتفق أهل السنة، وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره، وأن ظاهره مراد كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه مثل علمنا، وقدرته مثل قدرتنا.

وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة، لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عالم قادر. فكذلك إذا قالوا في قوله: ﴿مُحِبِّمٌ وَمُحِبُّونَهُ﴾^(١) ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(٢) وقوله ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٣) أنه على ظاهره لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق ولا حبا كحبه، ولا رضا كرضاه"^(٤)

ويوضح ابن الوزير مذهب أهل السنة وأصحاب الحديث في فهم الصفات وفي اعتقاد معناها، من اجل إستبعاد الخيالات التي علفت بالأذهان، معتقدة في سطحية فهم السلف أو في وقوعهم في التشبيه أو التجسيم فيقول:

"فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات يماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مرادا، وإن كان يعتقد أن ظاهرها هو ما يليق بالخالق، ويختص به، لم يكن له نفى هذا الظاهر، ونفى أن يكون مرادا إلا بدليل يدل على النفى، وليس في العقل، ولا في السمع ما ينفي هذا، إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحدا"^(٥).

ثم يضرب ابن الوزير بعض الأمثال لتقريب فهم أهل السنة من الأذهان وإزالة وهم وجود شبه بين الخالق والمخلوق فيقول: "وبيان هذا أن صفاتنا منها ما هو أعيان وأجسام، وهي أبعاض لنا كالوجه، واليد، ومنها ما هو معان وأعراض وهي قائمة بنا كالسمع والبصر، والعلم، والكلام، والقدرة.

(١) سورة المائدة آية ٥٤.

(٢) سورة المائدة ١١٩.

(٣) سورة الأعراف ٥٤.

(٤) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٤ ص ١٤٣.

(٥) ابن الوزير: العواصم ج ٤ ص ١٤٤.

ثم من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي، عليم، قدير، لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد، يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهوم في حقنا، بل صفة الموصوف تناسبه.

فإذا كانت ذاته مقدسة ليس مثل ذوات المخلوقين، وصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب ولا المنسوب إليه كالمنسوب، كما قال ﷺ: "ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر" فثبه الرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي. قلت: الصفات قد تخصص بأنواع غير مختلفة، وهي: العلم، والقدرة، فإن العلم غير مختلف، وكذلك القدرة وسائر الصفات عند هؤلاء.

قلنا: بل هي مختلفة كما يأتي محققا في القاعدة السادسة^(١) "ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف الله به نفسه من الصفات، ونفى مماثلته لشيء من المخلوقات"^(٢).

ثانيا دلالة السنة النبوية على القاعدة:

وذلك من وجوه أذكر طرفا منها:

١- قوله ﷺ: "تركتم على مثل المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ بعدى عنها إلا هالك"^(٣). أي أن الرسول ﷺ، ترك أمته على الأمر الواضح، والنهج البين لا التباس فيه ولا إلغاز، ظاهره كباطنه، لا باطن يخالف ظاهره، ولا لفظ يدل على غير معناه، ومن حاد عن هذا فهو هالك.

٢- قال عبد الله بن عمرو بن العاص: "كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فنزلنا منزلا، فمنا من يصلح جفاه، ومنا من ينتصل، ومنا من هو في جشره إذ نادى منادى رسول الله ﷺ: الصلاة جامعة، فاجتمعنا إلى رسول الله فقال: "إنه لم يكن قبلي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينذرهم شر ما يعلمه لهم..."^(٤).

(١) السابق ج ٤ ص ١٤٤، ١٤٥ ويعبر ابن الوزير هذا في القاعدة السادسة من مؤلفه العواصم والقواصم.

(٢) السابق ج ٤ ص ١٥٨.

(٣) صحيح مسلم ٣/١٤٧، ١٤٧ كتاب الإمارة حديث رقم ١٨٤٤.

(٤) صحيح البخاري ٦/٢٨٦، ٢٨٧ "فتح الباري" حديث رقم ٣١٩٢.

فالرسول ﷺ، يدل أمته، وإنما يدها بألفاظ عربية مفهومة لدى المخاطبين، يعلمون بها مراد المتكلم، فكل ما ذكره النبي ﷺ بألفاظه فهو يدل المخاطبين على المعاني المتضمنة في تلك الألفاظ، لا يتكلف فيها غير هذا يوضحه قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "قام فينا النبي ﷺ مقاما؛ فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسي" (١). وفي رواية أخرى لأبي سعيد الخدري قال: "صلى بنا رسول الله ﷺ، يوما صلاة العصر بنهار ثم قام خطيبا، فلم يدع شيئا يكون إلى قيام الساعة إلا أخبرنا به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه.." (٢)

قال الحافظ ابن حجر: أى أخبرنا عن مبتدأ الخلق شيئا بعد شئ إلى أن انتهى الإخبار عن حال الاستقرار في الجنة والنار، ووضع الماضي موضع المضارع مبالغة لتحقيق المستفاد من خبر الصادق" (٣).

ولذلك يمنع ابن الوزير هنا من تأويل كثير من الآيات المتشابهات، خاصة تلك المتصلة بصفات الله تعالى، ويرى حملها على ظاهرها، والدليل على ذلك إجراء الصحابة لها على ظاهرها دون تأويل " ولا يجوز القول بأن ظاهر هذه الأسماء كفر وضلال، وأن الصحابة والسلف الصالح لم يفهموا ذلك أو فهموا ولم يقوموا بالواجب عليهم من نصح المسلمين" (٤).

٣- إنه ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: "نصّر الله أمراً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها كما سمعها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه". وفي رواية: فرب حامل فقه غير فقيه، وثبت أن الفتنة وقعت بين الصحابة وما لها سبب إلا اختلاف الفهم" (٥).
ولذلك يقول ابن الوزير " وليس كل من حفظ الحديث كان البخاري، ولا كل من

(١) سنن الترمذى ٦ / ٣٥١، ٣٥٢ كتاب الفتن، قال أبو عيسى: "وهذا حديث حسن صحيح".

(٢) "فتح الباري" ٦ / ٢٩٠، ٢٩١.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٠.

(٤) السابق ص ١٣٤.

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ٨١.

تفقه في الدين كان مثل الشافعي، ولا كل من قرأ النحو صنف مثل "الكشاف" ولا كل من درس الأصول والجدل ركب بحر الدقائق الرجاف.

وَمَا كُلُّ دَارٍ أْفْقَرَتْ دَارَ عَزَّةَ وَلَا كُلُّ بَيْضَاءِ التَّرَائِبِ زَيْنَبُ.

ومن هنا يؤكد ابن الوزير على أهمية احترام النص واحترام الصيغة اللغوية التي أتى بها، فقد تضمن معاني ومفاهيم يدركها البعض ولا يدركها البعض الآخر، ولذلك ينشأ الاختلاف - في نظر ابن الوزير - من تفاضل الأفهام وتعدد المدارك، ويستشهد على ذلك بأحاديث كثيرة منها قوله:

"وثبت في الصحيح أن عدى بن حاتم الصحابي رضى الله عنه غلط في معنى قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾^(١) وجعل تحت وسادته عقالين أسود وأبيض فقال له رسول الله ﷺ إنك لعريض القفا أو عريض الوساد.

وثبت في الصحيح أن ابن عمر رضى الله عنه لما روى حديث الميت يعذب ببكاء أهله قالت عائشة: ما كذب ولكنه وهَلْ أَى أخطأ في فهم ما سمع.. وأوضح من هذا كله أن النبي ﷺ شرط التعمد فقال: "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" وهو حديث متواتر، فلولا الخطأ ما كان لذلك فائدة"^(٢).

ومن هنا يعرض ابن الوزير لمشكلة رواية الحديث بالمعنى فيقول: "يوضح ذلك أنه قد اشتد اختلاف العلماء في أمرين أحدهما: رواية الحديث بالمعنى حيث يستيقن الترادف والاستواء المحقق في العموم والخصوص والخفاء والجلاء، وان لا تنقل اللفظة المشتركة إلى لفظة غير مشتركة، ولا العكس، ولا لفظة لها مجاز إلى لفظة لا مجاز لها ولا العكس، ولا يعبر بالحقيقة عن مجاز ولا العكس، ولا بالمنطوق عن المفهوم ولا العكس، ولا بالمطابقة عن التضمن ولا التزام، ولا العكس وأمثال ذلك.

فإذا اجتمعت هذه الشرائط وعلم اجتماعها فهو محل الاختلاف الشديد في الرواية بالمعنى، فمنهم من أجاز الرواية بالمعنى للضرورة، ومنهم من منعها خوفا من المفسدة، ومنهم من فصل فقال إن كان اللفظ النبوي محفوظا لم يجز سواه.

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٤.

ومنهم من عكس وقال إن كان محفوظا جاز لأن معنى اللفظ المحفوظ معروف يتمكز من تبديله بمثله، ومعنى اللفظ المنسى غير معروف إلى غير ذلك من الأقوال^(١).

أما مذهب ابن الوزير هنا فهو يوضحه بقوله: "ولولا ضرورة الترجمة للعجم، ما شك منصف أن الأولى منع هذا سداً للذريعة إلى تحريف المعاني النبوية، لأن كل أحد حسن الظن بنفسه، وقد يظن بل يقطع أن المعنى واحد، وليس كذلك، يوضحه أن الدليل على أن المعنى واحد ليس إلا عدم الوجدان لمعنى آخر لجواز الاشتراك، أو لتجوز، وهذا دليل ظني، والظن هنا غير مفيد. فثبت أنه لا يجوز إلا للضرورة المجمع عليها كالترجمة للعجم"^(٢).

ثالثاً: أقوال العلماء في الدلالة على القاعدة:

١- قال الزهري: "من الله البيان وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم" وذلك حين سئل عن بعض أحاديث الوعيد، فبين أن الفرض على المسلم هو التسليم بهذه الخصوصية وحملها على ظاهرها.

٢- قال الإمام الشافعي: "فكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله ﷺ فهو على ظهوره وعمومه، حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله - بأبي هو وأمي - يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض..."^(٣)

٣- وقال الإمام أحمد، في اعتقاده الذي صدره بقوله: "أصول السنة عندنا .." ثم ذكر الإيثار بنصوص الصفات، والوعد والوعيد ونصوص البرزخ والمعاد، والصراط والميزان، والجنة والنار، والإيمان بها على ظاهرها من غير تعرض لها أو خوض في معرفة كيفيتها، بل جعل ذلك من البدع؛ فتلاوتها تفسيرها^(٤)

(١) السابق ص ١٣٥.

(٢) انظر الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي: الجامع لآخلاق الراوي وآداب السامع ١٧١/٢ وما بعدها تحقيق د. محمد رأفت سعيد الكويت عام ١٩٨١.

(٣) الشافعي: الرسالة ص ٣٤١

(٤) الإمام اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٥٦ وما بعدها تحقيق د. أحمد سعد حمدان، الرياض بدون تاريخ.

كما قال سفيان (رحمه الله) في آيات الصفات: "قراءتها تفسيرها"^(١). قال الذهبي: "يعنى أنه بنية واضحة في اللغة، لا يبتغى بها مضايق التأويل والتحريف"^(٢)

٤- ويروى ابن الوزير: "ما أخرج الحاكم في كتاب الإيمان من المستدرک عن ابن عمر قال: "لقد عشنا برهة من دهرنا وأن أحدنا يؤتى الإيمان قبل إقراء، وتنزل السورة على النبي ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغى أن يوقف عنده فيها كما تعلمون أنتم القرآن. ثم قال: لقد رأيت رجلا يقرأ أحدهم القرآن فيقرر أن ما بين فاتحة الكتاب إلى خاتمته، لا يدرى ما أمره ولا ما ينبغى أن يوقف عنده ينثر نثر الدقل"^(٣)

٥- وقال أبو عمر بن عبد البر (رحمه الله تعالى) في نصوص الصفات: "رواها السلف وسكتوا عنها وهم كانوا أعمق الناس علما، وأوسعهم فهما، وأقلهم تكلفا، ولم يكن سكوتهم عن عي، فمن لم يسعه ما وسعهم، فقد خاب وخسر"^(٤)

ولذلك يحكى ابن الوزير عن عليّ: "قال عليّ عليه السلام في وصيته لولده الحسن عليه السلام، وهي خير وصية من خير موصى إليه: ودع القول فيما لا تعرف والنظر فيما لم تكلف وأمسك عن طريق إذا خفت ضلالتك فإن الوقوف عند حيرة الطريق يكون خيرا من ركوب الأهوال.

فقد أوصى عليه السلام بالرجوع إلى القرآن وقد دل على ذلك ما لا يحصى من برهان"^(٥)

ويؤكد ابن الوزير هذا الاتجاه السلفى بقوله: "وقد مدح الله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وأخبرنا أن في كتابه آيات محكمات ومتشابهات، فنظرنا إلى ما أجمعت الأمة على إحكامه من صفات ربنا جل جلاله، فوجدناها قد أجمعت على قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فعقدنا على ذلك عقائدنا وضمنا

(١) الذهبي: العلو ص ١٥٢ والبغوى في شرح السنة ١ / ١٧١

(٢) السابق ص ١٥٢

(٣) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٤٩ والدقل هو ردى التمر ويابسه - كما في كتاب النهاية - وقال ما ليس له اسم خاص فيراه لبيسه وردائه لا يجتمع ويكن مثورا.

(٤) جامع بيان العلم ٢ / ١١٨

(٥) ابن الوزير كترجيح أساليب القرآن ص ١٦٩، ١٧٠

ضماثرنا، وطوينا عليه طوايانا وعلمنا أن ما ناقض معناها ظاهرا فهو من المتشابه الذى يجب علينا الإيمان بتنزيله والوقوف عما لا نعلمه من تأويله" (١)

٦- ولذلك قال شيخ الإسلام: "لم يكن فى الصحابة من تأول شيئا من نصوصه - أى نصوص الوحي - على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسائه وصفاته ولا فيما أخبر به عما بعد الموت" (٢).

فوائد الالتزام بالقاعدة: موافقة نصوص الكتاب والسنة لفظا ومعنى أولى من موافقتها معنى لا لفظا، وذلك أن أهل السنة والجماعة القائلين بإرادة الظاهر منها، قد وافقوها لفظا ومعنى، ومن قال بنفى الظاهر قاصدا نفي المماثلة بالمخلوقين، مع إثباته ما يليق بحقه - تعالى - يكون قد وافقها معنى لا لفظا. وشر الناس من خالف النصوص لفظا ومعنى: وهم القائلون: الظاهر غير مراد قاصدين تعطيل النصوص عما دلت عليه من الحقائق. فتبين أن أعدل الناس بموافقة الشرع ظاهرا وباطنا لفظا ومعنى هم أهل السنة والجماعة.

٢- قال الإمام الشافعى: "... القرآن عربى كما وصف، والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها، ليس لأحد أن يحيل منها ظاهرا إلى باطن، ولا عاما إلى خاص إلا بدلالة من كتاب الله، فإن لم تكن فسنة رسول الله تدل على أنه خاص دون عام أو باطن دون ظاهر، أو إجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كلهم كتابا ولا سنة.

وهكذا السنة، ولو جاز فى الحديث ان يحال الشئ منه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر الحديث يحتمل عددا من المعانى؛ ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على أن يذهب إلى معنى غيره، ولكن الحق فيها واحد، لأنها على ظاهرها وعمومها إلا بدلالة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام، وباطن دون ظاهر، إذ كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول فى معناه" (٣).

ومن هنا ينفى ابن الوزير عن نفسه تهمة توقفه عند الظاهر، فى المسائل ذات المعنى

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٧٠

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٣ / ٢٥٢

(٣) كتاب مختلف الحديث (بها مش الأم) ٧ / ٢٧، ٢٨

الذى يتجاوز الظاهر، والتي تحتمل التأويل وينفى كذلك عن نفسه تأويل المشابه،
الواجب فيه التوقف عن محاولة إدراكه بقوله:

"ومن ها هنا نسبني كثير من الجهلة إلى القول بالظاهر، لأنى لما استصغرت قدرى
وأمسكت عن الكلام حيث لأدرى، علما منى أنى لست من الراسخين، أنى بعد لم أرتفع
عن مرتبة المتعلمين، ومع اعتقادى أن الظاهر الذى يخالف مذهب العترة عليهم السلام
غير مراد لو المقصود، ولكنى أفف على تأويله، وأكعب^(١) عن تعليله، اللهم إلا أن يصح
إجماع العترة عليهم الإسلام على تأويل معين فى ذلك، فلا شك حيثذ فى التمسك بإجماع
العترة الهداة والرجوع إلى سفن النجاة وإن لم يصح عنهم فى ذلك إجماع، لم يكن إلا
الوقوف فى التأويل والإقرار بالتنزيل، لأن التقليد إنما شرع لنا فى المسائل العملية
الفروعية. لا فى المسائل العلمية"^(٢)

٣- عدم التكلف فى الدين، والتقول على الله، والافتراء على رسوله ﷺ قال تعالى:
﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾^(٣) قال الطبرى: "وما أنا من المتكلفين:
أحرص وأتكلف ما لم يأمرنى الله به"^(٤) وقال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - "نهينا
عن التكلف"^(٥)

٤- سد الذرائع أمام جميع المخالفين لدين الإسلام، والمستكبرين منهم والمستضعفين
وذلك أن ترك هذه القاعدة فى بعض الدين ففیه فتح الباب أمام كل من يريد الطعن فى
دين الإسلام، من الفلاسفة والقرامطة والباطنية.

ولذلك يقول ابن الوزير: "ويلحق الإشارة إلى مذهب أهل السنة فى معنى قوله تعالى:
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٦). قالوا المراد نفى التشبيه بتعظيم الأسماء
الحسنى وإثباتها لا بنفيها كما قالت القرامطة. مثاله أنه عليم لا يعزب عن علمه شئ
ولا يزول علمه ولا يتغير ولا يكتسب بالنظر الذى يجوز فيه الخطأ ويتعلق بالماضى

(١) فى "القاموس" كعت عنه، أكعب كيعا وكيعوعة: إذا هبته وجنت عنه، فهو كاع، وهم كاعة.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٨ ص ٢٦٨

(٣) سورة ص آية ٨٦

(٤) تفسير الطبرى ١٨٨ / ٢٣

(٥) رواه البخارى فى صحيحه ١٣ / ٢٤٦، ٢٦٥ "فتح البارى" حديث رقم ٧٢٩٣

(٦) سورة الشورى آية ١١

والمستقبل والغيب والشهادة، ويعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور، ولا تأخذه سنة ولا نوم وأمثال ذلك في كل اسم" (١)

كما يذكر ابن الوزير في ذلك أيضا: "إجماع أهل السنة على مدحه تعالى بإثبات الأسماء الحسنى لا بنفيها، فإن تسمية الملاحدة نفيها تنزيها لله تعالى من مكائدهم للإسلام والمسلمين. وكم فعلت الزنادقة في الإسلام من نحو ذلك يسترون قبائح عقائدهم بتحسين العبارات، قاتلهم الله تعالى" (٢).

أما مدى التزام ابن الوزير بهذه القاعدة، فنجدّه واضحا في أهم مؤلفاته خاصة "العواصم والقواصم" وإيثار الحق" و "ترجيح أساليب القرآن" حيث نجدّه يرجع إليه كثيرا في محاجة خصومة ومناظرته لهم حين يناقشهم في كثير من المسائل العقديّة، حيث يعتبر هذه القاعدة هامة جدا عنده، كما هي هامة عند أهل السنة وأصحاب الحديث، حيث إن الاحتكام إليها والصدور عنها، يجنب الأمة كثيرا من الاختلافات والصراعات الفكرية والدينية التي وقعت فيها مختلف الفرق الإسلامية، نتيجة الإنسياق وراء التأويل وبدع البحث عن بواطن النصوص. فإجراء النصوص من قرآن وسنة على ظاهرها فيه كفاية للمؤمنين، ومقنع للذين يخافون من الله تعالى أن يعتقدوا في القرآن والسنة ما ليس بصحيح، خاصة أن القرآن الكريم، قد جاء بلغة عربية واضحة ومبينة، بل هذا وجه من وجوه الإعجاز الإلهي، وكذلك السنة النبوية الشريفة التي جسدت البلاغة والوضوح وكانت أنموذجا للتوضيح ولتبيان المعنى من القرآن الكريم.

ومن هنا يتبين لنا أمر هام، فيما يتصل بمسألة الإيمان، وهو التشابه من آيات القرآن الكريم، الذي يمنع أهل الحديث من تأويله، خاصة وأن التأويل عندهم لا يعمل إلا الله تعالى، ومن هنا كانت مزية الإيمان به والتسليم له.

ومن هنا وصف القرآن الكريم بأنه موعظة وشفاء وهدى ورحمة، مما يستلزم أن ألفاظه تطابق مراد الشارع الحكيم العليم منها. كما أثنى الله تعالى على العلماء الذين عرفوا الحق عن طريق الوحي وشهدوا به، فلو كانت ظواهره لا تدل على مراد الشارع لما استحقوا هذا المدح والتكريم، كما أن حال المؤمنين عند سماع القرآن من وجل القلوب واقشعرار

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٧٩

(٢) السابق ص ١٨٠

الجلود، ومدح الله إياهم وَهُمْ على هذه الحال، يدل على أن ظواهر النصوص تطابق مراد المتكلم بها.

وقد مر بنا كيف استشهد ابن الوزير على هذه القاعدة بكثير من آيات القرآن الكريم وبكثير من الأحاديث النبوية الشريفة لِيُثَبِّتَ هذه القاعدة والتي تمثل أصلاً من أصول الإيمان عند أهل السنة الملتزمين بالشريعة، والواقفين عند حدودها، والمتجنبيين لكل البدع.

ولذلك يؤكد ابن الوزير على ضرورة التزام النصوص من القرآن الكريم والسنة، وعدم تأدية الأحاديث بالمعنى، لأنه "رُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه" وهذا ضرورى - في نظر ابن الوزير - لسد الذرائع إلى تحريف المعانى النبوية. وسوف تُفَضِّى هذه القاعدة عند ابن الوزير - وكذلك عند أهل السنة - إلى تحريم التأويل وعدم الخوض فيه، والذي أدى لاختلاف الفرق وتنازعها مع بعضها البعض في مختلف أنواع التأويل العقلى والباطنى وتكفير بعضها بعضاً، والذي نجده واضحاً عند كل من الأشاعرة والمعتزلة والشيعية والباطنية، وكل فريق يخطئ الفريق الآخر ويكفره.

ومن هنا كانت ضرورة الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم تلك القاعدة الهامة التى سنجدها واضحة كل الوضوح عند كل من ابن الوزير وأهل السنة وأصحاب الحديث، والتى يشيع توضيحها وتأكيدُها فى كل مؤلفات ابن الوزير، ويستشهد عليها دائماً بآيات القرآن الكريم وبالأحاديث النبوية الشريفة، ويستعين على تأكيدها وتثبيتها كذلك بكل أقوال العلماء والأئمة السابقين من أهل السنة وأصحاب الحديث.

القاعدة الثامنة: الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم

صورة القاعدة: وجوب الإيمان بالكتاب كله: محكمه ومتشابهه.

وهذه القاعدة قد تشبه القاعدة السابقة التى عرضنا لها، من الوهلة الأولى وذلك فى أن ظواهر النصوص مطابقة لمراد الشارع، غير أننا سنجد بعض الاختلاف، حينما نتناول الفرق بين المحكم والمتشابه عند أهل السنة، وعلى كل حال فهذه القاعدة سوف تؤكد القاعدة السابقة وتزيدُها توضيحاً، خاصة وأن هذه القواعد تمثل منظومة متكاملة، للمنهج العقدى، عند أهل السنة وأصحاب الحديث عامة وعند ابن الوزير خاصة. فإذا

أردنا توضيح الفرق بين المتشابه والمحكم عند أهل السنة، فإننا نجد المتشابه نوعان: ما لا يعلمه إلا الله (تعالى)، ما يعلمه الراسخون في العلم بعد رده إلى المحكم، وكلاهما مفهوم من جهة اللفظ والمعنى.

معنى الإحكام والتشابه في اللفظة والاصطلاح:

* المسألة الأولى: معنى الإحكام في اللغة^(١):

الإحكام من مادة حكم وهي تدور على معنيين:

الأول المنع: والعرب تقول: حكمت، وأحكمت، وحكمت بمعنى: منعت ورددت، ومنه الحاكم الذي يمنع الظالم من الظلم، قال الأصمعي: "أصل الحكمة: رد الرجل عن الظلم" ومنه حكمة اللجام، وهي ما أحاط بحنكى الدابة يمنعها من الاضطراب والشدة في الجرى، وأحكم الشيء: منعه من الفساد وحكمت السفينة، إذا أخذت على يديه.

الثاني: الإيقان: يقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها: حكيم، والحكم: العلم والفقه، قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا﴾^(٢) أي علما وفقها^(٣) والذكر الحكيم، هو الذكر الحاكم لكم وعليكم، وعليه فالإحكام هو الفصل بين الشئين، فصلا يمنع اختلاطهما، وتداخلهما، وهو إتقان الشئ وإحسانه، وكل واحد من المعنيين يعضد الآخر.

* المسألة الثانية: معنى التشابه في اللغة^(٤):

الشبه والشبه والشبيه: المثل^(٥) والجمع أشباه، وأشبه الشئ الشئ؛ إذا ماثله، وشابه الشئ الشئ وتشابه؛ إذا أشبه كل واحد منهما صاحبه، وفي التنزيل: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا﴾ الأمر إذا اختلط، والشبه، الإلتباس، والإشكال والإشتباه والإلتباس لأجل المشابهة.

(١) انظر ابن منظور: لسان العرب ١٢ / ١٤١ مادة حكم.

(٢) سورة مريم آية ١٢

(٣) ابن كثير: التفسير ٥ / ٢٣ دار الشعب مصر.

(٤) ابن منظور: لسان العرب ١٣ / ٥٠٣ مادة شبه.

(٥) انظر الجرجاني: التعريفات ص ٣١، ٣٢، ٣٥ وأبى هلال العسكري: الفروق اللغوية ص ١٢٨

تحقيق حسام الدين القدسي بيروت عام ١٩٨١ م

* المسألة الثالثة: معنى الإحكام والتشابه في الإصطلاح:

للمحكم والمتشابه إطلاقان: عام وخاص:

أولاً: الإطلاق العام للمحكم والمتشابه:

أ - معنى المحكم: هو البين الواضح الذي لا يفتقر في بيان معناه إلى غيره، وذلك لوضوح مفرداته وإتقان تركيبها^(١). فهو كالمفسر في أحد استعماليه عند الأصوليين^(٢)

ب - معنى المتشابه: يقال كل ما غمض ودق، فهو يحتاج إلى فهم المراد منه إلى تفكر وتأمل، إذ إنه محتمل لمعاني كثيرة ومختلفة. فهو كالمشكل؛ لأنه دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله^(٣)

ثانياً: الإطلاق الخاص للمحكم والمتشابه:

اختلفت عبارات العلماء في تحديد الإحكام والتشابه الذي وردت به بعض نصوص الكتاب والسنة، وبصورة أخص قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمْتَابِهِمْ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٤)

وأهم هذه الأقوال وأشهرها:

١ - المُحْكَم ما عرف معناه والمراد منه، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه، كوقت قيام الساعة، وخروج المسيح الدجال، ونزول عيسى (عليه السلام) وبعدهم يدخل في الحروف المقطعة في أوائل السور^(٥)

وهذا مذهب جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - وقتادة وقول الشعبي وسفيان

(١) الشاطبي: الموافقات ٣ / ٨٥ والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٤ / ١١

(٢) الباجي: الحدود ص ٤٦، ٤٧

(٣) السابق ص ٤٧ وانظر عثمان بن علي حسن: منهج الاستدلال ج ٢ ص ٤٧٢، ٤٧٣

(٤) سورة آل عمران آية ٧

(٥) ابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير ١ / ٣٥٠، ٣٥١ بيروت عام ١٩٦٤. وابن تيمية: مجموع

الفتاوى ١٧ / ٤١٩

الثورى وغيرهما، كما حكاه القرطبى واستحسنه^(١) وهو اختيار أبى جعفر الطبرى^(٢) وهذا المذهب هو المشهور عند ما يجعل الوقف فى هذه الآية عند لفظ الجلالة، كما سيذهب إلى ذلك ابن الوزير وأصحاب الحديث.

٢- المحكم ما لا يمتثل من التأويل إلا وجهها واحدا، والمتشابه ما احتمال أكثر من وجه: قال محمد بن جعفر بن الزبير: "المحكّمات هى التى فيها حجة الرب، وعصمة العباد ودفع خصوم والباطل ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضعنا عليه، والمشايات لهن تصريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد"

ونقل هذا المذهب عن مجاهد وابن إسحاق، واستحسنه ابن عطية^(٣) وهو المنقول عن الشافعى، وأحمد فى رواية، وعزاه ابن الجوزى إلى الشافعى وابن الأنبارى. وقال ابن الوزير: فهؤلاء رجعوا بالمحكم إلى النص الجلى وما عداه متشابه^(٤).

٣- المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه ما احتاج إلى بيان^(٥): وهو ظاهر كلام الإمام أحمد؛ لأنه قال فى كتاب: الرد على الزنادقة^(٦): "بيان ما ضلت فيه الزنادقة من متشابه القرآن" ثم ذكر آيات وأخذ يفسرها ويبينها. وقال الإمام أحمد - فى موضع - "المحكم الذى ليس فيه اختلاف، والمتشابه الذى يكون فيه موضع كذا وكذا"^(٧).

٤- المُحكّم: الناسخ، والمتشابه: المنسوخ، ورؤية عن ابن عباس وابن مسعود وقتادة والضحاك والربيع والسدى^(٨) ومن العلماء من أدخل فى المتشابه - أضافه إلى منسوخ - الحكم والمثال والأقسام، وما لا يتعلق بحلال ولا حرام، أو ما يؤمن به ولا يعمل به، وهو مروى - أيضا - عن ابن عباس^(٩).

(١) القرطبى: الجامع لأحكام القرآن ٤ / ٩، ١٠

(٢) الطبرى: للتفسير ٣ / ١٧٤، ١٧٥

(٣) ابن الجوزى: زاد المسير ١ / ٣٥١

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٠

(٥) الفقيه أبى يعلى: العدة فى أصول الفقه ٢ / ٦٨٤ وابن الجوزى: زاد المسير ١ / ٣٥٠

(٦) ضمن عقائد السلف لسامى على النشار ص ٥٣

(٧) المسودة ص ١٦٠، وهو فى معنى الأول انظر العدة ٢ / ٦٨٥

(٨) الطبرى: تفسير ٣ / ١٧٣، ١٧٤

(٩) انظر تفسير البغوى ١ / ٢٦٨، وابن كثير: التفسير ١ / ٣٤٥ وانظر عثمان ابن على حسن: منهج

الاستدلال ج ٢ ص ٤٧٦، ٤٧٧

فقه القاعدة: يعتبر تأويل المتشابه من المنافذ التي تسرب منها الاختلاف والابتداع في الدين - في نظر ابن الوزير - وهذا ما رفضه بشدة، وأكثر من الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾

وقرر الوقف على لفظ الجلالة، كما قرر أن قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمْنًا بِمِهِ﴾ جملة مستأنفة لا معطوفة كما يقول البعض، ذكر ذلك في معرض الرد على المعتزلة الذين أدعوا العلم بتأويل المتشابه، واستدل بأقوال بعض الصحابة، وبعض التابعين وبعض أئمة العترة رضى الله عنهم، على ما ذهب إليه^(١). كما استدل بكلام ابن تيمية في القاعدة الخامسة من التدمرية في وجوه التأويل الثالثة التي ذكرناه عنده من قبل، كما ذكر أدلة القائلين أيضا بأنهم يعلمون تأويل المتشابه ثم رد عليه بأن الراسخون لا يعلمون تأويل المتشابه الذي هو مذهبه، بل معتقدوه من ستة أوجه أيده باثنين وعشرين دليل^(٢)

ومن أيد رأى ابن الوزير هذا من أن الراسخين لا يعلمون تأويل المتشابه ابن أبي زيد القيرواني حيث قال: "والله يعلم تأويل المتشابه من كتابه، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا"^(٣).

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة كما صرح به صاحب الطحاوية بقوله: "ونقول الله أعلم فيما اشتبه علينا علمه" وقد وصف الله - تعالى - القرآن الكريم بأنه محكم كله.

بقوله: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾^(٤) وبأنه متشابه بقوله تعالى: ﴿كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِي﴾^(٥) وفي آية إن بعضه محكم وبعضه متشابه بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾^(٦)

(١) ابن الوزير: إشار الحق ص ٨٧، ٨٨ وراجع التفاصيل في ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ١٤١ - ١٦٧

(٢) السابق ص ١٤١ وما بعدها وإشار الحق ص ٨٨ وكتب التفسير الآية ٧ من آل عمران

(٣) ابن أبي القيروان: كتاب الجامع في السنن والأدب ص ١١٤

(٤) سورة هود آية ٢

(٥) سورة الزمر آية ٢٣

(٦) سورة آل عمران آية ٧

فالإحكام الذى يعنيه هو الإتقان، وهو تمييز الصدق من الكذب فى أخباره والغبي من الرشاد فى أوامره، والتشابه الذى يعمه هو ضد الإختلاف المنفى عنه فى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(١)

فالتشابه فى قوله: (كتابًا متشابهًا) هو تماثل الكلام وتناسبه بحيث سيُصدَّقُ بعضه بعضًا، والإحكام العام فى معنى التشابه العام، بخلاف الإحكام الخاص والتشابه الخاص، فإنها متنافيان، والتشابه الخاص مشابهة الشئ لغيره من وجه، ومخالفته من وجه آخر بحيث يشته على بعض الناس أنه هو أو مثله، وليس كذلك.

والإحكام الخاص هو الفصل بينهما بحيث لا يشته أحدهما بالآخر، على من عرف ذلك التفصيل، وهذا التشابه الخاص إنما يكون بقدر مشترك بين الشئين مع وجود فاصل بينهما ثم من الناس من لا يهتدى إلى ذلك الفاصل فيكون مُشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدى له فيكون محكمًا فى حقه، فحيث يكون التشابه من الأمور الإضافية.

فإذا تمسك النصرانى بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾^(٢) ونحوه على تعدد الآلهة كان التحكم فى قوله تعالى: ﴿وَالنُّهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٣) ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحدا يزيل ما هنالك من الاشتباه^(٤)

ويعرض ابن الوزير فى كل مؤلفاته لمختلف الآراء والأقوال فى هذه القاعدة لما لها من أهمية عقدية عنده وعند عامة أهل السنة والجماعة، لذلك يذكر أن المتشابه هو ما احتمل أكثر من معنى.

وقيل هو ما لا سبيل إلى معرفته بحال كقيام الساعة والحكمة فى عدد جملة العرض وخزنة النار، ومن الناس من قصر المتشابه على آيات مخصوصة ثم اختلفوا فمنهم من قال: "هى الحروف المقطعة فى أوائل السور، ومنهم من قال: آيات الشقاوة والسعادة، ومنهم

(١) سورة النساء آية ٨٢

(٢) سورة الحجر آية ٩

(٣) سورة البقرة آية ١٦٣

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٢ وترجيح أساليب القرآن ص ١٤٤ وانظر التفاصيل فى: العواصم والقواصم ج ٢ الوهم ١٥.

من قصره على آيات الصفات، ومنهم من قال المنسوخ، وغير ذلك من الأقوال التي شحنت بها كتب التفسير والأصول^(١).

أما ابن الوزير فالمتشابه عنده: هو ما لا تدرك العقول معرفته، وسنذكر تحليله لذلك، وأما المحكم فهو البيّن الواضح الدلالة، لا التباس فيه على أحد من الناس، ممن رد السفي الشهير^(٢)، عدل وقد قسم ابن الوزير التأويل إلى ثلاثة وجوه، موافقا في ذلك لشيخ الإسلام تيمية، كما صرح بذلك، وبناء على ذلك فلا مانع من توضيح كلام ابن الوزير حيث إنه إختصرة من التدمرية لابن تيمية.

الوجه الأول: (كلام الأصوليين وهو ترجيح المرجوح لدليل) وعبارة شيخ الإسلام "هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به". وهو مذهب طائفة من المتأخرين من أهل الكلام وأصول الفقه.

وهذا التأويل - في نظر شيخ الإسلام - في كثير من المواضع أو عامتها من باب تحريف الكلم عن مواضعه وهو من جنس تأويلات الباطنية، وهو التأويل الذي ذمه سلف الأمة وأئمتها بالاتفاق.

الوجه الثاني: أن التأويل هو التفسير، وهو اصطلاح المفسرين وفي تعبير ابن تيمية "وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن الكريم كإبن جرير وأمثاله، وهذا مما يعلمه الراسخون في العلم. قلت ومنه دعاء النبي ﷺ، لإبن عباس رضى الله عنهما بقوله: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"^(٣) أى التفسير.

الوجه الثالث: أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، لقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾^(٤) فتأويل أخبار المعاد وقعها يوم القيامة كما قال في قصة يوسف لما سجد أبواه

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٠ والروض الباسم ج ٢ ص ٢٠٤ والسيوطي "الإتقان في علوم

القرآن" ج ٢ ص ٢ وما بعدها والطبرى: التفسير ج ٣ ص ١٧٠ - ١٨٤

(٢) ابن كثير: التفسير ج ٢ ص ٤ وانظر على بن علي جابر الجبرى: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ج ٢ ص ٥٩٤ وما بعدها.

(٣) مسند أحمد ج ١ ص ٢٢٦ - ٣١٤ وأصله في الصحيحين البخارى ج ١ ص ٤٥ ومسلم ج ٤ فضائل الصحابة ص ١٩٢٧

(٤) سورة الأعراف آية ٥٣

واخوته ﴿ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا لِي حَقًّا ﴾^(١) فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا .

ومنه قول ابن عيينة السُّنة: هي تأويل الأمر والنهي، فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبر به هو تأويل الخبر، ولهذا يقول أبو عبيدة وغيره: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة^(٢).

وعليه فتأويل ما أخبر به الله تعالى عن ذاته المقدسة بما لها من الأسماء والصفات، هو حقيقة ذاته المقدسة. وتأويل ما أخبر به الله تعالى من الوعد والوعيد، هو نفس الثواب والعقاب، وليس شيء منه مثل المسميات بأسمائه في الدنيا فكيف بمعاني أسماء الله تعالى وصفاته، لكن الإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه الأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد مع الفرق المميز.

فإذا أخبرنا الله تعالى بالغيب الذي اختص به - من الدارين وما فيهما - علمنا معنى ذلك الذي أريد منا فهمه وفسرناه. وأما نفس الحقيقة المُخبر عنها التي لم تكن بعد، وإنما تكون يوم القيامة، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله - سبحانه - ولذلك لما سئل مالك وغيره من السلف عن تأويل قوله تعالى:

﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾^(٣) قال: الإستواء معلوم، والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وبمثل هذه قال ربيع شيخ مالك: الإستواء معلوم والكيف مجهول وعلى الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلىنا الإيمان، ومثل هذا كثير في كلام السلف في نفى كيفية علم العباد بصفات الله تعالى^(٤).

وقد صرح ابن الوزير بأنه نقل هذا من التدمرية لابن تيمية^(٥) واستدرك على شيخ

(١) سورة يوسف آية ١٠٠

(٢) ابن الوزير إيثار الحق ص ٩١ وترجيح أساليب القرآن ص ١٤٢ - ١٤٣

(٣) سورة طه آية ٥

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩١، ٩٢ والترجيح ص ١٤٣ - ١٤٤، والتدمرية لابن تيمية ص ٣٨، ٣٩ وانظر على بن علي جابر الحربى: إين الوزير وآراؤه الاعتقادية ج ٢ ص ٥٩٦.

(٥) هذا صحيح فإننا نجده ينقل عنه في كتابه "العواصم والقواصم" في أربع وثلاثين صفحة على التوالي ج ٢ الوهم ١٥، واختصره في الترجيح ص ٤٢ وما بعدها، وإيثار الحق ص ٢٩١ - ٢٩٢.

الإسلام وجهها رابعاً في تأويل المتشابه حيث قال: "وقد ترك شيخ الإسلام والإمام وجهها من وجه التأويل ما لا يعمله إلا الله على الصحيح، وذلك هو وجه الحكم فيما لا تعرف العقول وجه حسنه، مثل خلق أهل النار، وترجيح عذابهم على العفو عنهم، مع سبق العلم وسعة الرحمة، وكمال القدرة على كل شيء، والدليل على أن الحكمة الخفية فيه تسمى تأويلاً، ما ذكره الله تعالى في قصة موسى والخضر، فإن قوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾^(١) صريح في ذلك، وهذا مراد في الآية لأن الله وصف الذين في قلوبهم زيغ يابتغاء تأويله وذمهم بذلك وهم لا يبتغون علم العاقبة، عاقبة الخبر عن الوعد والرعيد، وما يؤول إليه على ما فسرهُ الشيخ.

فهم لا يبتغون الجنة والنار والقيامة وذات الرب - سبحانه - كما يبغونها طالب العيان، إنما يستقبحون شيئاً من الظواهر بعقولهم، فيتكفون لها معاني كثيرة يختلفون فيها، وكل ينفرد بمعنى من غير حجة صحيحة إلا مجرد الاحتمال، وربما خالف ذلك التأويل المعلوم من الشرع، فتأولوه، وربما استلزم الوقوع في أعظم مما فروا منه"^(٢)

وهذه المسألة هي أهم المتشابهات، وأغمض الخفيات، ومحارة علماء المعقولات والمنقولات عند ابن الوزير فكيف يتعرض لمعرفة حكيم، بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾^(٣) والجهل بها من جملة قدر الله تعالى السابق.

ومن هنا يقول ابن الوزير: "ومن الناس من يسعى فيما لا ينفعه - بل يضره - ومن هنا يوجه ابن الوزير نصيحته للسنِّي بقوله: "والأولى بالسنِّي الوقوف على ما أوقف الله عليه ملائكته الكرام، حيث أجاب عليهم أنه يعلم ما لا يعلمون، وترك التكليف فيما لم يؤمروا به، والتأدب بمثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(٤) والحذر من الشذوذ عن الجماعة والنفر عن كل بدعة وشناعة".

(١) سورة الكهف جزء من آية ٧٨

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٢ الوهم ١٥ والوهم ٢٨، وترجيح أساليب القرآن ص ١٤٥ وإيثار الحق ص ٩٢ والروض الباسم ج ٢ ص ٤٠٤

(٣) سورة البقرة آية ١١٩

(٤) سورة الإسراء جزء من آية ٣٦ وانظر ابن الوزير: العواصم ج ٣ ٢٩٩

ومن هنا فوجه الدلالة من الآية - على منهج ابن الوزير - أن الخوض في تأويل المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله - عز وجل - من القول على الله بلا علم، بل من الظنون والأوهام، وقد ورد النهى عن هذه النوع في الكتاب والسنة، وهو الأولى والاحوط من التكلف بلا تكليف. ونجد لزما ذكر بعض المسائل التي ذكرناها من قبل عند ابن الوزير لأن السياق يقتضيها في هذا الموضوع، فقد سبق أن ذكرنا أن الزيادة في الدين والنقص منه وما يلحق بهما من التصرف في عبارات الكتاب والسنة من العبارات المبتدعة، وأنها - مع بطلانها - تقوم على أصليين: سمعى وعقلي، وأن السَّمْعَى هو اختلافهم في معرفة المحكم والمشابه، و هل يعلمون تأويل المتشابه ثم ما سبب وقوع المتشابه - على العقول من حيث الحكمة والدقة - في كتاب الله تعالى، وذكرت أن المشهور هو الابتلاء بالزيادة في مشقة التكليف لتعظيم الثواب ومخالفة ابن الوزير، لذلك المشهور، بأن سببه زيادة علم الله تعالى على علم الخلائق، مع ذكر التعليل.

كما ذكرت أن العقلى إنما عرض للمبتدعة سبب الخوض فيها لا تدركه العقول من الخفيات التي أعرض عنها السلف، ثم ذكرت الكلام على وجوه تأويل المتشابه الثلاثة التي نقلها ابن الوزير عن ابن تيمية^(١) والاستدراك بوجه رابع. وبعد هذه كله لا يسع ابن الوزير السكوت على مثل هذه الأمور، التي لا ينبغي السكوت عنها، بل نبه بأمر أربعة هي:

١- الكلام في ذات الله - تبارك وتعالى - على جهة التفصيل أو الإحاطة.

٢- النظر في سر القدر السابق في الشرور، مع عظم رحمة الله تعالى، وقدرته على ما يشاء.

٣- البحث في فواتح بعض السور لمعرفة المراد منها.

٤- البحث في المجمل الذى لا يظهر معناه بعلم ولا ظن، وإليك بيانها:

أولاً: إن الكلام في ذات الله تعالى، على جهة التفصيل والتصور والإحاطة، على حد علم الله تعالى باطل، بل من المتشابه الممنوع الذى لا يعلمه إلا الله - عز وجل - لقوله عز وجل: ﴿وَلَا تُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾^(٢) ولقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣)

(١) ابن الوزير: العواصم ج ٣ وهم ٢٨ ص ٢٩٩

(٢) سورة طه آية ١١

(٣) سورة الشورى آية ١١

فإنها تتصور المخلوقات وما هو نحوها، وقد روى عنه عليه السلام النهي عن التفكير في ذات الله - عز وجل - ولما اشتهر عن علي رضي الله عنه امتناع معرفة الله عز وجل. "امتنع منها بها

وإليها حاكمها"^(١). ولذلك فأكثر البدع - مثلا - قول البهاشمة من المعتزلة إن الله تعالى عن قولهم: "لا يعلم من ذاته غير ما يعلمونه"^(٢).

ومن هنا فمن التحكم بالنظر في ذات الله سبحانه، وهو من المتشابه، والخوض في ذلك من البدع المحرمة، فالعلم بكيفية الصفات غير حاصل لنا، إذ العلم بكيفية الصفة فرع عن العلم بكينيتها الموصوف، فإذا امتنع العلم بكيفية الموصوف فكذلك كيفية الصفة^(٣).

ثانيا: النظر في سر القدر السابق في الشرور مع عظم رحمة الله تعالى، وقدرته على ما يشاء، وهذا من المتشابه الواضح تشابهه ومنعه، فقد تحير الملائكة الكرام عليهم السلام مع قريهم من الله عز وجل، واستفسروا ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَتَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ فكان الجواب الجملي: ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٤).

ولذلك يقول ابن الوزير: " وفي ذلك إشارة واضحة أن مراد الله تعالى بالخلق هم أهل الخير فالخلق كلهم كل الشجرة وأهل الخير ثمرة تلك الشجرة، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(٥).

كما يؤكد على أن الله تعالى، لم يخلق الشر لكون شرا محضا، بل فيه من الخير الكامن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، بل لا يريد له لكونه شرا محضا، ومثل ابن الوزير بأم الصبي التي ترى في الحجامه شرا محضا، وبالغبي الذي يرى القصاص شرا محضا فيقول: "والسر في ذلك أن الله تعالى لا يريد الشر لكونه شرا قطعاً، وإنما يريد وسيلة إلى الخير الراجح كما قال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾^(٦).

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم الوهم ١٥، ١٦ وإيثار الحق ص ٩٣ وترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان. ص ١٢٩

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ح ٢ وإيثار الحق ص ٩٣ - ٩٤ والترجيح ص ١٣١

(٣) هكذا قرر شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ج ٣٩٩٦

(٤) سورة البقرة آية ٣٠

(٥) سورة الذاريات آية ٥٦ وابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٧، ٩٨ وكلام ابن الوزير في العواصم ج ٣

الوهم ٢٨

(٦) سورة البقرة آية ١٧٩

وكما في الحدود والمصائب فهذا سر القدر في الجملة، وإنما الذي خفى تفصيله ومعرفته في عذاب الآخرة، وشقاوة الأشقياء، فمن الناس من كبر ذلك عليه وأداه إلى الحكم بنفى التحسين والتقييح، فقد حوا بنفى حكمة الله تعالى، وهم غلاة الأشعرية، إلا بمعنى إحكام المصنوعات في صورتها لا سواه.

ومن الناس من جعل الوجه في تحسين ذلك من الله عدم قدرته سبحانه على هدايتهم وهم جمهور المعتزلة، ولكنهم يعتذرون عن تسميته عجزاً، ويسمونهم غير مقدور، ومنهم من جعل العذر في ذلك أن الله لا يعلم الغيب وهم غلاة القدرية نفاة الأقدار. ومن الناس من أداه ذلك إلى القول بالجبر ونفى قدرة العباد واختيارهم^(١).

وقد جمع ابن الوزير في "العواصم والقواصم" كثيراً جداً من الأقوال والآراء في مسألة القدر، وتقصى البراهين في الرد على المعتزض المعتزلي، وغيره حتى بلغت أحاديث وجوب الإيمان بالقدر إثنين وسبعين حديثاً، وأحاديث صحته مائة وخمسة وخمسين حديثاً، الجملة سبعة وعشرون حديثاً ومائتا حديث من غير الآيات القرآنية^(٢).

وقد أشار إلى مصنفات ابن تيمية^(٣) وتلميذه ابن قيم الجوزية^(٤) في بيان الحكمة من العذاب الأخرى.

ثالثاً: فواتح بعض السور: إذ لو كانت معلومة لأهل العلم لجاز أن تنزل سورة كبيرة يكلف العلماء معرفة المراد منها وتفصيل مدلولاتها من وعد وعيد، وأوامر ونواهي، بل كان يلزم أن يكون القرآن كله كذلك. وكذلك كل كتب الله إلى جميع الرسل، كما يستلزم أن يفهم مثل هذا عن غير الله تعالى، فيتخاطب العقلاء بذلك، ولا ينكر على من دخل على قوم أن يكون أول كلامه لهم كذلك ولا يلام في ذلك.

وهذا هو اختيار الإمام زيد بن علي (١٢١هـ) والقاسم (٢٤٤هـ) والهادي (٢٩٨هـ)

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ١٩٨، ١٩٩، الترجيح ص ١٥٦ والعواصم ج ٣ الوهم ٢

(٢) ابن الوزير: العواصم ج ٣ وهم ٢٨، ٢٩، ٣٠، والإيثار ص ٩٩.

(٣) انظر كلام ابن تيمية على سبيل المثال في كتاب القدر ج ٨ من مجموع الفتاوى ص ٩٣، ٩٥، ١٢٣، ١٢٥، ٢٠٧، ٢١٢ وغير ذلك.

(٤) انظر شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، الباب الثالث والعشرين منه تحقيق د. السيد محمد سيد طبعة دار الحديث بمصر ٢٠٠٢ م.

والإمام يحيى (٧٤٩هـ)، كما حكاها ابن الوزير. وأما قول أهل التأويل إنا مخاطبون بها فيجب أن نفهمها، هو مقلوب، صوابه أنا لا نفهمها، فيجب ألا نكون مخاطبين بفهمها، إذ لم يرد يا أيها الذين آمنوا ألم كما ورد: "يا أيها الذين آمنوا أقيموا الصلاة" فدل ذلك على أنها كلام خطاب. وقد ذكر ابن الوزير في "ترجيح أساليب القرآن" اثنتين وعشرين حجة على أن فواتح بعض السور بالحروف المقطعة غير معلومة^(١) وأنها من المتشابه.

رابعاً: المجمع الذي لا يظهر معناه بعلم ولا ظن، سواء كان بسبب الاشتراك في معناه أو لغرابته، أو عدم صحة تفسيره في اللغة والشرع وغير ذلك. وقد وقع الوهم في المجمع لنوح عليه السلام - كيف لغيره - وذلك فيما أخبر الله تعالى عنه بقوله: ﴿إِنَّ آتِنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ قَالَ يَنْبُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ^(٢).

وإذا تأملت هذه الأمور الثلاثة التي اختارها ابن الوزير ونبه عليها أنها من المتشابه، والتي نقلها عن ابن تيمية وأضاف رابع إليها، إذا تأملت ذلك تجده موافقا من حيث الجملة للقاعدة التي نهجها في أصول الدين، بل في كتابه "إيثار الحق" الذي هو - كما يبدو - آخر مؤلفاته وهي الأخذ بالأحوط، وهو كذلك لأنه مأمون الخطر على من اعتقد هذا من الزلل في الدنيا ومن العذاب في الآخرة. أما من ناحية التفاصيل، فالأمران الأولان اللذان أحدهما الخوض في ذات الله تعالى على جهة التفصيل أو الإحاطة، فلا شك أن هذا من البدع في الدين وليس النجاة من ذلك الابتداع إلا بالإتباع رسول الله ﷺ، وترك الوسواس والتخيلات المؤدية إلى تشبيهه لله - سبحانه - بمخلوقاته، وعدم الخوض في هذا هو مذهب السلف. والخروج عنه يعتبر بدعة إذ لم يؤثر عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة الخوض في ذلك.

وثانيهما النظر في سر القدر، وخفاء الحكمة في خلق الشرور، مع عظم رحمة الله تعالى. وأصعب من ذلك عدم معرفتها في خلق الأشقياء وترجيح عذابهم على العفو مع سبق علم الله وسعة رحمته وكمال قدرته، فخفاء الحكمة في الشرور الدنيوية قد تعرف كالفساد والحجامة، وقد لا تعرف، فإن عرفت، وإلا آمنا بأن هذا الشر حكيمته كامنة يعلمها الله -

(١) انظر ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ١٦٤ - ١٧٦ وكتاب إيثار الحق ص ١٠١.

(٢) سورة هود آية ٤٥ - ٤٦ وانظر إيثار الحق ص ١٠١.

عز وجل - كما قال تعالى: ﴿فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾^(١).
وقوله: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٢).

أما خلق أهل النار فقد وردت بعض أدلة تشير إلى شئ من الحكمة في ذلك. منها أنهم فداء للمسلمين، لحديث أبي موسى رضى الله عنه قال: [قال] رسول الله ﷺ: "إذا كان يوم القيامة دفع الله - عز وجل - إلى كل مسلم يهوديا أو نصرانيا فيقول هذا فكاكك من النار"^(٣). ولكن الأحوط والأسلم أن نكل علمها إلى الله - تعالى - لأننا لسنا مكلفين بمعرفتها.

أما الأمران الثالث والرابع اللذان أحدهما عدم معرفة الحروف المقطعة في أوائل بعض السور ففي هذا خلاف مشهور بين العلماء قد شحنت به كتب التفسير فليراجع فيها^(٤) ولكن الأحوط والأسلم عدم الخوض فيه إلا إذا كان على سبيل التعليم والحكاية لأقوال العلماء، لا على سبيل الجزم بمعرفة المراد منه، وهذا هو المعمول به عند بعض الناس، ولا مانع من ذلك إذ لا خوف على من وكل علمه إلى الله تعالى.

فإن قيل: هو كلام يجب أن نفهمه، قلنا نعم هو كلام وليس خطاب، والخطاب مكلفون به لما فيه من الأوامر والنواهي، والكلام الذى لا يتضمن خطابا، ولا وعدا ولا وعيدا، لسنا مكلفين به.

أما ثانيهما: الذى هو المجمل الذى لا يظهر معناه بعلم ولا ظن فهذا معظمه في علم أصول الفقه، ومنه الألفاظ المشتركة كالقرء والعين فهذه لها أكثر من معنى وهذا ليس موضوع بحثنا وإنما هو في ماله علاقة بأصول الدين غالبا، وإذا وجد منه شئ في العقائد كلفظ السماء، فإن لها عدة معان، فإن ظهر هذا المعنى المراد للمجمل بمعنى شرعى أو لغوى فيها ونعمت، ما لم، فالأولى عدم الخوض فيه. وهى القاعدة السليمة لأننا لسنا مكلفين بمعرفة ما هو خارج عن طاقتنا ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٥).

والثابت أن وجود المتشابهة في الشرع قليل لا كثير، وذلك لأمر منها^(٦):

(١) سورة النساء آية ١٩.

(٢) سورة البقرة آية ٢١٦.

(٣) انظر شرح مسلم ج ١٧ ص ٨٥.

(٤) انظر على بن على جابر الحري: ابن الوزير وآرؤه الاعتقادية ج ٢ ص ٢٠٧.

(٥) سورة البقرة آية ٢٨٦.

(٦) انظر الشاطبي: الموافقات ٣/ ٨٦، ٨٧.

١- النص الصريح؛ وهو آية آل عمران، فقوله في المحكمات: ﴿هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ﴾ يدل على أنها معظم القرآن وعامته؛ فالتشابهات دون المحكمات.

٢- المتشابه لو كان أكثر من المحكم، لكان أكثر الشرع لا نعلم حقيقته - عند من يقول بالتشابه الحقيقي - أو أكثره من مُشكل - عند من يقول بالتشابه الإضافي - وقد ثبت أن القرآن هدى ونور وبيان وشفاء، وأنه أحكمت آياته ثم فصلت.

٣- الاستقراء؛ فإن المجتهد إذا نظر في أدلة الشريعة جرت له على قانون النظر واتسعت أحكامها، وانتظمت أطرافها على وجه واحد، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي﴾^(٢) يعني يشبه بعضه بعضا، ويصدق أوله آخره، وآخره أوله.

أدلة القاعدة: وهى من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومن أقوال العلماء:

أولا: دلالة القرآن الكريم: قول [الله] تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٣). وقد تقدم الكلام في هذه الآية وشرحها وتفسيرها عند ابن الوزير بما يغنى عن إعادته.

ثانيا: دلالة السنة النبوية الشريفة: قوله ﷺ: "... إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه"^(٤). وفيه بيان التشابه النسبي والذي يرفع برده إلى المحكم أو إلى أولى العلم.

وأیضا قول النبي ﷺ: "نزل الكتاب الأول من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف زجرا وأمرأ، وحلالا وحراما، ومحكما ومتشابها، وأمثالا؛ فأحلوا حلاله وحرّموا حرامه وافعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتم عنه،

(١) سورة يونس آية ١

(٢) سورة الزمر آية ٢٣

(٣) سورة آل عمران آية ٧

(٤) مسند الإمام أحمد ٢٣٨٠ حديث رقم ٦٧٠٢ وصححه المحقق (شاكر) ١٠/٢٢٨

واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا" (١).

وفيه بيان المتشابه الحقيقي والذي فرضه الإيمان به، ويحتمل المتشابه النسبي (الإضافي) لأنه يجب الإيمان به حتى يتبين معناه.

ثالثا الأدلة من أقوال السلف والعلماء: قال ابن تيمية: "وقد قال كثير من السلف: إن المحكم ما يعمل به والمتشابه يؤمن به ولا يعمل به" (٢).

١- قال ابن عباس (رضى الله عنه): "يؤمن بالمحكم ويدين به، ويؤمن بالمتشابه ولا يدين به، وهو من عند الله كله" (٣).

٢- قول عائشة (رضى الله عنها): "كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه" (٤).

٣- وقال الحسن في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ (٥) قال: "يعملون بمحكمه ويؤمنون بمتشابهه، ويكفون ما أشكل عليهم إلى عالمه" (٦). وهذا جمع بين المتشابه الحقيقي والإضافي.

٤- قول قتادة في آية آل عمران: "آمنوا بمتشابهه واعملوا بمحكمة" (٧).

٥- وقال الضحاك: "نعلم بالمحكم ونؤمن به، ونؤمن بالمتشابه ولا نعمل به، وكل من عند ربنا" (٨).

٦- ويورد ابن الوزير قول عليّ ابن أبي طالب الوارد في نهج البلاغة: "أعلم أيها السائل أن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم عن الاقتحام على السدود المضروبة، دون الغيوب، والإقرار بجملته ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فمدح الله اعترافهم

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه ١/٥٣٣ كتاب فضائل القرآن وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٧/٣٨٦.

(٣) السيوطي: الإتيان ٢/٤، وتفسير الطبري ٣/١٨٦.

(٤) السيوطي: الإتيان ٢/٤.

(٥) الطبري: التفسير ١/٥٢٠.

(٦) السابق ٣/١٨٥.

(٧) السابق ٣/١٨٦.

(٨) الطبري: التفسير ٣/١٨٦.

بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علما وسمى تركهم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عنه رسوخاً^(١).

٧- ويورد ابن الوزير قول زيد بن عليّ عليه السلام في كتاب المجاز من رواية أبي عبد الله جعفر بن محمد بن هرون المقرئ: "القرآن على أربعة أوجه: الحلال، والحرام، لا يتبع الناس جهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وعريبه يعرفها المعرب، وتأويله لا يعلمه إلا الله". وقال في مواضع أخرى "والمتشابهات يشته علم تأويلها على أكثر العباد ويلتبس من قبلها أهل الزيغ، ويقول الراسخون في العلم آمنا به، بما علمنا وما لم نعلم تأويله لنا فعلمه عند ربنا". وقال القاسم بن إبراهيم في كتابه "الناسخ والمنسوخ": "وفي ما أنزل الله يا بني من وَحْيِهِ، بعد أن بقى فيه من أمره ونهيه متشابه باطن خفى لا يبين منه شئ لنا جعله الله متشابهاً، وليس يعلمه أحد غير الله"^(٢).

٨- قال الربيع بن خيثم: "يا عبد الله، ما علمك الله في كتابه من علم فاحمده الله وما استأثر عليك به من علم فكلمه إلى عالمه، لا تتكلف فإن الله يقول لنيبه: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾"^(٣).

فوائد الالتزام بالقاعدة: فوائد هذه القاعدة كثير منها:

١- وفائدة هذه القاعدة أن التأويل يساعد أهل البدع فضلا عن المشركين على التلبس على المؤمنين، وإثارة أوجه الخلافات العقائدية بينهم، وتمزيق الأمة وتشتيت وحدتها العقدية والثقافية، قال أبو جعفر بن جرير الطبري^(٤): "وهذه الآية (آية آل عمران السابقة) وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك، فإنه معنى بها كل مبتدع في دين الله بدعة، فمال قلبه إليها، تأويلا منه لبعض متشابه أي القرآن، ثم حاج به وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة المحكمات، إرادة منه بذلك اللبس على أهل الحق من المؤمنين، وطلبا لعلم تأويل متشابه عليه من ذلك كائنا من كان وأي أصناف البدعة كان: من أهل النصرانية كان، أو اليهودية، أو المجوسية، أو كان سبئيا، أو

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٨.

(٢) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٥٥ وما بعدها.

(٣) سورة ص آية ٨٦.

(٤) سورة النحل آية ٤٣.

حروريا، أو قدريا، أو جهميا، كما قال النبي ﷺ: "إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَجَادِلُونَ بِه فِهْمِ الَّذِي عَنِ اللَّهِ فَاحْذَرُوهُمْ"^(١).

ويشهد لكلام الطبري هذا ما قاله ابن عباس (رضي الله عنهما) في قوله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾^(٢) قال: "فيحملون المحكم على المتشابه والمتشابه على المحكم ويلبسون؛ فلبس الله عليهم"^(٣).

٢- وفائدة أخرى تتجلى في عدم تضييع معالم التشريع وفي إزالة القواعد التي تحكم تقييد العموميات بمخصصات لها والعكس أيضا، من حيث كون النص مقيدا فيطلق يقول الشاطبي: "من أتباع المتشابه الأخذ بالملقات قبل النظر في مقيداتها وبالعموميات من غير تأمل: هل لها مخصصا أم لا؟ وكذلك العكس، بأن يكون النص مقيدا فيطلق، أو خاصا فيعم بالرأى من غير دليل سواه، فإن هذا المسلك رَمَى في عمائة، وإتباع للهوى في الدليل، وذلك أن المطلق المنصوص على تقييده مشتبه إذا لم يقيد، فإذا قيد صار واضحا"^(٤).

٣- أما الفائدة الثالثة فتتجلى في الكشف عن ضيق أفق المؤولين من العقلين كالمعتزلة الذين يحملون كثيرا من الآيات على المجاز، حيث يظنون أن الظاهر لا يصح على الرغم من سعة قدرة الله تعالى وعلمه، ومن هنا يرى ابن الوزير، في معرض المقارنة بين المعتزلة المؤولة وأهل السنة وأصحاب الأثر المتزهين عن التأويل أن تأويل الآيات من مثل: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾^(٥) فالمعتزلة حملوه على المجاز لظنهم أن الظاهر لا يصح، وأهل الحديث لم يتأولوه، لقطعهم على أنه لا مانع من

(١) هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها ولفظه: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتب وآخر متشابهت، فأما الذي في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله" إلى قوله "أولوا الأبواب" قالت: قال رسول الله ﷺ، فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم "٢٠٩/٨ فتح الباري" حديث رقم ٤٥٤٧ وبلفظ البخاري رواه مسلم في صحيحه ٢٠٥٣/٤ كتاب العلم.. حديث رقم ٢٦٦٥.

(٢) آل عمران آية ٧.

(٣) الطبري: التفسير ١٧٧/٣.

(٤) الشاطبي: الاعتصام ١/٢٤٥، ٢٤٦.

(٥) سورة الإسراء آية ٤٤.

صحة الظاهر، بالنظر إلى قدة الله تعالى وعلمه، فإنه تعالى قادر على إنطاق كل شئ بالإجماع من المعتزلة والمحدثين.

وقد ورد في القرآن: ﴿عَلَّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ﴾^(١) وكلام الهدهد والنملة مع سليمان عليه السلام، وتسبيح الجبال مع داود عليه السلام، وورد في السنة في ذلك ما لا يتسع له هذا المكان، مثل: حنين الجذع إلى رسول الله ﷺ، وتسبيح الحصى في يده الشريفة^(٢).

ثم يتابع ابن الوزير كلامه ويرى أن الأحوط والأسلم عدم البحث في هذه المسائل يقول: "فإنه لا يجب البحث عنه على كل مسلم، بل ترك البحث عنه سنة عند أهل الحديث، داخلة في عموم ما ورد من الحث على الاقتداء برسول الله ﷺ والوقف في التأويل مع عدم العلم بالموجب له وهو الواجب"^(٣).

٤- ومن الفوائد أيضا أن التأويل يكشف عن البواعث والنيات الخبيثة، فالمنافقين وأهل البدع يقرأون القرآن بنيات خبيثة، ويتلمسون فيه الثغرات أو أوجه التعارض الظاهري، لينشرونها على الملأ، للنيل من الإسلام وإضعاف أركانه، قال معاذ بن جبل (رضي الله عنه): "يقرأ القرآن رجلان: فرجل له فيه هوى ونية يُفَلِّيه فَلَى الرأس، يلتمس أن يجد فيه أمرا يخرج به على الناس، أولئك شرار أمتهم أولئك يعمى الله عليهم سبل الهدى، ورجل يقرؤه ليس فيه هوى ولا نية يُفَلِّيه فَلَى الرأس فما تبين له منه عمل به وما اشتبه عليه وكله إلى الله، ليتفقهن فيه فقها ما فقه قوم قط، حتى لو أن أحدهم مكث عشرين سنة، فليبعثن الله له من يبين له الآية التي أشكلت عليه، أو يفهمه إياها من قبل نفسه"^(٤).

٥- ومن الفوائد كذلك عدم تضيق رحمة الله تعالى على عباده من الأنبياء والعلماء الراسخين في العلم، من حيث علمهم بكثير من حقائق التنزيل بإعلام الله تعالى لهم وتفقيهم في دينه. فهذه القاعدة فيها رد على أهل التفويض الذين جعلوا كثيرا من آيات

(١) سورة النمل آية ١٦.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ص ٤٢١، ٤٢٢.

(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٤٢٤.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ج ١٧ / ٢٩٤ وذكر ابن تيمية أنه أثر معروف.

الصفات والمعاد من قبيل المتشابه الذى اختص الله بعلمه، فزعموا أن هذه الآيات والنصوص لا يعلم أحد من الناس - لا رسول الله ولا جميع الأمة - معناها.

ولهذا قال ابن تيمية: "وإذا دار الأمر بين القول بأن الرسول كان لا يعلم معنى المتشابه من القرآن وبين أن يقال: الراسخون فى العلم يعلمون؛ كان هذا الإثبات خيرا من ذلك النفي"^(١).

٦- وفى القاعدة رد على المشبهة والمجسمة ممن يثبتون الكيفية أو يعطلون الصفات الإلهية، فى القاعدة رد - أيضا - على أصحاب التأويل القائلين: "الراسخون يعلمون المتشابه ليسمحوا لأنفسهم أن يخوضوا فيما يجب الإمساك عنه؛ فإنهم ما أولوا نصوص الصفات ولا عطلوها عما دلت عليه، حتى تصوروا كيفياتها وظنوا أنها مشابهة لكيفيات المخلوقين فنفروا من ذلك وراموا التنزيه بإمتطاء سهوة التأويل؛ ولهذا كان كل معطل مشبها، لأنه لم يعطل إلا بعد أن تصور الكيفية"^(٢).

٧- كما تؤكد هذه القاعدة على ضرورة تحديد الفرق الواضح بين المحكم والمتشابه خوفا من صنع المعتزلة والفلاسفة والباطنية الذين يخلطون بينهما، ويجعلون المحكم متشابه والمتشابه محكما، "نفاة الصفات والقدر أضل من النصارى والخوارج وغيرهم، إذ كان هؤلاء قد أخذوا بالمتشابه من كلام الله ورسوله وجعلوه محكما، وجعلوا المحكم متشابها، أما نفاة الصفات والقدر من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة والفلاسفة نفاة الصفات والمعاد، فقد جعلوا ما ابتدعوه بأرائهم هو المحكم الذى يجب إتباعه وإن خالف ما عليه الكتاب والسنة ويجعلون ما جاءت به الأنبياء وإن كان صريحا قد يعلم معناه بالضرورة يجعلونه من المتشابه"^(٣).

٨- إختيار ابن الوزير الموفق للطريق الأسلم والأحوط فيما يتصل بهذه القاعدة، يساعد المؤمن على تحقيق عنصر الراحة واليقين وسكون النفس فيما يتصل بمسائل الإيمان العقدى، فيشير ابن الوزير إلى طريقة السلف وأصحاب الحديث - فيما يتصل بالتأويل

(١) ابن تيمية مجموع الفتاوى ج ١٧ / ٣٩٠.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٤٢٢ وما بعدها.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٤٣ / ١٣ وانظر عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج ٢ ص ٤٩٩.

والصفات الإلهية - في كثير من المواضع، حيث يمثل طريقهم السبيل الأحوط فيقول في "العواصم والقواصم":

"ولما اضطرب الناس في هذا ودق الكلام فيه، وعظم الخطر، اعتصم الجماهير من أهل السنة بالإقرار بما ورد في الآيات والأحاديث على الوجه الذي أراده الله تعالى مدعين للعمل بذلك الوجه، لا رادين لما ورد في ذلك من السمع ولا مشبهين لله تعالى بما لحقه من صفات النقص معتقدين أن الله تعالى كما وصف نفسه في قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١).

منزهين الله تعالى عن كل ما يقتضى النقص من شبه المخلوقين في أفعالهم وذواتهم وصفاتهم، وهذه عقيدة صالحة منجية لمن اعتقدها، ومن ضلل أهلها لزمه تضليل أصحاب رسول الله ﷺ وتضليل جميع المسلمين إلا طائفة المتكلمين، وذلك يعود إلى الإدغال في الدين والقدح على سيد المرسلين، ونعوذ بالله من تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين"^(٢). لأن في ذلك مضرة بالدين.

٩- وكذلك جعل الشوكاني - وهو في هذا متابع لابن الوزير ومتأثر به - من أسباب ظهور الفرق الكلامية، وتشعب مذاهبها، وتفاوت طرائقها: عدم وقوف المنتسبين إلى العلم حيث أوقفهم الله، ودخولهم في أبواب لم يأذن الله لهم بدخولها، ومحاولتهم تحصيل أمر استأثر الله به، حتى تفرقوا وتشعبوا شعبا، وصاروا لأجله طوائف وأحزابا"^(٣).

ومن هنا يؤكد ابن الوزير، حجية عدم التأول في كثير من الآيات المتشابهات فيقول: "وما زالت العلماء من المسلمين يجهلون التأويلات الدقيقة، ولا يدرون بشئ من تلك المغاصات العميقة، ولم ينكر ذلك عليهم أحد من الأئمة عليهم السلام ولا أئمة الإسلام، وإيجاب ذلك عليهم يقتضى إيجاب المعرفة التامة بعلوم الأدب على كل مكلف، وهذا خلاف الإجماع، وقد ذكر الزمخشري:

"أن التفسير يحتاج إلى التبريز في علمي المعانى والبيان"^(٤)، ولا شك أن ذلك غير

(١) سورة الشورى آية ١١.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٤٥٨ - ٤٥٩.

(٣) انظر الشوكاني: التحف في مذاهب السلف ص ٢ وانظر ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٧٩ - ٥٨٢.

(٤) الزمخشري: الكشاف ٢٠/١.

واجب على العامة، بل كثير من أهل الإسلام عجم، لا يجب عليهم تعلم الجلى من كلام العرب"^(١).

١٠- ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد أن الصحابة قد نهوا عن الخوض في المتشابه فقد أخرج الدارمى في سننه^(٢) عن سليمان بن يسار أن رجلا يقال له صبيغ قدم المدنية، فجعل يسأل عن متشابه القرآن فأرسل إليه عمر، وقد أعد له عراجين النخل، فقال: "من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، فأخذ عمر عرجونا من تلك العراجين فضربه، وقال: أنا عبد الله عمر، فجعل له ضربا حتى دمی رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين حسبك، قد ذهب الذى كنت أجد فى رأسي".

ولهذا قال الإمام الشافعى رحمه الله^(٣): "حكى فى أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام".

ومن هنا فمن شؤم التأويل على الإسلام وأهله، أن فرقههم كل ممزق، فاختلّفوا فى أصول دينهم، وجعل بعضهم يلعن بعضا، وبعضهم يكفر بعضا، وترى طوائف منهم تسفك دماء الآخرين، وتستحل منهم الأنفس والأموال والأعراض.

فما خرجت الخوارج، ولا اعتزلت المعتزلة، ولا رفضت الرفضة إلا بالتأويل، وما كانت حروب الردة، ومقتل عثمان، وحروب صفين والجمل إلا بالتأويل، وما ضرب مالك بن أنس بالسياط، وكذا الإمام أحمد بن حنبل، وطلب قتله، ولما جرى على الإمام البخارى وإخراجه من بلده إلا بالتأويل^(٤).

١١- موافقة طريقة السلف من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث والفقهاء فى الدين كالإمام أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهم، وهى رد المتشابه إلى المحكم، وأنهم يأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، فتتفق

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٨ ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) المقدمة ٥٤١١ باب من هاب الفتيا وكره التنطع والبدع.

(٣) شرح الطحاوية ص ١١.

(٤) انظر ابن قيم الجوزية الصواعق المرسله ١/ ٣٤٨، ٣٤٩ وما بعدها وأعلام الموقعين ٤/ ٢٥١، ٢٥٢.

دلالته معه دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضاً، ويصدق بعضها بعضاً، فإنها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره^(١).

قال ابن كثير: "فمن رد ما اشتبه إلى الواضح منه، وحكم محكمه على متشابهه عنده، فقد اهتدى، ومن انعكس انعكس"^(٢).

وما يؤكد كل ذلك في نظر ابن الوزير أن الحجة قد قامت على الخلق في الاتباع لا الابتداع، وأن رسل الله هم أقوى حجة، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(٣) وقال تعالى: ﴿لَعَلَّآ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَىٰ اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾^(٤).

فهذا الآيات الكريمة وأمثالها تعرف السنن قيام حجة الله تعالى على الخلق في إيضاح سبيل الحق، فيدعوهم إلى الله تعالى مقتدياً برسوله الكرام - عليهم أفضل الصلاة والسلام - في ظلم الحيرات، ويمثل طماع أمره في ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾^(٥) ولا يتعدى حدود نصحه في الإعراض عن الجاهلين والمجانبة للخائضين في آيات رب العالمين^(٦).

ومن هنا لا يكون غريباً أن نجد إصرار ابن الوزير على نصح الإنسان المسلم - في نهاية مؤلفاته - بالرجوع إلى القرآن الكريم والصدور عنه في كل عقائده الإيمانية بقوله: "عليكم بالقرآن فإنه الطيب الآسى، والكريم المواسى، ارتعوا في رياض "حواميمه" وانتفعوا ببيان "طواسيمه" اقتدوا بأنوار مصابيح، واستسقوا بأنواء مجاديج، فإنه المعجزة الذي لا تتناوله طاقات العباد، والحجة البالغة على أهل العناد، والجديد الذي لا يخلق على طول الترداد، ولا يبلى على مرور الآباد"^(٧).

(١) أعلام الموقعين ٢/ ٢٩٤.

(٢) ابن كثير: التفسير ١/ ٣٤٤.

(٣) سورة الإسراء آية ١٥.

(٤) سورة النساء آية ١٦٥.

(٥) سورة البقرة آية ١٤٨.

(٦) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٩٠.

(٧) السابق ج ٢ ص ٥٩١.

ويتابع ابن الوزير نصحه للمسلمين قائلا: "فاستخصوا القرآن واستهدوه واستحبروه واستشفوه، فإنه الناصح الذي لا يغش، والهادى الذى لا يضل، والمحدث الذى لا يكذب، والطيب الذى لا يخطئ.

فَاتَّهَمُوا فِيهِ آرَاءَكُمْ، وَاسْتَعَشُوا فِيهِ أَهْوَاءَكُمْ، وَاسْتَعْنُوا بِمَنْطِقِ الْقُرْآنِ عَنْ مَنْطِقِ الْيُونَانِ، وَانظُرُوا فِيهَا أَمْرَكُمْ بِالنَّظَرِ فِيهِ، مُتَبِعِينَ فِي كَيْفِيَةِ النَّظَرِ لِرَسُولِهِ الَّذِي أَثْنَى عَلَى مُتَبِعِيهِ، فَسَرَحُوا أَبْصَارَ بَصَائِرِكُمْ وَأَفْكَارَ ضَمَائِرِكُمْ فِي سَمَاءِ مَرْفُوعِهِ، وَأَرْضِ مَوْضُوعِهِ، وَنَجُومِ فِي مَقَدَّرَاتِ مَنَازِلِهَا سَيَارَةِ، وَعَلَى مَحْكَمَاتِ أَفْلَاكِهَا دَوَارَةِ، زِينَةَ تَجْلِيهَا أَعْيُنِ الْمُعْتَبِرِينَ، وَمَصَابِيحِ تَوَهَّجِ أُنْوَارِهَا لِلْمُتَفَكِّرِينَ"^(١).

ولا نجد نقدا لادعا لاتجاه بعض الفرق الإسلامية إلى التأويل الفاسد، من نقد ابن الوزير حين يذكر أن القول بمذهب التأويل يلزم منه أن يكون الصحابة السلف الصالح بين أمرين؛ كليهما باطل^(٢):

١- أن الصحابة والسلف لم يفهموا الحق في ذلك، وأن ظواهر هذه النصوص باطل. ومن المعلوم ضرورة أن الله تعالى رضى عن الصحابة؛ وذلك لموافقتهم مراد الله تعالى قولا وعملا واعتقادا؛ قال ابن مسعود (رضى الله عنه): "من كان منكم متأسيا بأصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما وأقلها تكلفا، وأقومها هديا، وأحسنها حالا، قوم إختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم فى آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم"^(٣).

٢- أنهم علموا الحق وفهموه، لكنهم كتموه ولم يقوموا بواجب النصح للمسلمين، والعادة توجب فى كل ما كان كذلك أن يظهر التحذير منه من رسول الله ﷺ ومن أصحابه، ويتواتر ذلك عنهم أعظم مما حذروا من الدجال الأعور الكذاب، ولا يجوز عليهم مع كمال عقولهم وأيائهم^(٤) أن يتركوا صبيانهم ونساءهم وعامتهم يسمعون ذلك

(١) السابق ج ٢ ص ٥٩٢، ٥٩٣.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٠، ١٣١.

(٣) رواه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ١١٩/٢، ونحوه فى مشكاة المصابيح ٦٧/١ كتاب الإيمان باب الاعتصام بالكتاب والسنة أثر رقم ١٩٣. قال محققه (الألبانى): منقطع. وانظر: الموافقات ٤/

٧٩، وأعلام الموقعين ٤/١٣٩.

(٤) هكذا فى الأصل.

منسوبا إلى الله تعالى وإلى كتابه ورسوله، وظاهرة الكفر، وهم سكوت عليه، ولو تركوا بيان ذلك ثقة بنظر العقول الدقيق لتركوا التحذير من فتنة الدجال، فإن بطلان ربوبيته أجلى في العقول وأظهر من ذلك^(١).

وقد أصاب ابن الوزير فيما ذهب إليه، فليس عند فرقة من فرق التأويل الفاسد معيارًا ترد به دلالة النصوص إلا ما أصلته واعتقدته مذهبًا، فردت ما خالفه مهما كانت وضوح حجته، وقوة دلالاته: فالرافضة أصلت عداوة الصحابة فردوا من النصوص ما دل على فضائلهم والترضى عنهم. وألجهمية أصلت نفى التشبيه والتجسيم فردت ما ثبت لله من صفات الكمال والجلال. والقدرية أصلت مسألة العدل ووجوبه، فردت نصوص القدرة والمشية، وعكست الجبرية فأصلت القدرة والمشية، وردت على قدرة العبد واختياره، وحكمة الله وعدله. والوعيدية أصلت القول بنفوذ الوعيد وأن من يدخل النار لا يخرج منها، وردوا ما خالف ذلك من نصوص الوعد والتجاوز والشفاعة وغيرها.

ومن هنا فتجنب التأويل يجنب الأمة الإسلامية السقوط في كثير من الإشكالات العقائدية الضارة، والتي قد تصل إلى الكفر الصريح، بل وتؤدي إلى أن ترمى كل فرقة غيرها من الفرق الأخرى بالكفر والزيف. بل إن من فساد التأويل أنك تجد كل واحد من أهل التأويل يلزم المنكر عليه مثل ما ألزمه، فكل ما أنكره على خصمه تجده قد شاركه في بعضه، فلا يتمكن من دحض شبهته وكسر باطله:

ولهذا "إذا استدل متأول الصفات على منكر المعاد وحشر الأجساد بنصوص الوحي، أبدى تأويلات تخالف ظاهرها، مستندات لذات حجة المنكر عليه، ولاسيما أن نصوص الصفات أكثر وأصرح، فإذا تطرق لها التأويل، فهو إلى ما دونها أقرب تطرقاً"^(٢).

ولا ينبغي أن ننسى هنا موقف أبي حامد الغزالي في كتابه "إلجام العوام عن علم الكلام" وترجيحه لمذهب السلف في ترك التأويل، ولعل هذا الكتاب من أواخر كتبه يقول أبو حامد: "أما البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف فينكشف بتسليم أربعة أصول هي مسلمة عند كل عاقل" ثم ذكرها:

(١) انظر د. عثمان بن علي: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ص ٥٦١، ٥٦٢.

(٢) انظر ابن قتيبة: الصواعق المرسله ١/ ٢٣٠ - ٢٣٢، ٤/ ٤٥٢ - ٥٤٥ وابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٠ - ١٣٢.

١- أن النبي ﷺ هو أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد في معاشهم ومعادهم.
٢- أنه ﷺ بلغ ما أوحى إليه من صلاح العباد في معاشهم ومعادهم، ولم يكتف شيئا، وأنه كان أحرص الخلق على صلاح الخلق وإرشادهم إلى صلاح المعاش والمعاد.
٣- أن أعرف الناس بمعانى كلام رسول الله ﷺ وأحرامهم بالوقوف على كتبه ودرك أسرارهم: الذين لازموا وعانوا التنزيل، وعرفوا التأويل وهم أصحابه (رضوان الله عليهم).

٤- أن الصحابة في طول أعصارهم إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى التأويل، ولو كان من الدين لأقبلوا عليه ليلا ونهارا، ودعوا أولادهم وأهلهم إليه". ثم قال أبو حامد: "فنعلم بالقطع من هذه الأصول أن الحق ما قالوه، والصواب ما رأوه..."^(١).
وعامة، وعلى الرغم من موافقة ابن الوزير على التأويل الصحيح والذي يجب الأخذ به في بعض المواضع، والذي يحتمله التفسير الصحيح لبعض الآيات القرآنية الكريمة، وتسمح به اللغة العربية الدقيقة، إلا أنه يفضل عدم الخوض في التأويل، خاصة بالنسبة لعامة المسلمين، لأنه يمثل خطرا يجب الإحتراز منه، خاصة وأنهم غير مطالبين به، والسلامة في تجنبه، فالأخذ بالأسلم والأحوط، هو ما يؤثره.

ولذلك يذكر ابن الوزير في كتابه "الروض الباسم" وهو من أواخر الكتب التي كتبها في حياته أن: "الخطر في تأويل مثل هذا والتوقف فيه يسير، ولكن قد يعرض من بعض المتكلمين سخرية واستهانة بمن خالفهم في تأويل هذا الجنس من الأثر، وهذا قبيح ممن فعله؛ لأن البحث عن هذا وإن كان من جليلات علم المعقول، فإنه لا يجب البحث عنه على كل مسلم، بل ترك البحث عنه سنة عند أهل الحديث، داخلة في عموم ما ورد من الحث على الاقتداء برسول الله ﷺ وبأصحابه - رضى الله تعالى عنهم - والوقف في التأويل مع عدم العلم بالموجب له هو الواجب، ومن فعل الواجب لا تحمل غيبته، ولا تسقط حرمة، بل من اعتقد الظاهر لأنه يظن ذلك، وقدرنا أنه أخطأ لم يأثم ولم تحمل غيبته، لأن المسلم قد يخطئ، وليس كل أمر جلي في العقل يجب على المسلمين أن يعرفوه، ولا يستحق جاهله الاستهانة والسخرية، فقد جهله خير أمة أخرجت للناس،

(١) الغزالي: إجماع العوام عن علم الكلام ص ٢٣ - ٢٥ مصر عام ١٣٠٩ هـ.

وقد قدمنا أن أهل علم الأثر لم يتركوا الخوض في ذلك لتبليد أذهانهم عن فهمه، ولا لقصور عقولهم عن علمه - فهم أهل الفطن الوقادة والفكر النقادة - ولكنهم كرهوا الابتداع ورغبوا إلى الاتباع، وعضوا النواجذ على الاقتداء بالخلفاء الراشدين كما أوصاهم رسول الله ﷺ^(١). ثم يحيلنا ابن الوزير على معالجته العميقة والمسهبه لهذا الموضوع في الوهم الثاني عشر من كتابه "الروض الباسم"^(٢).

وهكذا فإننا لا نجد قاعدة أخرى من القواعد العقديّة، حازت على اهتمام ابن الوزير الشديد ووجه لها كثيرا من عنايته العلمية، مثل هذه القاعدة، حيث نجده يعالجها في كل مؤلفاته، فلا يخلو مؤلف من كتبه ورسائله المعروفة إلا ويعرض لها سواء في تقريره لمبادئ عقائد أهل السنة وأصحاب الحديث، أو في ردوده على خصومه حين يناقشهم، ويرد على اعتراضاتهم، وما أكثرها، خاصة من علماء الزيدية، الذين يدينون لمذهب الاعتزال في كل مبادئ عقائدهم.

وجدنا ذلك واضحا في كتابه "إيثار الحق" و"ترجيح أساليب القرآن" وموسوعته النقدية الكبيرة "العواصم والقواصم" والذي جعله في كثير من أجزائه ردود مفحمة على خصومه من المعتزلة والشيعة، وكذلك الخوارج والمرجئة والمتكلمين والفلاسفة، بل حتى في كتابه "الروض الباسم" الذي هو ملخص لهذا الكتاب الأخير.

وهو يستعرض في مختلف هذه المؤلفات موضوع التأويل من كل جوانبه من أجل توضيح وجهة نظر أهل السنة، ولم ينس أثناء ذلك أن يعرض لوجهة نظر خصومه ويرد عليها، ويستعرض مختلف مذاهب المتكلمين - في التأويل - من أشاعرة ومعتزلة وشيعة ومرجئة، وهو في كل ذلك يرجع إلى كل المؤلفات الأصولية لمختلف المفكرين في هذه الفرق، ولا يعتمد على مجرد الأقوال المعروفة والمشهورة لهؤلاء المفكرين، بل يرجع إلى المؤلفات الأساسية لأصحاب المذاهب، ويشير إلى الأبواب والفصول والمباحث التي خاضوا من خلالها هذا المبحث العقدي الهام.

ولذلك أتى نقده موضوعيا مبنيًا على معرفة تامة بوجهات النظر المختلفة، ثم في نهاية

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٤٢٣ - ٤٢٤.

(٢) السابق ج ٢ ص ٣٢٦.

كل مبحث كان يوضح وجهة نظر أهل السنة وأصحاب الحديث، ويؤيد كل ذلك بالقرآن الكريم والسنة وأقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين والعلماء الأصوليين الذين تعز بهم الأمة فضلا عن العترة الكريمة من أهل البيت من علماء وأئمة يعترف الجميع بفضلهم وعمق رؤيتهم وفهمهم للدين الإسلامي.

ويبدو أن الذي دفع ابن الوزير إلى الاهتمام البالغ بهذه القاعدة، اعتقاده الجازم بأن مبحث التأويل هذا هو الذي أدى إلى اختلاف الأمة وتمزقها إلى فرق كثيرة يكفر بعضها بعضاً، ويحارب بعضها بعضاً، ولذلك رأى أن مذهب أهل السنة وأصحاب الحديث فيه طوق النجاة للأمة للخروج من هذا الاختلاف والتفرق.

وقد كان سعيه عظيماً في محاولة جمع شمل الأمة والخروج بها من حالة التمزق والاختلاف التي تردت فيها والتي قد تنبأ بها الحديث الشريف الذي عرضنا له بإسهاب، والذي يجعل النجاة للفرقة التي تلتزم بالكتاب والسنة، وما كان عليه النبي وأصحابه، ولذلك لم يقدم ابن الوزير فهماً أو إدراكاً على فهم وإدراك الصحابة والتابعين، الذين رأى في الاهتداء بهديهم النجاة في الدنيا والآخرة، بل تحقيق السعادة في الدارين.

الخاتمة

* تناولت هذه الدراسة واحدا من علماء الإسلام المبرزين فكشفت طرفا من حياته الذاتية وطبيعة العصر الذي عاش فيه، كما كشفت عن شخصيته العلمية وكيف توفر له من الصفات ما جعله يحتل مكانة كبيرة بين العلماء. وقد كان بدعوته العلمية والدينية للعودة إلى الأصول والمنابع الأولى للإسلام، المعتمدة على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وفهم الصحابة الأوائل وفقههم عن مشكاة النبوة، يعد من المجددين للإسلام، ليس في الديار اليمنية، في عصره ومكانه فحسب، بل في العالم الإسلامي وهذا حال أبناء الإسلام لا يخدمهم زمان ولا يوقف عطائهم العلمى مكان.

وعلى الرغم من أن ابن الوزير انتهج - بعد اقتناع عميق واجتهاد أصيل - المنهج السلفى، في معالجة مسائل العقيدة والأصول الشرعية المتصلة بها، إلا أنه كان صاحب اتجاه نقدي بارز، استخدمه في براعة فائقة للدفاع عن أهل السنة، وعمّا ارتضاه من عقيدة، في محاولة جادة ودقيقة لتحقيق المذاهب والأقوال، ليبطل الكثير مما شاع عن اختلاف المسلمين، ويبين بطريقة علمية وأصولية، كيفية إزالة الاختلافات الشكلية أو الناشئة عن اللبس اللغوى والتداخل الاصطلاحي أحيانا، أو الناشئة عن التعصب للمذهب وللفرقة، في كثير من الأحيان، لجمع الأمة وتوحيد توجهاتها العقائدية والثقافية في نهاية الأمر.

* وكان من نتائج ذلك تبني ابن الوزير للمنهج النقدي، الذي تبنت تجلياته، في نقد فرق المتكلمين ودحض مذاهب فرق الشيعة والخوارج، وفي تحليل توجهاته العقائدية - وهى عقائد أهل السنة - وإرساء دعائمها على أسس عقلية ثابتة.

وقد وضح لنا نقده لفرق الكلام ومذاهبه، ذاتيته الفكرية وتفردته العلمى، من حيث نقده الموضوعى، والذي يُعد خصوصية من خصوصيات فكره، وسمة بارزة من سمات

شخصيته العلمية، إضافة لكشفها عن قدرته على الصبر والمثابرة، وتحمل مشاق البحث والمناظرة.

وأما في مجال نقده لخصومه من المعتزلة والأشاعرة والشيعة من الزيدية لا يألو جهداً في استخدام كل مراتب النقد الموضوعي وصوره، سواء تمثل ذلك في اعتراض أو نقض إجمالى أو تفصيلي، مستهدفاً دحض مقالة لهم أو إبطال دعوى، أو نقد حجة، أو دفع شبهة، أو رد إشكال أو حل إلزام.

* وهذا يكشف عن إتجاه علمي نقدي ظهر جلياً في رسالته "العواصم والقواصم" والذي يورد في المسألة الواحدة على خصمه ما يقارب المائتين من الإشكالات المحيرة، وعشرات المعارضات الشديدة، والتنبيهات اللاذعة، والإلزامات المفحمة، والبراهين المنقعة العقلية منها والنقلية، بوجوه متنوعة.

* وفي كل مواقفه النقدية يضرب في اتجاهين: أولهما اتجاه تقريرى يعرض فيه رأيه ومعتقده، في المسألة المطروحة، ويقرره في بعض كتبه بمنظور أهل السنة والسلف الصالح، بالصورة التي آل إليها عنده، ثم يدل على صحة هذا الرأى والمعتقد بأدلة عقلية ونقلية تثبتاً ودعماً لما ذهب إليه وآطمأن قلبه إليه وإعتمد دليله عليه.

ولعل كتابه "العواصم والقواصم" وأيضاً "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" و"إيثار الحق" وغيرها من المؤلفات التي يتناول فيها بالتفنيد آراء وأفكار المذاهب والفرق المخالفة، مستخدماً في ذلك مقومات النزعة النقدية عنده، وكل طرائق المنهج النقدي التي راقته له واتسقت مع توجهاته العلمية والدينية.

* وقد تبين لنا أن من قدرة ابن الوزير الفائقة في إفحام الخصوم سواء في مناظراته، أو مؤلفاته ورسائله، أنه في كل هذا لا يستعمل أسلوباً غليظاً جافاً أو عبارات فجأة أو لساناً سليطاً، وإنما يتناول ذلك بلسان فصيح وعبارة جزلة وأسلوب رصين وبيان قوى ومنطق فطرى مرتب وعلم غزير موسوعي.

ومن هنا فقد ولدت هذه المجابهات الفكرية بينه وبين معاصريه، من أمثال أساتذته الذين اعترضوا عليه وأوردوا الشبهات ضده في رسائل عرضنا لها، حساً نقدياً شديداً، وحفزت روحه القتالية، أن يضع مؤلفات كثيرة تدعم مذهبه، وتدافع عن أهل السنة

والجماعة ما علق بها من افتراءات وأدى ذلك إلى إزدهار في حركة التأليف فيما يعرف الآن بفقهاء الاختلاف بما له من أدبيات وأخلاقيات شرعية.

ولم يقتصر موقفه على الحس النقدي فحسب فقد انبرى لتحمل مسؤولية الدفاع عن عقيدة أهل السنة والسلف الصالح، على الرغم مما جلبه ذلك عليه من نقمة كثير من أهله وأساتذته المعتنقين للمذهب الزيدي. ولذلك كان نقده شديدا للمتكلمين خاصة ولعلم الكلام على وجه العموم.

* وقد أضاف ابن الوزير إلى المطاعن التي يوردها خصوم علم الكلام عليه، أن هناك كثير من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها المتكلمون وأدت إلى اختلافهم الشديد، فقد خاضوا في عقائدهم الخلافية معتمدين - غالبا - على الخوض في مقدمات كلية وهذه المقدمات مختلف فيها أشد الاختلاف بين أكياس العالم وفحول علم المعقولات، ولذلك تكون النتائج المستخلصة منها محل اختلاف كبير.

كما أنهم جدوا في البحث عما لا يدرك "فبحثوا أمورا لا يوصل البحث عنها إلى يقين، ولا إلى الوفاق، وهي مع ذلك لم تظهر للخوض فيها - مع طولها - ثمرة نافعة، لا باليقين صادقة، ولا للافتراق جامعة، ولا روى عن أحد من الأنبياء عليهم السلام، ولا صح عن أحد من السلف الكرام" كما يقول ابن الوزير.

ولذلك كثيرا ما استدلل المتكلمون على المعارف الواضحة الجلية بأدلة دقيقة خفية، مما أدى إلى مفاصد كثيرة، منها إيجاب ما لا يجب من الاستدلال وتكلفه وتكليف المسلمين، ومنها تكفير من لا يعرف ذلك وتأثيمه، ومنها تمكين أعداء الإسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفي أمثاله.

هذا فضلا عن أن كثيرا من المتكلمين تركوا الاعتماد على تعلم الحق من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ذلك الكتاب "الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه" وفيه معايير الحق وموازن الصدق.. فترك الأكثرون الاعتماد عليه، وتعرضوا لما لا يمكن من إيضاح المحارات التي لا تتضح والسير في الطريق التي لا توصل، والوزن بالموازن التي لم ينزلها الله تعالى ولا علمتها رسوله ولا اجتمعت عليها العقول العقلاء.

وقد وضحت لنا من البحث حقيقة ما اكتشفه ابن الوزير، فقد اختلف المتكلمون

بشدة ورمى بعضهم بعضا بالكفر، حيث أنهم يجدون في البحث عما لا يعلم، ويسعون فيما لا يدرك، ويستخرجون النتائج من مقدمات مختلف فيها، ويستدلون بالدقيق الخفى على الواضح الجلى مبتعدين في ذلك كله عن نصوص السمع فتوزعوا وانقسموا، مما أدى إلى حدوث البدع وشيوعها بين الفرق، سواء في الزيادة في الدين أو في النقص فيه بالتقصير في علم السمع أو بالتقصير في علوم العقليات، على الرغم من أن الدين قد نهى عن البدع نهيا تاما محذرا من الوقوع فيها تحذيرا شديدا.

وعلاج كل ذلك في نظر ابن الوزير - كما رأينا - يكون:

١- بالامتناع عن الكلام في ذات الله تعالى على جهة التصور والتفصيل، أو على جهة الإحاطة على حد علم الله تعالى، فالكلام في ذلك من المتشابه الممنوع الذي لا يعلمه إلا الله تعالى ﴿وَلَا تُحِيطُونَ بِشَيْءٍ عِلْمًا﴾.

٢- الامتناع عن الكلام في سر القدر السابق، فإنه من المتشابه الواضح تشابهه والمنع عنه، وإذا كان الملائكة الكرام مع قريهم من الله تعالى قد تحيروا واستفسروا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ فكان الجواب الجملي: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. وإذا كفى الملائكة العلم الجملي، كفى كثيرا من المسلمين.

٣- الامتناع عن الجدل حول معاني الحروف المقطعة أوائل السور، حيث أننا غير مخاطبين بها أننا لا نفهمها، فهي أيضا من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

٤- كذلك علينا بالإيمان بالمجمل الذي لا يظهر معناه بعلم ولا ظن سواء كان بسبب الاشتراك في معناه أو لغرابته أو عدم صحة تفسيره في اللغة والشرع وغير ذلك حيث يعتبر من المتشابه الذي يجب الإيمان به.

* ويظهر موقف ابن الوزير من تأويل نصوص السمع، الرفض التام، ذلك التأويل الذي تورطت فيه كثير من الفرق الإسلامية، خاصة المعتزلة بتأويلاتهم العقلية، والشيعية الغلاة بتأويلاتهم الباطنية، ومن هنا رأينا كيف برهن ابن الوزير على عدم الحاجة إلى علم الكلام بكثير من الأدلة البراهين، وكيف أكد على ثبات الصحابة وقوة اعتقادهم، بينما لا يسلم المتكلمون والجدليون من طروء الشبهات على معتقداتهم.

ولم يقع بين الصحابة والتابعين من الخلاف والاختلاف مثل ما وقع بين الفلاسفة

والمتكلمين والجدليين الذين اختلفوا في كثير من البديهيات كالتواتر والتحسين والتقييح وأفعال العباد والقضاء والقدر، والخير والشر وغير ذلك، ويكفيها - كما يقول ابن الوزير - أن نقف على كلام الطائفة الواحدة منهم بعضهم في بعض، وما فيه من وصف كل منهم الآخر بالكفر والبدعة، للاقتناع بعدم جدوى علم الكلام وبأساليبه المتلوية غير الدقيقة.

ولم يغب الموقف النقدي لابن الوزير، في مباحث الإلهيات حيث أنه مثل أهل السنة والجماعة - يقدم النقل على العقل - ويستخدم العقل المسترشد بهدى الدين في فهم النقل، ويؤمن بأن النقل الصريح الصحيح لا يتعارض مع العقل الصحيح، الذي لم تلوثه مقالات الفلاسفة ولا أساليب الجدليين.

مما دفعه إلى التنقيب في القرآن الكريم عن الأدلة الصحيحة على إثبات وجود الله تعالى بعد أن رفض أدلة المتكلمين المتهافته وبراهين الفلاسفة المفتعلة، وبعد أن أتى بالأدلة والبراهين على عدم صحتها ونقدها نقدا لاذعا.

فوجدناه يكشف عن أدلة مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مثل: دليل الفطرة، ودليل الأنفس، ودليل الآفاق، ودليل المعجزة، وعلى الرغم من أنها أدلة مستمدة من نصوص القرآن الكريم، إلا أنها - كما بين ابن الوزير - تتطابق مع العقل السليم وتتوافق مع الفطرة البسيطة وتقنع العامى البسيط، كما ترضى العالم المتعمق. ومن هنا كان اكتشاف ابن الوزير الفطرة التي فطر الله الناس عليها، متضمنة سبعة أمور هي:

١- إثبات العلوم الضرورية التي يتبنى الإسلام ثبوتها.

٢- ثبوت الرب عز وجل.

٣- توحيده سبحانه وتعالى.

٤- كماله بأسمائه الحسنی.

٥- ثبوت النبوات وصحتها في الجملة.

٦- ترك الابتداع في دينهم بالزيادة على ما جاء فيه والنقص منه.

ووجد ابن الوزير أن الستة الأولى مجموعها هو دين الإسلام الذي فطر الله عباده على معرفته، والخلاف في كل واحد منها كفر مجمع عليه. والأدلة عليه جلية وفاقية بين

المسلمين، ولا يوجد أحوط منها ولا أولى، وأما السابع، وهو عدم الزيادة والنقص في الدين، فهو العصمة من البدع المفرقة بين المسلمين، وهو لاحق بما قبله في ثبوت الفطرة.

وقد رأينا كيف ربط ابن الوزير بين الأدلة على وجود الله تعالى، والمستمدة من القرآن الكريم، حيث جعل كل منها تصدق الأخرى فضلا عن دلالتها بنفسها على وجود الله سبحانه وتعالى.

وفي الحقيقة فطريقته في الاستدلال على وجود الله نجدها عند كثير من المفكرين السابقين، خاصة منهم الذي يصدر عن مباشرة عن القرآن الكريم ونصوصه البيّنات الواضحة في كثير من أهل الحديث والأصوليين كابن تيمية، وهذه الطريقة عندهم عرفت بطريقة "الاعتبار" وهو اتجاه عقلي يتتبع مخلصا بروح القرآن، ونصه مع سلامة الفطرة، وهي الطريقة التي رد بها المخلصون على كل من المتكلمين والفلاسفة لوضوحها وبداهتها، واستساغتها عند العامة والخاصة، وقربها من الفطرة السليمة والبداهة السهلة.

ولكن فضل ابن الوزير هنا يظهر واضحا في قدرته النقدية الجلية، حيث هو يدعم هذه الأدلة الشرعية المسمدة من النصوص بتحليلات عقلية دقيقة، واستنباطات يحمدها عليها خاصة وأنه يتوقف عند كل دليل، حيث يدعمه من ناحية بالكثير من الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة، ثم يستنبط منه كثيرا من الاعتبارات الجديرة بالتأمل، مما يعطى هذه الأدلة قوتها، ويوضح جوانب الإعجاز فيها، خاصة وأن للقرآن الكريم أوجه من الإعجاز لا تبين إلا لذوى العقول الراجحة، ولا تكشف عن مكنونها إلا للمخلصين من علماء هذه الأمة.

وقد اتضح لنا أيضا موقف ابن الوزير من الصفات الإلهية، فكما أن العقول تعجز عن معرفة ذات الله تعالى، على جهة التصور والتفصيل، أو على جهة الإحاطة على حد علم الله تعالى، فإنها تعجز عن معرفة حقائق صفاته وكميات تعلقها بذاته.

وقد رأى ابن الوزير أن مخالفة هذه القاعدة هو الأساس الذي أدى إلى حدوث المشكلات والبدع المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته وأسمائه، وأكدت هذه الحقيقة السنة النبوية الشريفة التي نهت عن التفكير في ذات الله تعالى وحثت على التفكير في آلائه.

ومن هنا كان تأكيد ابن الوزير على أن معرفة العامة التي لا تنعقد شرائط اليقين إلا بها
ثلاثة:

١- إثبات الصفة باسمها من غير تشبيه.

٢- نفي التشبيه عنها من غير تعطيل.

٣- الإيأس من إدراكها ومن ابتغاء تأويلها.

ولذلك أكد ابن الوزير على مذهب السلف في اعتقادهم في الصفات أنه يجب على
المسلم هنا سبعة أمور تعرضنا لشرحها عند ابن الوزير هي:

١- التقديس.

٢- التصديق.

٣- الاعتراف بالعجز.

٤- السكوت.

٥- الإمساك.

٦- الكف.

٧- التسليم.

وقد شرح باستفاضة وعمق هذه الأصول السبعة التي يجب على المسلم إتباعها حيث
تمثل السبيل الأسلم والطريق الأحوط للعقائد الإيمانية الصحيحة.

وابن الوزير هنا يتبنى "المنهج الجملي" في العقائد، بل في الأسماء والصفات، لأنها من
الأمر الخبرية المتفق على الاعتقاد الجملي فيها، وقد حكى هذا الاتفاق عن شيخ الإسلام
ابن تيمية في أثناء حديثه عن الفرق بين الاختلاف في الأحكام العملية والاعتقادية، وأن
الخوض في تفاصيل العملية جائز، بخلاف القولية، فيكفي فيها الإقرار الجملي.

ولا ننسى - وهذا قد وضحناه كثيرا - أن الفطرة وما جبلت عليه تلعب دورا كبيرا في
الإقرار بمعرفة صفات الله تعالى، وعلى توحيد الأسماء والصفات، ويلعب مفهوم الفطرة
- كما مر بنا - دورا هاما عند ابن الوزير في هذه المعرفة.

ولم يقتصر دور ابن الوزير في منهجه النقدي على مجرد الهجوم على علماء الكلام

ومذاهبهم بنقض أفكارهم وبيان تهافت مناهجهم، من أجل توضيح مذهب أهل السنة، وتأييده اعتماداً على النصوص الدينية بشكل مباشر، بل تضمن منهجه النقدي محاولة مخلصاً وجادة تجاه التوفيق بين مختلف الفرق الكلامية الإسلامية، خاصة بين الأشاعرة والمعتزلة، وهم يمثلون غالبية المسلمين ويمثل مذهبهم القاسم الكبير والعريض لعامة المسلمين.

هذا الاتجاه الإيجابي لمحاولة ابن الوزير إيجاد مساحة مشتركة بين مختلف الفرق الإسلامية المتعارضة يكاد يكون فيها ابن الوزير غير مسبوق، وهو هنا يحاول تأكيد روابط العقيدة الإسلامية بين المسلمين ومد جسور الوفاق بين مدارسهم العقائدية، حيث أنهم خير أمة أخرجت للناس.

ولذلك وجدناه يحاول أن يزيل التعارض وما يشبه الاختلاف بين المدرستين - الأشاعرة والمعتزلة - فيما يتصل بمسائل عقائدية هامة متصلة بإرادة الله تعالى وقدرته على هداية العصاة وكذلك تأكيد الفرق الإسلامية على حكمة الله تعالى في خلقه وإيجاده، ومسألة الجبر والاختيار والقضاء والقدر، وغيرها من المسائل العقائدية الهامة التي أدت إلى فرقة المسلمين واختلافهم.

وفي قواعد العقائد عن ابن الوزير والتي حاولنا الكشف عنها في كثير من مؤلفاته ورسائله وجدناه يتابع منهج أهل السنة وأصحاب الحديث والسلف الصالح، حيث يجعل من معيار الحديث النبوي الشريف "ما أنا عليه وأصحابي" معياراً ثابتاً يصدر عنه ويعود إليه في كل ما يتصل بالعقائد الإسلامية والأصول الشرعية.

وذلك يقتضى - في نظر ابن الوزير - أن أى فرقة تنكبت منهج الاستدلال بالكتاب والسنة - كما هو منهج الصحابة والتابعين - إلى منهج أهل الابتداع والأهواء، أهل الكلام، كالاستدلال بالحدوث والأكوان، على وجود الله تعالى - مثلاً - فليسوا من أهل السنة، حيث أن الفطرة - كما يرى ابن الوزير - من أوضح الأدلة على وجود الله سبحانه، مع طريقة القرآن الكريم التي عرضنا لها عنده.

ومن هنا فقد كان الميزان التي توزن به جميع الأقوال والأعمال والاعتقادات، وجميع الفرق والمذاهب "ما أنا عليه اليوم وأصحابي". فلا يكفى أحداً من الناس أو فرقة من

الفرق أن تدعى النجاة حتى تعرض نفسها وأقوالها وأعمالها واعتقاداتها على هذا الميزان، كما لا يكفي أحدا أن يستدل بالكتاب والسنة حتى يقف على فهم الصحابة - رضوان الله عليهم - لهذين المصدرين: الكتاب والسنة.

ولذلك لم يكن غريبا أن يتخذ ابن الوزير من منهج أهل السنة والجماعة أو السلف الصالح منهجا وحيدا لمعرفة العقائد الإسلامية، وتأكيداتها، والدفاع عنها، ويتميز هذا المنهج بوضوحه، ووحدة مصدره المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، كما يمتاز بأنه منهج واحد لا اختلاف فيه بين أتباعه القدماء والمحدثين.

فقد امتاز منهج أهل السنة في مسائل الدين وفروعه، بخصائص جعلتها أكثر موافقة للحق وإصابة له أجهلنا بعضا من خصائصها، وهي متمثلة جميعا عند أئمة أهل السنة مثل الإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية وتلاميذه، كما هي عند ابن الوزير الذي سار على هديهم في التأسى والإقتداء، كما يمكننا أن نتبين نفس المنهج العقدي عند تلاميذ ابن من بعد الإمام الصنعاني والإمام الشوكاني، دون اختلاف كبير.

وقد وجدنا أن الخصائص العامة لهذا المنهج متمثلة في :

١- وحدة المصدر.

٢- منهج توقيفي.

٣- تجنب الجدل والخصومات في الدين.

٤- اتفاق السلف في مسائل العقيدة.

٥- منهج وسط.

ومن هنا لم يكن غريبا أن يسوق ابن الوزير الأدلة والبراهين العقلية والنقلية على صحة مذهب أهل السنة الذي هو مذهب أهل السلف، بل يحشد كل مؤلفاته خاصة "العواصم والقواصم" و"إيثار الحق" و"ترجيح أساليب القرآن" بالأدلة والبراهين والآيات التي لا حصر لها فضلا عن السنة الصحيحة، على صحة وصدق ذلك المنهج الواضح الذي يسير عليه أهل السنة والذي أوقف حياته ومؤلفاته لنصرته.

ومن هنا فقد انتهينا إلى أن ابن الوزير كان فيما ارتآه من آراء وما اتخذ من مواقف

موافقا لأهل السنة.

وظهر ذلك في مؤلفاته والتي تمثل مرجعية دينية ثابتة، يصدر عنها ابن الوزير، وعامة أهل السنة، وهى القواعد المنهجية التى توحد بين أهل السنة قديما وحديثا. وهو يطبق هذه القواعد فى كل مؤلفاته، خاصة فى ممارسته لها - حين يناقش خصومه ومناظرهم - فى مختلف المسائل العقائدية. أما قواعد المنهج العقدى عنده فقد ظهرت فى مؤلفاته خاصة موسوعته الأصولية "العواصم والقواصم" وملخصه "الروض الباسم" و "إيثار الحق على الخلق" فضلا عن مخطوط "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" (*).

وقد أتينا بالأدلة النقلية والعقلية التى كان يسوقها ابن الوزير لتأكيد صحة هذه القواعد، فقد كان الوزير دقيقا فى توضيح مصطلحاته الأصولية الخاصة بهذه القواعد، ولذلك تمكنا من صياغة معانيها عنده - وعند أهل السنة - كما أتى بكثير من الأدلة النقلية الخاصة بكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة - وقد كان له مؤلف كبير فى علم الحديث - لإثبات صحة هذه القواعد وتأكيد صحتها، ثم يستشهد بأقوال الصحابة والتابعين وإجماع العلماء السابقين من السلف الصالح. ولم ينس أن يدعم كل ذلك - وهو صاحب المنهج النقدي - بالأدلة العقلية الاستنباطية على صحة ما تذهب إليه نصوص الشريعة الواضحة، وهو فى أثناء ذلك لا يعدم أن يورد الفوائد الدينية والدينية التى تترتب على هذه القواعد وضرورة التمسك بها، ويرد فى أثناء ذلك على خصومه - وخصوم أهل السنة - ممن ينازعون فى هذه القواعد، أو يسلكون فى اعتقادهم على خلافها، موردا كثير من الإشكالات عليهم، والاعتراضات التى لا يمكن دحضها، مبينا أن قواعد العقائد عند أهل السنة والجماعة تحقق للإنسان المسلم اليقين الأعمق والأمان والمطلق، فضلا عن السعادة فى الدارين.

وقد كان تطبيق ابن الوزير لهذه القواعد أثرا كبيرا، حيث نجدها مبثوثة فى كل مؤلفاته ورسائله، وفى ثنايا ردوده وإجاباته، بل إننا لم نستخلص هذه القواعد النظرية إلا من تطبيقاتها العملية، وممارسته لها فى مناقشاته ومحاوراته لمختلف الفرق والمذاهب والأقوال التى كان يرد عليها أو يفندوها ويدحضها، فمعظم مؤلفات ابن الوزير - كما مر بنا - هى ردود على حملات من النقد والمعارضة والإشكالات التى وردت عليه من خصومه

(*) قام الباحث بتحقيق المخطوط فى دراسة مستقلة.

ومخالفه، خاصة الزيدية والذين يمثلون في اليمن حينئذ البيئة الفكرية والدينية السائدة والمسيطرة.

وإذا كانت بعض القواعد العقدية التي استخلصناها عنده أوضح وأعمق من البعض الآخر، فهذا يعود في الحقيقة إلى أن ابن الوزير لم يكن يخلق المسائل أو يفترض الموضوعات الدينية التي يبحثها، بل كان يناقش ويمحص وينقد، بكل الإشكالات والاستفسارات التي يعترض بها عليه، وعلى أهل السنة في زمنه. فهو - غالباً - لا يتوقف إلا عند المشكلات الأصولية المثارة في العصر والبيئة الدينية والثقافية التي يعيش فيها، ولذلك وجدنا إسهابه الشديد وتحليله العميق لبعض هذه القواعد دون بعض.

أما أهم قواعد المنهج عند ابن الوزير، فهي :

- ١- "الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسنة"
 - ٢- "اشتمال الكتاب والسنة على أصول الدين: دلائله ومسائله"
 - ٣- "لا نسخ في الأخبار، ولا في أصول الدين"
 - ٤- "رد التنازع إلى الكتاب والسنة"
 - ٥- "درء التعرض بين العقل والنقل"
 - ٦- "حجية فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة"
 - ٧- "ظواهر النصوص مطابقة لمراد الشارع"
 - ٨- "الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم"
- أما أهم التوصيات التي يمكن القيام بها فيه: أولاً: دراسة ابن الوزير كمحدث من قبل قسم الشريعة.

ثانياً: دراسة محاولة ابن الوزير للتوفيق بين مختلف الفرق الإسلامية.

ثالثاً: دراسة موقفه من التأويل في دراسة مستقلة حيث إنه أصل لقواعد منهجية في التعامل مع قضية التأويل في مجال الدراسات الإسلامية.

وهكذا اتضح لنا أن ابن الوزير لم يكن مجدداً للدين الإسلامي في اليمن في زمنه

فحسب بل كان مجدداً في العالم الإسلامي، ساعد على نشر مذهب أهل السنة والجماعة والدفاع عنه دون تعصب اعتماداً على المنهج العملي، متوسلاً إلى كل ذلك بمنطق العقل الإنساني الفطري الذي لم تلوثه أساليب المتكلمين ولا طرائق الجدليين.

ولذلك فمن أفنى معظم حياته في الدفاع عن سنة رسول الله - ﷺ - مع نشر العلوم الشرعية، وتأصيلها على أسس اجتهادية، من كانت هذه حاله، فهو جدير بدراسة حياته وتحقيق مؤلفاته، واستخلاص قواعد العقائد عنده، وهي التي تمثل من الدين جوهره وحقيقته، فجزاه الله خيراً عن الإسلام والمسلمين، وجعل أعماله ومؤلفاته في ميزان حسناته.

المصادر

أولاً: المصادر العامة:

أ- القرآن الكريم.

ب- كتب التفاسير:

* ابن كثير (أبى الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقى).

تفسير القرآن العظيم: تحقيق البنا وزميله. دار الشعب بالقاهرة. بدون تاريخ.

* البغوى (أبى محمد الحسين بن مسعود البغوى).

عالم التنزيل: حقه وخارج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعه، وسليمان مسلم الخرشى، ط. دار طيبة للنشر والتوزيع.

* القرطبى (أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى).

تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن: دار الشعب القاهرة.

ج- كتب السنة:

* ابن الأثير (أبى السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزرى).

جامع الأصول فى أحاديث الرسول: حقق نصوصه، وخارج أحاديثه، وعلق عليه:

عبد القادر الأرناؤوط. مكتبة الحلوانى ومطبعة الملاح ومكتبة البيان دمشق.

* ابن حبان (الحافظ أبى حاتم بن حبان أحمد التميمى).

صحيح ابن حبان: تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. مطبعة المجد عام ١٣٩٠ هـ.

* ابن ماجه (الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى)

سنن ابن ماجه: تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ط. دار الفكر مصر بدون تاريخ.

* الإمام أبى بكر بن أحمد بن عمرو ابن أبى عاصم.

كتاب السنة: دار الصحيحين للنشر والتوزيع، الرياض.

* أبو داود (الإمام الحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي).

سنن أبى داود: ومعه كتاب معالم السنن للخطابى، إعداد وتعليق عزت عبيد وعادل السيد ط. دار الحديث، بيروت - لبنان.

* أبى داود الطيالسى.

مسند أبى داود الطيالسى: دار الكتاب اللبنانى - دار التوفيق.

* أحمد بن حنبل (الإمام)

كتاب السنن: تحقيق وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصارى، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - السعودية بالمدينة المنورة وبذيله تعليق المغنى على الدارقطنى، للمحدث العلامة أبى الطيب محمد هاشم [] الحق العظيم آبادى ط. دار المحاسن للطباعة.

* أحمد عبد الرحمن البنا.

الفتح الربانى: لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى، مع مختصر شرح بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى ط. دار إحياء التراث العربى - بيروت.

* البخارى (الإمام).

صحيح البخارى: بتحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز، وخدمة محمد فؤاد عبد الباقي

ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية دار المعارف، القاهرة، عام ١٣٩٠ هـ

* البيهقى (الإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى).

السنن الكبرى: وفي ذيله الجوهر النقى، ط. دار المعرفة، بيروت - لبنان.

* الترمذى (الحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى).

سنن الترمذى بتحفة الأحوذى: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط ٢ عام ١٣٨٤ هـ.

* الدارمى (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهران الدارمى).

سنن الدارمى: ط. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

* العسقلانى (الإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى).

فتح البارى شرح صحيح البخارى: رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبد الباقي ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

* مالك (الإمام)

* الموطأ طبعة الحلبي، مصر بدون تاريخ.

* مسلم (الإمام الحافظ مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري).

صحيح مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. توزيع الإفتاء عام ١٤٤ هـ.

* النسائى (الإمام الحافظ أحمد بن شعيب بن على الشهير بالنسائى)

سنن النسائى: شرح الحافظ جلال الدين السيوطى، وحاشية الإمام السندى، اعتنى به ورقمه وصنع فهرسه: عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب.

د - كتب السيرة:

* ابن سعد.

السنن الكبرى، دار صادر. بيروت.

* ابن كثير (أبى الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقى).

السيرة النبوية: ط. دار المعرفة، بيروت عام ١٣٩٥ هـ.

* ابن هشام.

السيرة النبوية: مع شرح أبى ذر الحشنى، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه همام عبد الرحمن سعيد ومحمد بن عبد الله أبو صعيليك، ط مكتبة المنار، الأردن - الزرقاء.

ثانياً: المخطوطات والمصورات:

* ابن الوزير (محمد بن إبراهيم الوزير).

ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان: بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء رقم ١١٩، ونسخة في الأوقاف في صنعاء رقم ٧١٨، ونسخة بمكتبة آل الوزير بالسرا من صنعاء.

الحسام المشهور في الذب عن الإمام المنصور: صنعاء المكتبة الغربية رقم ١٢٠ - ١٣٠ مجاميع.

ديوان المرتضى: صنعاء، مكتبة الجامع الغربية رقم ٩٦ - ١١٩ مجاميع.

* إبراهيم بن محمد بن القاسم الشهاوى.

طبقات الزيدية: فرغ من تأليفه سنة ١١٣٤ هـ ، صنعاء المكتبة الغربية رقم ٢٦٤ تاريخ.

* أبى الحسن على بن أبى بكر الخوارزمى.

العسجد المسبوك فيمن تولى اليمن من الملوك: مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم ٧٠ صورة، عنه مخطوطة تركيا.

* أبى القاسم الحسين بن الحسن المؤيدى.

الزيادات: صنعاء المكتبة الغربية رقم ١٣٠ فقه.

* أحمد بن صالح بن أبى الرجال.

مطلع البدور ومجمع البحور: صنعاء مكتبة الجامع الشرقية رقم ١١٢ وتوجد نسخة منه فى مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ميكروفيلم.

* أحمد بن عبد الله بن أحمد الوزير.

تاريخ بنى الوزير: صورة مصورة عن ميكروفيلم رقم ٦ بمعهد المخطوطات العربية.

* عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني.

بهجة الزمن فى تاريخ اليمن: يوجد بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى وقد طبع عام ١٩٦٥م بتحقيق مصطفى حجازى.

* عبد الرحمن بن الحسن العلوى.

تحفة الزمن بذكر سادات اليمن: صنعاء المكتبة الغربية رقم ١٠٦ فقه.

* الإمام القاسم بن محمد بن على.

الأساس فى عقائد الأكياس: يوجد فى قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم ٣٠٧.

* محمد بن على الزحيف.

كتاب العزلة: وقد طبع بتحقيق إسماعيل الأكوغ، صنعاء مكتبة الجامع الغربية رقم ١٦٥ الشرقية ١٤.

* محمد بن عبد الله أبى علامة.

التحفة العنبرية فى المجددين من أبناء خير البرية: صنعاء، المكتبة الغربية رقم ٥٦٥٧ تاريخ.

* محمد بن يعقوب الشهرى ببهاء الدين الجندى.

السلوك فى طبقات العلماء والملوك: بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ميكرو فيلم رقم ٣٠٨ تراجم وتاريخ اليمن إلى سنة ٧٢٤ هـ.

* الهادى بن إبراهيم الوزير.

الإرشاد الهادى إلى عقائد الزيدية: صورة بدار الكتب المصرية رقم ٥٨٧ عقائد تيمورية.

* الهادى بن صارم الوزير.

تاريخ بنى الوزير صنعاء: مكتبة الجامع الغربية رقم ٤١ مجاميع.

ثالثاً: المصادر والمراجع المطبوعة:

* الأشعرى (الإمام أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى).

الإبانة عن أصول الديانة: حققه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط. مكتبة دار البيان دمشق عام ١٤٠١ هـ.

مقالات الإسلاميين: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

* الأصبهاني (الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله)

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: دار الكتاب العربي

* الأمدي (سيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الأمدي)

غاية المرام في علم الكلام: تحقيق د. حسن محمود عبد اللطيف مطابع الأهرام التجارية
بالقاهرة عام ١٩٧١م.

الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب: تحقيق إسماعيل الأنصاري توزيع الإفتاء.

هدية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى: مؤسسة مكة للطباعة والإعلام.

* الإيجي.

المواقف: تحقيق د. أحمد المهدي، دار الحمamy للطباعة.

* إبراهيم اللقاني. جوهرة التوحيد: مع حاشيتها: تحفة المرید، للشيخ إبراهيم بن محمد
الباجوري مطبعة الاستقامة، القاهرة.

* ابن الأثير (أبي الحسن علي بن محمد الجزري)

أسد الغابة في معرفة الصحابة: تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض. دار الكتب
الحديثة.

* جامع الأصول في أحاديث الرسول: خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط مطبعة
الملاح.

* ابن أبي يعلى (القاضي أبي الحسين بن أبي يعلى)

طبقات الحنابلة: بيروت دار المعرفة لبنان.

* ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية)

الاستقامة: تحقيق د. محمد رشاد سالم الرياض عام ١٤٠٤ هـ.

الإيمان: صححه وعلق عليه محمد خليل هراس دار المطبعة المحمدية بالأزهر.

إقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: تحقيق د. ناصر بن عبد الكريم العقل شركة العبيكان للطباعة والنشر بالرياض عام ١٤٠٤ هـ.

بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية: تحقيق ودراسة موسى بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم.

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: السعودية مكة المكرمة عام ١٣٩٢ هـ.

التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات. تحقيق محمد بن عودة العدوى.

درء تعارض العقل والنقل: تحقيق د. محمد رشاد سالم جامعة الإمام محمد بن عبد العزيز عام ١٤٠٣ هـ.

الرد على المنطقيين: دار المعرفة بيروت.

شرح حديث النزول: تحقيق محمد بن عبد الرحمن الخميس دار العاصمة بالرياض.

مجموعة الرسائل والمسائل: علق عليها وصححها جماعة من العلماء دار الكتب العلمية بيروت عام ١٤٠٣ هـ.

مجموعة الفتاوى: جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم النجدي مكتبة المعارف صورة عن الطبعة الأولى عام ١٣٩٨ هـ.

منهاج السنة: تحقيق د. محمد رشاد سالم جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض عام ١٩٦٩ م.

نقد المنطق: تحقيق الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة مطبعة السنة المحمدية عام ١٩٥١ م.

* ابن الجوزي (الإمام عبد الرحمن)

تلبيس إبليس: تقديم وتحقيق محمود مهدي الأستانبولي بيروت عام ١٤٠١ هـ.

القرامطة: تحقيق محمد الصباغ المكتب الإسلامي ط ٤ عام ١٣٩٧ هـ.

زاد المسير في علم التفسير: المكتب الإسلامي.

* ابن الجارود.

المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ: دار القلم لبنان.

* ابن حزم الأندلسي.

الفصل في الملل والأهواء والنحل: مطبعة صبيح مصر.

* ابن حنبل (الإمام أحمد).

الرد على الزنادقة والجهمية: ضمن عقائد السلف للدكتور على سامي النشار منشأة المعارف بالإسكندرية عام ١٩٧١ م.

* ابن خلدون (عبد الرحمن).

المقدمة: المكتبة التجارية مصر.

* ابن خلكان (أبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان)

وفيات الأعيان وأنباء الزمان: دار الثقافة بيروت.

* ابن دقيق العيد (تقى الدين).

إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: تحقيق طه سعد. مطابع دار الشعب بالقاهرة عام ١٣٩٦ هـ.

مدارج السالكين: تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي بيروت عام ١٩٧٢ م.

* ابن رجب الحنبلي.

الذيل على طبقات الحنابلة: تصحيح محمد حامد الفقي مطبعة السنة المحمدية مصر.

* ابن رشد.

مناهج الأدلة في عقائد الملة: تحقيق د. محمود قاسم، الأنجلو المصرية عام ١٩٦٨ م.

* ابن السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي)

جامع الجوامع: إحياء الكتب العربية.

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: قدمه وضبطه الشيخ خليل الميس. دار الكتب

العلمية بيروت لبنان.

المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

* ابن عساكر الدمشقي.

تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: دار الكتاب العربي بيروت عام ١٣٩٩ هـ.

* ابن قتيبة (أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة)

تأويل مختلف الحديث: تصحيح محمد زهدى النجار. دار الجليل، بيروت عام ١٩٧٣ م.

* ابن قيم الجوزية (الإمام محمد ابن أبي بكر بن أيوب).

إجماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: بيروت دار الكتب العلمية عام ١٤٠٤ هـ.

أعلام الموقعين عن رب العالمين: تقديم طبه عبد الرؤوف سعد دار الجليل لبنان، عام ١٩٧٣ م.

الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي: المطبعة السلفية مصر عام ١٤٠٠ هـ.

حادي الأرواح مطابع الرجوى بالقاهرة.

زاد المعاد في هدى خير العباد: تحقيق شعيب عبد القادر الأرنؤوط مؤسسة الرسالة بيروت عام ١٣٩٩ هـ.

الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة: تحقيق د. على بن محمد الدخيل الله. الرياض عام ١٤٠٨ هـ.

طريق الهجرتين وباب السعادتين: المطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٣٧٥ هـ.

الفوائد. بيروت ط ٢، عام ١٣٩٣ هـ.

الكافية الشافية في الإنتصار للفرقة الناجية: الرياض بدون تاريخ.

مفتاح السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: دار الكتب العلمية. بيروت.

* ابن كثير (الحافظ أبي الفداء بن كثير الدمشقي).

البداية والنهاية: طبعة بيروت، عام ١٣٩٨ هـ.

* ابن المرتضى (أحمد بن يحيى بن المرتضى).

طبقات المعتزلة: دار المنتظر. بيروت.

* ابن منظور.

لسان العرب: دار صادر، بيروت.

* ابن الوزير (محمد بن إبراهيم).

إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد. بيروت، ط

٢ عام ١٩٨٧ م.

البرهان القاطع في معرفة أو إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع: المطبعة

السلفية بالقاهرة عام ١٣٤٩ هـ تحقيق عبد الكريم الخطيب دار المأمون للتراث. دمشق.

ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان: طبعة الجمعية العلمية الأزهرية المصرية

عام ١٣٤٩ هـ.

تلقيح الأنظار في علوم الآثار: مع شرحه وتوضيح الأفكار للصنعاني، مصر مكتبة

الخانجي عام ١٣٦٦ هـ.

الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: المطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٣٨٥ هـ.

العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: حققه وضبط نصه وخرج

أحاديثه شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة ط ٢ بيروت عام ١٩٩٢ م.

* الإمام أبو محمد هبة الله بن سعد.

مرآة الجنان وعيرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: دار الكتاب

الإسلامي، القاهرة.

* أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري.

المستدرک علی الصحیحین: بیروت.

* أبى الفرج الأصفهانى.

مقاتل الطالبيين: شرح وتحقيق السيد صقر. دار المعرفة بيروت.

* أبى القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائى.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: تحقيق د. أحمد سعيد حمدان، الرياض دار
طبية للنشر والتوزيع بدون تاريخ.

الناسخ والمنسوخ: الحلبي ط ٢، مصر عام ١٨٧ هـ.

* أحمد بن قاسم العبادى الشافعى.

الآيات البينات: على شرح الجوامع لجلال الدين محمد بن أحمد المحلى. ضبطه وخرج
آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت.

* أحمد بن يحيى بن المرتضى.

البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: ويلىه كتاب جواهر الأخبار والآثار
للعلامة محمد بن يحيى الصعدي. مطبعة السعادة بمصر.

* أحمد حسين شرف الدين.

اليمن عبر التاريخ: ط ٢ عام ١٤٠٠ هـ.

* أحمد محمد الشامى.

رياح التغيير: ط عام ١٤٠٥ هـ.

* البخارى (الإمام محمد بن إسماعيل البخارى)

أفعال العباد: تحقيق عبد الرحمن عميره، دار عكاظ، ط ٢.

* الباقلانى (أبى بكر محمد بن الطيب الباقلانى)

إعجاز القرآن: تحقيق السيد أحمد صقر. دار المعارف بمصر ط ٣ عام ١٩٧١ م.

* البغدادى (أحمد بن على الخطيب البغدادى)

الرحلة فى طلب الحديث: تحقيق د. نور الدين عز.

تاريخ بغداد: بيروت.

* البغدادي (عبد القاهر بن طاهر البغدادي)

الفرق بين الفرق: تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. مطبعة المدنى بالقاهرة.

* البيهقي (الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين البيهقي)

الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث: تحقيق أحمد عصام الكاتب. بيروت عام ١٤٠١ هـ.

الأسماء والصفات: خرج أحاديثه وعلق عليه عبد الله بن محمد الحاشدى، مكتبة السوادى للتوزيع.

دلائل النبوة: تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة دار النصر عام ١٣٨٩ هـ.

المدخل إلى السنن الكبرى: تحقيق د. محمود ضياء الرحمن الأعظمى. دار الخلفاء للكتاب الإسلامى.

* البيضاوى (القاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوى)

نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول: الشيخ جمال الدين الأسنوى، عالم الكتب بالقاهرة.

* التفتازانى (سعد الدين).

شرح العقائد النسفية، مطبعة كردستان العلمية، بمصر عام ١٣٢٩ هـ.

* التهانوى (أحمد العثمانى التهانوى)

قواعد فى علم الحديث: تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب ط ٢ عام ١٣٩٢ هـ.

* تقى الدين محمد بن أحمد الحسينى الفارسى المكى.

العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين: مؤسسة الرسالة، بيروت.

* الجرجانى (الحافظ أبى أحمد عبد الله بن عدى الجرجانى)

الكامل فى ضعفاء الرجال: دار الفكر.

مد عبد الحميد موسى .

ث العلمى عبد العرب: دار الكتاب اللبنانى، بيروت عام ١٩٧٢ م.

... - نام الحرمين)

الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: تحقيق د. محمد يوسف موسى، وعلى عبد المنعم عبد الحميد. مطبعة السعادة، مصر عام ١٣٦٩ هـ.

البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع: مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٣٩٩ م.

البرهان في أصول الفقه، حققه وقدمه د. عبد العظيم الديب.

الشامل: تحقيق ج. على سامى النشار وآخرين، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٦٩ م.

العقدية النظامية في الأركان الإسلامية: تحقيق أحمد حجازى السقا دار الشباب عام

١٣٨٩ هـ.

الكافية في الجدل: تحقيق د. فوية حسين محمود، مطبعة الحلبي مصر عام ١٣٨٨ هـ.

لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة: تحقيق د. فوية حسين محمود، المؤسسة

المصرية للتأليف والنشر عام ١٣٨٥ هـ.

* الحاكمى (الإمام حافظ بن أحمد الحاكمى)

معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد: تحقيق محمد صبحى

ابن حسن هلاف. دار ابن الجوزى.

* د. حسين عبد الحميد رشوان.

العلم والبحث العلمى: المكتب الجامعى بالإسكندرية.

* الذهبى (الحافظ أبى عبد الله محمد بن عثمان الذهبى).

تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام: مكتبة القدس.

تذكرة الحفظ: دار إحياء التراث ط ٤ بيروت عام ١٩٥٨ م.

سير أعلام النبلاء: تحقيق نذير حمدان وآخرون، خرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط

بيروت عام ١٤٠١ هـ.



feqhweb.com

'اعتدال في نقد الرجال: تحقيق على محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت لبنان.
خر الدين).

نكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: وبذيله تلخيص
المحصل لنصير الدين الطوسي: تقديم طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
* الزبيدي (السيد محمد مرتضى)

تاج العروس: طبعة دار صادر، بني غازي ليبيا عام ١٩٦٦ م.

* الزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي).

البحر المحيط في أصول الفقه: بتحريه الشيخ عبد القادر عبد الله العاني وراجعه د.
عمر سليمان الأشقر ط ٢ دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع بالگردقة.

* الزمخشري (جار الله أبي القاسم).

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تحقيق الشيخ
عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض.

* السبكي (عبد الوهاب).

طبقات الشافعية الكبرى: تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحول دار
إحياء الكتب العربية.

* السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن).

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: بيروت عام ١٩٠٢ م.

* د. السيد رزق الحجر.

ابن الوزير ومنهجه الكلامي: الدار السعودية للنشر والتوزيع عام ١٩٨٦ م.

نقد منطق أرسطو بين المسلمين ومفكرى الغرب: مكتبة الزهراء، القاهرة عام

١٩٨٨ م.

* سيد قطب.

في ظلال القرآن: دار الشروق ط ٤ عام ١٣٩٧ هـ.



feqhweb.com

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن).

علوم القرآن: مطبعة حجازى بالقاهرة.

ة فى طبقات اللغويين والنحاة: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة

العصرية، بيروت.

* الشاطبي (أبى إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي).

الاعتصام: تعريف محمود رشيد رضا. المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة

بمصر.

* الشريف الرضى.

نهج البلاغة: مع شرح الإمام محمد عبده. مؤسسة الأعلمی للمطبوعات، بيروت.

* الشهرستاني (عبد الكريم)

نهاية الإقدام فى علم الكلام: تصحيح الفرد جيوم.

* الشوكانى (الإمام محمد بن على الشوكانى)

إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع: تحقيق د. إبراهيم هلال، دار النهضة العربية بمصر.

دار الاتحاد العربى عام ١٩٧٥ م.

نيل الأوطار شرح منتقى الخيار: الحلبي. مصر.

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: تحقيق د. حسين بن عبد الله العمرى، دار

الفكر المعاصر - دمشق.

* الصعیدی (عبد المتعال)

المجددون فى الإسلام: دار الحماى للطباعة بمصر.

* الصفدى (صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى).

الوافى بالوفيات: باعتناء هلموت ريتز.

* الصنعانى (أحمد بن عبد الله الرازى الصنعانى).

تاريخ مدينة صنعاء: تحقيق حسين العمرى عام ١٩٧٤ م.



feqhweb.com

(محمد بن إسماعيل الأمير).

لأفكار، شرح تلقيح الأنظار: لابن الوزير. تحقيق محمد محيي الدين. طبعة ١٣٦٦هـ.

إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة: حققه وعلق عليه محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن حزم - بيروت.

* الصنعاني (المؤرخ محمد بن يحيى زيارة الصنعاني).

أئمة اليمن: المطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٣٧٦هـ.

* الطبري (أبي عمر يوسف بن عبد البر).

جامع البيان عن تأويل آي القرآن: دار الفكر بيروت.

* عبد الجبار (القاضي).

شرح الأصول الخمسة: تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة. مطبعة الاستقلال مصر عام ١٩٦٥م.

* عبد العزيز المكي.

الحيدة تصحيح: تحقيق الشيخ إسماعيل الأنصاري. دار عمار، الأردن عام ١٤٠٩هـ.

* عبد السلام ابن عباس الوجيه.

أعلام المؤلفين الزيدية: طبعة مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.

* عبد القاهر البغدادي.

أصول الدين: طبع استانبول، تركيا عام ١٣٤٦هـ.

لسان الميزان: صورة عن الطبعة الهندية، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

* د. عبد اللطيف محمد العبد.

التفكير المنطقي بين المنهج القديم والمنهج الجديد: دار العلم للطباعة نشر مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٧٧م.

بى حامد عبد الحميد بن هبة الله مدائنى.
البلاغة: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء التراث العربى للنشر

* العسقلانى (الحافظ أحمد بن حجر العسقلانى).

الإصابة فى تمييز الصحابة: تحقيق طه الزينى. مكتبة الكليات الأزهرية مصر.

بلوغ المرام فى أدلة الأحكام: حققه وقدم له محمد صبحى بن حسن حلاق. قدم له
القاضى محمد إسماعيل العمرانى: طبعة دار ابن تيمية القاهرة.

تهذيب التهذيب: طبعة الهند عام ١٣٢٧هـ.

لسان الميزان: دار إحياء التراث العربى، مؤسسة التاريخ العربى - بيروت - لبنان.

* علاء الدين على بن بلبان الفارسى.

صحيح ابن حبان: بترتيب شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

* القاضى على بن على بن محمد بن أبى العز الحنفى.

شرح العقيدة الطحاوية: تحقيق شعيب الأرنؤوط. مكتبة دار البيان دمشق عام
١٩٨١م.

* عواد بن عبد الله المعتق.

المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها: مكتبة الرشد، الرياض.

* القاضى عياض أبى الفضل.

الشفاء بتعريف حقوق المصطفى: تحقيق على محمد البجاوى، دار الكتاب العربى،
بيروت - لبنان.

* غالب بن على عواجى.

فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام: وبيان موقف الإسلام منها. مكتبة ليلة للنشر
والتوزيع.



feqhweb.com

، حامد محمد بن محمد الغزالي).

، أصول الدين: المكتبة التجارية.

م الدين: دار المعرفة.

إلجام العوام عن علم الكلام: ضمن مجموعة رسائل الغزالي، الحلبي، مصر عام ١٣٠٩ هـ.

فضائح الباطنية: تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر مصر عام ١٩٦٤ م.

فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: تحقيق د. سلمان دنيا، الحلبي مصر عام ١٣٨١ هـ.

قانون التأويل: تحقيق د. سلمان دنيا، دار إحياء الكتب العربية مصر عام ١٩٦١ م.

القسطاس المستقيم: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

المستصفي في علم الأصول: دار صادر المطبعة الأميرية، مصر.

* القاسمي (محمد جمال الدين القاسمي).

دلائل التوحيد: مطبعة جمعية النشر والتأليف الأزهرية. ط ٢ مصر القاضي المسوري.

تيسير المطالب في أمالي السيد أبي طالب: دار مكتبة الحياة.

* القرطبي (أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي).

الاستيعاب في معرفة الأصحاب: تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض، وعادل

أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

* القفطي (أبي الحسن علي بن يوسف القفطي).

إنباه الرواه على أنباه النحاة: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مؤسسة الكتب الثقافية

بيروت. دار الفكر العربي بالقاهرة.

* الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز على الفتوحى.

شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير: تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد

مركز البحوث وإحياء التراث الإسلامى مكة المكرمة.

الزيني.

تيمية ومنهجه الفكرى: بيروت عام [؟]

سينى أبو سعده.

المنهج النقدي عند الباقلاني، القاهرة عام ١٩٩١م.

* محمد الحسين آل كاشف الغطاء.

أصل الشيعة وأصولها: المكتبة الحيدرية ط ١٤، النجف عام ١٣٨٥ هـ.

* محمد خليل هراس.

شرح العقيدة الواسطية: راجعه عبد الرازق عفيفى، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام. ط ٥.

* محمد الخضرى بك.

أصول الفقه: المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

* محمد رشاد خليل.

اعتقاد أهل السنة والجماعة وفقههم أساس معرفة الصحابة وتاريخهم: ضمن بحوث ودراسات فى كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٨ هـ.

* محمد رشيد رضا.

السنة والشيعة: مطبعة المنار مصر عام ١٣٤٧ هـ.

* محمد عجاج الخطيب.

أصول الحديث: (علومه ومصطلحاته) دار الفكر الحديث بيروت عام ١٩٦٧م.

* محمد ناصر الدين الألبانى.

سلسلة الأحاديث الصحيحة: وشىء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف الرياض.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها فى الأمة: تخريج محمد ناصر الدين

الألبانى. مكتبة المعارف - الرياض.



ذهب ومعادن الجواهر: تحقيق محمد محي الدين. مطبعة السعادة بمصر ط ٤.

٣ - ١١٠٠ هـ.

قواعد المنهج السلفي: دار الدعوة بالإسكندرية ط ٢ عام ١٩٨٤ م.

* المقدسي (موفق الدين بن قدامة).

ذم التأويل: تحقيق بدر بن البدر. الدار السلفية، الكويت عام ١٩٨٦ م.

لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد: شرح محمد بن صالح العثيمين. مكتبة الإمام

البخاري.

* المقبل (صالح بن المهدي المقبل اليمني).

العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: مع كتاب الرواح النواضح، مكتبة

دار البيان، دمشق.

* المنذرى (الحافظ).

صحيح الترهيب والترغيب: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي،

بيروت.

* نشوان الحميري.

رسالة الحور العين: تحقيق كمال مصطفى، مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٤٨ هـ.

الحافظ نور الدين على بن أبي بكر الهيثمي.

كشف الأستار عن زوائد البزار على كتب السنة: تحقيق العلامة حبيب الرحمن

الأعظمي. مؤسسة الرسالة.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: دار الكتاب العربي، بيروت.

* النووي (الإمام أبي زكريا محيي الدين النووي)

الأربعين النووية: مع شرحها لعبد الرحمن بن شهاب الدين، الشهرير بابن رجب

الحنبلي ط ٤ الحلبي. مصر عام ١٣٩٣ هـ.



طالين: طبة المكب الإسلامى.

ى (الإمام الحافظ أبى عبء الله الحاكم النسابورى)

اسسءر ءلى الصءىءىن: وبذله التلءىص للءافظ الذهبى. ءار الكءاب العربى؁

بىروء؁ لبنان.



feqhweb.com

الفهرس

١١	المقدمة
١٩	الفصل الأول: حياة ابن الوزير ونشأته العملية
٢٠	أ- عصر ابن الوزير
٣٥	ب- نشأة ابن الوزير وحياته العملية
	ج- خصائص ومميزات ابن الوزير الفكرية والأخلاقية ومنهجه في البحث والمناظرة
٥٢	
٧٢	د- موقف ابن الوزير من سلفية اليمن
٧٧	هـ - مؤلفات ابن الوزير ورسائله
٨٥	تحليل نقدي لأحد مؤلفات ابن الوزير (الروض الباسم)
٩٥	الفصل الثاني: ابن الوزير ومنهجه النقدي
٩٧	ابن الوزير ومنهجه النقدي
١١٢	أ- ابن الوزير وموقفه من علم الكلام والمتكلمين
١٤٢	ب- ابن الوزير وموقفه النقدي من مباحث الإلهيات
١٤٨	١- إثبات وجود الله تعالى
١٦٨	٢- موقف ابن الوزير من الصفات الإلهية
١٩٣	الفصل الثالث: قواعد المنهج عند ابن الوزير
٢٠٧	دراسات حول المنهج

٢١٣	القاعدة الأولى: الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسنة
٢٢٦	القاعدة الثانية: اشتغال الكتاب والسنة على أصول الدين دلائله ومسائله
٢٣٩	القاعدة الثالثة: لا نسخ في الأخبار، ولا في أصول الدين
٢٤٨	القاعدة الرابعة: رد التنازع إلى الكتاب والسنة
٢٦١	القاعدة الخامسة: درء التعارض بين العقل والنقل
٢٨٦	القاعدة السادسة: حجية فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة
٣٠٦	القاعدة السابعة: ظواهر النصوص مطابقة لمراد الشارع
٣٢٧	القاعدة الثامنة: الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم
٣٥٥	الخاتمة •
٣٦٧	المصادر
٣٨٩	الفهرس



ردمك: ۹۹۶-۴۳-۳۲۲-۶